



مركز زابي الحسن الأشمري
للدراستات والبحوث المقدسية
ميلة عفاير من الشراء الفشعري (١)

السلطة العربية



الهيئة العامة للعلماء

مَشْرِحُ الْإِبْرَةِ فِي أَصُولِ الْإِعْتِقَادِ

لمؤلفه بن عبد الله المصري المشهور بالمقترع (ت 612 هـ)

دراسة وتحقيق :

المكتورة فريضة معارج

الجلد الثاني

باب :

[القول فيما يجوز على الله - سبحانه⁽¹⁾ وتعالى⁽²⁾]

قلت: هذه العبارة فيها تسامح؛ فإن الجواز لا يتطرق إلى ذاته بوجه، وعبارته في أول الكتاب في قوله: «ما⁽³⁾ يجوز في أحكامه» إن أراد بذلك ما يجوز في أفعاله، فهو سديد؛ فالجواز يتطرق إلى أفعاله ولا يتطرق إلى ذاته.

وقدم في هذا الباب الكلام على جواز تعلق الرؤية بالباري - سبحانه -، وذلك يستدعي مقدمة في إثبات الإدراك⁽⁴⁾ / أولاً، ثم النظر في حقيقته⁽⁵⁾ ثانياً، ثم الكلام فيما يشترط فيه ثالثاً، ثم النظر فيها باعتباره يصح أن تكون الذات / متعلقة له.

أما القول في إثبات وجوب الإدراك، فمذهبنا أن الإدراك معنى يقوم بجزء العين⁽⁶⁾، ووافق على ذلك معظم المعتزلة.

وخالف ابن الجبائي وشيعته في ذلك، وزعموا⁽⁷⁾ أن المدرك⁽⁸⁾ شاهد أو غائب هو الحي الذي لا آفة به، [فأما الحياة⁽⁹⁾] فيشترك فيها المدرك [وغير المدرك⁽¹⁰⁾]، وإنما اختص المدرك بنفي الآفة.

والدليل على ثبوت الإدراك معنى: أنا نجد تفرقة ضرورة بين المدرك [وغير

(1) ساقط من: أ. ب. ح.

(2) الإرشاد، ص: 155.

(3) ب. ج. ج. ما.

(4) الإرشاد، ص: 157.

(5) ب. ج. د: حقيقة.

(6) المجرد، ص: 363، نهاية الأقدام، ص: 343-345-355-356.

(7) أ. ج. د: زعم.

(8) أ. ج: الإدراك.

(9) ساقط من: أ.

(10) ساقط من: ب.

المدرک⁽¹⁾، وبين حالتنا عند تغميض أجفاننا، وحالتنا عند فتحها وإدراكنا المرئيات وتلك الحالة الزائدة ليست لنفس الجوهر ولا واجبة/ له لجواز الخلو عنها، فإذن لا بد من مقتض، ومن المحال كون المقتضى نفياً، فتعين كونه إثباتاً، وهو إما أن يقتضي بإيثار واختيار⁽²⁾ أو لا بإيثار، والمؤثر لا بد له من فعل، والجوهر الباقي لا يصح أن يفعل، وما لا إيثار له فيجب قيامه بالجوهر الذي يثبت الحكم له؛ [إذ لو لم يقم به، لم كان بإيجاب الحكم له أولى بإيجابه لغيره]⁽³⁾، فإن نسبته إليه وإلى غيره على حد سواء وإذا قام بما يوجب له الحكم فهو المعنى الذي أردناه، وهذا هو السبيل إلى إثبات سائر الأعراض.

وعلى طريقة من نفى الأحوال أنا⁽⁴⁾ إذا علمنا أمراً ثابتاً زائداً على الجوهر فهو [1241] [د241] الإدراك المبتغى؛ إذ لا واسطة بين الوجود والعدم. / فإن قال ابن الجبائي: التفرقة بين الحالتين ترجع⁽⁵⁾ إلى انتفاء الآفة في إحدى الحالتين وثبوتها في الأخرى⁽⁶⁾.

قلنا: لا يصح ذلك من وجوه:

أحدها: أن نقول: إما أن يشترط نفى كل آفة عن كل محل أولاً، ولا يصح له اشتراط نفى كل آفة عن كل محل؛ إذ تقوم آفات عديدة باليد والرجل، والإدراك قائم بجزء العين، ونفى كل آفة عن محل الإدراك غير صحيح؛ إذ جاز أن تقوم⁽⁷⁾ بعض الآفات

(1) ساقط من: ب.

(2) ساقط من: أ.

(3) ساقط من: أ.

(4) ساقط من: ب. ج. د.

(5) ساقط من: ب.

(6) نهاية الإقدام، ص: 344-345-355-356

(7) د: يقول.

[121]

المدرَك⁽¹⁾، وبين حالتنا عند تغميض أجفاننا، وحالتنا عند فتحها وإدراكنا المرئيات، وتلك الحالة الزائدة ليست لنفس الجوهر ولا واجبة/ له لجواز الخلو عنها، فإذن لا بد من مقتض، ومن المحال كون المقتضى نفياً، فتعين كونه إثباتاً، وهو إما أن يقتضي بياثار واختيار⁽²⁾ أو لا بياثار، والمؤثر لا بد له من فعل، والجوهر الباقي لا يصح أن يفعل، وما لا يثار له فيجب قيامه بالجوهر الذي يثبت الحكم له؛ [إذ لو لم يقم به، لما كان بإيجاب الحكم له أولى بإيجابه لغيره]⁽³⁾، فإن نسبته إليه وإلى غيره على حد سواء، وإذا قام بما يوجب له الحكم فهو المعنى الذي أردناه، وهذا هو السبيل إلى إثبات سائر الأعراض.

وعلى طريقة من نفى الأحوال أنا⁽⁴⁾ إذا علمنا أمراً ثابتاً زائداً على الجوهر فهو الإدراك المبتغى؛ إذ لا واسطة بين/ الوجود والعدم. /

فإن قال ابن الجبائي: التفرقة بين الحالتين ترجع⁽⁵⁾ إلى انتفاء الآفة في إحدى الحالتين وثبوتها في الأخرى⁽⁶⁾.

قلنا: لا يصح ذلك من وجوه:

أحدها: أن نقول: إما أن يشترط نفى كل آفة عن كل محل أولاً، ولا يصح له اشتراط نفى كل آفة عن كل محل؛ إذ تقوم آفات عديدة باليد والرجل، والإدراك قائم بجزء العين، ونفى كل آفة عن محل الإدراك غير صحيح؛ إذ جاز أن تقوم⁽⁷⁾ بعض الآفات

(1) ساقط من: ب.

(2) ساقط من: أ.

(3) ساقط من: أ.

(4) ساقط من: ب. ج. د.

(5) ساقط من: ب.

(6) نهاية الإقدام، ص: 344-345-355-356

(7) د: يقول.

بمحل الإدراك ثم يبرأ، فإن اشترط نفي آفة مخصوصة وهي المضادة للإدراك، فقد أثبتته من حيث نفاها؛ [حيث أثبت المنافاة]⁽¹⁾.

الوجه الثاني: في رد هذه المقالة: أن نفي⁽²⁾ الآفة لا تعلق له إلا بالمحل الذي نفيت عنه، والذي نجده حال الرؤية متعلقا بالمرئي لا محالة، فكيف يصح رده إلى نفي الآفة، وقد يدرك شيئا⁽³⁾ ولا يدرك شيئا آخر، والحياة ليست من الصفات المتعلقة، ونفي الآفة كذلك، ولا اختصاص لواحد منهما بمدرك⁽⁴⁾ دون مدرك، فما بال الرؤية اختصت ببعض المرئيات؟

الوجه الثالث: لو صح من هؤلاء أن يقولوا: الرؤية هي الحياة مع نفي الآفة، لصح لغيرهم أن يقول: العلم هو⁽⁵⁾ الحياة مع نفي الآفة، وكذلك الشهرة والتمني وسائر المعاني، وإن نظر إلى تعلق العلم/ بالمعلوم، والشهوة بالمشتهى، والتمني بالتمني، فمثله يطرد في الرؤية. ثم قد يرى الشيء ويسمع صوته، وقد يسمع صوته ولا يراه، فلو كان الإدراك يرجع إلى نفي الآفة مع الحياة لم⁽⁶⁾ نجد فرقا بين أن يكون الشيء مسموعا أو مرئيا⁽⁷⁾ أو مشموما⁽⁸⁾ أو مذوقا، وإذا تبين اختلاف أحوالنا في هذه المواطن دلّ على اختلاف المعاني فيها، والحياة مع نفي الآفة معقول لا اختلاف فيه، فبطل كلامه.

وكل هذه الوجوه في رد كلامه تصلح لإثبات كون الإدراك معنى زائدا.

(1) ساقط من: أ.

(2) د: معنى.

(3) ساقط من: أ.

(4) ب: بدرك.

(5) ساقط من: أ. د.

(6) ساقط من: ب.

(7) ب: مرويا.

(8) ساقط من: ب.

- [165ج] ثم نقول: اشترطتم⁽¹⁾ اتصال الأشعة والبنية في الرؤية⁽²⁾، ونفي الآفة لا يشترط/ فيه ذلك، وإن اشترطتم البنية في الحياة⁽³⁾ إلا أنها ليست البنية المشترطة في الإدراك.
- [122] وإن قالوا: سلمنا حكماً⁽⁴⁾ إلا [أن الموجب له]⁽⁵⁾ الحياة مع نفي آفة كان ذلك باطلاً من جهة أن النفي لا يقتضي، ومن جهة امتناع/ التركيب في العلة بوجودين، فكيف يصح تركيبها من وجود وانتفاء؟ والحياة على تجردها توجد عرية عن معنى الإدراك، فلا يصح أن تكون موجبة⁽⁶⁾ لهذا الحكم، فتحقق⁽⁷⁾ ثبوت الإدراك.
- وأما القول في حقيقته: فقد اختلف أصحابنا في حقيقة الإدراك:
- فمنهم من [رأى حده]⁽⁸⁾،⁽⁹⁾
- ومنهم من منع ذلك⁽¹⁰⁾،
- [243د] ومنهم من/ قال: هو علم مخصوص متعلق بالوجود، ولا يخرج عن⁽¹¹⁾ جنس العلوم⁽¹²⁾،
- ومن أصحابنا من أثبتته مخالفاً لأجناس العلوم⁽¹³⁾، وقد نقل القولان عن الشيخ أبي الحسن.

(1) ب: اشترطتم.

(2) نهاية الإقدام، ص: 356.

(3) نفسه، ص: 186-187.

(4) ساقط من: ب.

(5) أ: [إلا أن الموجب له].

(6) ب. د: موحودية.

(7) د: فتحقيق.

(8) الأشعري في المجرد، ص: 263، الشهرستاني، نهاية الإقدام، ص: 345-351.

(9) ذ: حدة.

(10) رفضه البغدادي في أصول الدين، ص: 79، وهو موقف الباقلاني أيضاً في الإنصاف، ص: 25.

(11) د: من.

(12) الأشعري في المجرد، ص: 83-89، الشهرستاني في نهاية الإقدام، ص: 345-351، المواقف، ص: 143.

(13) الأشعري والباقلاني، انظر: المجرد، ص: 263، الإنصاف، ص: 14-15، الشهرستاني، نهاية الإقدام،

ص: 357-357.

فأما من حده فمن جملة حدودهم قول الشيخ: «الإدراك: ما أوجب لمحلّه كونه مدركاً»⁽¹⁾، وقد تقدم الكلام عليه فيما سبق في حد العلم.

وزعم بعضهم أن حد الإدراك: هو/ الصفة المصححة لترتيب الفعل⁽²⁾، وهذا غير [85ب] شديد؛ فإن الإدراك من العاجز لا يصح منه ترتيب الفعل، وكذلك في رؤيتنا ولمسنا وشمنا وذوقنا⁽³⁾ للأعراض⁽⁴⁾ التي ليست من جنس مقدورنا لا يصح باعتبارها الفعل. وربما قيل: حده: ما استحق محله به أن يسمى مدركاً⁽⁵⁾، - وهذا سبق الكلام عليه -. وذهب القاضي إلى أن الإدراك مما لا يحد⁽⁶⁾ وذكر طريقتين:

أحدهما: أن لفظ الإدراك مشترك؛ إذ يطلق ويراد به العلم⁽⁷⁾، ويطلق ويراد به: اللّٰهُوق⁽⁸⁾ كقوله⁽⁹⁾ - تعالى -⁽¹⁰⁾: ﴿لَا الشَّمْسُ يَنْبَغِي لَهَا أَنْ تُدْرِكَ الْقَمَرَ﴾⁽¹¹⁾، ويقال: أدرك الغلام⁽¹²⁾ إذا ترعرع، وأدركت⁽¹³⁾ الثمرة إذا أزهرت وأينعت⁽¹⁴⁾، والألفاظ

(1) المجرد، ص: 263

(2) هذا موقف الباقلاني الإنصاف، ص: 25.

(3) سابق من: أ. ج. د.

(4) ساقط من: ب.

(5) المجرد، ص: 263

(6) الإنصاف، ص: 25.

(7) أدرك الشيء بلغ وقته وانتهى ... وقوله - تعالى -: ﴿بَلْ إِذَا رَكَ عِلْمُهُمْ فِي الْآخِرَةِ﴾ [النمل: 68] روى عن الحسن أنه قال: جهلوا علم الآخرة، أي لا علم عندهم في أمر الآخرة... فإن الفراء قال: معناه لغة تدارك أي تتابع علمهم في الآخرة. راجع: لسان العرب: 10/ 421 (مادة درك)، كشف اصطلاحات الفنون: 1/ 129.

(8) «درك الدرك اللّٰهُوق... وتدارك القوم تلاحقوا أي لحق آخرهم أولهم»: لسان العرب: 10/ 419 (مادة درك).

(9) د: لقوله.

(10) ساقط من: أ. ج. د.

(11) يس/ 39.

(12) ب: العلوم.

(13) أ: أدرك.

(14) «وأدرك الغلام وأدركت الثمر أي بلغ»: لسان العرب: 10/ 420 (مادة درك).

المشتركة لا يدخلها الحدود، وهذا لا يمنع من تفصيل كل معنى من معاني اللفظ وحده على حياله.

وقد يقال: إن الإدراك لا تحويه صناعة الحد لما ذكرناه في حد/ العلم.

والذي ينصره الأستاذ أبو إسحاق الإسفراييني أن الإدراك من ⁽¹⁾ جنس العلوم ⁽²⁾

ج. وهو أحد قول ⁽³⁾ الشيخ /

وذهب القاضي ⁽⁴⁾ في بعض كتبه ⁽⁵⁾ إلى نصرة القول بمخالفته لأجناس العلوم، وقد اتفق الفريقان على ثبوت المخالفة بينه وبين العلم المتعلق بالموجود الذي هو قائم بالقلب. وعن ⁽⁶⁾ هذا قال الإمام أبو القاسم ⁽⁷⁾: إن الخلاف في المعنى يؤول إلى عبارة بعد تسليم الاختلاف بين العلوم.

ورأى تلميذه الإمام أبو المعالي: أن الخلاف في المعنى هو الصحيح ⁽⁸⁾، لتصريح بعض القوم بثبوت كونه علماً ⁽⁹⁾، وتصريح آخرين أنه ليس من قبيل ⁽¹⁰⁾ العلوم ⁽¹¹⁾،

(1) ساقط من: ب. ج. د.

(2) لم أقف على هذا القول لأبي إسحاق الإسفراييني.

(3) ب. د. قول.

(4) الباقلاني.

(5) الإنصاف ص: 14-15.

(6) ب [على]

(7) هو الأستاذ أبو القاسم عبد الجبار بن علي بن محمد الإسفراييني المعروف بالإسكافي تلميذ الأستاذ أبي إسحاق الإسفراييني وشيخ إمام الحرمين في الكلام... صنف أصول الدين وأصول الفقه والجدل.... كان شيخاً جليلاً من رؤوس الفقهاء والمتكلمين، له اللسان في النظر والتدريس، والتقدم في الفتوى مع لزوم طريقة السلف في الزهد والورع، عديم النظير في وقته ما رؤي مثله، عاش عالماً توفي يوم الاثنين الثاني والعشرين من صفر سنة اثنين وخمسين وأربعمائة. انظر: طبقات الشافعية: 1/ 91-92، تبين كذب المفتري ص: 265.

(8) لم أقف على هذا الموقف للجويني.

(9) هذا اختيار أبي إسحاق الإسفراييني والأشعري وقد سبق ذكر ذلك.

(10) ب: قبل.

(11) هذا اختيار الأشعري والباقلاني كما سبق تحقيق ذلك.

وقال من اعتقد كونه من جنس العلوم⁽¹⁾: لو لم يكن من جنس العلوم لجاز وجود الإدراك بلا علم، فيكون رائيا للشيء لا مسا له غير عالم بوجوده، وإذا فُقد العلم بوجوده جامع⁽²⁾ الشك في وجوده مع رؤيته له⁽³⁾ ولمسه، وذلك محال، القول بأنه⁽⁴⁾ ليس بعلم محال.

ولا يصح أن يكون الإدراك سببا للعلم؛ لما سنقيم عليه⁽⁵⁾ من الدلالة على إبطال التولد، ولا يصح كونه علّة؛ لأنه يلزم منه العكس، وقد وجد العلم بدون الإدراك، فلزم أن يكون من جنس العلوم، ولا يصح أن يقال: هذا مشترك الإلزام؛ فإن من قال: إن الإدراك من جنس / العلوم معترف بأنه مخالف للعلم بالوجود، والمختلفان [123] [245] يجوز أن يوجد أحدهما مع ضد الآخر⁽⁶⁾، فيتوجه الإلزام عليهم؛ لأننا نقول متى كان من جنس العلوم وإن خالفها فلزم أن يضاد الجهل بالمعلوم⁽⁷⁾ والشك فيه، بخلاف ما إذا قلنا: إنه خارج عن جنس العلوم فلا يضاد الجهل والشك، فإندفع عنا السؤال وتمحض الإلزام على الخصم.

وقال من زعم أنه مخالف للعلوم⁽⁸⁾: وقد ذهب بعض المحققين إلى أنه يجوز في العقل وجود الإدراك بدون العلم⁽¹⁰⁾، وإنما العادة منعت من ذلك فلم يصح الاستدلال.

(1) ساقط من: ب.

(2) ب: جامدة.

(3) ساقط من: أ. ج. د.

(4) أب. ج: أنه.

(5) ساقط من: أ. ج.

(6) سبق تحديد المختلفان.

(7) أ: بالعلوم.

(8) الأشعري والباقلاني. المجرد، ص: 263، نهاية الإقدام، ص: 345 - 351.

(9) ساقط من: د.

(10) نهاية الأقدام، ص: 345-346.

وعلى تقدير الموافقة، فما المانع من كون العلم شرطاً في الإدراك، ويجوز وجود الشرط بدون المشروط، ولا يجوز وجود المشروط بدون الشرط، ثم هذا الاستدلال مشترك.

وقولكم: إن الإدراك إذا كان من جنس العلوم ضاد ما يضادها وإن خالفها: غير مستقيم؛ فإن الإدراك لا يضاد العلم بالوجود وإن كان علماً إذ جاز مجامعته له، فإذا عُدَّ العلم، فقد خلا المحل عنه وعن ضده؛ إذ⁽¹⁾ الإدراك ليس ضداً له. [167ج]

ثم نقول - بعد ذلك -: إذا اتفق العُلَّمان⁽²⁾ في حقيقة العلم واتحد متعلق العلمين، فيجب تماثلها للاشتراك في النوع/ والتعلق، وذلك محال؛ إذ نجد من أنفسنا تفرقة ضرورية بين حالتي تغميض أجفاننا وغيبة المرئي عنا وبين حالة إدراكنا، وكذلك نجد تفرقة بين اللمس والشم والذوق والسمع والبصر، ولو كانت الإدراكات من جنس العلوم⁽³⁾ وهي كلها تتعلق بالموجود للزم تماثلها وعدم الاختلاف فيها، وذلك معلوم البطلان قطعاً⁽⁴⁾، وقد وافق الخصم على ثبوت الاختلاف، وإن خالف في مغايرة الإدراك لجنس العلوم⁽⁵⁾، ويقوى⁽⁶⁾ الإلزام على أصحابنا⁽⁷⁾؛ فإنهم أثبتوا كون الباري سميعاً بصيراً، وإن كان

(1) ساقط من: ب.

(2) ج. ب. د: العلماء.

(3) ب: العلوم.

(4) ب: مطعاً.

(5) ذهب الكعبي من المعتزلة ومن تابعه من البغداديين إلى معنى كونه سميعاً بصيراً أنه عالم للمسموعات والمبصرات لا زائد على كونه عالماً بالمعلومات، ووافقه جماعة من التجارية وصار الجبائي وابنه إلى أن معنى كونه سميعاً بصيراً أنه حي لا آفة به، وذهب بعض المعتزلة إلى أن معنى كونه سميعاً بصيراً أنه مدرك للمسموعات والمبصرات وذلك زائد على كونه عالماً. نهاية الإقدام، ص: 341، الملل والنحل:

78 / 1

(6) ب: يقول.

(7) الأشاعرة.

عالما بكل معلوم⁽¹⁾، فإذا قالوا بأنه من جنس العلوم⁽²⁾ امتنع أن يجامع في الذات الواحدة الإدراك العلم بالمدرک، ولو صح القول بذلك لزم نفي كونه سمعيا بصيرا، وآل القول إلى مذهب الكعبي وهذا لا سبيل إليه.

وفي المسألة بقايا من المباحثة، وما ذكرناه لباب كلماتهم، فلنقتصر عليه ففيه غنية للمتأمل.

وأما من أثبت الإدراك معنى من المعتزلة⁽³⁾ فلا يستقيم منه أن يقول بأنه من جنس العلوم؛/ لأنه يشترط في الإدراك ما لا يشترط في العلم.

[86ب]

القول فيما يشترط في الإدراك.

والحياة باتفاق منا شرط في وجود الإدراك، ولا يجامع الإدراك ضد الحياة، ولا يجامعه العمى والصمم.

ونقل/ عن صالح⁽⁴⁾ بن صالح المعروف بالقبة⁽⁵⁾ أنه قال⁽⁶⁾: يجوز قيام الإدراك بالعين مع وجود العمى. وكذلك قال: يوجد العلم مع الموت⁽⁷⁾. وسياق ذلك يحجره إلى عدم اشتراط الحياة في العلم والإدراك أيضا⁽⁸⁾، وهذا نوع من السفسطة، ويلزم عليه الشك في علم الجمادات، وإبطال دلالة الفعل الواقع⁽⁹⁾ من المؤثر المختار على

(1) نهاية الأقدام، ص: 341.

(2) سبق بيان ذلك.

(3) نهاية الإقدام، ص: 341.

(4) صيالح.

(5) ب.ج.د.: [بقية]

(6) ساقط من: أ. ج. د.

(7) المقالات، ص: 383، أصول الدين، ص: 29.

(8) ساقط من: ج.

(9) ساقط من: ب.

[124] علم/ الفاعل⁽¹⁾، وفي ذلك إبطال ضرورات العقول وأدلتها، فهذا مما لا يلتفت إليه ولا يعتد به قولاً في النظريات.

[168ج] وأما اتصال الأشعة والبنية فليساً بشرطين في [الرؤية في]⁽²⁾ المعقول، وقد اشترطهما المعتزلة⁽³⁾، ورأوا أن الإنسان/ إذا فتح أجفانه انبعثت الأشعة من حدقته، واتصلت بالمرئي، وتشبثت به فحصل⁽⁴⁾ الإدراك⁽⁵⁾. وزعموا أن الإدراك [لا يصح أن]⁽⁶⁾ يقوم بجزء فردٍ عَرِيٍّ عن بنية مع غيره، وأنه لا يصح للإدراك جميع البنية بل لا بد من بنية مخصوصة على مثال العين⁽⁷⁾ -⁽⁸⁾.

ونحن نفرد كل واحد منهما بقول فيتم ما ذكرناه من المقدمة - إن شاء الله تعالى -⁽⁹⁾. فنقول أولاً قولاً⁽¹⁰⁾ في عدم اشتراط البنية: فإنه من مقدمات دليل إبطال الأشعة كما سنبين ذلك:

قال صاحب الكتاب: «من أثبت الإدراك من المعتزلة⁽¹¹⁾ مجمعون على اشتراط البنية». وهذا التقييد غير/ مفيد؛ فإن من قال: إن المدرك هو الحي الذي لا آفة به⁽¹²⁾ هو الذي [248د]

(1) ب. د: للفاعل.

(2) ساقط من: ب.

(3) المجرد، ص: 80-81-263، نهاية الإقدام، ص 344-346.

(4) ب. ج: فيصل.

(5) المغنى: 4/ 59-61-62-63، نهاية الإقدام، ص: 344-346.

(6) ساقط من: ج.

(7) ج: المعين.

(8) المجرد، ص: 82-83-263-264، نهاية الإقدام، ص: 347-348، أصول الدين، ص 28-29.

(9) ساقط من: أ. ب. ج.

(10) ساقط من: د.

(11) المجرد، ص: 363، نهاية الإقدام، ص: 341-343-345-355-356.

(12) ب: له.

ينفي الإدراك، وهو يشترط البنية⁽¹⁾ فإذاً المعتزلة كلهم يشترطون البنية⁽²⁾.

وقد استدل على بطلان اشتراط البنية بوجهين، وذكر أوجها ولم يأت إلا بوجهين:

أحدهما: وهو الدليل أن الإدراك إنما يقوم بجزء فرد؛ إذ⁽³⁾ المعنى الواحد يستحيل أن يقوم بجزئين، ولا أثر للجواهر المحيطة به؛ فإنه إنما يقبل ما يقوم به لنفسه، وصفة النفس لا تتوقف على شرط، ولا يصح أن تكون إحاطة الجواهر به شرطاً في⁽⁴⁾ قيامه بالجواهر؛ إذ الشرط لا بد أن يوجد في محل يوجد فيه المشروط وإلا لزم أن يثبت المشروط [مع انتفاء الشرط، وتكون الحياة في محل، والعلم في محل، وفي ذلك]⁽⁵⁾ ثبوت⁽⁶⁾ المشروط⁽⁷⁾ بدون الشرط⁽⁸⁾.

فإن قيل: فيلزمكم ألا يثبت التأليف بين جوهرين؛ فإنه لا يصح قيام التأليف بجوهر إلا بوجود جوهر آخر، فإذا⁽⁹⁾ جاز أن يكون قيام عرض التأليف به⁽¹⁰⁾ مشروطاً بوجود جوهر⁽¹¹⁾ آخر⁽¹²⁾ بجواره، فما المانع من⁽¹³⁾ مثل ذلك في الإدراك؟

والجواب من وجهين:

(1) هذا اختيار الجبائي، نهاية الإقدام، ص: 341-348.

(2) نهاية الإقدام ص: 341-348.

(3) ب. ج. و.

(4) ساقط من: أ. ب.

(5) ساقط من: د.

(6) ساقط من: ب.

(7) ساقط من: د.

(8) الإرشاد، ص: 157-159.

(9) ساقط من: د.

(10) ساقط من: ج. د.

(11) ساقط من: ب. ج.

(12) ساقط من: ج. د.

(13) ساقط من: ب.

أحدهما: أنا لا نسلّم أن التأليف عرض.

والجواب ⁽¹⁾ الثاني: أنا ⁽²⁾ وإن سلّمنا أن ⁽³⁾ التأليف ⁽⁴⁾ عرض غير أنه يقتضي [كون محله مؤلفا مع غيره، وليس قيام الإدراك يقتضي] ⁽⁵⁾ حكما لغيره. والجواب الأول أسد.

[249د] والوجه الثاني قال: وافقتمونا على أن الشرط يطرد/ شاهدا وغائبا، فلو كانت البنية شرطا [لا طردت] ⁽⁶⁾ ⁽⁷⁾.

وهذا ⁽⁸⁾ إنما يلزم من يثبت كون الباري - تعالى - ⁽⁹⁾ بصيرا، ومن منع ذلك منهم لم يلزمه، فهو أمر إلزامي لا يتوجه إلا على من سلّمه، إلا أن يثبت/ الدليل أن الباري - تعالى - ⁽¹⁰⁾ سميع بصير فيكون نقضا على من يشترط البنية. [169ج]

ومما يدل على انتفاء اشتراط البنية: أن الجواهر المحيطة بمحل الإدراك لو قدرنا مفارقة محل الإدراك لها مع بقائها على أعراضها لم تتغير أحكامها، فإن كانت تلك الأعراض توجب حكما لما فارق محلها، فيلزم أن يوجب العرض الحكم لغير محله مع أنه لا اختصاص له/ بمحله. [125أ]

(1) ساقط من: ب.

(2) ساقط من: أ. ب.

(3) ج: به.

(4) ساقط من: أ. د.

(5) ساقط من: أ. ب. د.

(6) الإرشاد، ص: 158.

(7) ب: اطردت.

(8) ساقط من: د.

(9) ساقط من: أ.

(10) ساقط من: أ. ب. د.

ثم الموجب⁽¹⁾ لهذا الحكم ينبغي أن يكون مجموع أعراض؛ فإن انضمام جوهر فرد إلى محل الإدراك غير كاف عندهم، وثبوت حكم لمحل الإدراك بناء على معان متعددة تراكيب في العلة، ولا يصح التراكيب في العلة العقلية⁽²⁾؛ فإنها إنما توجب حكمها لنفسها، ويستحيل ثبوت صفة نفسية لذوات عديدة، فامتنع القول بالتركيب في العلة العقلية، وما ذكره يلزم منه التركيب، ففسد⁽³⁾.

فإن قيل: فعلى قول ما ذكرتموه يجوز أن يقوم الإدراك بالعقب.

قلنا: أجل ولا يقوم إلا بجزء منه، و⁽⁴⁾ يقوم عدد من الإدراكات بأجزاء، ولا نشترط نحن بنية/خصوصة، ولا مطلق بنية؛ إذ جوزنا قيامه بالجوهر⁽⁵⁾ الفرد، والجواهر متماثلة، فما⁽⁶⁾ جاز على بعضها جاز على باقيها، فتأملوا ذلك ترشدوا.

وإذا تمهد⁽⁷⁾ ذلك، فتكلم على اشتراطهم الشعاع في الإدراك:

والشعاع أجزاء مضيئة تنفصل من العين وتتصل بالمرئي، فيسمى/الطرف المتصل بالناظر⁽⁸⁾ عندهم: «مبعث الشعاع»، والطرف المتصل بالمرئي يسمى: «قاعدة الشعاع». وإنما يدرك بما⁽⁹⁾ اتصل به الشعاع⁽¹⁰⁾ أو ما⁽¹¹⁾ قام [بالمحل الذي اتصل به.

(1) ب. د. موجود.

(2) العلة العقلية هي التي تؤثر في معلولها بالإيجاد وهي التي لا يجوز عليها مفارقة معلولها بالزمان، وهي مطردة أي كلما وجدت وجد الحكم، ومنعكسة أي كلما انتفت انتفى الحكم. انظر: كشف اصطلاحات الفنون: 2/ 1206-1208، المؤلف، ص: 93، نهاية الإقدام، ص: 182.

(3) ساقط من: ب.

(4) أ: أو.

(5) أ. ب. بالجزء.

(6) ب: فيما.

(7) ج: بطل.

(8) ب. ج. د: بالنظر.

(9) ب. ج. ما.

(10) ساقط من: أ. ج. د.

(11) ساقط من: أ. ج. د.

وكان الأولون منهم يقولون: المدرك⁽¹⁾ ما⁽²⁾ اتصل به الشعاع، فقليل: [قد ترى الحركة واللون والعرض يستحيل عليه مماسة الأجسام. فقالوا: المدرك ما اتصل⁽³⁾ به الشعاع أو] ما⁽⁴⁾ [قام به الشعاع]⁽⁵⁾.

فقليل⁽⁶⁾ لهم⁽⁷⁾: فيلزم أن تُرى الطعوم والأرايح؛ لأنها قائمة بالمحل الذي اتصل به الشعاع.

قالوا: إنما نقول: [ما قام⁽⁸⁾] بما اتصل به الشعاع يُرى⁽⁹⁾ إذا كان مما تجوز رؤيته، وهذا عندهم ما لا/ تجوز رؤيته، وهو عندنا⁽¹⁰⁾ مما لا⁽¹¹⁾ يجوز أن يرى.

و⁽¹²⁾ قيل لهم: فالجسم إذا كان بعيدا يُرى ولا يُرى لونه، وإنما رأيتموه لاتصال الشعاع به، واللون قائم به.

ثم قالوا: إنما⁽¹³⁾ يجوز انبعاث الأشعة من بنية العين خاصة.

وقد أبطلنا عليهم اشتراط البنية، ويلزم من/ بطلان اشتراطها بطلان اشتراط ما يترتب عليها؛ لأنه إذا جاز وجود المشروط بدونها جاز وجوده بدون ما لا يوجد إلا بها

(1) ساقط من: ب.

(2) ب: بما.

(3) ساقط من: ب.

(4) ساقط من: ب. د.

(5) ساقط من: ب.

(6) ساقط من: ب. ج. د.

(7) ساقط من: ب.

(8) ساقط من: ب. د.

(9) ج: يريد.

(10) ساقط من: أ.

(11) ساقط من: أ. ج. د.

(12) ساقط من: أ. د.

(13) د: أيضا.

لا محالة.

ثم ذكر صاحب الكتاب حكاية عنهم في بيان اشتراط انبعاث الشعاع أمورا ترجع إلى استقرار الفوائد عللوها وربطوها بالشعاع كالقرب المفرط والبعد المفرط، وقالوا: إذا لاقى الشعاع جسما صقيلا لا تضرس⁽¹⁾ له لم يتشبث⁽²⁾ به الشعاع، فينعكس إلى الناظر، فعند ذلك يرى نفسه.

وهذا يلزم عليه ألا ترى المرأة أصلا؛ لأن قاعدة الشعاع التي باعتبارها صح إدراك المرئي لم تتحقق؛ إذ لا تضرس⁽³⁾ للصقيل، فيلزم أن يرى نفسه، ولا يرى الماء ولا المرأة، وذلك⁽⁴⁾ خلاف الحس قطعا، فبطل ما قالوا⁽⁵⁾.

ثم ذكر صاحب الكتاب مطالبتهم بسبب انبعاث الأشعة، وجواز ألا يخلق الله حركة في الأشعة، فيكون الصحيح⁽⁶⁾ السالم من الآفة مفتوح العين ولا يرى وهم/ يأبون ذلك⁽⁷⁾، [وذكر عليهم إلزام أن يرى الجوهر الفرد إذا كان في سمة الشعاع وهم يأبون ذلك⁽⁸⁾] ⁽⁹⁾ مع أنه لا يخصه عند انضمامه مع غيره، وإلزام أن ترى الألوان والروائح لاتصال الأشعة بمحلها⁽¹⁰⁾، وقد تقدم منا الكلام عليه.

ومما يرد عليهم في اشتراط الشعاع، أن الإنسان في الليل المظلم في البرية يرى من بعد

(1) ج: تضرس.

(2) ب: يثبت.

(3) ج: تضرس.

(4) ب: كذلك.

(5) الإرشاد، ص: 159-160، نهاية الإقدام، ص: 348.

(6) ساقط من: د.

(7) الإرشاد، ص: 160.

(8) نفسه، ص: 161.

(9) ساقط من: د.

(10) الإرشاد، ص: 161.

[د2] النار، ولا يرى/ ما بينه وبينها، وكذلك يرى قرص الشمس ولا يرى الجواهر⁽¹⁾ التي بينه وبينها إذا تعالت في الجو، وكل⁽²⁾ ذلك يدل على أن⁽³⁾ انبعاث الأشعة لا يوجب الإدراك.

ثم نقول: قد قررنا جواز قيام⁽⁴⁾ الإدراك بجزء فرد، فإذا قام إدراك بجزء فرد لم يصح منه انبعاث الشعاع يتصل بالمرئي، فيبطل اشتراط الأشعة. وقد يرفع الإنسان طرفه إلى السماء فيرى ما لا يسع العين أشعة تتصل به.

[ج1] قالوا: إنما ذلك لأن الأجزاء من الهواء مضيئة/ فيتصل الشعاع بها، وهي تتصل بالسماء فتعين على الأبصار، كما أن البلور إذا اتصل الشعاع به وهو جسم مضيء متصل بما فيه فيرى ما فيه.

قيل لهم: فما بال السماء ترى في الظلام و⁽⁵⁾الهواء في ذلك الوقت غير مضيء؟
فبطل ما تخيلوه من اشتراط الأشعة.

وقولهم: إن جريان الوجود على وفق ما عللنا يدل على أنه إنما كان الإبصار⁽⁶⁾ لأجل⁽⁷⁾ الأشعة باطلا؛ فإننا نجد في أحكام العادة ما يقارن شيئا ولا يقتضيه كالشبع عند الأكل والري عند الشرب وأمثال ذلك، ولا يلزم إحالة ذلك على [الأكل⁽⁸⁾ و] الشرب، وإنما يحال ذلك على ما أجرى الله⁽⁹⁾ به⁽¹⁰⁾ عاداته من خلق ذلك

(1) أ. ب. ج: الجوارح.

(2) ساقط من: د.

(3) ساقط من: د.

(4) ساقط من: أ.

(5) ب: مع.

(6) ب: للإبصار.

(7) ج: الاتصال.

(8) ساقط من: أ.

(9) ساقط من: د.

(10) ساقط من: ج.

عقبيه⁽¹⁾.

و⁽²⁾ كذلك تقول: أجرى الله⁽³⁾ عادته/ بعد خلق الإدراك عند البعد المفرط والقرب المفرط⁽⁴⁾ وليس ذلك لأجل انبعاث الأشعة. ومما⁽⁵⁾ اشترطوا في الرؤية المقابلة وهو مبني على فاسد أصلهم في الأشعة وقد أبطلناه.

[ثم يرد⁽⁶⁾] على من اعترف منهم بأن الله يرى، و⁽⁷⁾ حصول الرؤية منه من غير مقابلة⁽⁸⁾، وذلك يبطل الاشتراط وينقض الدعوى فيه.

ثم يلزم عليه أنه إذا رأى جسماً عظيماً أنه يقابل أجزاء الجسم، والشيء لا يقابل أكثر⁽⁹⁾ منه.

وإن قالوا: ما بينه وبين الجسم من الهواء المضيء مقابل للجسم.

قيل: فهو يرى ذلك الهواء المضيء، فيلزم أن يقابل ما⁽¹⁰⁾ يقابل الجسم العظيم من الهواء المضيء⁽¹¹⁾، وذلك واقع عليهم، وقد تقدم الكلام⁽¹²⁾ عليه⁽¹³⁾ في المقدمة.

(1) الإرشاد، ص: 161.

(2) ساقط من: أ. د.

(3) أب: لله.

(4) ساقط من: د.

(5) أ: إنما.

(6) ساقط من: ج.

(7) ساقط من: د.

(8) المقالات، ص: 157 أصول الدين، ص: 97-98.

(9) د: أكبر.

(10) د: بما.

(11) ساقط من: أ. ج. د.

(12) أ. ج: تم.

(13) ساقط من: أ.

(14) ساقط من: أ. ب. د.

فصل :

[الإدراكات كلها خمسة]

اختلف أئمتنا في أن الإدراكات خمسة أو ستة⁽¹⁾:

[88ب] فذهب⁽²⁾ جماعة من الأصحاب إلى أنها/ [سته⁽³⁾].

[وهناك من ذهب إلى أنها]⁽⁴⁾ خمسة: إدراك البصر، وإدراك السمع، [وإدراك الشم]⁽⁵⁾، وإدراك الذوق، وإدراك اللمس⁽⁶⁾.

فالبصر يتعلق بالجوهر واللون والكون، ومحله - في العادة - جزء من العين، والسمع يتعلق بالأصوات ومحله - في العادة - جزء من حاسة الأذن، والشم يتعلق بالروائح والذوق يتعلق بالطعوم، ومحل الشم جزء من الأنف، ومحل الذوق جزء من اللسان، / واللمس يتعلق بالحرارة والبرودة والليونة والخشونة، ومحل سائر البشرة، [254د] ولا يختص هذا⁽⁷⁾ الإدراك بجزء دون جزء⁽⁸⁾.

[172ج] وذهب/ القاضي في بعض كتبه إلى إثبات⁽⁹⁾ إدراك الآلام.

(1) ساقط من: ب. ج.

(2) أ. د: وذهب.

(3) هذه إضافة من الشارح لا وجود لها في الكتاب، ص: 162، أما من جعل الإدراك ستة أشياء فهو الباقلاني في كتابه: الإنصاف، ص: 14.

(4) ساقط من: أ. د.

(5) ساقط من: ب.

(6) هذا ما ذهب إليه إمام الحرمين في: الإرشاد، ص 162، الشهرستاني في: نهاية الإقدام، ص: 350-351.

(7) ج. د: بهذا.

(8) الإرشاد، ص: 162.

(9) الإنصاف، ص: 14.

وغيره يذهب إلى أنه ليس إدراكا سادسا وإنما هو علم بالألم واللذات⁽¹⁾، قال القاضي: «نحن نعلم⁽²⁾ بألم غيرنا، ونجد تفرقة بين علمنا بألم غيرنا، وبين وجداننا الألم بذاتنا، فيدل على كونه إدراكا زائدا»⁽³⁾.

وهذا لا يفيد القطع، فإننا نجد التفرقة لقيام الألم بنا، والمعلوم من غيرنا لا نعلم قيامه بنا، ونحن لا نجد من أنفسنا العلم بالمستحيلات الضرورية وغيرها، وكذلك القدرة، فيلزم أن يكون ذلك إدراكا زائدا، وربما التزم بعض الناس أن كل صفة من شرطها الحياة فهي متعلق الإدراك السادس⁽⁴⁾.

ثم اختلف أصحابنا في انحصار هذه الإدراكات في التجويز العقلي فقال بعضهم⁽⁵⁾: لا يجوز عقلا زائدا عليها، ومال آخرون إلى التجويز⁽⁶⁾، وكذلك وقع اختلافهم في جميع أجناس الأعراض.

والتحقيق أن من الأعراض ما ينحصر بقسمة حاصرة عقلية كالأكوان؛ فإن الجوهر بانفراده إما أن يستقر في حيزه أو لا، فانحصر في الحركة والسكون، وإذا نسب إلى جوهر آخر، فإما أن يكون بينهما حيز أو لا، فلم يخل عن الاجتماع والافتراق، فهذا مما ينحصر.

ومن الأعراض ما لا تتم⁽⁷⁾ فيه قسمة حاصرة⁽⁸⁾، [فيبقى العقل⁽⁹⁾] مترددا في

(1) الإرشاد، ص: 162.

(2) ساقط من: 1.

(3) الإرشاد، ص: 162.

(4) نسب هذا القول إلى أئمة الأشاعرة، الإرشاد، ص: 162.

(5) هذا اختيار الجويني الإرشاد، ص: 162.

(6) هذا اختيار الباقلاني وذلك بدليل ما سبق في هذا الفصل.

(7) أ: تنقسم، ب: تعلم.

(8) ب: [حاصرة العقل].

(9) ساقط من: ب.

إثبات الزائد، والعرض المقدر زائداً⁽¹⁾ لم تعرف حقيقته، [وما لا⁽²⁾] [تفهم حقيقته]⁽³⁾ لا يمكن الحكم عليه بأنه جائز وجوده أو ممتنع ثبوته، وليس فيما علمناه [ما يتوقف⁽⁴⁾] عليه، فنستدل بها علمناه على ثبوته، فيلزم الوقف فيه⁽⁵⁾.

و⁽⁶⁾ أما الكلام فيما يجوز أن يتعلق به الإدراك عقلاً على خلاف المعتاد، فيذكر في الفصل الذي يلي هذا الفصل.



(1) ساقط من: أ. ج. د.

(2) أ: ما لا، وهو ساقط من: ج.

(3) ساقط من: ج.

(4) أ. ب: توقفاً.

(5) ب. د: عليه.

(6) ساقط من: ج. د.

فصل

[كل موجود يجوز أن يرى⁽¹⁾]

اتفق أهل السنة⁽²⁾ على أن الرؤية [يجوز أن⁽³⁾] تتعلق بكل موجود⁽⁴⁾، واختلفوا في جواز تعلق ما عدا الرؤية من الإدراكات بكل موجود:

فذهب القدماء منهم كعبد⁽⁵⁾ الله بن سعيد والقلانسي⁽⁶⁾ إلى أن هذا العموم مختص بالرؤية، وبقية الإدراكات لا يجوز أن⁽⁷⁾ تعم الموجودات⁽⁸⁾.

ونقل/ عن الشيخ أبي الحسن مخالفتهما في ذلك⁽⁹⁾، والمصير إلى جواز عموم كل [173ج] إدراك لكل موجود.

(1) العنوان مقتبس من كتاب «الإرشاد».

(2) ب. ج. والإرشاد: الحق.

(3) ساقط من: ج.

(4) الإرشاد، ص: 163، نهاية الإقدام، ص: 357، أصول الدين، ص: 97، المجرد، ص: 79، المواقف، ص: 302.

(5) ب: عبد.

(6) هو إبراهيم بن عبد الله المعروف بالقلانسي الزبيدي أبو إسحاق فقيه عالم بالكلام توفي سنة: 359 هـ من تصانيفه «كتاب الإمامة والرد على الرافضة»، انظر: معجم المؤلفين: 1/ 54، الصفدي، الوافي في الوفيات: 43/ 5.

(7) ساقط من: أ.

(8) ذلك لأن ابن كلاب لما خص تعلق السمع بالأصوات صار إلى أن الكلام الأزلي لا يصح أن يُسمع؛ لأن كلام الباري في الأزل لا يتصف بكونه أمرا ونهيا وخبرا واستخبارا إلا عند وجود المخاطبين واستجماعهم شرائط التكليف، فإذا أبدع الله العباد وأفهمهم كلامه على قضية خبرا اتصف عند ذلك بهذه الأحكام، فهي عنده من صفات الأفعال بمثابة اتصاف الباري - تعالى - فيها لا يزال بكونه خالقا ورازقا فهو في نفسه كلام لنفسه أمر ونهي وخبر وخطاب وتكليم لا لنفسه بل بالنسبة إلى المخاطب ومحال تعلقه. انظر: نهاية الإقدام، ص: 303-304.

(9) المجرد، ص: 80 - 263، المواقف، ص: 287.

ونقل عن عبد الله بن سعيد أنه - لما خص تعلق السمع⁽¹⁾ بالأصوات - أن الكلام الأزلي لا يصح أن يسمع، وفي ذلك مخالفة القاطع السمعي⁽²⁾.

والشيخ أبو الحسن الأشعري⁽³⁾ / [- (عليه السلام) -] ^[4] لما قال: إدراك السمع يعم كل

موجود، جوز تعلّقه بكلام الله - تعالى -⁽⁵⁾، / وقال بوقوع هذا الجائز على ما ورد السمع به

في حق موسى [- (عليه السلام) -]⁽⁶⁾، وعمدة الشيخ⁽⁷⁾ في ذلك ما نذكره من مأخذه في صحة تعلق الرؤية بكل موجود، وتقريره أن الوجود هو المصحح⁽⁸⁾، وسيأتي الكلام عليه.

وقد اختلف الأصحاب أيضاً⁽⁹⁾ في الأكوان التي هي في وقتنا متعلق الرؤية اتفاقاً هل هي متعلق اللمس⁽¹⁰⁾؟

فذهب بعضهم⁽¹¹⁾ إلى أن إدراك اللمس متعلق بجميع الأكوان، فإن من لمس شيئاً واضطرب تحت يده يدرك حركته، وإذا انفردت أجزاؤه في يده أدرك تفرقه⁽¹²⁾.

ومن الأصحاب⁽¹³⁾ من أنكر ذلك، وزعم أنه يعلم ذلك عند اللمس، ولم يتعلق به إدراك اللمس.

(1) ب: السمع.

(2) نهاية الإقدام، ص: 303-304 مجموع فتاوي 12 / 403.

(3) ساقط من: ب، د.

(4) ساقط من: أ. ج. د.

(5) ساقط من: ب.

(6) ساقط من: ج.

(7) أبو الحسن الأشعري.

(8) المجرد، ص 80، الإرشاد، ص: 164-165.

(9) ساقط من: ب.

(10) ج: النفس.

(11) لم أقف على هذا الرأي للأشعري.

(12) ب. ج: تفرقه.

(13) الأشعري في المجرد، ص: 244-263، المواقف، ص: 302.

والتحقيق تعلق⁽¹⁾ إدراك اللمس بالأكوان؛ فإن السبيل إلى كونها مرئية هو السبيل إلى تعلق إدراك اللمس بها. وإذا قلنا: إن الرؤية تتعلق بكل موجود، فالرؤية موجودة، فيجوز أن ترى، فإذا لم نر رؤيتنا فإننا لا نراها لمانع، وذلك المانع موجود فيجوز أن يُرى، فتقع الطلبة⁽²⁾ إلى إثبات مانع يمنع من [رؤيته المانع⁽³⁾].

فقال القاضي - منفصلا عن ذلك -: المانع⁽⁴⁾ يمنع من رؤية⁽⁵⁾ ما هو مانع من رؤيته، ومانع من رؤية نفسه.

ف قيل له: إذا كان يمنع من [رؤية⁽⁶⁾ نفسه]، فصفة نفسه أن يمنع/ رؤيته، وذلك مما يحيل رؤيته، وكونه موجودا يصحح رؤيته⁽⁷⁾، وامتناع رؤيته في⁽⁸⁾ نفسه من تقدير مانع⁽⁹⁾ بالنسبة إلى رؤيته.

قال: صفة نفسه أن يمنع من قام به رؤيته، ويجوز أن يراه غير من قام به إذ الحكم لا يثبت بالمعنى إلا في محل قام به/ ذلك المعنى، ولا يناقض ذلك كون الوجود مصححا⁽¹⁰⁾.



(1) ساقط من: ب . د .

(2) المجرد، ص: 83 .

(3) ج . د: رؤية الصانع .

(4) ج: المانع .

(5) ب . ج: رؤيته .

(6) أ: نفس رؤيته .

(7) ساقط من: ب . ج . د .

(8) ساقط من: ج .

(9) أ . د: منع .

(10) الارشاد، ص: 163 .

فصل :

[الموانع من الإدراك]⁽¹⁾

كل ما يجوز أن يُدرك⁽²⁾ - إذا لم يقم بالمحل إدراك متعلق به - فيلزم أن يقوم بالمحل معنى يضاد إدراكه، هو المعبر عنه في اصطلاح⁽³⁾ الموحدين بالمانع. [174ج]

وهذا مقتضب من القاعدة التي سبق تقريرها، وهو أن القابل للشيء لا يخلو عنه أو عن مثله أو ضده.

وتتعدد الموانع بحسب تعدد الإدراكات، ولا تنتفي النهاية عنها؛ لأن الإدراك لا يتعلق إلا بالموجودات، وكلما دخل في الوجود فهو متناه.

وأُنكرت المعتزلة أن يقوم بالعين هذا المعنى الذي سميناه مانعا، و⁽⁴⁾ حملوا العمى⁽⁵⁾ على انتقاض البنية⁽⁶⁾، إلا أبا الهذيل العلاف فإنه اعترف بالمانع على الوجه الذي نقوله، غير أنه يجوز عرو⁽⁷⁾ المحل عنه وعن الإدراك⁽⁸⁾.
ودليل إثبات الأعراض مطرد فيما أنكروه.

وقد زعموا أن الموانع: القرب المفرط، والبعد المفرط، والحجب الكثيفة غير الشفافة، وهو مبنى⁽⁹⁾ عندهم⁽¹⁰⁾ على اشتراط الشعاع/ وانبعائه واتصاله [258د]

(1) العنوان مقتبس من كتاب «الإرشاد»، وهو من وضع الأستاذ أسعد تميم محقق الكتاب.

(2) الإرشاد، ص: 163.

(3) ب: صلاح.

(4) ب: أو.

(5) ب: المعنى.

(6) الإرشاد، ص: 163، المغني: 436-331.

(7) د- [عرف]

(8) المغني: 4/ 55-109-111-116-117-118.

(9) ب: بنا.

(10) أ. ب. د: منهم.

بالمُرئي⁽¹⁾، وقد سبق التنبيه على فساد هذا الأصل الذي بنوا كلامهم عليه.

ومما اضطرب أئمتنا⁽²⁾ فيه: أن العمى هل هو معنى واحد يضاد جميع آحاد الأبصار [كما يضاد الموت جميع آحاد العلوم والإرادات، أو هو اجتماع موانع كثيرة بعدد ما فات من آحاد الأبصار]⁽³⁾.

والذي مال إليه القاضي والأستاذ: أنه معنى واحد يضاد جميع⁽⁴⁾ أنواع الأبصار⁽⁵⁾، إلا أن الأستاذ يزعم أنه إذا رأى الرائي شيئاً دون شيء فرؤيته⁽⁶⁾ تمنع من رؤية أخرى⁽⁷⁾ متعلقة [بغير ذلك]⁽⁸⁾ المرئي، وهو بناء منه على امتناع وجود إدراكين مختلفين في آن واحد.

وذلك باطل؛ فإننا نرى الجبال والصحاري والسماء في آن واحد، ولا يقوم بجزء العين عنده إلا إدراك واحد، فيلزم ألا⁽⁹⁾ يرى [ذلك كله في آن واحد]⁽¹⁰⁾، وقد رئي⁽¹¹⁾ فهو خلف.

والقاضي يزعم أنه قام بالعين مع الرؤية مانع [لما لم ير غير الرؤية]⁽¹²⁾.

(1) المغني: 4/ 55-109-111-116-117-118.

(2) الأشعري في المجرّد، ص: 83.

(3) ساقط من: ج.

(4) أ. ج: جملة.

(5) لم أقف على هذا الرأي للباقلاني والإسفرائيني.

(6) أ. ج. د: فرؤيته.

(7) د: أحد.

(8) ج: بذلك.

(9) ب. ج: لا.

(10) ساقط من: أ. ب.

(11) أ. ب: رأى.

(12) ساقط من: ب.

وغيرهما يرون⁽¹⁾ أن القول بمعنى واحد يضاد كل رؤية يلزم منه أن يوجد مع⁽²⁾ المانع المخصوص ومع⁽³⁾ انتفائه، ويلزم أن يوجد ضد المانع الخاص وهو الرؤية مع المضاد على جهة العموم، وفي ذلك من المحال ما لا يخفى.

[179] وقد يجاب عنه/ بأن العمى مضاد للمانع الخاص والإدراك المضاد له،

وذلك/ لباب هذا⁽⁴⁾ الفصل. [259د]



(1) د: بدون.

(2) ساقط من: ج.

(3) ج: معه.

(4) ج: هو.

فصل :

[في جواز رؤية الله - تعالى -]

«مذهب أهل الحق، أن الباري - تعالى - يجوز أن يُرى»⁽¹⁾.

وقد خالف في ذلك المعتزلة وكل من / قال بقولهم⁽²⁾ من الشيعة والروافض⁽³⁾. [175ج]
[ومعظم المعتزلة]⁽⁴⁾ يرون أن الباري [- سبحانه و] تعالى⁽⁵⁾ - لا يرى نفسه⁽⁷⁾،
فإنه يستحيل أن يرى⁽⁸⁾ بغير حاسة⁽⁹⁾، والحاسة مستحيلة عليه، وهذا بناء منهم على

(1) الإرشاد، ص: 164، المواقف، ص: 299، التمهيد، ص: 301 أصول الدين، ص: 97 التبصير، ص: 157، المجرد، ص: 79.

(2) الفرق بين الفرق، ص: 259، شرح العقيدة الطحاوية، ص: 204، المقالات، ص: 216، المغني: 39/4، نهاية الإقدام، ص: 356.

(3) الشيعة هم الذين شايعوا علياً - عليه السلام - على الخصوص. وقالوا بإمامته وخلافته نصاً ووصية، إما جلياً، وإما خفياً، واعتقدوا أن الإمامة لا تخرج من أولاده... وقضية الإمامة عندهم هي قضية أصولية، وهي كون الدين لا يجوز للرسول عليهم الصلاة والسلام إغفاله وإهماله ولا تفويضه إلى العامة ويجمعهم القول بوجوب التعيين والتنصيب وثبوت عصمة الأنبياء والأئمة وجوباً عن الكبار والصغائر. والروافض من فرق الشيعة وقد قال البغدادي، بأن السبئية منهم أظهرها بدعتهم في زمان علي - عليه السلام - فقال بعضهم لعلي: «أنت الأمة»، فأحرق علي قوماً منهم. ثم افترقت بعد زمان علي - عليه السلام - أربعة أصناف: زيدية وإمامية وكيسانية وغلاة، وافترقت كل فرقة من هذه الفرق إلى فرق كثيرة. انظر: الملل والنحل 1/ 146-147، الفرق بين الفرق ص: 15-20، التبصير ص: 27-43، المواقف ص: 418-423.

(4) ساقط من: د.

(5) ساقط من: أ. ج. د.

(6) ساقط من: أ.

(7) اللمع، ص: 115.

(8) ب. ج. م. نغير.

(9) الإرشاد، ص: 164، أصول الدين، ص: 98، المغني: 4/ 176-178، الفرق بين الفرق، ص: 79-134، التبصير، ص: 63-85-90، اللمع، ص: 115.

أصل اشتراط البنية، وقد سبق الفراغ من بطلان اشتراطها⁽¹⁾ -⁽²⁾.

وذهبت شذمة من المعتزلة إلى أن الباري - تعالى -⁽³⁾ يرى نفسه، وإنما يمتنع على⁽⁴⁾ المحدثين رؤيته، من حيث إنهم⁽⁵⁾ لا يرون إلا بالحاسة، وهو - تعالى - يرى بغير⁽⁶⁾ حاسة، ولم يكن اتصال الأشعة⁽⁷⁾ عندهؤلاء شرطاً إلا في تحقيق الإدراك لا في كونه مدركاً، والباري - تعالى -⁽⁸⁾ يرى عندهم بغير رؤية⁽⁹⁾ كما قال إخوانهم: إنه عالم بغير علم⁽¹⁰⁾.

ومذهب الكعبي والنجار امتناع أن يرى⁽¹¹⁾.

وعمدة معظم الأصحاب⁽¹²⁾ على تحقيق أن الوجود مصحح [الرؤية]⁽¹³⁾، ويلزم منه صحة رؤية [كل موجود]⁽¹⁴⁾، - كما سبق التنبيه عليه -.

وهذا أو ان تقرير هذا الحرف⁽¹⁵⁾ فنقول:

(1) باب القول فيما يجوز على الله - ﷻ -.

(2) أ. د: اشتراطه.

(3) ساقط من: أ. ب. ج.

(4) أ: من.

(5) ساقط من: ج.

(6) ب: من غير.

(7) المغني: 4/ 130، الإرشاد، ص: 164.

(8) ساقط من: أ. ب. ج.

(9) المقالات، ص: 157.

(10) نفسه، ص: 157-158.

(11) الإرشاد، ص: 164، المقالات: 216 التبصير، ص: 85.

(12) المجرد، ص: 79-80، أصول الدين، ص: 97-99، نهاية الإقدام، ص: 357.

(13) أ. ج: الرؤية.

(14) ساقط من: ب.

(15) د: الحروف.

ثبت تعلق الرؤية بالأجسام وبأعراض⁽¹⁾ عديدة من أنواع مختلفة كالألوان والأكوان⁽²⁾، وثبت أن المعدوم يمتنع أن يُرى⁽³⁾، فإذا انحصر جواز تعلق الرؤية بالموجودات/ فإما أن يكون المصحح ما وقع فيه اختلاف الموجودات، أو ما وقع فيه اشتراكها⁽⁴⁾. والأول محال؛ للزوم تعليل الحكم الواحد بعلة مختلفة، فيلزم القسم الثاني وهو: أن المصحح ما وقع فيه الاشتراك. ثم الذي وقع فيه الاشتراك لا يصح أن يكون عدما، فيتعين أن يكون ثبوتا. وهو إما وجود أو حال، والحال لا يصح أن تكون مصححة؛ للزوم عدم رؤية الموجود، فيلزم أن يكون وجودا⁽⁵⁾. ولا يصح أن يكون ذلك الوجود زائدا على وجود المرئي؛ إذ يلزم قيامه بالمرئي، ويلزم من ذلك قيام معنى بالعرض وهو محال، فهو وجود المرئي، وفي ذلك تصريح بأن الوجود مصحح، وهو⁽⁶⁾ مطرد في كل موجود، فيلزم أن يكون كل/ موجود يصح أن يرى. هذا تقدير⁽⁷⁾ مسلك العقل.

وأورد صاحب الكتاب على نفسه سؤاليين:

«أحدهما: أنه لو كانت الرؤية لا تتعلق إلا⁽⁸⁾ بالوجود لما أدرك اختلاف الموجودات⁽⁹⁾»،⁽¹⁰⁾ / فإن الوجود بما هو وجود معقول واحد، وإنما تختلف الذوات بأحوالها، فيدل على أن الرؤية تتعلق بأخص وصف الشيء.

(1) ج: الأعراض.

(2) المجرد، ص: 90، أصول الدين، ص: 97-98، نهاية الإقدام، ص: 357.

(3) المجرد، ص: 81، أصول الدين، ص: 97.

(4) ب: اشتراكهما.

(5) ج: موجودا.

(6) ساقط من: د.

(7) د: مقرر.

(8) ساقط من: أ.


(9) الإرشاد: المدركات.

(10) الإرشاد، ص: 165.

[د261]

وهذا سؤال أورده أبو هاشم وأتباعه، فإن متعلق الرؤية عنده تتعلق بأخص وصف الشيء⁽¹⁾ وهو حال⁽²⁾، / والحال⁽³⁾ لا يصح أن تعلم على حياها، [ككيف يجوز أن تدرك على حياها]⁽⁴⁾.

وأجاب الأصحاب⁽⁵⁾ عن⁽⁶⁾ ذلك بوجهين:

أحدهما: أن الرؤية تتعلق بالموجود مع الحال، وهذا من أجوبة⁽⁷⁾ القاضي [ـ]  ـ⁽⁸⁾، غير أنه لم يطرد ذلك في كل حال؛ فإن الأحوال المعللة لا يصح أن تُرى⁽⁹⁾، وكذلك صفات [العموم في]⁽¹⁰⁾ المعاني⁽¹¹⁾ ككون السواد عرضاً لوناً، فاختصاص الرؤية بذات العرض مع أخص وصفه تحكم في تعيين بعض الأحوال دون بعض.

والجواب الثاني⁽¹²⁾: أن الرؤية لا تتعلق بالحال أصلاً، والعلم بالحال عند رؤية الوجود عندنا كالعلم بالوجود عند رؤية / الحال عندهم، ولزوم⁽¹³⁾ العلم بالأخص

[130]

(1) نهاية الإقدام، ص: 358-366، الفرق بين الفرق، ص: 145.

(2) ساقط من: ج.

(3) ساقط من: أ. ج. د.

(4) ساقط من: ب.

(5) المجرد، ص: 90.

(6) ج: على.

(7) ب: أوجبة.

(8) ساقط من: ج. د.

(9) القائلون بالحال يقسمون الحال إلى قسمين: معلل أي معلل بصفة موجودة كما تعلل المتحركة بالحركة والقادرية بالقدرة، وغير معلل نحو اللونية للسواد والعرضية للعلم، المواقف، ص: 57.

(10) ساقط من: ب.

(11) سبق بيان أقسام الصفات.

(12) ساقط من: ب.

(13) أ: لزوم.

عند الرؤية بمجرى العادة على الرأي الصحيح عندنا.

وألزم أبو هاشم على أصله نقضا صريحا، وذلك أن أخص وصف الشيء من صفات نفسه وهي تتبع الذات في الوجود والعدم، فيصح أن يرى الأخص في حال العدم.

ومن النقوض عليه أنه لما ورد عليه أن التحيز⁽¹⁾ أخص وصف الجوهر، ولا يثبت في حال العدم، قال: ليس التحيز أخص، وإنما هو موجب الأخص عند الوجود. [والموجب للتحيز]⁽²⁾ حال لا يسمى ولا يكيف، وهي توجب التحيز عند الوجود.

قيل له: فأخص وصف الجوهر/- إذن - لا يعلم ولا يدرك، فانتقض قولك: إن الرؤية تتعلق بالأخص، وهذه إلزامات عليه⁽³⁾ لا محيص له⁽⁴⁾ عنها.

ومما يلزم القاضي، أن يقال: إن جوّزت تعلق الرؤية بحال، [بطل قولك: إن مصحح الرؤية الوجود، وقيل لك: هلا تعلقت الرؤية بالأحوال]⁽⁵⁾ العامة، والكل أحوال نفسية؟ هذا تمام مباحث المتكلمين في هذا السؤال.

السؤال⁽⁶⁾ الثاني: «أن الباري - تعالى - لو كان مما تجوز رؤيته، لرأيناه الآن؛ إذ لا مانع [من الرؤية]⁽⁸⁾؛ إذ المانع القرب المفرط، أو البعد المفرط، أو الحجب الكثيفة»⁽⁹⁾./

[ج177]

(1) ساقط من: ب. ج.

(2) ج: الموجبة عند التحيز.

(3) ساقط من: أ. ب. د.

(4) ساقط من: أ.

(5) ساقط من: ب.

(6) ساقط من: ب. ج.

(7) ساقط من: أ.

(8) ساقط من: أ. ب.

(9) الإرشاد، ص: 165-166.

وهذا باطل؛ لعدم انحصار الموانع⁽¹⁾، ولما حققناه من ثبوت مانع في العين فيما لم ير، وقد سبق.

والذي أراه أن صحة الرؤية في المرئي لا تتعلل، فإن حكم العلة أن تكون معنى يختص بإيجاب⁽²⁾ حكمه بمحله الذي يقوم به⁽³⁾، والوجود عندنا نفس الموجود⁽⁴⁾.

و[أما ما]⁽⁵⁾ اعتمده من⁽⁶⁾ أن الوجود مصحح للرؤية⁽⁷⁾ لتعلقه⁽⁸⁾ بالمختلفات، فيقال لهم⁽⁹⁾: قد تعلق العلم بالمختلفات، ولم يكن المصحح لكونه معلوماً أمراً مشتركاً [بين المعلومات، فإن الموجود والمعدوم من الممكن والمستحيل لا يشتركان]⁽¹⁰⁾ [في معقول]⁽¹¹⁾ [هو مصحح]⁽¹²⁾. [ثم لو سلمنا أن لا بد من مصحح، وأنه لا بد أن يكون]/⁽¹³⁾ [أمراً مشتركاً]⁽¹⁴⁾، فلم⁽¹⁵⁾ قلت⁽¹⁶⁾: أن لا مشترك بين المرئيات⁽¹⁷⁾ إلا [263d]

(1) نفسه، ص: 166.

(2) ب: جاب.

(3) المواقف، ص: 92-93.

(4) نفسه، ص: 44-48.

(5) ب: وإنما.

(6) أ. ب. د: في.

(7) ب. د: الرؤية.

(8) أ: تعلقه.

(9) ساقط من: أ. ج. د.

(10) ساقط من: ب.

(11) ساقط من: ب. د.

(12) ساقط من: ب. ج. د.

(13) ساقط من: ب. د.

(14) ساقط من: ب.

(15) ج: فان.

(16) ب. ج. د: قالوا.

(17) ب. ج: المرئيات ليس.

الوجود⁽¹⁾.

قولهم: إن المصحح لا يصح أن يكون نفياً مسلم.

قولهم: إذا كان ثبوتاً⁽²⁾، إما أن يكون حالاً أو وجوداً.

قلنا: أو يكون هو وجوداً على حال، كما أن الموجب⁽³⁾ للعالمية عندهم⁽⁴⁾ ليس مطلق الوجود، وإنما هو وجود موصوف بوصف العلمية، [وليس هذا تركيباً في العلة، فإن الحال المذكورة من حقيقة الوجود والتركيب الممتنع في العلة⁽⁵⁾ بذاتين تنفرد كل واحدة منهما بحقيقتها وخاصيتها]⁽⁶⁾.

ثم التحقيق أن صحة الرؤية غير معللة؛ فإن الوجود هو الذات، والصحة حكم لها، والشيء لا يوجب حكماً لنفسه. وإذا كانت معقولية التعليل لا تتحقق وقد عقلنا صحة رؤية بعض الأشياء ضرورة، والباري - تعالى - لا تفهم حقيقة ذاته، فلا سبيل إلى الحكم عليها بقبول الإدراك من جهة العقل.

فالتحقيق الالتجاء إلى السمع، والدليل القاطع السمعي⁽⁷⁾ إليه⁽⁸⁾ ابتهاج الأولين - قبل ظهور البدع⁽⁹⁾ - إلى الله بأن يريهم وجهه⁽¹⁰⁾ الكريم.

ومن الأدلة السمعية قصة موسى - عليه السلام -، [وقد ذكرها في الفصل الدال على وقوع

(1) ب. ج. د: بالوجود.

(2) أ. ب. ج: ثبوتياً.

(3) ب: الموجود.

(4) ج: عندنا.

(5) المواقف، ص: 95.

(6) ساقط من: ب.

(7) ب: السمع.

(8) ساقط من: ب. ج. د.

(9) ب. د: المبدع.

(10) ب: وجه.

- [264د] الرؤية في⁽¹⁾ الدار⁽²⁾ الآخرة، وهي لا تدل على الوقوع، وإنما تتضمن الجواز، من حيث إن موسى - عليه السلام -⁽³⁾ لا يسأل في مستحيل على الله - تعالى - . وقوله: ﴿لَنْ تَرِيْنِي﴾⁽⁴⁾، نفي للوقوع، / ونفي الوقوع لا يدل على نفي الجواز، والمستحيل لا ينفي [131أ] وقوعه وإنما/ ينفي جوازه، وسيأتي الكلام على ذلك في الفصل الذي يلي هذا [178ج] و⁽⁵⁾قوعه وإنها/ ينفي جوازه، وسيأتي الكلام على ذلك في الفصل الذي يلي هذا الفصل.



(1) ساقط من: ب.

(2) ساقط من: أ. ب. د.

(3) ساقط من: ب.

(4) الأعراف / 143.

(5) ساقط من: أ.

فصل :

[في الاستدلال على وقوع الرؤية الجائزة في الجنان وعدا من الله - تعالى -

صدقا] ⁽¹⁾

وقد ذكر الشيخ أن قوله - تعالى - : ﴿وَجُودَ يَوْمَ يَذِرُ نَاصِرَةً﴾ ⁽²⁾ إلى رَبِّهَا نَاصِرَةً ⁽³⁾ نص في الوقوع من حيث إن النظر إذا وصل بحرف «إلى» ⁽⁴⁾ كان نصا في الرؤية ⁽⁵⁾، وهذا لا يصبر ⁽⁶⁾ على [عحمل السبر] ⁽⁷⁾؛ فإن الأمثلة الواقعة في العربية تحقق تطرق الاحتمال.

(1) عنوانه في الإرشاد «رؤية ستكون في الجنان». انظر: ص: 168.

(2) القيامة/ 22.

(3) ساقط من: ب.

(4) الإرشاد، ص: 168 الإبانة، ص: 35-41. قال الأشعري: «الكلام في إثبات رؤية الله - سبحانه - بالأبصار في الآخرة قال الله - تعالى - : ﴿وَجُودَ يَوْمَ يَذِرُ نَاصِرَةً﴾ يعني مشرقة ﴿إِلَى رَبِّهَا نَاصِرَةً﴾ يعني رائية، وليس يخلو النظر من وجوه نحن ذاكروها، إما أن يكون الله - سبحانه - عنى نظر الاعتبار كقوله - تعالى - : ﴿أَقْلًا يَنْظُرُونَ إِلَى آلِ إِبْرَاهِيمَ كَيْفَ خَلِفَتْ﴾ [الغاشية: 17] أو يكون عنى نظر الانتظار كقوله - تعالى - : ﴿مَا يَنْظُرُونَ إِلَّا صَيْحَةً وَاحِدَةً﴾ [يس: 48]، أو يكون عنى نظر التعطف كقوله - تعالى - : ﴿وَلَا يَنْظُرُ إِلَيْهِمْ يَوْمَ الْفَيْصَةِ﴾ [آل عمران: 76] أو يكون عنى نظر الرؤية. فلا يجوز أن يكون الله - عز وجل - عنى نظر التفكير والاعتبار؛ لأن الآخرة ليست بدار اعتبار، ولا يجوز أن يكون عنى نظر الانتظار؛ لأن النظر إذا ذكر مع ذكر الوجه، فمعناه نظر العينين اللتين في الوجه... وأيضا فإن نظر الانتظار لا يكون في الجنة؛ لأن الانتظار معه تنغيص وتكدير، وأهل الجنة في ما لا عين رأت ولا أذن سمعت.. فلا يجوز أن يكون الله - عز وجل - أراد نظر التعطف؛ لأن الخلق لا يجوز أن يتعطفوا على خالقهم، وإذا فسدت الأقسام الثلاثة صح القسم الرابع من أقسام النظر وهو أن معنى قوله إلى ربها ناظرة: أنها رائية ترى ربها... ومما يطل قول المعتزلة أن الله - عز وجل - أراد بقوله ﴿إِلَى رَبِّهَا نَاصِرَةً﴾ نظر الانتظار أنه قال: ﴿إِلَى رَبِّهَا نَاصِرَةً﴾، ونظر الانتظار لا يكون مقرونا بقوله «إلى» لأنه لا يجوز عند العرب أن يقولوا في نظر الانتظار «إلى». الإبانة، ص: 35 - 37.

(5) أ. ب. ج. بغير.

(6) أ: محل السر، د: محلة السير.

[91ب] وقد نقل عن بعض نساء العرب أنها قالت: «أنا ناظرة/ إلى ما يفعل الله بي»⁽¹⁾، وأرادت: الانتظار.

وكذلك قوله - تعالى -: ﴿وَلَا يَنْظُرُ إِلَيْهِمْ﴾⁽²⁾ محمول على عدم العطف؛ فإنه يراهم فهي⁽³⁾ إذن ظاهره،

وكذلك الأخبار الصحيحة الواردة في السنة⁽⁴⁾.

وبعد ثبوت الجواز هان المدرك، ولا نضطر إلى التأويل وإزالة الظاهر⁽⁵⁾ إلا فيما أحاله العقل.

[265د] وقد تمسكوا بقوله - تعالى - لموسى/ : ﴿لَسَ تَبْرِينِي﴾⁽⁶⁾ وزعموا أن «لن» للتأييد⁽⁷⁾.

(1) النظر: الانتظار، يقال: نظرت فلانا وانتظرته بمعنى واحد، فإذا قلت: انتظرت فلم يجاوزك فعلك، فمعناه وقفت وتمهلته ومنه قوله - تعالى -: ﴿نَظَرُونَا نَقْتَسِمُ مِنْ ثَوْرِكُمْ﴾ قرئ «انظرونا» بقطع الألف فمن قرأ «انظرونا» بضم الألف فمعناه انتظرونا ومن قرأ انظرونا فمعناه آخرونا... قيل معنى انظرونا انتظرونا أيضا... «وَجُودَ يَوْمَ يَهْدِي نَاصِرَةٌ ﴿٥٦﴾ إِلَى رَبِّهَا نَازِرَةٌ ﴿٥٧﴾»... جاء في لسان العرب: من قال: ﴿إِلَى رَبِّهَا نَازِرَةٌ﴾ بمعنى منتظرة، فقد أخطأ؛ لأن العرب تقول: نظرت إلى الشيء بمعنى: انتظرته إنما تقول نظرت فلانا أي انتظرته. لسان العرب: 5/ 216-217 (مادة نظر).

(2) آل عمران/ 76 «حمله أهل اللسان على العطف والرحمة، جاء في لسان العرب» في قوله - تعالى -: ﴿وَلَا يَنْظُرُ إِلَيْهِمْ يَوْمَ الْفَيْصَةِ﴾: أي لا يرحمهم... قال ابن الأثير معنى النظر ههنا: الإحسان والرحمة والعطف؛ لأن النظر في الشاهد دليل المحبة، وترك النظر دليل البغض والكراهة: 5/ 118 (مادة نظر).

(3) ساقط من: د.

(4) عن رسول الله ﷺ - أنه قال: «ترون ربكم كما ترون القمر ليلة البدر لا تضارون في رؤيته»: أخرجه البخاري: كتاب المواقيت: 16، باب فضل صلاة الفجر، بلفظ آخر حديث رقم: 573/ 2، 63، والإمام أحمد، المسند: 3/ 16-17-26-27.

(5) ساقط من: أ.

(6) الأعراف/ 143.

(7) المغني: 4/ 169-170.

وهذا إن استدلوا به على نفي الوقوع فليس من مباحث من يدعي الاستحالة العقلية⁽¹⁾، وإن استدلوا به على نفي الرؤية إلزاما لنا على مناقضة أدلتنا، فسيبيلنا أن نقول: نفي وقوع الرؤية مصروف إلى ما سأل، والسؤال عن رؤيته⁽²⁾ في⁽³⁾ الدنيا، فالنفي متوجه إلى ما سأل موسى ثبوته.

وقولهم إن «لن» للتأييد ممنوع، بل هي للتأكيد، وعدم وقوعه مؤكدا مقتضرا على ما وقع سؤاله.

وأما سؤال موسى - ﷺ - فيدل على اعتقاده⁽⁴⁾ الجواز والأنبياء - عليهم السلام - معصومون عن الكبائر من المعاصي، فكيف ينسبون إلى اعتقاد ما يستحيل في وصف الإله ويجهلون ما يدرك حثالة المعتزلة إحالته⁽⁵⁾، وهذا يليق بالفصل المتقدم.

وقد زعم بعض المعتزلة⁽⁶⁾ أن موسى - ﷺ - سأل [الله في]⁽⁸⁾ ذلك غالطا، وهذا يناقض وصف العصمة⁽⁹⁾.

وقد قالوا: إن موسى سأل عن ذلك لقومه⁽¹⁰⁾ لا لنفسه، وهذا غلط فإنه قال: ﴿أَرِنِي﴾ وما قال: «أر قومي».

(1) ب: العالمية.

(2) أ. ب. ج: رؤية.

(3) ساقط من: ب.

(4) ب: اعتقاد.

(5) ساقط من: ب.

(6) المغني: 4/ 165-169.

(7) ساقط من: أ. ج.

(8) ساقط من: أ.

(9) ذهب المعتزلة إلى القول بالعصمة عن جميع الزلات، راجع: الإرشاد، ص: 169.

(10) الإرشاد، ص: 170 المغني: 4/ 164-165.

ثم الجواب عن طلب ذلك⁽¹⁾ المحال في الرد على من سأل ذلك في الحال، أليس لما
 [ج179][د266] سألوا أن يجعل لهم إلهاً⁽²⁾ / قال / : ﴿إِنَّكُمْ قَوْمٌ تَجْهَلُونَ﴾⁽³⁾، كيف والبيان واجب
 في الحال عند الحاجة إليه، وهم يمنعون تأخير البيان إلى وقت الحاجة، وأما تأخير
 البيان عن وقت الحاجة فلا يجوز اتفاقاً.

○○○○○

(1) ساقط من: أ. ج.

(2) إشارة إلى قوله - تعالى -: ﴿وَجَوَزْنَا بِبَنِي إِسْرَءِيلَ الْيَمَّ يَخِرَ بِأَنفُسِهِمْ وَهُمْ عَلَى قَوْمٍ يَعْكُفُونَ عَلَى أَصْنَامٍ
 لَهُمْ قَالُوا يَمْسُوسِي إِبْرَاهِيمَ لَنَا إِلَهًا كَمَا لَهُمْ آلِهَةٌ﴾ [الأعراف: 138].

(3) الأعراف / 138.

فصل :

[في جواز تعلق بقية⁽¹⁾ الإدراكات بذات الإله - تعالى -]⁽²⁾

ولا خلاف أن الاتصالات المقارنة للشم والذوق واللمس مستحيلة عليه، وليست هي الإدراكات⁽³⁾.

قال صاحب الكتاب: «كل ما دل على أن الرؤية تتعلق بكل موجود ثابت في بقية الإدراكات يتحقق به أنها تتعلق بكل موجود، وإنما يمتنع أن يسمى الباري - تعالى -⁽⁴⁾ مشموماً مذوقاً ملموساً؛ لما في هذا الإطلاق من إيهام الاتصال المستحيل عليه⁽⁵⁾»⁽⁶⁾.

وهذا فيه نظر: فإن دليله على أن الرؤية تتعلق بكل موجود أنها لما تعلقت بالمختلفات، وهي⁽⁷⁾ الجواهر والأعراض، كان المصحح هو الوجود المشترك بين المختلفات، وهذه المقدمة لم تثبت في السمع والشم، فكيف يثبت طرد الدليل في بقية الإدراكات/ وأحد مقدمات الدليل غير ثابتة في جميعها؟! [132]

نعم⁽⁸⁾ قد يطرد ذلك في اللمس؛ من حيث إنه⁽⁹⁾ زعم أنه أدرك به الجوهر والعرض، وأما إدراك السمع والشم فلا يجري ذلك فيه.

(1) ساقط من: ج . ب.

(2) عنوانه في الإرشاد «الفرق بين الرؤية، الشم، واللمس، والذوق»، ص: 171.

(3) الإرشاد، ص: 171.

(4) ساقط من: أ . ج.

(5) ب: فيه.

(6) الإرشاد، ص: 171.

(7) ساقط من: أ.

(8) ج . د: نعم من.

(9) ساقط من: ب.

[267د] وأما قيام هذه ⁽¹⁾ الإدراكات/ بذات الرب - تعالى - فقد ذكر «أن الدليل على السمع والبصر هو بعينه يدل على ثبوت بقية ⁽²⁾ الإدراكات له؛ من حيث وجوب نفي النقيضة المضادة له» ⁽³⁾، وقد ذكرنا أن العمدة في ⁽⁴⁾ ذلك السمع ⁽⁵⁾، ولم يثبت في هذه الإدراكات سمع فلا يثبت القول بها، وذات الباري - تعالى - ⁽⁶⁾ مما لا تفهم حقيقتها، فلا يصح الحكم عليها بالقبول ⁽⁷⁾ من حيث هي، والأفعال لا تتوقف على ثبوت ⁽⁸⁾ هذه الصفات، فليتأمل الناظر ⁽⁹⁾.



(1) ساقط من: ج.

(2) ساقط من: ج.

(3) الارشاد، ص: 171.

(4) ساقط من: ب.

(5) سبق تأكيد ذلك في فصل: «في إثبات كونه - تعالى - سميعا بصيرا».

(6) ساقط من: أ.

(7) ب: بالقول.

(8) ساقط من: ب ج.

(9) ساقط من: أ.

باب :

[القول في خلق الأعمال]⁽¹⁾

قال صاحب الكتاب: «اتفق سلف الأمة قبل ظهور البدع والأهواء [واضطراب الآراء]⁽²⁾ على ألا خالق إلا الله»⁽³⁾.

ثم قال في سياق هذا الكلام: «إن كل مقدور لقادر فالله - تعالى - قادر عليه ومنشئه»⁽⁴⁾.

وهذا يناقض ما نقله عن القاضي من أن قدرة/ العبد تؤثر في حال الفعل⁽⁵⁾، قال: [180ج] «واتفقت المعتزلة ومن تابعهم من أهل الأهواء على أن العباد مُوجدون لأفعالهم مخترعون لها»⁽⁶⁾.

ونحن الآن نذكر المذاهب المقولة في ذلك ونحصرها فنقول:

افترق الناس أولاً فرقتين: فرقة [أثبتت القدرة للعبد⁽⁷⁾، وفرقة نفتها وهم الجبرية⁽⁸⁾].

(1) الإرشاد، ص: 173.

(2) ساقط من: أ.ب.

(3) الإرشاد ص: 173، المجرد، ص: 91-109، شرح العقيدة الطحاوية، ص: 493-502، أصول الدين، ص: 134، اللمع، ص: 120 التمهيد، ص: 341-345، الفرق بين الفرق، ص: 179-261، الفصل: 3/ 81.

(4) الإرشاد، ص: 173، المواقف، ص: 312.

(5) التمهيد، ص: 325، الإرشاد، ص: 173، شرح العقيدة الطحاوية، ص: 483-502، المقالات، ص: 539، المغني 3/ 8.

(6) الإرشاد، ص: 173، المعتمد في أصل الدين، ص: 126، اللمع، ص: 120، المواقف، ص: 311، أصول الدين، ص: 135.

(7) المواقف، ص: 311، أصول الدين، ص: 135، الفرق بين الفرق، ص: 261، المغني: 3/ 8.

(8) شرح العقيدة الطحاوية، ص: 493-502، المواقف، ص: 311، أصول الدين، ص: 134، الفرق بين الفرق، ص: 261، المغني: 3/ 8.

ثم افترق المثبتون للقدرة فرقتين: فرقة⁽¹⁾ زعمت أن القادر بها يؤثر في متعلقها، وفرقة نفت ذلك.

[د268] والذين زعموا التأثير افترقوا/ على ثلاث فرق: فرقة قالت: تؤثر في الوجود، وفرقة قالت: تؤثر في الحال⁽²⁾، وفرقة قالت: تؤثر في وجه واعتبار⁽³⁾.

فأما الفرقة النافية للتأثير في المتعلق فهم الأشعرية⁽⁴⁾.

[ب92] والفرقة الذين قالوا: بثبوت التأثير في الحال فالقاضي⁽⁵⁾ / ومن نصر مذهبه⁽⁶⁾.

والقائلون بالوجه والاعتبار من مال إلى ذلك من نفاة الأحوال كالأستاذ ومن نصر مقالته⁽⁷⁾.

وأما الفرقة الذين قالوا: تؤثر [قدرة]⁽⁸⁾ القادر⁽⁹⁾ في الوجود، فافترقوا/ فرقتين:

إحدهما: المعتزلة، قالوا: في وجود فعله على خلاف إرادة الباري - تعالى -⁽¹⁰⁾ -⁽¹¹⁾، وهؤلاء محضوا للعبد الاستقلال بالفعل.

وفرقة أخرى: كإمام⁽¹²⁾ الحرمين⁽¹³⁾ في آخر عمره قال: قدرة العبد تؤثر في الوجود

(1) ساقط من: ب.

(2) هذا من اختيار الباقلاني وابن الجبائي، انظر: التمهيد، ص: 325-346، أصول الدين، ص: 134.

(3) هذا من اختيار الإسفراييني، انظر: المواقف، ص: 312-314.

(4) المواقف، ص: 151، اللمع، ص: 121.

(5) ب. ج. د: القاضي.

(6) التمهيد، ص: 325-346.

(7) المواقف، ص: 312-314، كشف اصطلاحات الفنون: 2 / 1363.

(8) ساقط من: ب. ج. د.

(9) القادر عندهم.

(10) ساقط من: أ. ب. ج.

(11) المغني: 8 / 224 ثم ص: 41 والمواقف، ص: 152-153.

(12) ج: كالإمام.

(13) ساقط من: ب. ج.

على أقدار خصصها الباري وأرادها، فلم يكن العبد مستقلاً بفعله⁽¹⁾؛ إذ يحتاج إلى مرید مخصص لفعله بالوجه الجائز الذي اختص به⁽²⁾.

فهذه جملة المذاهب المقولة في هذا الباب مستوعبة، ونحن - إن شاء الله - نتكلم على كل فرقة بما يليق - مستعينين بالله تعالى⁽³⁾ وهو خير معين -.

ثم قال صاحب الكتاب: «إن متقدمي المعتزلة امتنعوا من إطلاق أن العبد خالق لأفعاله لقرب عهدهم بالسلف،/ وإجماعهم على ألا خالق إلا الله - تعالى - وأطلق المتأخرون أن العبد خالق لأفعاله⁽⁴⁾، ومنهم من قال: إن⁽⁵⁾ العبد خالق، والباري لا يسمى خالقا إلا على سبيل التجويز»⁽⁶⁾.

وقد بنى الكلام على مباحث عقلية في الأدلة ومناقضات الخصوم و متمسكات سمعية في بطلان/ مذهبهم وتحقيق مذهب أهل الحق، وترجم على ذلك بثلاثة أضرب:/

«الضرب الأول⁽⁷⁾: في الأدلة على امتناع كون العبد خالقا:

وقد ذكر طريقتين: الأولى: أن كل فعل⁽⁸⁾ ممكن، مقدور للباري - تعالى - وفعل العبد ممكن، فيجب أن يكون مقدورا.

وإن منعوا كونه ممكنا - بناء على تعلق قدرة العبد، و امتناع مقدورين قادرين⁽⁹⁾ - قيل

(1) ج: بنفسه.

(2) العقيدة النظامية، ص: 43-50، الإرشاد، ص: 178.

(3) ساقط من: ب. د.

(4) ساقط من: أ.

(5) ساقط من: أ. ج. د.

(6) الإرشاد، ص: 173-174.

(7) ساقط من: ب.

(8) ساقط من: أ. د.

(9) المواقف، ص: 151، التمهيد، ص: 326-327.

لهم: قبل⁽¹⁾ أن يقدره⁽²⁾ عليه⁽³⁾ إذا علم أنه سيقدره عليه أهو قادر عليه أم لا؟

فإن قالوا: لا، فقد أخرجوا الممكن عن عموم قدريته،

وإن قالوا: نعم، امتنع أن يبطل تعلق قدريته عندكم بتعلق قدرة العبد.

وإذا أثبت كونه مقدورا له⁽⁴⁾ فكل مقدور فهو خالقه، وما خلقه امتنع أن يكون مخلوقا لغيره⁽⁵⁾.

قلت: وهذه الطريقة فيها نظر؛ وذلك أن كون الممكن مقدورا للقادر، يحتمل معنيين: أحدهما: تأتي وقوع الفعل منه⁽⁶⁾.

والثاني: وقوعه به⁽⁷⁾.

فتأتي الوقوع ثابت قبل الوقوع، ولا يرتفع ذلك التمكن والتأتي، بوجود/القدرة [د270] الحادثة.

وثبوت مقدورين قادرين، [أحدهما: قادر بمعنى أنه مخترع، والآخر قادر]⁽⁸⁾ بمعنى التمكن والصلاحية والتأتي غير⁽⁹⁾ ممتنع، وإنما الممتنع وقوعه بهما، فلا يمتنع صلاحية القدرة الأزلية ووقوع الفعل بقدرة أخرى صالحة.

(1) ساقط من: د.

(2) ج: يقدروا.

(3) ذ: عليهم.

(4) ساقط من: ب. ج. د.

(5) الإرشاد، ص: 174-175.

(6) أ: به.

(7) ساقط من: ج.

(8) ساقط من: أ.

(9) ساقط من: د.

وإن تمسك بكون الخصم اعتقد أن مقدور العبد غير مقدور لله - تعالى - ⁽¹⁾، فهو بناء منه ⁽²⁾ على مناقضته، وخرج عن حيز البرهان.

وإذا فهمت معنى التعلق - وهو: التآتي والتمكن - لم يلزم من قولنا: كل ممكن مقدور، و⁽³⁾ هذا ممكن، [فيلزم أن يكون] ⁽⁴⁾ مقدورا، ألا يكون مقدورا بهذا المعنى الذي أشرنا إليه، ولا يلزم أن يكون كل قادر خالقا ⁽⁵⁾، فلم ينتج الدليل عين ⁽⁶⁾ المطلوب.

وإنما تقدير هذه الدلالة بأن يقال: كل ما تعلقت قدرته بمعنى أن كل ممكن فيتأتى ⁽⁷⁾ من الصانع فعله، فكذلك لا بد أن يراد وجوده أو انتفاؤه لعموم تعلق الإرادات ⁽⁸⁾، وإذا كان الفعل معلوم الثبوت مثلا وجب أن يكون مرادا، وإذا قصد إلى إيقاعه/ وأوقعه غيره كان ذلك [تحقيقا لعدم نفوذ إرادته، ونفوذ إرادة غيره، وذلك] ⁽⁹⁾ الذي منعه ⁽¹⁰⁾ عند إبطال القول بالإنهين.

الطريقة الثانية: «أن يقال: لو كان العبد خالقا لكان عالما بتفاصيل فعله، لكنه ⁽¹¹⁾ غير عالم بتفاصيل ⁽¹²⁾ / فعله، فلا يصح أن يكون خالقا» ⁽¹³⁾.

(1) الإرشاد، ص: 173 المعتمد في أصول الدين، ص: 126، ص: 31 أصول الدين، ص: 135.

(2) ساقط من: أ. ج. د.

(3) ساقط من: ب. د.

(4) ساقط من: أ.

(5) ساقط من: أ.

(6) ب: غير.

(7) ب: مثات.

(8) نهاية الإقدام، ص: 195.

(9) ساقط من: ب.

(10) ب. د: معناه.

(11) د: الكن.

(12) ساقط من: أ.

(13) الإرشاد، ص: 175-177.

تقرير المقدمة الأولى: أن الخالق لابد أن يخصص فعله بقدره ووصفه⁽¹⁾ وهيئته، وكل وصف جائز أن يكون بخلافه، فلا يصح اختيار إيقاعه على وجه من وجوه الجواز إلا أن يكون عالماً به⁽²⁾، فيجب أن يكون عالماً. ولأن وجود الفعل المحكم يدل على العلم فلا يوجد الفعل من الخالق⁽³⁾ إلا ويدل على علمه، وإلا لزم منه وجود الدليل العقلي غير دال على مدلوله، و⁽⁴⁾ ذلك يبطل كونه دليلاً⁽⁵⁾.

وتعين كون الفعل محكماً لا أثر له في الدلالة عندي، بل مطلق صدور الخلق من الخالق يدل على العلم، وكل ما يستدلون به عن كون الباري عالماً يوجد في فعل العبد على تقدير أن يكون خالقاً، وهذا الذي أرشد إليه الكتاب العزيز [حيث قال]⁽⁶⁾: ﴿أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ﴾⁽⁷⁾، فهدانا الله⁽⁸⁾ - تعالى - إلى طريق العلم بعلمه بخلقه.

[93ب] وذكر لفظ الخبير/ إشارة إلى أنه لا تخفى عليه خافية⁽⁹⁾، والعبد ليس بعالم؛ من حيث إنه يقع الذي ينسب إليه منه وهو [ذاهل غافل]⁽¹⁰⁾، وإن لم يكن غافلاً⁽¹¹⁾ فلا يعلم تفاصيل فعله، فتتحرك يده حركات عديدة وهو لا يعلم كم قطع/ من حيز، وإذا لم يتقدر الفعل به⁽¹²⁾ كيف يصح أن يكون خالقاً له؟

(1) ب: وصفته.

(2) ساقط من: أ.

(3) ب. د: الخلائق.

(4) ساقط من: ب. د.

(5) هذا موقف معظم أئمة الأشاعرة، انظر: الإرشاد، ص: 175، المواقف، ص: 285.

(6) ساقط من: ج.

(7) الملك/ 14.

(8) ساقط من: ب. ج.

(9) الخبير: «العالم بما كان وما يكون»، انظر: لسان العرب: 4/ 226 (مادة خبر).

(10) د: أهل عاقل.

(11) ب: عاقلاً.

(12) ساقط من: د.

وبهذا الدليل يبطل قول من ادعى أن القدرة الحادثة تؤثر في حال الفعل⁽¹⁾؛ إذ الحال المذكورة لا يصح أن يفعلها الفاعل وهو ذاهل عنها.

ولما اعتقد الإمام في آخر عمره أن القدرة الحادثة تؤثر، وورد عليه مخالفة⁽²⁾ هذه الدلالة والأدلة السمعية في إجماع السلف [ـﷺـ] ⁽³⁾ على ⁽⁴⁾ ألا خالق إلا الله، وأن ما شاء الله كان، وما لم يشأ لم يكن، وجمال في خاطره إحسان التأتي⁽⁵⁾ والتيسر⁽⁶⁾ ووقوع الفعل على حسب الدواعي، أراد أن يجمع بين⁽⁷⁾ دلالة⁽⁸⁾ الفريقين، فقال: «العبد قدرته/ تؤثر في الوجود على أقدار قدرها الباري - سبحانه -»⁽⁹⁾، والعلم إنما هو مدلول تخصيص الفعل وتقديره، والعبد جاهل بتفاصيل فعله، فامتنع أن يكون مقدرًا مخصصًا، والخلق بمعنى التقدير فلا خالق إلا الله، ولا يقع إلا ما أراد الله والقدرة تؤثر؛ لأن العبد مطالب بفعله، ولا تصح الطلبة منه بما ليس من فعله⁽¹⁰⁾.

وهذا ضعيف؛ فإن انصراف القدرة الحادثة إلى قدر ما لا يعلمه العبد إثبات جبر هرب من الجبر إليه⁽¹¹⁾، والتخصيص عبارة عن وقوع⁽¹²⁾ الفعل على وجه مخصوص، والعبد يوقعه على الوجه/ المخصوص، فلا يصح أن يكون مخصصًا بالإرادة الأزلية،

(1) هذا من قول الباقلاني في التمهيد وقد سبق بيانه.

(2) د: فخالفه.

(3) ساقط من: أ. د.

(4) ب. ج. في.

(5) ب. د: الثاني.

(6) ج: التأسي.

(7) ساقط من: ب. ج.

(8) دليّة.

(9) ساقط من: أ.

(10) العقيدة النظامية، ص: 49.

(11) د: له.

(12) ساقط من: د.

وإرادة فعل العبد إذا حققت تمنٍّ وشهوة، والقصد الحقيقي إنما يتعلق بفعل القاصد.

و⁽¹⁾ على أنه إنما حمّله على هذا القول لتحقيق توجه الطلب التكليفي بما العبد فاعل له، فما علم أنه ⁽²⁾ لا يقع لم يخصه، والعبد قدرته تؤثر، وهو غير مخصص، فما لم يخصه الباري - تعالى - ⁽³⁾ له ⁽⁴⁾ تعذر عليه فعله، والطلب التكليفي متوجه نحو خلاف المعلوم لا محالة.

وهذا المذهب أخذه الإمام من قول الأستاذ أبي إسحاق - رحمته الله - في حد الكسب أنه فعل فاعل بمعين، والخلق فعل فاعل لا معين له ⁽⁵⁾. إلا أن الأستاذ ينقل عنه أن قدرة العبد تؤثر في وجه واعتبار، كما نقل عن غيره أنها تؤثر في حال ⁽⁶⁾، والإمام زعم في آخر الأمر أنها تؤثر في الوجود ⁽⁷⁾.

والذي نصره في هذا الكتاب ⁽⁸⁾ ما ⁽⁹⁾ تقدم بيانه أن القدرة الحادثة ⁽¹⁰⁾ لا تؤثر أصلاً البتة: لا في الوجود، ولا في حال الوجود. والدلالة عليه ذهول العبد، وعدم علمه

(1) ساقط من: ج.

(2) ب: إن الله.

(3) ساقط من: أ. ب. ج.

(4) ساقط من: د.

(5) كشاف اصطلاحات الفنون: 2/ 1362-1363، المطالب العالية: 9/ 11، المواقف، ص: 312-314.

(6) هذا مما صرح به الباقلاني في التمهيد، ص: 325-346.

(7) ذهب الجويني إلى إثبات تأثير القدرة في الوجود على أقدار خصصها الباري - تعالى - وأرادها، ولم يجعل العبد مستقلاً بالفعل؛ لأنه يتعذر عليه التخصيص والتقدير لفعله لجهله بتفاصيله وإرادة مالا يعلمه. انظر: العقيدة النظامية، ص: 43-50، الإرشاد، ص: 178.

(8) يقصد به الكتاب المشروح «الإرشاد في أصول الاعتقاد».

(9) ساقط من: ب.

(10) ساقط من: ب.

بتفاصيل⁽¹⁾ ما يعتقد كونه فعلا له.

أورد على نفسه سؤالا للخصوم، وهو أنهم قالوا: إذا صح أن يكون العبد مكتسبا وليس بعالم، فلم لا يصح أن يكون فاعلا موجدًا وليس بعالم؟ واعتذاركم في الكسب اعتذارنا/ في الإيجاد، ثم قولكم في الكسب: إنه يجوز أن يكون مذهبولا عنه إذا كان قليلا، [كذلك نقول في الإيجاد: إنه يجوز أن يكون/ مذهبولا إذا كان]⁽²⁾ لا يجوز في الكثير.

قلنا: لا نشترط أن يكون المكتسب عالما لا في القليل ولا في الكثير، وقد يكون الكثير غير مذهبول عن أصله بمجرى العادة، ولكن على كل تقدير هو غير عالم تفصيله⁽³⁾؛ فإن معنى الكسب على هذا الرأي قدرة تتعلق ولا تؤثر، وإذا كان العبد غير مؤثر وإنما نسبة الفعل إليه لنسبة تعلق قدرته⁽⁴⁾ بمقدورها لا أنه مؤثر في الفعل، ودلالة/ الفعل إنما هي⁽⁵⁾ من جهة صدور الفعل عنه، والفعل لم يصدر عن⁽⁶⁾ المكتسب.

نعم يلزم ذلك من جعل القدرة الحادثة تؤثر في حال⁽⁷⁾.

فهذا تمام هذه المباحثة، وقد بينا فيما سبق أن هذه الدلالة لا يعتمد فيها على اعتبار الشاهد بالغائب؛ إذ بينا أنه لا فاعل في الشاهد.

(1) الإرشاد، ص: 174-179.

(2) ساقط من: أ. د.

(3) الإرشاد، ص: 176.

(4) د: قدرة.

(5) أ: هو.

(6) ب. ج. د: على.

(7) هو اختيار الباقلاني في التمهيد، ص: 325-346، وقد نسب البغدادي مثل هذا الاختيار للجبائي، أصول الدين، ص: 134.

وإذا⁽¹⁾ قلنا: إن⁽²⁾ الفعل يدل على علم⁽³⁾ الفاعل ضرورة، فنعني به أن معرفة كون الفعل واقعا على وجه الاختيار⁽⁴⁾ دليل على العلم ضرورة فتأملوا ذلك.

الضرب الثاني: في⁽⁵⁾ الإلزامات المتوجهة عليهم:

وقد نذكر منها ما هو على صيغة البرهان، وإنما سمي إلزاما؛ لأن بعض مقدماته مأخوذة من تسليم الخصم فنقول:

أولا: لو صلحت⁽⁶⁾ القدرة الحادثة لإيجاد بعض الموجودات/ كالحركات [ب94] والسكنات والاعتمادات والنظر لصلحت⁽⁷⁾ لإيجاد/ [كل موجود من الجواهر [د275] والأعراض، ولكنها لا تصلح لإيجاد كل موجود، فلا تصلح⁽⁸⁾ لإيجاد⁽⁹⁾ بعض⁽¹⁰⁾ الموجودات [كالحركات والسكنات والاعتمادات]⁽¹¹⁾.

وتقديره أن القدرة الحادثة عند الخصم إنما تتعلق بالوجود⁽¹²⁾ فقط؛ لأن الذات ثابتة في العدم بصفات أنفسها، والصفات التابعة للحدوث واجبة عند الحدوث، فلا تستفاد بالفاعل. فلم يبق للفاعل أثر إلا [الوجود]⁽¹³⁾ فقط⁽¹⁴⁾، وهو في سائر

(1) أ. ب. اذ.

(2) ساقط من: أ.

(3) ساقط من: ج. د.

(4) ساقط من: أ.

(5) ساقط من: ج.

(6) أ: صحت.

(7) ب. ج. د: الصالحة.

(8) ساقط من: د.

(9) ساقط من: ج. د.

(10) ج: لبعض.

(11) ساقط من: أ. ب. ج.

(12) هذا الاختيار للمعتزلة.

(13) ج: الوجوب.

(14) ساقط من: أ. ب.

الموجودات على معقول واحد، فلو صلحت القدرة لإيجاد موجود ما لم تفد فيه غير الوجود، وهو لا يختلف، فتكون نسبتها إلى سائر الموجودات نسبة واحدة؛ لأن أثرها مشترك في سائر الموجودات، وما اختلف فيه الموجودات ليس من أثرها، ومعلوم أنها لا تصلح/ للجواهر وأكثر الأعراض⁽¹⁾، فكيف يصح أن تؤثر في الوجود⁽²⁾؟

وهذا على صيغة البرهان، إلا أن لزوم⁽³⁾ صلاحيتها لكل موجود مبني على أصل الخصم؛ إذ جعل مجرد الوجود هو أثر القدرة⁽⁴⁾ فقط.

نوع آخر من هذا النمط: نقول: لو صلحت القدرة الحادثة للإيجاد لصلحت للإعادة.

وتقرير هذا يصح من وجهين:

أحدهما: أن تأثير القدرة في⁽⁵⁾ الابتداء ليس إلا في الوجود، ومعقوله في الإعادة كمعقوله في الابتداء.

الثاني: أن القدرة/ الصالحة للشيء عندهم لا بد من أن تصلح لمثله⁽⁶⁾. والمعاد مماثل للمنشأ⁽⁷⁾ ابتداء في جميع صفات النفس، ولا يلزم على⁽⁸⁾ هذين النوعين ما يقوله الأصحاب⁽⁹⁾ في تعلق القدرة الحادثة عندنا. فإننا نقول: أما النمط الأول فغير لازم من

(1) ب: الأعارض.

(2) ساقط من: د.

(3) ساقط من: ب.

(4) هذا الاختيار للمعتزلة وقد سبق تحقيقه.

(5) ساقط من: ب.

(6) التمهيد، ص: 326-331 ص: 110-112.

(7) ب. أ: للنشأ إليه.

(8) ساقط من: د.

(9) لقد سبق تحديد موقف الأشاعرة من القدرة الحادثة وملخصها أنها لا تؤثر. واختيار الباقلاني أنها تؤثر في الحال، بينما ذهب الإسفراييني أنها تؤثر في وجه واعتبار.

جهة أن تعلقها ليس بمحض الوجود، بل بوجود مخصوص على صفة مخصوصة. وأما النمط الثاني، فنقول [به و]⁽¹⁾ يجوز عندنا إذا أعاد الله عرضاً أن يخلق مقارناً له قدرة متعلقة به⁽²⁾، فقلنا: إنه⁽³⁾ لا يمتنع أن يتعلق بالإعادة⁽⁴⁾ بخلاف أصلهم.

ومما ألزمهم عليه⁽⁵⁾ أن قال لهم⁽⁶⁾: أليس متعلق القدرة الحادثة عندكم حالا وهو الوجود، و⁽⁷⁾ الصفات التابعة للحدوث [عندكم]⁽⁸⁾ أحوال، فما المانع من تأثير القدرة فيها؟ وما وجه اختصاص تأثير القدرة ببعض الأحوال دون بعض؟

قالوا: إنما كان ذلك لأنها واجبة، فاستغنت عن المقتضى.

قلنا: كيف يصح القول بوجودها مع صحة انتفائها، بل مع تحقق الانتفاء قبل الوجود لها؟

قالوا: عنيها بوجوبها أنها/ لازمة الثبوت عند⁽⁹⁾ الوجود. [136]

قلنا: والوجود لازم للثبوت عند وجودها وكذلك كل متلازمين متى ثبت أحدهما ثبت الآخر، ونسبة التلازم إليهما على حد سواء، ولئن صح أن نقول/ بثبوت⁽¹⁰⁾ أحد المتلازمين عند ثبوت الملازم⁽¹¹⁾ له وجوبا صح ذلك في جانب الملازم الآخر، [277d]

(1) ساقط من: ج.

(2) ساقط من: ج.

(3) ساقط من: د.

(4) المجرد: ص: 111، أصول الدين، ص: 136-137، الإرشاد، ص: 178.

(5) أ: عليهم، وهو ساقط من: ج.

(6) ساقط من: ج. د.

(7) ب. ج. د. وهو.

(8) ساقط من: أ.

(9) د: عن.

(10) د: ثبوت.

(11) أ. د: لازم.

وإذا رتب على الوجوب بهذا المعنى ثبوت الاستغناء عن الفاعل فيلزم ثبوته في الجانب الآخر/ ضرورة شمول المعنى⁽¹⁾.

[186 ج]

الضرب الثالث: التعلق بالأدلة السمعية:

فمنها: إجماع الأمة قاطبة على الرغبة إلى الله - تعالى - أن يرزقهم الإيمان وجنبهم الكفر والعصيان، وإذا كان الإيمان من⁽²⁾ فعل العبد بواسطة النظر⁽³⁾، والكفر⁽⁴⁾ أيضا مقدوره وخلقه⁽⁵⁾، فكيف يسألون الله ما هو إليهم⁽⁶⁾ من فعلهم؟

اعتذروا عن ذلك بأن قالوا: المراد من السلف الرغبة إلى الله - تعالى -⁽⁷⁾ في الإقذار على الإيمان.

وهذا العذر⁽⁸⁾ لا يجري في الرغبة في أن يجنبهم الكفر؛ فإن القدرة على الإيمان قدرة على الكفر، والقدرة على الإيمان حاصلة، فكيف يطلب الحاصل؟ وذلك أن التكليف عندهم لا يصح تعلقه إلا بعد الإقذار⁽⁹⁾، ويستحيل أن تسلب القدرة، فإذا كان الأمر على ذلك معلوما على أصل المعتزلة، فلا معنى للرغبة والسؤال.

ومن دعوات النبيين قول إبراهيم [السلام] -⁽¹⁰⁾: ﴿وَاجْعَلْنَا مُسْلِمِينَ لَكَ وَمِنْ

(1) الإرشاد، ص: 178.

(2) ساقط من: ب. ج. د.

(3) هذا اختيار المعتزلة في طريقة الإيمان بالله قبل ورود السمع وقد سبق تحقيقه: (باب أحكام النظر).

(4) د: القدر.

(5) إشارة إلى قول المعتزلة أن الإنسان خالق لأفعاله في أصول الدين، ص: 126، الإرشاد، ص: 173،

اللمع، ص: 120.

(6) ساقط من: ب. ج. د.

(7) ساقط من: أ.

(8) د: القدر.

(9) لا يجوز تكليف العاجز عندهم. المواقف، ص: 153-331.

(10) ساقط من: أ.

[226د] دُرِّيَّتِنَا أُمَّةً مُّسْلِمَةً لَّكَ ⁽¹⁾ وقولـه: ﴿وَاجْنُبْنِي وَبَنِيَّ أَنْ نَعْبُدَ إِلَّا صَنَامَ﴾ ⁽³⁾
 فإن كان معنى تحصيل الإيمان لهم ⁽⁴⁾ أن يخلق القدرة عليه، فهو محصل للكفر بخلق
 القدرة/ عليه، وإن كان ⁽⁵⁾ معينا على الإيمان بذلك، فيلزم أن يكون معينا ⁽⁶⁾ على الكفر به. [95ب]

ومما يتمسك به إجماع الأمة قبل ظهور أهل ⁽⁷⁾ البدع والأهواء أن الله رب كل مخلوق
 وإله كل محدث، ولا يكون إله ما لا يقدر عليه، وإذا كان العبد خالقا لأفعاله كما أن
 الباري - تعالى - ⁽⁸⁾ خالق لأفعاله فقد أثبتوا إلهًا آخر ⁽⁹⁾ ﴿إِذَا آلَ لَذَهَبَ كُلُّ إِلَهٍ بِمَا
 خَلَقَ﴾ ⁽¹⁰⁾.

ومما يتمسك به أن العبد إذا كان خالقا لمعرفة الله فهو أحسن خلقا ممن خلق
 الأجسام، وهو مناف لقوله - تعالى - ⁽¹¹⁾: ﴿قَتَبَرَكُ﴾ ⁽¹²⁾ اللَّهُ أَحْسَنُ الْخَلْقِينَ ⁽¹³⁾.
 فلتن قالوا: القدرة على الإيمان أحسن منه؛ إذ لولاها لما وجد، فيلزم على هذا أن
 القدرة على الكفر ⁽¹⁴⁾ شر ⁽¹⁵⁾ من الكفر.

(1) ساقط من: أ. ج.

(2) البقرة/ 127.

(3) إبراهيم/ 37.

(4) ساقط من: ج.

(5) ساقط من: أ.

(6) ساقط من: ب.

(7) ساقط من: أ.

(8) ساقط من: أ. ب.

(9) الإرشاد، ص: 179.

(10) المؤمنون/ 92.

(11) ساقط من: ب.

(12) أ. ب: تبارك.

(13) المؤمنون/ 14.

(14) الإرشاد، ص: 180.

(15) أ. د: أشد.

- ومن المأخذ⁽¹⁾ السمعية نصوص الكتاب⁽²⁾ منها:

- قوله - تعالى -: ﴿ذَٰلِكُمْ اللَّهُ⁽⁴⁾ رَبُّكُمْ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ خَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ بَاعْبُدُوهُ⁽⁵⁾﴾، فأثبت الوحدة في الألوهية، وحقق ذلك بأنه خالق كل شيء، و⁽⁶⁾ ورد ذلك مقرونا⁽⁷⁾ بقرينة التمدح، ولفظ «كل شيء» وإن لم يكن نصا/ في استغراق/ كل شيء بحكم الوضع، إلا أنه محفوف بهذه القرائن، فاستفيد منه [د279] [ج187] العموم بواسطة القرائن.

- ومن هذا القبيل قوله - تعالى -: ﴿أَمْ جَعَلُوا لِلَّهِ شُرَكَاءَ خَلَفُوا وَخَلَفِيهِ بَتَشَابَهٍ الْخَلْقُ عَلَيْهِمْ فُلِ⁽⁸⁾ اللَّهُ خَلِيقُ كُلِّ شَيْءٍ وَهُوَ الْوَاحِدُ الْقَهَّارُ⁽⁹⁾﴾⁽¹⁰⁾.
وهذه الآية نص في محل النزاع.

فإن قالوا: هي متروكة الظاهر، وكذا التي استدللتم بها قبل؛ فإنه يندرج فيها القديم والحادث.

وهذا ليس تركا/ للظاهر؛ فإنه لم يسبق إلى الفهم دخول⁽¹¹⁾ المخاطب في خطابه، وما لم يظهر اندراجه، فامتناع دخوله تحت اللفظ لا يكون تركا للظاهر،

(1) ب: المأخوذ.

(2) د: الكتب.

(3) ساقط من: ب. ج.

(4) ب: الله.

(5) الأنعام/ 103.

(6) ساقط من: ج.

(7) ساقط من: ب.

(8) ب: قال.

(9) ساقط من: د.

(10) الرعد/ 18.

(11) ب: دول.

وكذلك يستدل بكل آية دالة على تفرده بالخلق والاختراع، فلا معنى لذلك على رأي المعتزلة⁽¹⁾؛ فإنه يقال: إذا جاز تمدحه بأنه - تعالى - قادر على أفعال نفسه فالعبد⁽²⁾ أيضا يتمدح بأنه قادر على أفعال نفسه⁽³⁾.

وهذه الآيات ظواهر، إلا أن جملتها قد تفيد القطع باعتبار مجموعها لا باعتبار أحادها.

شبهة الخصوم:

وقد استدلوا أيضا⁽⁴⁾ بمآخذ سمعية وحجج عقلية.

- فمما تمسكوا به في مأخذ العقول أن قالوا: العاقل يميز بين⁽⁵⁾ [ما هو]⁽⁶⁾ مقدوره وبين⁽⁷⁾ ما ليس بمقدور له، ويدرك فرقا⁽⁸⁾ بين حركاته/ التي اختارها وبين حركاته في حال كونه مسحوبا أو مرتعشا. وكذلك يفرق بين مقدوره وبين ألوانه التي لا قدرة عليها⁽⁹⁾، ومعلوم أن القدرة تقارن اللون، كما تقارن الحركة، فلا تعود التفرقة إلى مجرد المقارنة؛ إذ هي مشتركة بين ما هو مقدور وبين ما ليس بمقدور، فيجب أن يقال: إن التفرقة ترجع إلى تأتي وقوعه به⁽¹⁰⁾ على حسب إشارته موافقا لقصد، وذلك يشعر بوقوعه به لا محالة من غير ريب، ثم لا يقع به إلا الحدوث،

[د280]

(1) الإرشاد، ص: 181-182.

(2) د: فالغير.

(3) الإرشاد، ص: 182.

(4) ساقط من: أ. ب. ج.

(5) ساقط من: أ.

(6) ساقط من: ب. ج. د.

(7) ساقط من: ب. ج.

(8) أ: تفرقة، د: بفرقة.

(9) الإرشاد، ص: 182.

(10) ساقط من: ج.

فليكن العبد محدثا لفعله، ولو كان فعله غير واقع به [لكان بمثابة ألوانه وغير ذلك]⁽¹⁾ من أعراضه التي قارنتها قدرته من غير تأثير فيها.

وأيضا الفعل يقع على حسب دواعيه وإرادته، وذلك يُشعر بكونه فعلا له؛ لأنه إذا انصرفت داعيته عنه لم يقع، وإذا أراد وقوعه وتوجهت داعيته⁽²⁾ إليه وقع./

[188ج]

فهذا تمام هذه الشبهة وقد قررورها من وجهين:

أحدهما: توجه الداعية.

والثاني: حصول التفرقة بين المقدور وغير المقدور⁽³⁾.

والجواب أن تقول:

أما⁽⁴⁾ الوجه الأول: فالكلام عليه أن نسلم ثبوت التفرقة، وأنها لا ترجع إلى مجرد المقارنة للقديم.

[281د]

[لكن لم]⁽⁵⁾ قلت: إنها إذا لم ترجع/ إلى المقارنة يلزم منه أنها⁽⁶⁾ تؤثر في الفعل وقد علمتم أن خصومكم يقولون بثبوت القدرة، وأنها [غير متعلقة غير]⁽⁷⁾ مؤثرة⁽⁸⁾، والصفات المتعلقة في العقل قد انقسمت⁽⁹⁾ إلى مؤثر وإلى⁽¹⁰⁾ غير مؤثر؛ فالعلم يتعلق

(1) ساقط من: ج.

(2) د: داعية.

(3) الإرشاد، ص: 182.

(4) ب: ما.

(5) ب. ج: لكن لما، د: للقديم.

(6) ساقط من: ب.

(7) ساقط من: د.

(8) يقصد بهم فرقة الأشاعرة.

(9) القسمة.

(10) ساقط من: أ. د.

بمتعلقه ولا يؤثر فيه، وكذلك الخبر والإدراك يتعلقان ولا يؤثران، وكذلك الشهوة والنفرة يتعلقان ولا يؤثران، فلا تنحصر جهة التعلق في التأثير؟ وبهذا القدر من التعلق لا على جهة التأثير تحصل التفرقة بين المقدور وغير المقدور.

[96ب] وقولهم في الوجه الثاني: إن الفعل واقع على حسب/ الداعية⁽¹⁾⁽²⁾ والإرادة.

قلنا: لم قلتم: إن هذا يشعر بالتأثير؟ وما المانع من⁽³⁾ أن⁽⁴⁾ يقال: جرت عادة الله في سنة الاختراع إذا دعت العبد داعية إلى الفعل [أوقعه له]⁽⁵⁾؟ والذي يدل على ذلك أن معقول⁽⁶⁾ كونه مقدورا⁽⁷⁾ عند الغفلة والذهول كمعقول كونه مقدورا عند حضور الذهن وتوجه الداعية والإرادة، ولهذا فإن الخصم سوى بينهما في ثبوت الاختراع للعبد⁽⁸⁾، فلم يتوقف كونه فعلا له⁽⁹⁾ على ثبوت الداعية، / وما لا يتوقف وجود الشيء عليه لا يدل وجوده عليه⁽¹⁰⁾؛ فإن جهة⁽¹¹⁾ دلالة الفعل على صفة الفاعل إنما⁽¹²⁾ هو باعتبار توقف الأحداث على تلك الصفات.

[282د] ثم نقول: وجود الداعية⁽¹³⁾ والإرادة/ إن⁽¹⁴⁾ دل على وجود الفعل، فيلزم أنه لا

(1) الإرشاد: ص: 181.

(2) ب. د: الداعية أولا.

(3) ساقط من: أ. ج.

(4) ساقط من: ب.

(5) ب: وقوله.

(6) ساقط من: ج.

(7) ب: معقودا.

(8) الإرشاد، ص: 182-183.

(9) ساقط من: ب. ج.

(10) ساقط من: أ. ج.

(11) ساقط من: ج. د.

(12) د: أياض.

(13) ب: [بدون الفعل بطلب الدلالة إذ لا بد بدليل].

(14) ساقط من: ج.

يتصور وجودهما بدون الفعل، وإذا صح وجود الفعل بدون الداعية، ووجود الداعية بدون الفعل بطلت الدلالة؛ إذ لا بد للدليل من ثبوت ملازمة بينه وبين المدلول.

قول صاحب الكتاب: «وجود الفعل بدون الداعية يدل على⁽¹⁾ هذا الانقسام وعدم الاطراد على أنه ليس / بفعله»⁽²⁾، يوردون عليه:

[189ج]

أن هذا عكس الدليل: فإن ثبوت وقوع الفعل على حسب الداعية إذا دل لم يلزم من عدم وقوعه على هذه الصفة انتفاء كونه فعلا له، إلا أنه إذا أراد انتفاء الملازمة من الوجهين - كما نبهنا عليه - امتنعت الدلالة⁽³⁾ وصح الكلام.

ومما يقطع الملازمة بين الداعية وبين الفعل أن الألوان والطعوم قد يقع منها شيء على حسب الداعية، وليس فعلا للعبد عندهم، فلو لازمت الداعية وجود⁽⁴⁾ الفعل للزم⁽⁵⁾ كل ما وقع على حسب الداعية أن يكون فعلا، وهذا في الحقيقة نقض الدليل. ومن هذا القبيل حصول الشبع عند الأكل، والفهم عند المخاطبة، والإفهام والخجل والوجل عند التخويف والتخجيل⁽⁶⁾.

ثم نقول: ما توجهت إليه الإرادة والداعية هو جهات خاصة، والأمر الخاص إما صفة نفسية - عندكم - تثبت في حال العدم، أو صفة تابعة للحدوث / ليست مقدورة - عندكم -، وإنما متعلق الفعل الإحداث، وهو إيقاع حال الوجود فقط، وليس الوجود - بما هو وجود - متعلق الداعية، ولا توجه القصد إلى الوجود بما هو [وجود].

[283د]

ومما يحقق نفي التلازم بين الداعية والفعل أنه يجوز في العقل خلق دواع ضرورية

(1) ساقط من: د.

(2) الإرشاد، ص: 183.

(3) د: وضع.

(4) ساقط من: أ. ب. د.

(5) ساقط من: ب.

(6) راجع: الإرشاد، ص: 183.

وحركات ضرورية عقيها، مع أنه⁽¹⁾ غير فعل لمن دعتة الداعية إليه، وقد تقدم ما ترجع التفرقة إليه، وهو تعلق القدرة بالمقدور - كما سبق -.

فإن قالوا: ⁽²⁾ فإذا لم تؤثر القدرة فلا يكون فرقاً بينهما وبين العلم.

قلنا: لا يلزم من ⁽³⁾ اشتراكهما في التعلق من غير تأثير ⁽⁴⁾ عدم التفرقة؛ فإن العلم والظن يتعلقان ولا يؤثران في متعلقهما ⁽⁵⁾، والفرق بينهما معلوم ضرورة مع الاشتراك في الجهة المذكورة، فبطل هذا السؤال.

شبهة أخرى لهم قالوا: العبد مطالب بالفعل، ولا يصح أن يطالب بما لا يفعله ⁽⁶⁾.

و[لهذه الشبهة تقريران] ⁽⁷⁾:

[أحدهما: أنها] ⁽⁸⁾ عقلية محضة، وهو أنه يجوز تكليفه، والقول بعدم فعله يفضي إلى إحالة ⁽⁹⁾ ما علم جوازه، فلا يصح.

والثاني: وقوع/ تكليفه، ولا يصح وقوع التكليف بما ليس فعله، ووقوع

التكليف مأخذه السمع، فتكون هذه الشبهة على هذا التقدير مركبة من مقدمة

مأخذها السمع، ومن ⁽¹⁰⁾ مقدمة/ أخرى مأخذها العقل. فالمقدمة السمعية - و⁽¹¹⁾

(1) ساقط من: ب.

(2) د: حذف هذا فإذا.

(3) ساقط من: ج.

(4) المواقف، ص: 150-151-153-290.

(5) الإرشاد، ص: 184.

(6) نفسه، ص: 184.

(7) أ: هذه الشبهة تقرر.

(8) ساقط من: أ. ب.

(9) ب. ج. د: حالة.

(10) ساقط من: أ. ب. ج.

(11) ج: هو.

هي أنه لا يصح توجه الطلبة إلى ما ليس من فعل العبد - فيقررونها من وجوه:

- أحدها: الرجوع إلى مأخذهم في التحسين والتقييح / ، وسيأتي إبطال هذه القاعدة عليهم فيما بعد - إن شاء الله تعالى - .

- و⁽¹⁾ الثاني أن الطلب من الصفات المتعلقة، فلا بد له من مطلوب، والمطلوب من العبد منسوب إليه من⁽²⁾ جهة الطلب، ونعني بهذه النسبة أنه طلب منه إيقاعه، فقوله: أوقع يا⁽³⁾ من لا يصح منه⁽⁴⁾ أن يوقع متناقض في الوصف⁽⁵⁾، وكذلك قول القائل: أفعل ما أنا فاعله، متناقض.

والجواب / أن نقول: جواز التكليف ووقوعه من اليقينيّات التي لا نزاع فيها، وإنما⁽⁶⁾ النزاع في امتناع⁽⁷⁾ تكليف ما لا تؤثر القدرة فيه⁽⁸⁾، وقد علمتم من خصومكم جواز تكليف ما لا يطاق⁽⁹⁾، فكيف لا تجوزون تكليف ما لا تؤثر القدرة فيه وليس ذلك من القضايا الضرورية، فما دليلكم على امتناع ذلك؟

وسؤالكم لنا: ما الفرق عند عدم التأثير بين المطالبة بالحركات والسكنات وبين المطالبة بالألوان والطعوم والروائح⁽¹⁰⁾؟

(1) ساقط من: أ.

(2) أ: في.

(3) ساقط من: د.

(4) ساقط من: أ. د.

(5) ج: الطلب.

(6) د: أيضا.

(7) ساقط من: أ.

(8) ساقط من: د.

(9) هو جائز عند الأشاعرة؛ لأنه - تعالى - عندهم لا يجب عليه شيء، ولا يقيح منه شيء؛ إذ يفعل ما يشاء ويحكم ما يريد لا معقب لحكمه. ومنعه المعتزلة لقبحه عقلا. المواقف، ص: 330-331، التمهيد، ص: 383.

(10) أ. ب. د: الأرائح.

[191 ج] فلا فرق عندنا⁽¹⁾ في جواز التكليف بين ما هو من جنس المقدور [وبين ما ليس من جنس المقدور]⁽²⁾، / غير أن من الناس من يجوز التكليف بالمحال في ذاته⁽³⁾، ومن الناس من يمنعه⁽⁴⁾ ويقصر صحة التكليف على الممكن.

ولا تستدعي صحة التكليف ثبوت القدرة عندنا⁽⁵⁾ - ⁽⁶⁾ فضلا عن كونها مؤثرة، وصح بالإجماع التكليف بما علم الله أنه لا يوجد⁽⁷⁾. وكانت هذه الصورة ناقضة على من أراد الخروج عن مذهب الشيخ⁽⁸⁾ واعتبار القدرة، فمن أصحابنا⁽⁹⁾ من زعم أن الطلب التكليفي يتوجه إلى فعل العبد وهو حال للفعل، وقد ضاهى المعتزلي من حيث إنه جعل / أثر القدرة حالا هي الوجود، وهو جعل أثر القدرة حالا للوجود، [د285] والوجود عنده⁽¹⁰⁾ نفس الموجود⁽¹¹⁾ - ⁽¹²⁾ إلا أن القدرة عنده⁽¹³⁾ تقارن الفعل ولا تتقدم عليه⁽¹⁴⁾، وما علم الله أنه لا يوجد لم يخلق قدرة عليه.

والتزم الإمام⁽¹⁵⁾ في آخر عمره⁽¹⁶⁾ ثبوت تأثير للقدرة في الوجود، على أقدار

(1) د: عندهم.

(2) ساقط من: ج.

(3) هذا موقف الأشاعرة في المجرد، ص: 111-112، المواقف: 152.

(4) هذا موقف المعتزلة، انظر: المواقف، ص: 150.

(5) ب. ج. د: عنده.

(6) التمهيد، ص: 383.

(7) المجرد، ص: 111-118، المواقف، ص: 331.

(8) المجرد، ص: 112.

(9) يريد به إمام الحرمين الجويني؛ إذ هو القائل: إن القدرة الحادثة تؤثر في الوجود، وقد سبق تحقيق ذلك.

(10) ب: عدن.

(11) المواقف، ص: 44.

(12) ساقط من: أب. ج.

(13) ب. ج. د: عندنا.

(14) الإرشاد، ص: 198-199، المواقف، ص: 151.

(15) الجويني.

(16) أ: أمره.

خصصها الباري - تعالى - ⁽¹⁾ وأرادها، ولم يجعل العبد مستقلاً بالفعل؛ لأنه يتعذر عليه التخصيص والتقدير لفعله لجهله بتحصيله، وإرادة ما لا يعلمه ⁽²⁾ / ⁽³⁾ ممتنع. والتزم تقدم القدرة على المقدور، و ⁽⁴⁾ صلاحيتها للضدين ⁽⁵⁾. ومع التزامه هذه الأصول لم يسلم من الإشكال؛ فإن ما علم الله أنه لا يكون لم يقدره ولم يخصه، والعبد لا يستقل بفعله دون معين يقدره له ويخصه، / فقد كلف بها لا سبيل له ⁽⁶⁾ إلى إيقاعه ويتعذر تأثيره فيه بفوات شرطه.

[د286]

فالحق في الجواب هو المنهج ⁽⁷⁾ الذي سلكه الشيخ من جواز التكليف بما لا تؤثر قدرة العبد، وجواز تكليف ما لا يطاق ⁽⁸⁾ قطعاً بمسألة خلق المعلوم؛ إذ لا قدرة عليه، والتكليف به ثابت.

وقولهم: إن ⁽⁹⁾ التناقض في كلام الله - تعالى - ⁽¹⁰⁾ مدفوع بالاتفاق مسلّم، غير أنا لا نسلم ثبوت التناقض؛ فإن التناقض إنما يثبت إذا كان التكليف يشعر بثبوت تأثير القدرة في المقدور، وهو محل النزاع، وإذا لم يشعر بثبوت التأثير فنفيه لا يناقضه. فإن عادوا إلى مسألة ⁽¹¹⁾ التحسين ⁽¹²⁾ والتقيح ⁽¹³⁾، فسنبيّن أنه لا يقبح شيء عقلاً،

(1) ساقط من: أ. ج. د.

(2) أ: يعلم.

(3) العقيدة النظامية، ص: 43-50.

(4) ساقط من: ب.

(5) المواقف، ص: 331، الإرشاد، ص: 180-198-199-201.

(6) ساقط من: ب. ج. د.

(7) ساقط من: أ. د.

(8) المواقف، ص: 330، التمهيد، ص: 383.

(9) ساقط من: ب.

(10) ساقط من: أ.

(11) أ: مسلك.

(12) ساقط من: أ. د.

(13) المواقف، ص: 331، التمهيد، ص: 384.

فإن القبيح ما قبحه الشرع.

[140] وإذا وضح أن⁽¹⁾ من/ أصلنا⁽²⁾ التكليف بما لا قدرة للعبد⁽³⁾ عليه⁽⁴⁾،
والتكليف بما لا تؤثر القدرة فيه⁽⁵⁾ إذا وجدت فيه، فحاصل استدلالهم بمحل متنازع
فيه، ولم يذكروا على إبطاله دليلاً.

وإن قالوا: صحة الأمر بذلك يصحح وجوبه، و⁽⁶⁾الوجوب يستدعي اللوم على
الترك، وذلك⁽⁷⁾ يُشعر بخبر عن إمكان صدور الفعل منه، فيناقض لا محالة امتناع
صدور الفعل منه.

قلنا: أما جواز اللوم على ما لا قدرة عليه فنلتزمه⁽⁸⁾؛ فإن خلاف المعلوم⁽⁹⁾
[192ج] [287د] / كذلك، وإذا جوزنا إيلام البرايا وتعذيب المطيعين⁽¹⁰⁾، فكيف نقف/ عن تجويز اللوم.
وقولهم: إن⁽¹¹⁾ اللوم يُشعر بخبر عن صدور الفعل عنه⁽¹²⁾، فلا نسلم هذا الإشعار.
وما دليله؟ وتمشية المسألة بدعوى عرية عن البرهان لا سبيل إليه⁽¹³⁾.

وقد أجاب صاحب الكتاب عن هذه الشبهة بأن قال: «هذه الشبهة تنعكس

(1) ساقط من: أ.

(2) ب: أصله.

(3) ساقط من: أ. د.

(4) المواقف، ص: 330، التمهيد، ص: 383.

(5) ساقط من: أ. د.

(6) ساقط من: ب. ج. د.

(7) ساقط من: ب.

(8) المواقف، ص: 331.

(9) ب. ج. د: العلوم.

(10) التمهيد، ص: 383، نهاية الإقدام، ص: 410.

(11) ساقط من: أ.

(12) أ. ب. ج: منه.

(13) أ: حله.

عليهم من⁽¹⁾ وجوه.

أحدها: أن المعدوم عندهم شيء ثابت ذات⁽²⁾ له خصائص الصفات⁽³⁾، فإذا كان ثابتاً فلا معنى لطلب إثبات⁽⁴⁾ الثابت، وهذا يبطل الاختراع من الله - تعالى - أيضاً على أصلهم، فأما من أنكر الأحوال منهم فيتعذر عليه⁽⁵⁾ الانفصال عن هذا الإلزام. وأما من أثبت الحال أو الوجه والاعتبار فقد يضيف حصول ذلك إلى الفاعل، وتكون جهة انفصاله عن هذه الشبهة ودرء⁽⁶⁾ هذا الانفصال بإقامة الدليل على نفي الحال وبيان أن الحال/ لا يصح أن تفعل على حيالها⁽⁷⁾.

[98ب]

وقرر صاحب الكتاب هذا الأصل بأن الحال لو فعلت على حيالها لكانت ذاتاً، ولزم⁽⁸⁾ عليه نفي الأعراض؛ إذ يقول نافي الأعراض على دليل إثباتها المتجدد حال يفعلها الفاعل، ولا يلزم منه إثبات معنى موجب.

وهذا إلزام على أصلهم في⁽⁹⁾ الابتداء. ثم [رد انفصالهم]⁽¹⁰⁾ عن الالتزام بإلزام⁽¹¹⁾ آخر.

ويمكن أن يستدل على أن الحال لا تفعل على حيالها بأن يقال: لو صح أن تفعل على

(1) ب: في.

(2) ساقط من: أ. ب. د.

(3) المواقف، ص: 53 - 96.

(4) ساقط من: ب. ج. د.

(5) ساقط من: د.

(6) ج: ورد، د: وراء.

(7) الإرشاد، ص: 184 - 185.

(8) أ: ألزم، ج: للزم.

(9) ساقط من: ب.

(10) د: ردوا انفصالهم.

(11) ساقط من: ب.

[د288] حياها لصح⁽¹⁾ أن تعلم على / حياها؛ فإن ما صح فعله صح القصد إليه، ولا يصح القصد دون العلم بما يقصد، والحال [لا تتعلق]⁽²⁾ إلا بذى حال، فلا يمكن العلم بكونه متحركا أو ساكنا دون العلم بالذات.

ولا يُعترض على هذا بأنه يصح العلم بالذات بدون الحال، ثم يقوم الدليل على الحال، فما أنتجه الدليل معلوم زائد على ما علم أولا، فيلزم أن تكون الحال معلومة على حياها؛ لأننا⁽³⁾ نقول: لا يلزم من⁽⁴⁾ صحة العلم بالذات على⁽⁵⁾ حياها⁽⁶⁾ أن تعلم الحال على حياها، فإن المنسوب إليه يعلم بدون النسبة، ولا يصح أن تعلم النسبة دون المنسوب / إليه، والدليل المنتج لثبوت الحال ينتج كون الذات على صفة كذا، فلا يناقض العلم السابق، ولا يصح العلم به بدون العلم بالذات، وإذا لم يصح أن تفعل الحال على حياها بطل ما انفصلوا به.

وقد بينا أن التحقيق: أن لفظ الوجود والذات عبارتان عن معنى⁽⁷⁾ واحد، فلم يصح قولهم إن الوجود حال متجددة، وإذا كان هو الذات، فالقول بثبوتها في العدم يمنع من صحة كونها مستفادة من الفاعل.

[141] الوجه الثاني: أن العبد⁽⁸⁾ مطالب بالنظر / والاستدلال قبل معرفة الأمر المكلف⁽⁹⁾، وهذا تكليف ما لا⁽¹⁰⁾ يطاق.

(1) د: تصح.

(2) ج: تتعلق.

(3) ب: لاح، أ: لا ما.

(4) ساقط من: ب.

(5) ساقط من: أ. ب. د.

(6) ساقط من: أ.

(7) ب: عبد، د: معبد.

(8) ب: عبد، د: معبد.

(9) ساقط من: أ.

(10) ساقط من: أ.

[289د] [و]حاصل شبهتهم أن العبد مكلف بما لا سبيل إلى فعله فيكون تكليف/ ما لا يطاق⁽¹⁾، فقد انعكس الإلزام عليهم. وهذا الإلزام إنما يتوجه على تقدير أن يتوجه الخطاب بالنظر على وجه القرية، وإلا فالنظر في نفسه مقدور، وليس الطلب المتعلق به طلب ما لا قدرة عليه.

نعم⁽²⁾ التقرب إلى الله - تعالى -⁽³⁾ قبل العلم به ممتنع، والأوامر⁽⁴⁾ قد تتوجه على وجه القرية، ولا يمثل الأمر إلا من⁽⁵⁾ أوقعها بنية التقرب، وقد يقع لا على وجه القرية كرد الغصوب والودائع، فإذا وجد المطلوب تغضى عن عهدة⁽⁶⁾ الخطاب، وإن لم ينوبه تقرباً. فإن سلم الخصم أن النظر⁽⁷⁾ قرينة وعبادة كان الكلام عليه لازماً، وإلا فلا.

ويمكن تقرير عكس الشبهة عليهم، بأن يُقال: أُلستم تشترطون - ونحن معكم - في صحة التكليف ببلوغ الخطاب، والتمكن من العلم به⁽⁸⁾؟ وكيف يمكن العلم بالخطاب بدون العلم بالمخاطب؟ فصار العلم بوجوب النظر يتوقف على العلم بالموجب. وهذا تكليف ما لا يطاق.

غير أنهم لا يوقفون⁽⁹⁾ التكليف على العلم بالمخاطب⁽¹⁰⁾، بل النظر يجب بالعقل عندهم، وما يوجبه العقل لا يتوقف في وجوبه على إمكان العلم بالخطاب⁽¹¹⁾،

(1) ساقط من: أ. ج.

(2) ب: زعم.

(3) ساقط من: أ.

(4) ج: الأول.

(5) ساقط من: ب. ج. د.

(6) أ: عمدة.

(7) ب: النذر.

(8) ساقط من: ب.

(9) ب. د: لا يوافقون.

(10) ب: [بالمخاطب فصار العلم بوجوب اللفظ].

(11) ب: بالمخاطب.

فلا يتوجه الإلزام.

الوجه الثالث: قال: الرب - تعالى - عندكم مصلح عبيده بتكليفهم، ولا يراد التكليف⁽¹⁾ عندكم إلا [لصلاح العباد]⁽²⁾ -⁽³⁾ / وإذا فرضنا الكلام فيمن علم الله أنه إذا أحياء كفر وطغى، ولو اخترمته المنية لنجا وسلم من العذاب، فبضرورة العقل يُعلم⁽⁴⁾ أن صلاحه في تعجيل المنية عليه، وأن/ عدم التكليف به أجدر، فأحياءه إلى زمن التكليف وتكليفه تعريض له للمهلكة، فكيف يقال: إن السعي في إهلاكه صلاح له؟! [194ج]

فلا مزيد في التناقض على⁽⁵⁾ أن يقول القائل: أمرك وقصدي بأمرك إصلاحك، مع علمي بأنك⁽⁶⁾ لا تنصلح⁽⁷⁾، فهذا انتقاض من وجهين:

أحدهما: أن السعي⁽⁸⁾ في تحصيل ما علم أنه لا يحصل سعي لا يريد الصلاح.

والثاني: أنا بالضرورة نعلم أن الصلاح تسليم من يتعرض للمعاطب و⁽⁹⁾ المهالك، فالقول بإيقاع العبد في المهلكة، وتسمية ذلك صلاحا غير سديد.

وهذا الذي ذكره صاحب الكتاب⁽¹⁰⁾ في هذا الوجه توجهت المناقضة فيه من حيث⁽¹¹⁾

(1) ج: بالتكليف.

(2) الإرشاد، ص: 185-186، نهاية الإقدام، ص: 397-398-400-402-404-405.

(3) صلاح العباد.

(4) ساقط من: أ. ج. د.

(5) ساقط من: ب.

(6) أ: أنك.

(7) الإرشاد، ص: 185-186.

(8) ب. د: السعي.

(9) أ: من.

(10) هو إمام الحرمين الجويني صاحب الكتاب المشروح والذي ذهب إليه هو ما جاء في الحجة الثانية فقط

الإرشاد ص: 185-186.

(11) ساقط من: أ.

زعموا ارتباط التكليف بالصلاح لا من حيث ارتباطه⁽¹⁾ بالمقدور، فلم يكن من عكس/ الشبهة التي أوردوها، وإنما هو إلزام التناقض في مسألة أخرى عليهم.

[99ب]

ومما ألزمهم أن أوامر الشرع وزواجه⁽²⁾ قد تتعلق بالأحوال المعللة؛ ككون العبد قائما ومتحركا وساكنا وعالما، مع أن القدرة لا تتعلق بها؛ فإن متعلقها⁽³⁾ عندهم حال/ واحدة وهي [الوجود]⁽⁴⁾. فإذا⁽⁵⁾ قد⁽⁶⁾ وقع التكليف بما ليس بمقدور فإن هذه الأحكام من⁽⁷⁾ موجبات العلل، وليست مقدورة أصلا.

[291د]

وهذا الإلزام قال صاحب الكتاب: «فإنه⁽⁸⁾ لا سبيل إلى جحده»، ولا يمكن عندنا إنكاره، والخصم بعد تسليمه قد يتوجه منه الاعتذار عنه؛ فإن عنده ما وقع بسبب مقدور يعد من فعل فاعل السبب، وهذا/ أصلهم⁽⁹⁾ في التولد أنه من فعل فاعل السبب المتولد⁽¹⁰⁾، فإذا كان النظر مقدورا وهو يوَلَّد⁽¹¹⁾ العلم، والعلم يوجب كونه عالما، فالعلم عندهم [مقدور بواسطة السبب؛ وهو النظر، فيكون كونه عالما منسوب إليه فعلا من حيث إنه فعل سبب]⁽¹²⁾ سببه⁽¹³⁾.

[142أ]

(1) د: أن لا تبطله.

(2) ب: وجزواجه.

(3) ب: منعلقا.

(4) المواقف، ص: 152، المغني: 4/ 8.

(5) بياض في: ب.

(6) ساقط من: أ.

(7) ساقط من: ج.

(8) ساقط من: ب-ج.

(9) ج: أصله.

(10) أصول الدين، ص: 137-138، المواقف، ص: 316.

(11) ساقط من، ج.

(12) ساقط من ج.

(13) ب: سبه، ج: سبب.

ثم طالبهم⁽¹⁾ بتصحيح مقدمتهم فقال: «قولكم إن تكليف العبد بما ليس هو مخترع له محال⁽²⁾ تعلمون فساد ذلك ضرورة أو نظرا؟! ودعوى الضرورة في محل الخلاف ممتنع، ولم تذكروا نظرا على هذه المقدمة؛ فتلاشى كلامكم⁽³⁾».

وقد سلك بعض أئمتنا طريقا آخر في الجواب، ونقلها عن القاضي أبي بكر الباقلاني [-رحمته الله-]⁽⁴⁾ فقال: اعلم⁽⁵⁾ أن القدرة الحادثة تؤثر في حال، ولكن لا أقول هي الوجود⁽⁶⁾. فقد ساوى الخصم في تحقيق أثر القدرة الحادثة في/ حال⁽⁷⁾، إلا أن الخصم زعم أن تلك الحال هي الوجود⁽⁸⁾، ونحن نقول: إن⁽⁹⁾ الوجود هو⁽¹⁰⁾ [عبارة عن⁽¹¹⁾ الذات⁽¹²⁾]/، وأثر القدرة حال للذات - أعني ذات الفعل -، وسيأتي الكلام على رد⁽¹³⁾ هذه الطريقة.

[195ج]

[292د]

وحاصله إثبات كون الحال مقدورة⁽¹⁴⁾ للعبد على حيالها، والذي سبق من الإبطال على هذا الأصل يتوجه ههنا في إبطال هذا المعتقد.

شبهة أخرى لهم قالوا: إذا قلتم بأن القدرة الحادثة لا تؤثر في متعلقها، فسبيلها سبيل

(1) ب: طالبهم الكتاب.

(2) ساقط من: أ.

(3) الإرشاد، ص: 186.

(4) ساقط من: ب. ج. د.

(5) ج. د: أسلم.

(6) موقف الباقلاني من القدرة الحادثة سبق تحديده.

(7) التمهيد، ص: 324-346، أصول الدين، ص: 312.

(8) الخصم هم المعتزلة، المغني: 8/4، المواقف، ص: 152.

(9) ساقط من: أ. ب.

(10) ساقط من: ب.

(11) ساقط من: د.

(12) المواقف، ص: 44-43-48.

(13) ساقط من: ج.

(14) ب: مقدورة.

العلم المتعلق بالمعلوم، ويلزم من ذلك جواز تعلق القدرة الحادثة بالألوان والطعوم والروائح⁽¹⁾؛ إذ جاز أن تكون معلومة، ويلزم أن تتعلّق بالقديم؛ إذ⁽²⁾ الممتنع أن تتعلّق به الصفات المؤثرة دون الصفات التي تتعلّق ولا تؤثر كالعالم والخبر، فكذلك القول في سائر الحوادث على هذا التقدير⁽³⁾.

ثم طالّبهم على تصحيح دعواهم أنه إذا لم تكن القدرة الحادثة من الصفات المؤثرة يلزم عموم⁽⁴⁾ تعلقها بجميع الموجودات، وما الجامع⁽⁵⁾ بين القدرة والعلم؟ ومن أين يلزم من ثبوت العموم في العلم ثبوت العموم في⁽⁶⁾ القدرة و⁽⁷⁾ الاشتراك سلب وهو عدم التأثير؟

انفصلوا عن ذلك بتحقيق الجامع بين العلم والقدرة بأن⁽⁸⁾ قالوا: الجامع عدم التأثير.

قيل: فلم إذا اشتركا في⁽⁹⁾ عدم التأثير، يلزم منه الاشتراك [في العموم]⁽¹⁰⁾؟ وما الذي أنبأكم أن العموم ثابت باعتبار عدم التأثير في العلم؟

ثم ينتقض/ بالرؤية⁽¹¹⁾؛ فإنها لا تؤثر في المرئي، وهي مختصة في التعلق - على [د293]

(1) أ. ب: والأرايح.

(2) أ. ب: إذا.

(3) الإرشاد، ص: 187.

(4) د: عدم.

(5) أ: الجمع.

(6) ساقط من: ب.

(7) ساقط من: أ.

(8) أ. ب: فإن.

(9) ب. د: عليهم.

(10) ساقط من: ب.

(11) ب: دا الرؤية، ج: بالتأثير.

أصلهم⁽¹⁾ - ثم العلوم الحادثة مختلفة، وإنما اختلفت لتعدد متعلقاتها⁽²⁾؛ لأن صفة نفس⁽³⁾ العلم بالسواد المعين أن يتعلق بهم المتعلق المعين؛ إذ لو تعلق به لا لنفسه استدعى⁽⁴⁾ معنى يوجب تعلّقه به⁽⁵⁾؛ إذ الأحكام الجائزة تستدعي معنى موجبا، فقد لزم الخصوص فيما لا يؤثر.

نعم العموم في تعلق القدرة الحادثة لازم⁽⁶⁾ - على أصولهم -؛ إذ متعلق القدرة الحادثة هو الوجود دون الذات⁽⁷⁾، وسائر الصفات النفسية والتابعة للحدوث [ليست من آثار القدرة]⁽⁸⁾ - على أصلهم - فيلزم⁽⁹⁾ أن تتعلق بكل حادث نظرا إلى اتحاد الجهة في التعلّق⁽¹⁰⁾ -⁽¹¹⁾.

[196ج] [143] / «شبهة أخرى لهم قالوا: العبد مثاب على فعله، / معاقب عليه ملوم⁽¹²⁾ محمود⁽¹³⁾».

وهذا من التمسك بأحكام التكليف، والمطالبة عليهم متوجهة في لزوم كونه فعلا له من جهة الثواب والمدح واللوم والعقوبة⁽¹⁴⁾، وقد علموا من خصومهم أن الله - تعالى -

(1) المواقف، ص: 302-303.

(2) ب. د: تعلقا.

(3) ساقط من: ب.

(4) أ: استدعى، ج: يستدعي.

(5) ساقط من: ب - د.

(6) ب: لازم.

(7) المغني: 4/8، المواقف، ص: 152.

(8) ساقط من أ. ج. د.

(9) أ: يلزم.

(10) أ. ب: المتعلق.

(11) الإرشاد، ص: 187.

(12) ب: معلوم.

(13) الإرشاد، ص: 187-188، المواقف، ص: 329.

(14) ساقط من: ج.

أن يعاقب البريء، ويعطي إنعامه للمذنب العاصي⁽¹⁾، فلا يكون⁽²⁾ ابتداء النعيم المقيم/ من غير فعل ممنوعا عندنا⁽³⁾، ولا الفعل يوجب الجزاء عندنا، فلم يكن بينه وبين الفعل ملازمة في الطرد ولا في العكس⁽⁴⁾، فلم يبق معه إلا التمسك بإطلاق لفظ الثواب والعقاب في اللسان⁽⁵⁾، وهو يطلق على ما يتعارف أنه فعله، والأفعال/ الواقعة على يده أمارات وضعها الشارع على السعادة والشقاوة، وسيأتي تقرير ذلك - إن شاء الله تعالى -⁽⁶⁾.



(1) هذا من اختيار الأشاعرة، انظر: الإرشاد، ص: 188.

(2) ساقط من: أ.

(3) ساقط من: أ. ج. د.

(4) المجرد، ص: 130-141-142، التمهيد، ص: 385.

(5) «الثواب جزاء الطاعة وكذلك المثوبة، وإعطاء ثوابه ومثوبته ومثوبته أي جزاء ما عمله، وأثابه الله ثوابه وأثوبه وثوبه مثوبته: أعطاه إياها»: لسان العرب: 1/ 244-245 (مادة ثوب). و «العقاب والمعاقبة أن تجزي الرجل بما فعل سوءا، والاسم العقوبة»: لسان العرب: 1/ 619 (مادة عقب).

(6) ساقط من: ب. ج. د.

فصل :

[في حقيقة الكسب]⁽¹⁾

سأل الخصوم بعد إبطال الاختراع عن حقيقة الكسب⁽²⁾، وقالوا: ذكرتم ما لا يُعقل، والكلام على الشيء رداً أو قبولا فرع عن كونه معقولا. فيجيب عنه⁽³⁾ بذكر حقيقة الكسب.

وقد اختلف الأصحاب⁽⁴⁾ في ذلك؛ فرؤي عن القاضي والأستاذ أبي إسحاق أن القدرة الحادثة تؤثر في حال أو وجه واعتبار⁽⁵⁾، وفرقوا بين الاختراع والكسب: أن الاختراع⁽⁶⁾ إنشاء الذات وإحداث الوجود⁽⁷⁾، والكسب إثبات حال لذات الفعل⁽⁸⁾.

ثم عبر الأستاذ في جهة الفرق بينهما أن قال: الكسب فعل فاعل بمُعِين، والاختراع فعل فاعل لا مُعِين له⁽⁹⁾، وأراد بذلك أن الوجه والاعتبار أو الحال - على رأي غيره - لا يصح أن ينفرد بالثبوت، بخلاف الذات المخترعة؛ فإنها تنفرد بالثبوت، فاحتاج المكتسب إلى المخترع في إنشاء الذات التي ثبت لها⁽¹⁰⁾ الاعتبار أو الحال، فلا بد من

(1) ساقط من: أ. ج. د.

(2) المقالات، ص: 539، المجرد، ص: 91-92، المواقف، ص: 151، أصول الدين، ص: 133، التمهيد، ص: 347، اللمع، ص: 121، كشف اصطلاحات الفنون: 2/ 1362-1363.

(3) ساقط من: د.

(4) المقالات، ص: 539، المجرد، ص: 91-92، المواقف، ص: 151، أصول الدين، ص: 133، التمهيد، ص: 347، اللمع، للجويني، ص: 121.

(5) المواقف، ص: 312، التمهيد، ص: 325-346-347.

(6) ساقط من: ب. د.

(7) المواقف، ص: 312، التمهيد، ص: 342-346.

(8) المواقف، ص: 312، التمهيد، ص: 347.

(9) المواقف، ص: 312-314، المطالب العالية: 9/ 11.

(10) ب: فيها.

معين ليصح له إيقاع فعله⁽¹⁾.

ثم أخذ الإمام هذا القول فبنى عليه في آخر عمره⁽²⁾ مذهبا آخر فقال: قدرة العبد تؤثر⁽³⁾ في الوجود على أقدار خصصها الباري - تعالى - وأرادها⁽⁴⁾، ثم زعم أنه جمع بين دليلي الفريقين فقال: توجه الطلبات / التكليفية / يدل على كونه فاعلا، وجهله [د295] [ج197] بتفاصيل فعله يدل على كونه غير مخصص ولا مقدر؛ فإن التخصيص والتقدير يستدعي العلم، فاحتاج العبد إلى مُعين يقدر له فعلا ويخصصه، وعمل بقول السلف⁽⁵⁾ فإنهم أجمعوا على⁽⁶⁾ ألا خالق إلا الله - سبحانه -⁽⁷⁾، والخلق عبارة عن التقدير، فالله خالق كل شيء، وأفعال العباد مخلوقة له أي⁽⁸⁾ مقدورة⁽⁹⁾ مخصصة بتقديره وتخصيصه.

وأما المعتزلة فزعموا أن العبد مستقل بالاختراع، فخالفوا إجماع السلف وإطباقهم على أن ما شاء الله كان وما لم يشأ لم يكن⁽¹⁰⁾.

والإمام لا⁽¹¹⁾ يرى وقوع شيء خارج عن مشيئته وإرادته.

والذي ارتضاه في هذا الكتاب خلاف ذلك، وأبطل قول من قال: إن القدرة مؤثرة،

(1) الإرشاد، ص: 188-189.

(2) أ: قوله.

(3) ساقط من: د.

(4) العقيدة النظامية، ص: 43-50.

(5) الإرشاد، ص: 173، المجرد، ص: 91-109.

(6) ساقط من: ج.

(7) ساقط من: ب. ج.

(8) ب. د: إلي.

(9) ب. ج: مقدرة.

(10) أصول الدين، ص: 135، المواقف، ص: 311، الإرشاد، ص: 173، المعتمد في أصول الدين،

ص: 126.

(11) أ: فلا..

فلا يصحّ تأثيرها في الوجود⁽¹⁾ لما سبق من عموم قدرة الباري - تعالى -⁽²⁾ وإرادته، فلا يصحّ أن يتخصّص به ما ليس من فعله وتأثيره؛ فإنّ الفعل إذا وقع بالعبد فقد تخصّص به، فكيف يتخصّص بغيره؟ ومعنى تخصّيصه إيقاعه على الوجه المخصوص، فما لا يوقعه كيف⁽³⁾ يتخصّصه؟!

[144] وأمّا القول بأنّ أثر القدرة/ حال،

فنقول: الحال لو يصحّ أن تفعل على حيالها، فعموم القدرة يشملها، فلا يصحّ خروجها عن مقدوره، وإن لم يصحّ أن تفعل [على حيالها]⁽⁴⁾/ فلا يصحّ⁽⁵⁾ أن تكون مقدورة للعبد. [د296]

ثمّ قال: «القول بخروجها عن مقدور الإله يخرج ما تقرر من أنّ الله خالق كلّ شيء»⁽⁶⁾. وهذا اللفظ فيه مسامحة؛ فإنّ الشيء عبارة عن الموجود، والحال غير موجودة، فلا يخرج عموم القدرة على كلّ شيء.

وقال: «هذا ادّعاء حالة مجهولة»⁽⁷⁾. وهذا لا يضرّ أيضا فكم من أمر يقوم الدليل على أصل ثبوته ولا تفهم حقيقته مع العلم بوجوده، فالوجه⁽⁸⁾ الأوّل هو المرضي، وما قام من الدليل على امتناع فعل الحال على حيالها يبطل هذا المذهب، والكلام عليه⁽⁹⁾ كالكلام على من قال بالوجه والاعتبار⁽¹⁰⁾ - والله أعلم -.

(1) الإرشاد، ص: 189.

(2) ساقط من: أ.

(3) ج: فكيف.

(4) ساقط من: أ. ب. ج.

(5) ساقط من: ج.

(6) الإرشاد، ص: 189.

(7) نفسه، ص: 189.

(8) ب. ج. د: فلا وجه.

(9) ب. د: عليهم.

(10) الذي قال بالوجه والاعتبار هو أبو إسحاق الاسفراييني.

فصل :

في الهدى والضلال والختم والطبع⁽¹⁾

مذهب أهل الحق أن الله - تعالى - ⁽²⁾ يضل من / يشاء [ويهدي من يشاء] ⁽³⁾ - ⁽⁴⁾ . [198ج]
وهذا مقتضب من الأصل السابق أن الله - تعالى - ⁽⁵⁾ خالق كل شيء ، وأن العبد غير خالق ، فيلزم أن يكون ⁽⁶⁾ كل متجدد في ملكه ، فهو فاعله من خير وشر وضلال وهدى ⁽⁷⁾ .

والمعتزلة على مذهبهم بناء على أن العبد خالق ⁽⁸⁾ ، وأن الهداية لا يصح أن تنسب إلى الحق إلا بمعنى أنه [أعان عليها بخلق القدرة] ⁽⁹⁾ ، فإنه بعد وقوع التكليف بالعلم ⁽¹⁰⁾ [والسعي في تحصيله بالنظر ، لا سبيل إلى خلقه ضرورة] ⁽¹¹⁾ عندهم .

(1) لم يذكر الشارح لفظة واحدة من كلام الجويني وشرع في شرح الفكرة مباشرة .

(2) ساقط من : أ . د .

(3) ساقط من : ب .

(4) شرح العقيدة الطحاوية ، ص : 155 ، أصول الدين ، ص : 141 .

(5) ساقط من : أ . د .

(6) ساقط من : أ . د .

(7) المجرد ، ص : 104 ، أصول الدين ، ص : 141 .

(8) سبق تحقيق ذلك .

(9) الهداية عند المعتزلة الدعوة إلى الإيمان والطاعة وإيضاح السبيل الراشد عن طريق الغواية ، ويسمى هذا توفيقاً أيضاً ، وهو من الله إظهار الآيات في خلقه الدالة على وحدانيته ، وإبداع العقل والسمع والبصر في الإنسان ، وإرسال الرسل وإنزال الكتب لطفاً منه - تعالى - ، وتنبئها للعقلاء من غفلتهم ، وتقريباً للطرق إلى معرفته ، وبياناً للأحكام تمييزاً بين الحلال والحرام ، وإن فعل ذلك فقد وفق وهدى وأوضح السبيل وبين المحجة وألزم الحجة ، وليس يحتاج في كل فعل ومعرفة إلى توفيق مجرد وتسديد منجز بل التوفيق عام وهو سابق على الفعل . كشاف اصطلاحات الفنون : 2 / 1739 ، نهاية الإقدام ، ص : 411 .

(10) ساقط من : ب .

(11) سواء في : ب ، وساقط من : ج .

[297د] أما الضلال فهم/يمنعونه كذلك⁽¹⁾، ولأنه قبيح لا يصح فعله من الحكيم، وهو مستندهم⁽²⁾ في امتناع كل/شيء في فعله قبيح⁽³⁾، ومن هذه المسألة كانوا قدرية مجوس هذه الأمة⁽⁴⁾.

وهذا الفصل ترجمه بالهدى والضلال والطبع والختم، فنحتاج الآن إلى بيان كل واحد منهما على طريق⁽⁵⁾ الفريقين، ثم يقع الاستدلال؛ فإن إقامة البرهان على الشيء قبل فهمه غير سائغ.

فالهدى عندنا⁽⁶⁾ حقيقته⁽⁷⁾: عبارة عن خلق العلم وإيداع المعرفة⁽⁸⁾، وقد يطلق لفظ⁽⁹⁾ الهدى على الدعوة⁽¹⁰⁾. واختلف النظار في أن لفظ الهداية يُطلق⁽¹¹⁾ عليهما حقيقة، فيكون اللفظ مشتركاً، أو هو في خلق الهداية حقيقة وفي الدعوة مجاز. وهذا نزاع لفظي⁽¹²⁾. وإذا كان اللفظ محتملاً فالمعتزلة يرون⁽¹³⁾ صرفه عن حقيقة خلق المعرفة في القلب⁽¹⁴⁾ إلى جهة أخرى، فيقولون: الباري - تعالى - معينٌ عبدهُ على بلوغ طريق

(1) أ.ج: لذلك.

(2) المقالات، ص: 262، نهاية الإقدام، ص: 411.

(3) ساقط من: أ.

(4) المجرد، ص: 106، شرح العقيدة الطحاوية، ص: 304 وبيان ذلك فصل ذم القدرية.

(5) د: طرفي.

(6) د: عنده.

(7) أ: حقيقته.

(8) المجرد، ص: 103، أصول الدين، ص: 140، التمهيد، ص: 377.

(9) ساقط من: أ.

(10) المجرد، ص: 102-103، أصول الدين، ص: 140، التمهيد، ص: 379.

(11) أ. ب. د: مطلق.

(12) التفسير الكبير: 25/43، كشاف اصطلاحات الفنون: 2/1737-1739.

(13) أ: من وراء.

(14) د: الصلب.

المعرفة، فإنه نصب الأدلة، وأوضح⁽¹⁾ الحجج، وأرسل الرُّسل، وبينَ كُلِّ مُشكَلٍ بالقول والفعل، حتَّى ظهر ذلك لكل متبصِّرٍ واتَّضح لكل عاقلٍ، وقد يسمَّى الدليلُ المرشِدُ إلى الطريق هادياً⁽²⁾، وليس معناه خلق علم في القلب، وإنما الإرشاد بإبداء أفعال وأقوال، فحصل للعاقل العلم عقيبها⁽³⁾.

- وقد يقولون في الضلال: إنه ليس خلق⁽⁴⁾ ضد المعرفة، وإنما هو/ عبارة عن تسميته به⁽⁵⁾ - (6)، /، إنه يقال: أضللت زيدا، إذا نسبته إلى الضلالة، وهديته، إذا نسبته إلى الهداية⁽⁷⁾، فإضافة المعنى للشيء قد يسمى المضيف باسم من⁽⁸⁾ فعل ذلك الشيء. ونحن [لا ننكر أن]⁽⁹⁾ اللفظ يحتمله، غير أن الدليل العقلي إذا قام على وجوب نسبة كل/ الموجودات إلى الله - تعالى -⁽¹⁰⁾، لزم أن يكون هادياً، بمعنى خلق الهدايات⁽¹¹⁾، وأبدع المعارف، ولا/ ننكر أنه نصب الأدلة، وأوضح السبيل، وبعث الرسل، وذلك لا يناقض أنه خلق الهداية عقيب نظر الناظرين واعتبار المعتبرين، فالكل مضاف إليه، وغيره يتعيَّن سلب صدور شيء منه.

(1) ب: وأضح.

(2) أ. ب: هذا.

(3) شرح العقيدة الطحاوية، ص: 155، المقالات، ص: 260-261، أصول الدين، ص: 141، نهاية الإقدام، ص: 411.

(4) ب - [خالق]

(5) شرح العقيدة الطحاوية، ص: 155، المقالات، ص: 260-261، أصول الدين، ص: 141، التمهيد، ص: 378، المجرد، ص: 104.

(6) ساقط من: ب. ج. د.

(7) أ. ب. ج: الهدى.

(8) ساقط من: د.

(9) د: لأنظر إلى.

(10) ساقط من: أ.

(11) أ. ج. د: الهداية.

وربما حملوا الإضلال على المعاقبة بسبب الضلال عاجلا وآجلا⁽¹⁾ -⁽²⁾، وعلى الجملة فهم يمنعون نسبة الإضلال إلى الله - تعالى -⁽³⁾ حقيقة.

أما الطبع والختم فهو عندنا عبارة عن خلق الضلال⁽⁴⁾، والضلال يوصف بكونه⁽⁵⁾ مانعا من وجود الفقه معه، ويعبر عن عدد منه بأنه أكنة⁽⁶⁾.

أما غيرنا⁽⁷⁾ فقد اختلفت أقوالهم في تفسيره: فذهبت طائفة منهم إلى أنه مفسر بالتسمية بالضلال و[النبز بالكفر]⁽⁸⁾ -⁽⁹⁾.

وذهب الجبائي وابنه إلى أن الختم والطبع سمة على القلوب يُعلم الله [- تعالى -]⁽¹⁰⁾ بها الملائكة⁽¹¹⁾ حال العبد⁽¹²⁾، فيلعنون من كفر به وجحد، / وإذا علم العباد بأنه وسم قلبهم بذلك كان من مصالحهم؛ لما فيه من زجرهم وكفهم عما يوجب الوسم بذلك.

وذهب عبد الواحد⁽¹³⁾ وبشر بن المعتمر إلى أن الطبع معنى يخلق في القلب،

[د299]

(1) ساقط من: د.

(2) ساقط من: ب.

(3) ساقط من: أ.د.

(4) المجرد، ص: 105.

(5) أ: لو.

(6) التمهيد، ص: 378، أصول الدين، ص: 141، المجرد، ص: 104.

(7) هذا موقف أكثر المعتزلة. انظر: المقالات، ص: 261.

(8) ب.د: البر والكفر.

(9) هذا اختيار البصريين من المعتزلة، انظر: الإرشاد، ص: 192، شرح العقيدة الطحاوية، ص: 155،

أصول الدين، ص: 141، التمهيد، ص: 378، المجرد، ص: 104، المقالات، ص: 260-261.

(10) ساقط من: ب.ج.

(11) الإرشاد، ص: 192، المجرد، ص: 105، المقالات، ص: 259.

(12) ساقط من: ب.

(13) هو عبد الواحد بن زيد البصري الزاهد شيخ الصوفية وأعظم من لحق الحسن البصري وغيره، وقد

قال عنه يحيى بن معين: عبد الواحد ليس بشيء... كان قدريا داعية ليس لشيء غير ذلك، توفي (سنة

177هـ). فضل الاعتزال ص: 96، ميزان الاعتدال القسم الثاني ص: 673.

يضاد الهداية⁽¹⁾، وهو عندهم غير الجهل، فإن الجهل عندهم قبيح لا يصح من الحكيم فعله.

ف قيل لهم: كيف يحسن من الله - تعالى -⁽²⁾ منع المكلف من الإيمان بخلق المعنى المضاد له مع تكليفه له⁽³⁾؟

فقالوا: إنما يخلقه بعد أن كلّفه وأعانه، فعاند وارتكب⁽⁴⁾ جرائم فعاقبه على ذلك بخلق الطبع، فهو بمثابة الكافر في نار⁽⁵⁾ جهنم.

ولا يبقى التكليف عندهما بالإيمان [في حالة]⁽⁶⁾ العقوبة بخلق المعنى المعبر عنه بالطبع، كما لا يبقى التكليف في نار جهنم. وهذه عزيمة باؤوا بها وفارقوا الجماعة.

وخالف بكر⁽⁷⁾ ابن أخت عبد الواحد⁽⁸⁾ مقالتهما في انتفاء الأمر، ووافق على أن الطبع معنى مانع من الإيمان إلا أن الأمر باق [لم يرتفع]⁽⁹⁾.

(1) المقالات، ص: 286.

(2) ساقط من: ب. ج. د.

(3) ساقط من: ب. ج. د.

(4) أ: وتكب.

(5) ساقط من: ب. ج. د.

(6) د: خالق.

(7) ب. ج. د: بشر.

(8) هو بكر ابن أخت عبد الواحد بن زيد وكان في أيام النظام، وكان يوافقه في قوله إن الإنسان هو الروح لا هذا القلب الذي يكون الروح فيه، وكان يقول في التولد بقول أهل السنة وكان ينفرد بضلالات تكفره بها الكافة منها أن الله - تعالى - يرى يوم القيامة في صورة يخلقها يكون فيها ويكلم العباد من تلك الصورة... ومن وجد منه كبير من أهل القبلة فهو المنافق... وهو في الدرك الأسفل من النار... إن الصبيّين في المهد لا يجدون ألماً حتى لو حرقوا وقطعوا «ميزان الاعتدال: 1/ 345 التبصير، ص:

109-110 المقالات، ص: 286-287.

(9) ساقط من: ب.

وذهب بعض أصحاب عبد الواحد إلى أن الأمر باق، إلا⁽¹⁾ أن المنع إنما يؤثر في انتفاء الإخلاص⁽²⁾، ولا يمنع⁽³⁾ من وقوع المأمور به.

○○○○○

(1) ب.د: الب.

(2) المقالات، ص: 286.

(3) ساقط من: ب. ج.

فصل: (1)

[أدلة أهل الحق على إضافة الهداية والضلال إلى الله - تعالى -]

أما مسلك العقول فقد تقدم بيانه وتقريره، وإنما هذا فصل / المقصود منه [د300] الاستدلال بالكتاب.

فمن أي الكتاب / قوله - تعالى - : ﴿وَاللَّهُ يَدْعُوًا إِلَىٰ دَارِ السَّلَامِ وَيَهْدِي مَن يَشَاءُ إِلَىٰ صِرَاطٍ مُّسْتَقِيمٍ﴾ (2)،

وقال - تعالى - : ﴿إِنَّكَ لَا تَهْدِي مَن أَحْبَبْتَ وَلَكِنَّ اللَّهَ يَهْدِي مَن يَشَاءُ﴾ (3)، فسلبها عنه وأثبتها للباري - تعالى -،

وقال - تعالى - : ﴿بِمَن يُرِدِ اللَّهُ أَن يَهْدِيَهُ يَشْرَحْ صَدْرَهُ لِلْإِسْلَامِ وَمَن يُرِدْ أَن يُضِلَّهُ يَجْعَلْ صَدْرَهُ ضَيِّقًا حَرَجًا [كَأَنَّمَا يَصَّعَّدُ فِي السَّمَاءِ]﴾ (4) (5)،

وقال - تعالى - / : ﴿مَن يَهْدِ اللَّهُ فَهُوَ الْمُهْتَدِ وَمَن يُضِلِّ فَا وَتُكَيِّكْ هُمُ الْخَاسِرُونَ﴾ (6).

والآيات الدالة على هذا المعنى مما تكثر في الكتاب كقوله - تعالى - : ﴿يُضِلُّ مَن يَشَاءُ وَيَهْدِي مَن يَشَاءُ﴾ (7)،

(1) هذه الإضافة اجتهاد مني وذلك نزولا عند رغبة الشارح في جعل هذا الكلام فصلا مستقلا وذلك عندما يقول في مطلع: «أما مسلك العقول فقد تقدم بيانه وتقريره، وإنما هذا الفصل».

(2) يونس / 25.

(3) القصص / 56.

(4) ساقط من: أ. ب. ج.

(5) الأنعام / 126.

(6) الأعراف / 178.

(7) النحل / 93.

وقوله - تعالى - (1): ﴿وَمَنْ يُضْلِلْ فَلَنْ تَجِدَ لَهُ وَلِيًّا مُرْشِدًا﴾ (2).

ولو تتبع المرء ما في كتاب [الله - تعالى -] (3) من الآي التي (4) في هذا المعنى لجمع كثيرا، وإذا نظر العاقل في ذلك نظرا قويا (5) أفاده/ مجموع الآي التي في القرآن يقينا (6) بما أردناه على وجه لا يرتفع بأحد (7) التأويلات المذكورة على أحادها (8).

[146]

فإن تمسك الخصوم بما في اللفظ من الاشتراك - على ما سبقت الإشارة إليه - قيل لهم: هذه الآي مشتملة على النفي والإثبات، أعني ثبوت الهداية ونفيها، ولا يصح توارد النفي والإثبات على موضوع واحد بمعنى واحد، ولا يصح أن يكون المنفي عن النبي المثبت لله - تعالى - هو الدعوة، فإنها ثابتة للنبي [- ﷺ -] (9) حيث قال: ﴿وَإِنَّكَ لَتَهْدِي إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾ (10)، ولا يخفى أنه دعا وأوضح الحجة، وبلغ الشريعة (11)، ونصر الدين، وقام لله وجاهد على وجه ناف التفسير في البيان والإرشاد، فيجب أن يكون ما انتفى عنه وثبت لله - تعالى - إنما هو الخلق والإبداع للمعارف فإنه لا قدرة للحادث في غير محل قدرته (12)، والباري - تعالى - (13) يستحيل

[301]

(1) ساقط من: أ.ب.

(2) الكهف/ 17.

(3) ساقط من: ب.

(4) ساقط من: د.

(5) ب.د: فريضا.

(6) ساقط من: ب.

(7) أ.د: بأحد.

(8) ب.ج.د: أحدهما.

(9) ساقط من: أ.ب.د.

(10) الشورى/ 49.

(11) ج: الشريعة عند.

(12) المواقف، ص: 151.

(13) ساقط من: أ.ب.د.

أن يفعل في ذاته، فيجب نسبة الهداية [إلى الله - سبحانه -] ⁽¹⁾ بمعنى خلق العلم ⁽²⁾، وهو وهو الذي نفاه عن النبي [- ﷺ -] ⁽³⁾؛ لأن حمله على الدعوة يوجب توارد النفي والإثبات على ذات النبي بمعنى واحد، وذلك محال في المعقول.

والهداية المضافة إلى النبي محمولة على الدعوة كما قال - تعالى -: ﴿وَإِنَّكَ لَتَهْدِي إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾ ⁽⁴⁾، وقد تضاف الهداية إلى الله - تعالى - ⁽⁵⁾، بمعنى الدعوة أيضا، كقول - تعالى - ⁽⁶⁾: ﴿وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَاهُمْ إِذْ قَامُوا الصُّورَ فَاذْهَبُوا الْوَيْحَ عَلَى الْهَدْيِ﴾ ⁽⁷⁾ ⁽⁸⁾. أي دعوناهم، وقوله - تعالى -: ﴿وَاللَّهُ يَدْعُو إِلَى دَارِ السَّلَامِ وَيَهْدِي مَنْ يَشَاءُ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾ ⁽⁹⁾، عمم الدعوة وخصص الهداية بالمشيئة، والشيء الواحد لا يكون عاما خاصا، فهذا يحقق أن الهداية في هذه الآي محمولة على خلق الإيوان.

أما الطبع والختم: فقد وردت فيه آيات ⁽¹⁰⁾ منها [قوله - تعالى -] ⁽¹¹⁾: ﴿خَتَمَ اللَّهُ عَلَى قُلُوبِهِمْ وَعَلَى سَمْعِهِمْ [وَعَلَى أَبْصَارِهِمْ]﴾ ⁽¹²⁾ ⁽¹³⁾،

(1) ساقط من: أ. د.

(2) زاد في ج: إلى الله.

(3) ساقط من: أ. د.

(4) الشورى / 49.

(5) ساقط من: د.

(6) ساقط من: أ. د.

(7) ساقط من: أ. د.

(8) فصلت / 16.

(9) يونس / 25.

(10) ب: آية.

(11) ساقط من: أ.

(12) ساقط من: ب. د.

(13) البقرة / 6.

وقوله - تعالى - (1): ﴿بَلْ طَبَعَ اللَّهُ (2) عَلَيْهَا بِكُفْرِهِمْ﴾ (3)،

وقوله - تعالى - (4): ﴿وَجَعَلْنَا عَلَى قُلُوبِهِمْ أَكِنَّةً أَنْ يَفْقَهُوهُ [وَيَفْهَمُوا] عَآذَانِهِمْ وَفَرَّآ (5)﴾ (6)، / [302د]

وقوله - تعالى - (7): ﴿وَجَعَلْنَا قُلُوبَهُمْ قَنَاسَةً﴾ (8)، وقد بينا اضطراب الخصوم في تأويل هذه الآي (9)، فمن البصريين من حمل ذلك على التسمية والتلقيب (10)، وأرادوا بذلك ما ذكرناه عنهم في باب الإضلال؛ فإنه يصح أن يقال: أضللتها إذا نسبته إلى الضلال، فيقولون على هذا المساق (11): إن نسبتهم إلى الإباء والامتناع من الانقياد إلى الدين يسمى ذلك طبعا وختما.

وأجاب الأصحاب (12) عن (13) ذلك بأن هذه الآيات وردت في معرض التمدح، ولا يعجز الواحد منا عن نسبة الشخص إلى الإضلال والنبز والتسمية، فكيف يسوغ التمدح بما لا يعجز عنه أحد من الخليقة، وهذا لا يليق أن يتمدح بمثله القوي القاهر (14).

(1) ساقط من: أ. ب. ج.

(2) ساقط من: د.

(3) النساء/ 154.

(4) ساقط من: ب.

(5) ساقط من: أ. ب. ج.

(6) الأنعام/ 26.

(7) ساقط من: ب. ج.

(8) المائدة/ 26.

(9) ب: الآية.

(10) أ. ب: التلقيب، د: التغليب.

(11) أ. ب: المذاق.

(12) هذا اختيار الجويني في الإرشاد، ص: 192.

(13) ساقط من: ب.

(14) الإرشاد، ص: 192.

قالوا: لا نسلّم أنها وردت في معرض التمدح.

قلنا: الدليل على ثبوت التمدح سياق الآي كقوله - تعالى - ⁽¹⁾: ﴿وَنُقَلِّبُ أَفْئِدَتَهُمْ وَأَبْصَارَهُمْ﴾ ⁽²⁾، فوصف نفسه بالاعتدار على ذلك، وهذا لا يصح بالنز والوصف. وقوله - تعالى - ⁽³⁾: ﴿بَلْ طَبَعَ اللَّهُ عَلَيْهَا بِكُفْرِهِمْ﴾ ⁽⁴⁾، إشعار بوقوع الطبع بالكفر،

ثم قال: ﴿سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ ءَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ [لَا يُؤْمِنُونَ]﴾ ⁽⁵⁾ ⁽⁶⁾، ثم عقب ذلك فقال: ﴿خَتَمَ اللَّهُ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ وَعَلَىٰ سَمْعِهِمْ﴾ ⁽⁷⁾، فبين أن إباءهم محقق، وأن ⁽⁸⁾ انقيادهم للإنذار ⁽⁹⁾ غير ثابت باعتبار ختمه على قلوبهم.

وأما حمل الجبائي وابنه هذا الطبع والختم على سمة وعلامة تعرفها/ الملائكة ويلعنون كل ظالم ⁽¹⁰⁾، تحقق/ عليه الختم والطبع.

فالجواب عنه أن يقال: هذه الآي ⁽¹¹⁾ مشعرة بوقوع المنع والختم، والسمة تمنع، وقد ذكر الله - تعالى - ⁽¹²⁾ على قلوب الكفار الأغشية والغشاوة ⁽¹³⁾ والأكنة، وهذه السمة

(1) ساقط من: أ. د.

(2) الأنعام/ 111.

(3) ساقط من: أ. ب. ج.

(4) النساء/ 154

(5) ساقط من: أ. ب. د.

(6) البقرة/ 5.

(7) البقرة/ 6.

(8) ساقط من: د.

(9) ب: الانقذار.

(10) د: ختال.

(11) أ: الآية.

(12) ساقط من: ب.

(13) ساقط من: د.

والعلامة لا تمنع من إيقاع الأمر المكلف به.

[202ج] وأما تأويل عبد الواحد وبشر/ بن المعتمر، في أن الله - تعالى - ⁽¹⁾ يخلق معنى يضاد الإيمان، ويمنع منه عقوبة ⁽²⁾، فنقول: هذا المانع يضاد القدرة/ على الإيمان عندكم أم لا؟ فإن ضاد القدرة فالتكليف لا يصح بها لا يطاق، وهو قبيح عندهم ⁽³⁾ يطاق، فكيف يرجع حسنا؟

وانفصلهم عن هذا الإشكال بأن قالوا: هذا زمن ⁽⁴⁾ العقوبة، ولا تكليف فيه كما لا تكليف في دار الآخرة.

فهذا خرق لإجماع الأمة، فإن التكليف دائم على جميع المكلفين مادامت عقولهم ثابتة، والدعوة حسنة في كل وقت، والتوبة منهم مترتبة، وقد رأينا من لازم العتو والعناد زمنا طويلا ثم كانت خاتمته الإيمان، ووقع ذلك امثالا موافقا لأمر الله - تعالى - مثابا عليه ثواب الفرائض، ومن أنكر ذلك فقد خرق حجاب الهيبة في مفارقة ⁽⁵⁾ الأمة.

وإن زعموا أن القدرة ثابتة ⁽⁶⁾، وحق الفاعل أن يتأتى له الفعل فلا منع، وإن جروا على قاعدتهم وصرحوا بأن المربوط المقيد الممنوع من القيام قادر ⁽⁷⁾.

[304د] فنقول: أيجوز ⁽⁸⁾ عندكم أن يكلف/ شخصا بحركة ويأمر بتقييده ومنعه من ذلك أم لا؟

(1) ساقط من: أ.

(2) أ: عقوبا.

(3) المواقف، ص: 330، التمهيد، ص: 383.

(4) أ.ب.ج: من.

(5) أ: رقه.

(6) ساقط من: ب.

(7) المواقف، ص: 153.

(8) ب: يجوز.

فإن قالوا: نعم يجوز، فقد نقضوا أصلهم في إيجابه التمكن⁽¹⁾ في التكليف⁽²⁾؛ إذ الممنوع لا تقيده القدرة عندكم في صحة وقوع الفعل منه،

وإن قالوا: لا يجوز، فالمعقول من هذا في امتناع المكلف به كالمعقول⁽³⁾ [من امتناع المكلف به]⁽⁴⁾ فيما ألزموه، وهم ملتزمون حكم التقييح في العقول⁽⁵⁾ - على زعمهم - فكيف يستقيم ما أشاروا إليه؟

وهذا وجه الرد على بكر⁽⁶⁾ بن أخت عبد الواحد، فإنه حقق بقاء التكليف، وزعم أن هذا مانع من إيقاع المكلف به، ولما⁽⁷⁾ وقع هذا⁽⁸⁾ السؤال عليهم هذا الموقع قال بعض أصحاب عبد الواحد: إن هذا الختم مانع من الإخلاص.

وهذا سخيف؛ فإن الآية مصرّحة في حق الكفار أنهم ممنوعون من أن يفقهوا، وأنهم لا يؤمنون لوجود الختم والطبع، والإخلاص إنما يذكر امتناعه في حق من يأتي بالفعل على وجه⁽⁹⁾ تشوبه⁽¹⁰⁾ إرادة غير الله - تعالى -⁽¹¹⁾ وأين هذا من سياق القول في عتو⁽¹²⁾ الكفرة وأهل العناد⁽¹³⁾ والإباء والعتو؟ فاضمحل كل خيال، وحق الحق.

(1) المتمكن.

(2) د: التأليف.

(3) ب: المعقول.

(4) ساقط من: ب. ج. د.

(5) ساقط من: ج.

(6) ساقط من: ب. ج.

(7) ب. د: أما.

(8) ساقط من: ج.

(9) ساقط من: أ.

(10) أ: تسويه.

(11) ساقط من: ز. د.

(12) د: عفو.

(13) أ. ب: العنا.

[203 ج]

ومما قرع⁽¹⁾ سمعي من مناظرات بعض المشايخ الذين أدركتهم، أنه ناظر/ بعض الإمامية في إضافة الغواية إلى الله - تعالى - فاستدل هذا الشيخ بقوله - تعالى - [في قصة نوح]⁽²⁾: ﴿وَلَا يَنْبَغُكُمْ نَضُجِي إِنْ أَرَدْتُ أَنْ أَنْصَحَ لَكُمْ؛ إِنْ كَانَ اللَّهُ يُرِيدُ أَنْ يُغْوِيَكُمْ هُوَ رَبُّكُمْ﴾⁽³⁾ في هذه الآية إضافة الإغواء إلى الله - تعالى -⁽⁵⁾ -⁽⁶⁾، فلم يجد الأمامي جواباً، ولما عجز عن التأويل قال ذلك الرافضي: أخطأ نوح - عليه السلام - فغضب الشيخ وترك المجلس، وقال: لا نجلس في موضع يخطأ فيه الأنبياء، فلقية بعض أئمة عصره [وفريد مصره]⁽⁷⁾ وقال: والله⁽⁸⁾ لقد أمكنتك معه/ فرصة⁽⁹⁾ فتركتها، هذا الرجل يقول بالإمام المعصوم⁽¹⁰⁾، فإذا لم تثبت عصمة النبي عن⁽¹¹⁾ الخطأ فيما يصح نسبته إلى الله - تعالى -⁽¹²⁾، فبأي طريق ثبت عصمة الإمام الذي هو نائبه وخليفته؟ فانظر كيف يضل الله أهل العناد عن طريق الرشاد.



(1) د: قدع.

(2) ساقط من: د.

(3) ساقط من: أ. ب. ج.

(4) هود/ 34.

(5) ساقط من: ب. ج.

(6) المقالات، ص: 41-42-45-46.

(7) ساقط من: أ. د.

(8) ساقط من: أ. د.

(9) د: قرية.

(10) أصول الدين، ص: 278، المواقف، ص: 399، الفرق بين الفرق، ص: 271، المجرد، ص: 181.

(11) ب: من.

(12) ساقط من: ب. ج.

فصل :

[القول في الاستطاعة وحكمها]⁽¹⁾

«العبد قادر على كسبه، وقدرته ثابتة عليه، وزعمت الجبرية أنه لا قدرة للعبد أصلاً وتسميته مكتسباً وفاعلاً وإن ورد في الشريعة فهو من باب التجويز»⁽²⁾.

وطريقنا في إثبات الأعراض السابقة متوجهة على هؤلاء، وأما قولهم إن تسمية العبد فاعلاً فهو على سبيل التجويز، ولا يلزم من أصحابنا⁽³⁾ [من قال]⁽⁴⁾ بأن القدرة تؤثر في حال أو وجه واعتبار، و⁽⁵⁾ أما من نحنا نحو⁽⁶⁾ مذهب الشيخ [أبي الحسن - رحمه الله -]⁽⁷⁾ وصار إلى أن القدرة متعلقة غير مؤثرة، فلا بد من الاعتراف بأن تسمية العبد فاعلاً على⁽⁸⁾ سبيل التجويز، والفاعل على الحقيقة ليس إلا الله [- عز وجل -]⁽⁹⁾.

وقد أردنا/ القسمة - حيث ذكرنا الدلالة على إثبات الأعراض - بين النفي والإثبات، ونحن نعيد ذلك ههنا ملخصاً⁽¹⁰⁾ ليتجدد به⁽¹¹⁾ العهد.

(1) العنوان مقتبس من الإرشاد.

(2) الإرشاد، ص: 195، المقالات، ص: 279، الملل والنحل للشهرستاني: 1/ 85-88، الفرق بين الفرق، ص: 158-159، التبصير، ص: 107-108، أصول الدين، ص: 333، المواقف، ص: 428.

(3) يريد بهما: الباقلاني والإسفرائيني.

(4) ساقط من: ج.

(5) ساقط من: أ. ب.

(6) ب: نوح، وهو ساقط من: أ.

(7) ساقط من: أ.

(8) ساقط من: أ.

(9) ساقط من: ب. ج. د.

(10) أ: مخلصاً.

(11) ساقط من: ج. د.

فنقول لا شك أن العاقل يفرق بين حالتين في كونه متحركاً في حالة الضرورة، [وفي غير حالة الضرورة]⁽¹⁾، ولا ترجع التفرقة إلى نفس المتحرك، فإن ذاته ثابتة في الحالتين، والتفرقة لا تحصل بالحالة المشتركة بين ما ثبت فيه التفرقة، فرجعت إلى زائد. [104ب]

والزائد: نفي أو إثبات:

والنفي إما أن يكون مطلقاً أو مضافاً، والنفي [المطلق لا اختصاص له، فلا تحصل به التفرقة، والنفي]⁽²⁾ المضاف لا بد أن يتحقق المعقول المضاف إليه، فإما أن يكون مضافاً إلى الذات، وهو محال؛ فإن الذات ثابتة في الحالتين/ فيمتنع إضافة النفي إلى ما تحقق ثبوته. [204ج]

والزائد إما أن يكون وجوداً وإما حالاً أو نسبة، ووجه الحصر: أن الثابت إما أن يتوقف العلم به على القياس إلى أمرين أو لا: فإن لم يعلم إلا بالقياس إلى أمرين فهو الإضافة، وإن انعقل⁽³⁾ بدون معقولة القياس إلى أمرين، فإما أن يكون وجوداً أو لا: والثاني هو الحال؛ فإنها على رأي من أثبتها صفة لموجود لا تتصف بالوجود⁽⁴⁾.

وإذا ثبت ذلك قلنا: لا يصح القول بأنها⁽⁵⁾ راجعة إلى معقول لا يصح إلا بالقياس إلى أمرين؛ / إذ يجب النظر في الأمرين، فإن كان أجزاء ذات المتحرك، وهذا القسم هو⁽⁶⁾ الذي يعبر عنه الخصم بسلامة البنية⁽⁷⁾. فنقول⁽⁸⁾: بنية المحسوب⁽⁹⁾ في [307د]

(1) ساقط من: ج.

(2) ساقط من: أ.

(3) ب. ج: الغفل.

(4) ساقط من: ب.

(5) ب: با.

(6) ساقط من: أ. د.

(7) هذا موقف بشر بن المعتمر وثمامة بن أشرس وغيلان من المعتزلة، المقالات، ص: 229، الملل والنحل:

81-64/1.

(8) ساقط من: ب.

(9) د: المسحوب.

المعقول كبنية المتحرك قصدا، فلا تعود التفرقة إلى أمر مشترك. وإن كانت التفرقة ترجع إلى حال، فالحال لا يصح أن تفعل على حيالها، مع أن⁽¹⁾ الجبري لا يقول إن العبد قادر، فلا معنى يوجب ذلك.

وإن كانت راجعة إلى وجود آخر مقارن للحركة، فيمتنع ألا يكون له تعلّق بالحركة؛ لأن اللون والطعم، والرائحة مقارن للحركة ولا تعلق⁽²⁾، فلو كان الأمر راجعا إلى أمر مقارن فحسب⁽³⁾ لم يكن فرق بين نسبة⁽⁴⁾ اللون إلى الحركة، وبين نسبة ما وجد.

فتعين أن له نسبة وتعلقا ما⁽⁵⁾ بالحركة، وهو الذي سميناه قدرة، وإن/اختلفنا نحن والمعتزلة في أنها من [الصفات المؤثرة أم لا، مع الاتفاق على أنها من]⁽⁶⁾ الصفات المتعلقة.

قول صاحب الكتاب: «أنا نجد تفرقة بين الحركة الضرورية وبين الحركة التي اختارها»⁽⁷⁾.

فالقول: التفرقة لما هي حاصلة بين⁽⁸⁾ المختار فهي حاصلة بين الضرورية وبين⁽⁹⁾ الكسبية غير المختارة، ومعنى ذلك أن الفعل المكتسب يقع مع الذهول والغفلة، وهذا متفق عليه⁽¹⁰⁾، غير أن المعتزلة إنما يجوزون فعل العبد مع الذهول إذا كان قليلا،

(1) ساقط من: ب.

(2) ب: تعلق.

(3) ساقط من: أ. ج. د.

(4) ساقط من: ب.

(5) ساقط من: د.

(6) ساقط من: أ.

(7) الإرشاد، ص: 195.

(8) د: بين له.

(9) ساقط من: ب.

(10) المواقف، ص: 155-312، المغني: 8/48.

[308د]

ويفرقون بين القليل / والكثير⁽¹⁾. [وعندنا أن الكل في التجويز العقلي واحد، - أعني القليل والكثير -]⁽²⁾ -⁽³⁾، وهكذا⁽⁴⁾ قرر في كلامه أن القصد والمكتسب لا يفتقر إلى قصد لما بيناه في⁽⁵⁾ حالة الذهول.

[205ج]

وقوله: «الحركة الضرورية مثل الحركة المكتسبة»⁽⁶⁾، إنما يفرض التماثل عند فرض اتحاد الجهة والحيز، / إذ من أخص أوصاف الكون أنه يقتضي تخصيص الجوهر بحيز معين، فإذا فرض اتحاد نوع الحركة واتحاد الحيز الذي اقتضت الحركة إشغال الجوهر له، تماثلتا⁽⁷⁾.

و⁽⁸⁾ قال: «وإذا بطل رجوع التفرقة إلى نفس الحركتين لتماثلهما، فإما أن ترجع التفرقة إلى ذات المتحرك⁽⁹⁾ وهو محال»⁽¹⁰⁾؛ لأن معقول الذات في الحالتين واحد، فتعين أن ترجع التفرقة⁽¹¹⁾ إلى صفة في المتحرك، ثم يبطل رجوعها إلى حال؛ لأن لا تطرأ بمجردا على الجوهر.

وإن كانت عرضا، فإما أن تكون مما يشترط في ثبوتها الحياة أو لا، ويمتنع رجوعها إلى صفة لا يشترط في ثبوتها الحياة فترجع التفرقة إلى معنى يشترط في ثبوته⁽¹²⁾ الحياة،

(1) المغني: 8 / 48 - 58 - 63 - 73، المواقف، ص: 155.

(2) ساقط من: ج.

(3) المواقف، ص: 286.

(4) ب: هذا.

(5) ب. ج. د: من.

(6) الإرشاد، ص: 195.

(7) أ. ج، تماثلنا، ب: تماثلت.

(8) ساقط من: أ. ج.

(9) أ: المحرك.

(10) الإرشاد، ص: 195-196.

(11) ساقط من: ب.

(12) أ. د: ثبوتها.

ويبطل كونه علما وحياة وكلاما وإرادة⁽¹⁾؛ إذ الكل يوجد مع ثبوت حالة الاضطراب⁽²⁾.

فأورد الخصم⁽³⁾ سؤالا⁽⁴⁾ لأنه يرجع إلى إرادة، وذلك مفقود في حال الذهول مع وجدان التفرقة، فلا بد من صفة وراء الإرادة؛ لاستحالة وجود الإرادة مع الذهول⁽⁵⁾، / وبطل عودها إلى صحة في البنية؛ لأنها غير مفقودة في حال كون غيره محركا⁽⁶⁾ يده مع وجدان التفرقة، فدل على ثبوت معنى عبر⁽⁷⁾ عنه بالقدرة.



(1) ساقط من: أ. د.

(2) راجع: الإرشاد: ص: 195-196.

(3) نفسه، ص: 196.

(4) ب. ج. سوى.

(5) الإرشاد، ص: 196.

(6) أ: متحركات.

(7) د: غير.

فصل :

[القدرة الحادثة لا تبقى]

القدرة بعد ثبوت كونها عرضاً، فالعرض⁽¹⁾ على مذهب أصحابنا لا يبقى⁽²⁾، وقد وجد في بعض مجاري كلام القاضي⁽³⁾ التوقف في هذه المسألة، وذلك أن المتقدمين من أصحابنا [رحمهم الله] -⁽⁴⁾ كانوا يذهبون/ إلى أن الباقي باق ببقاء⁽⁵⁾، فكان مسلكهم في استحالة بقاء الأعراض أنها لو بقيت لبقيت بقاء قائم بها، وفي ذلك إثبات⁽⁶⁾ قيام المعنى بالمعنى، فلما اتضح له بطلان القول بأن الباقي باق ببقاء لم يستمر له التمسك بهذا المسلك، وبقي المسلك الذي ذكره صاحب الكتاب وهو أنه «لوبيقى لاستحال عدمه»⁽⁷⁾.

وتحقيق ذلك ينبغي⁽⁸⁾ على استحالة صدور العدم من مقتض، فلما صار إلى أن⁽⁹⁾ الفاعل المختار يصح⁽¹⁰⁾ منه الإعدام، وفرق بين⁽¹¹⁾ العدم الطارئ وبين العدم السابق على الوجود، لم يصح منه المسلك الآخر، فلم يتضح له⁽¹²⁾ دليل على المسألة فتوقف⁽¹³⁾.

(1) الإرشاد، ص: 196.

(2) المجرد، ص: 108، التمهيد، ص: 325.

(3) ساقط من: ج. د.

(4) ساقط من: د.

(5) نهاية الإقدام، ص: 181، التمهيد، ص: 299.

(6) ساقط من: ج.

(7) الإرشاد، ص: 196.

(8) ب: ينبغي.

(9) ساقط من: ج. د.

(10) ب: فينصح.

(11) ساقط من: ج. د.

(12) ساقط من: ج.

(13) أ: توقف، د: فوقف.

وقد تمسك صاحب الكتاب بالمسلك / الثاني؛ لأنه وافق القاضي على أن الباقي ليس باقيا ببقاء⁽¹⁾، فقال: «لو بقي لاستحال عدمه». غير أنه في تقريره ذكر قسمة غير حاصرة [فقال: «لو بقي لكان عدمه إما/ بضد أو انتفاء شرط أو فاعل»]، وهذه / قسمة غير حاصرة⁽²⁾، وإنما أخذها من المذاهب المقولة في⁽³⁾ جهة⁽⁴⁾ عدم الجواهر⁽⁵⁾، فإن الناس في عدمها ثلاثة أقسام:

منهم من يقول تنعدم الجواهر والأعراض الباقية⁽⁶⁾ بطريان ضد وهم المعتزلة⁽⁷⁾.
ومنهم من يحمل⁽⁸⁾ عدمها⁽⁹⁾ على انتفاء شرط⁽¹⁰⁾، وهم قسمان: منهم من يقول: إنها باقية ببقاء، والبقاء عرض لا يبقى، فإذا لم يخلق فيها البقاء فنيت⁽¹¹⁾، ومنهم من يقول: شرط بقائها تجدد الأعراض عليها؛ فإنه يستحيل خلوها عن شيء منها⁽¹²⁾، فإذا لم تخلق في وقت فيها عرض عدمت⁽¹³⁾.
ومن أصحابنا⁽¹⁴⁾ من قال: تعدم بالفاعل⁽¹⁵⁾.

(1) التمهيد، ص: 299.

(2) ساقط من: ب. ج.

(3) ساقط من: ج.

(4) ساقط من: ب.

(5) الإرشاد، ص: 197.

(6) ج. د: الباقية عندهم.

(7) المغني: 8 / 158، الإرشاد، ص: 197.

(8) أ: يحيل.

(9) ج: عمومها.

(10) هذا موقف الأشاعرة، وقد سبق بيانه.

(11) سبق بيانه.

(12) د: ضدها.

(13) سبق بيانه.

(14) الواقع أن هذا من اختيار أبي الهذيل العلاف والأشعري، أصول الدين، ص: 51، المواقف، ص:

101.

(15) سبق بيانه.

وقد جرت عادتنا في كتابنا هذا⁽¹⁾ أن نحرر القسمة⁽²⁾ ونحصرها بين النفي والإثبات، فلنجر على المعهود منا، فنقول:

لو بقيت لاستحالة عدمها، لأنها لو عدمت إما أن يكون عدمها عدما واجبا أو جائزا، ومحال⁽³⁾ أن يكون عدمها بحكم الوجوب؛ إذ ينافي بقاءها؛ إذ ما قدر له البقاء في بعض الأزمان صح بقاءه في أكثر منها لتساوي معقولية⁽⁴⁾ الأزمنة بالنسبة إلى ما بقي في بعضها، فيجب أن يقال: لو قُدِّرَ عدمها لكان عدما جائزا، والجائز لا بد له من مقتضى، والمقتضى إما أن يكون نفس ما قدر عدمه أو زائدا، وباطل⁽⁵⁾ أن يكون المقتضى نفسه؛ لمنافاة هذا القول ثبوت البقاء، وإن⁽⁶⁾ كان زائدا فهو إما نفي أو إثبات⁽⁷⁾، والنفي لا اقتضاء له، ودخل في هذا عدم الشرط؛ لأن الكلام في تحقيق ما يقتضى، وانتفاء الشرط يدل ولا يقتضى، وإن كان ثبوتا فهو إما أن يضاده أو لا يضاده، ومن المحال أن يكون العدم بالضد لوجوه منها:

[د311]

- أن الضد إنما يوجد في حال انتفاء ضده، فلا يجمع ضده، فلا يصح إضافة الانتفاء إليه.

- الثاني: أن⁽⁸⁾ التضاد مشترك في الجانبين، فإن كان الطارئ يعدم ضده لكونه⁽⁹⁾ ضده، فالباقي ينفي وجوده⁽¹⁰⁾ لأجل التضاد.

(1) ساقط من: ب.

(2) ب. ج. د: والقسمة.

(3) ج. د: أو محالا.

(4) أ. ب. ج: معقول.

(5) د: بالحل.

(6) ساقط من: ب.

(7) ب. د: ثبات.

(8) ساقط من: د.

(9) ب: يكونه.

(10) ب: ضده.

- الثالث: أن الضد لو اقتضى عدم ضده لوجب⁽¹⁾ ثبوت حكم موجب عن معنى لذات لم يقيم بها ذلك المعنى، وهذا لو ورد⁽²⁾ في عدم الجوهر كان أوقع⁽³⁾؛ من حيث/ إن المستغني عن المحل لا يتعقل فيه التضاد أصلاً، فثبت امتناع العدم بالضد. [207ج] وإن كان المقتضى ليس بضد، فإما [أن يقتضي⁽⁴⁾] بإيثار واختيار أولاً: فإن كان غير مؤثر، فإما أن يقوم بما يوجب عدمه أولاً، فإن لم يقم به فنسبته إليه وإلى غيره سواء فلا يقتضي عدمه، وإن قام به فإنما يقوم به في حال وجوده، فإن اقتضى عدمه في تلك الحالة قارن وجوده عدمه، وهو محال، وإن كان في زمن [يتلو حالة⁽⁵⁾] قيامه به [فهو محال؛ لأن المعنى يقضي لنفسه، وتخلّف/ صفة نفسه عنده محال، وإذا لم يقتض في زمن⁽⁶⁾] [يتلو حالة قيامه⁽⁷⁾] فلا يقتضي في بقية الأزمنة [لتساوي معقول الأزمنة⁽⁸⁾] بالنسبة إلى ما يقدر موجبا⁽⁹⁾. وإن كان مؤثراً مختاراً فالفاعل لا بد له من فعل، والعدم لا يصح أن يكون فعلاً؛ لأن معقولية العدم بعد الوجود كمعقوليته قبل الوجود، فلو صح نسبة العدم اللاحق إليه⁽¹⁰⁾ لصح نسبة العدم السابق إليه.

ولو اختصر القول في هذه الطريقة لقل: / العدم الجائز لا بد له⁽¹¹⁾ من مقتض، [106ب] والمقتضى لا بد له من أثر، والعدم نفى محض، فلا يصح أن يكون أثر المؤثر، فإنما كما

(1) ب. ج. د: أوجب.

(2) د: الورد.

(3) ب: أوقع، ج: واقع.

(4) ساقط من: ب.

(5) ساقط من: ج.

(6) ساقط من: ج.

(7) ساقط من: أ. ج.

(8) ساقط من: أ.

(9) ب. د: موجبا.

(10) ساقط من: ب.

(11) ساقط من: ب.

[151] نعتبر أن يكون للمؤثر⁽¹⁾ المختار ما يصح صدوره عنه، / نعتبر للعلّة أيضا [ـ من ذلك⁽²⁾] ما نعتبره للفاعل⁽³⁾.

فإن قيل: أفقولون إن العرض ينعدم بنفسه؟

قلنا: هذه مسأحة في القول؛ فإن هذا اللفظ يُشعر بأن العرض يُعدم نفسه، وذلك محال، بل العرض واجب العدم في الزمن الثاني، فهو الذي⁽⁴⁾ لا يقبل أن يستمر الوجود عليه زمنين⁽⁵⁾.

وعلى هذه الطريقة يكون⁽⁶⁾ العدم أبدا⁽⁷⁾ واجبا، فإن الجواهر تنعدم عند عدم خلق شرط وجودها، [ويستحيل وجودها⁽⁸⁾] بدون الشرط، فالعدم واجب، والأعراض إذا استحالت بقاءها وجب/ عدمها في الزمن الثاني. [d313]

وقد نقل عن المعتزلة اتفاقهم على بقاء القدرة الحادثة⁽⁹⁾، والأعراض عندهم منها⁽¹⁰⁾ ما يبقى كالعلوم والقدر⁽¹¹⁾ والألوان والطعوم، ومنها ما لا يبقى كالحركات والأصوات⁽¹²⁾.

(1) أ: للمؤثر.

(2) ساقط من: د.

(3) ساقط من: ب.

(4) ساقط من: أ. ب. د.

(5) المواقف، ص: 111.

(6) ب. ج. د: بكونه.

(7) د: أمرا.

(8) ساقط من: ب.

(9) المواقف، ص: 152.

(10) أ: فيها، وهو ساقط من ب.

(11) ب: القار.

(12) المقالات، ص: 358 - 360، أصول الدين، ص: 50 - 51.

ثم ساق صاحب الكتاب في الطريقة أن الشرط إما أن يكون جوهرًا أو عرضًا، وأبطل أن يكون العرض⁽¹⁾ جوهرًا؛ لأن الجوهر لا طريق لعدمه إلا عدم العرض، والكلام في عدم العرض⁽²⁾ وفيه ينازع الخصم، فلا بد من إثبات هذه المقدمة في الجواهر، وهي مبنية/ على استحالة بقاء العرض.

ثم قال: «ولا يصح العدم بالفاعل؛ لأن العدم هو الإعدام»⁽³⁾.

وفي هذا اللفظ مسامحة؛ فإن الإعدام نسبة العدم إلى من صدر منه العدم، كما أن الإيجاد نسبة الوجود إلى الموجد، ومعقولية الأمر⁽⁴⁾ باعتبار معلوميته، ليس معقوليته باعتبار إضافته إلى من يؤثر في حصوله؛ إذ معقوليته تتحقق في العلم مع قطع النظر عن غيره، وتجامع الذهول عن غيره، والنسبة ليست كذلك.

وقد أوضحنا الطريقة بما فيه غنية للمتأمل، فليكتفي⁽⁵⁾ بما أوردناه.



(1) ب. ج: الجوهر، وهو ساقط من: د.

(2) الإرشاد، ص: 197، المقالات، ص: 360 - 361.

(3) الإرشاد، ص: 197.

(4) ب: الأثر.

(5) د: فلنكتب.

فصل :

[في مقارنة القدرة الحادثة مقدورها⁽¹⁾]

[314د]

وليس ذلك ثابتا/ لها باعتبار كونها قدرة، وإنما هو⁽²⁾ من أحكام كونها عرضا؛ إذ العرض هو الذي يعرض ويزول لما بيناه⁽³⁾ من وجوب زواله عقيب زمن وجوده واستحالة بقاءه زمين⁽⁴⁾.

قال صاحب الكتاب: «وإذا ثبت استحالة بقاءها، لزم من ذلك استحالة تقدمها⁽⁵⁾؛ إذ لو تقدمت لعدمت حال وجود المقدور، فيكون مقدورا بقدرة معدومة، وذلك محال⁽⁶⁾».

ويتقرر ذلك بأنه إذا عُدمت القدرة جاز وجود ضدها وهو العجز، فيلزم كونه مقدورا حالة وجود العجز، والعجز⁽⁷⁾ يستدعي معجوزا عنه، فيلزم أن يكون ذلك المقدور معجوزا⁽⁸⁾ عنه، فيقع الشيء في حال وقوعه مقدورا معجوزا عنه، وذلك محال⁽⁹⁾.

وهذا الفصل عندي فيه نظر من حيث امتناع التقدم إذا لم يكن مأخوذا إلا من⁽¹⁰⁾ حيث⁽¹¹⁾ استحالة بقاءها، فالقدرة في التحقيق ليست علة الوجود المقدور ولا مؤثرة

(1) العنوان في الإرشاد هو: «في القدرة الحادثة أيضا».

(2) ج: هي.

(3) ب. ج. د: بينا.

(4) أصول الدين، ص: 50-52، المواقف، ص: 101، المقالات، ص: 358.

(5) المجرد، ص: 109-110-113، المواقف، ص: 151.

(6) الإرشاد، ص: 197-198.

(7) ساقط من: ج.

(8) ج: مقدورا.

(9) الإرشاد، ص: 197-198.

(10) أ. ب. ج: الأمر.

(11) ساقط من ب. ج. د.

فيه، فإذا لم يكن من حكمها وجود المقدور، فيجوز وجودها قبل وقوع المقدور، وتعدم بوجود مثلها، فالمقارنة متعلقة، والسابقة متعلقة.

- ويصح أن يقال: كانت تلك القدرة متعلقة به قبل عدمها، ثم / انتفت فانتفى⁽¹⁾ [د315]
تعلقها ووجود مثلها. وهذا كما لو علم إنسان وجود زيد غدا وقت طلوع الفجر مثلا
بإنباء صادق إياه بذلك، ثم قَدَرنا⁽²⁾ تجدد / علمه بوجوده في⁽³⁾ الوقت [152أ]
المعلوم - أي⁽⁴⁾ حالة وجود المعلوم في الوقت الذي أخبر عنه -، فإن المقارن متعلق
بالوجود، والسابق متعلق بالوجود في الزمن المخصوص، فالمعلوم / متعلق بهما، [209ج]
وأحدهما متقدم⁽⁵⁾ والآخر متأخر، ولو قُدِّر وجود ضد العلم من ذهول أو غفلة أو
جهل أو شك حالة وجود المعلوم، لكان مجهولا بما قارنه، وقد كان متعلقا بما
سبقه⁽⁶⁾ من العلم.

فإن نظر إلى أنه غير متعلق للعلم⁽⁷⁾ السابق في حال الوجود، فكذلك المقدور ليس
متعلقا للقدرة السابقة حالة الوجود، ولا يمنع هذا تقدم وجودها⁽⁸⁾ لاسيما على قول
من يرى أنها لا تؤثر وأنها⁽⁹⁾ تتعلق بالمقدور تعلقا⁽¹⁰⁾ لا على وجه التأثير⁽¹¹⁾، كما
نقول في تعلق العلم بالمعلوم والخبر بالمخبر والإدراك بالمدرَك، فأَي شيء⁽¹²⁾ يمنع

(1) أ. ج: فانتفاء.

(2) أ. ج: قررنا.

(3) ساقط من: ب. د.

(4) أ. ب. د: إلى.

(5) ساقط من: أ.

(6) أ. د: سبق.

(7) ب: العلم.

(8) د: وجوده.

(9) أ. ج. د: أنه.

(10) ساقط من: د.

(11) المواقف، ص: 150-151.

(12) ساقط من: أ.

تقدم⁽¹⁾ القدرة؟ حتى إن الإنسان يحس [من نفسه⁽²⁾] تفرقة قبل الفعل بين يديه في حال رعشته ويديه في حال سلامة؛ وما ذلك إلا لأنه وجد قبل الفعل صفة متعلقة به، وإذا صح أن اللون يتجدد أمثاله، فالقدرة أيضا/ تتجدد أمثالها إلى⁽³⁾ حالة وجود المقدور، فتأمل ذلك - يرحمك الله -.

[316]

و⁽⁴⁾ قال صاحب الكتاب: «إن القدرة الأزلية لما كانت باقية لا تنفى تقدمت/ وتعلقت قبل الفعل»⁽⁵⁾.

[107ب]

فنقول: تعلق القدرة الأزلية يرجع إلى تمكن الذات من إيقاع الفعل، فإن كانت القدرة الحادثة تمكن من إيقاع الفعل، فلا مانع من أن يتمكن قبل الوقوع ولا موقع⁽⁶⁾، وإذا وُجد المقدور فلا يقع بها في الحقيقة، غير أن شرط وقوعه من الذات أن يكون متمكنا من الإيقاع، فيوجب هذا الشرط حالة الوقوع، وإن انتفى وخلفه ضده زال ذلك⁽⁷⁾ التمكن من الإيقاع⁽⁸⁾، ووقع الفعل ضروريا، وأي استحالة في ذلك؟ فهذا تمام الكلام في هذا الفصل.



(1) ب: تعلق.

(2) ساقط من: أ. ب. ج.

(3) ج: لافي.

(4) ساقط من: ب.

(5) الإرشاد، ص: 198.

(6) ج: يوقع، د: توقع.

(7) ساقط من: ج.

(8) ساقط من: أ. ب. ج.

فصل :

[الحادث في حال حدوثه مقدور لله - تعالى -] ⁽¹⁾

الحادث في حال حدوثه متعلق للقدرة الأزلية عندنا ⁽²⁾.

وقالت المعتزلة: لا يصح أن يكون الفعل في حال الحدوث مقدورا، واتفقوا على أنه غير مقدور في حال البقاء ⁽³⁾.

وهذه المسألة طالما وقع التصايح فيها، وهي عندي سهلة المدرك، إذا حُقِّقت [ارتفع منها الخلاف ⁽⁴⁾]؛ وذلك أن كون الشيء مقدورا قد يراد به وقوعه للقادر، وهذا التمكن والتأتي يعبر عنه بعض الناس بالصلاحية، ولا يخفى تحقيقه قبل وقوع الفعل؛ إذ لا بد/ من أن يتمكن الفاعل من الفعل قبل إيقاعه، وإلا فلا يصح [د317] منه/ إيقاعه. ويقال: «إنه مقدور» على معنى أن ⁽⁵⁾ حصوله منسوب إلى القادر، ولا شك أن نسبة حصول الوجود إلى القادر لا تصح قبل الوقوع، وإنما تصح حالة الوقوع؛ لأن النسبة لا تُعقل إلا بين أمرين، فلا بد من فهم الحصول وإضافته إلى الفاعل، ويمتنع أن يقال: الحصول مضاف إليه في حالة عدم الحصول، ولا يضاف إليه الحصول [أيضا في زمن ⁽⁶⁾] بعد زمن الحصول ⁽⁷⁾. فكونه مقدورا بهذا المعنى لا ⁽⁸⁾ يثبت قبل الوقوع ولا بعد الوقوع، فيجب أن يكون تحقق هذه النسبة إنما يكون في

(1) العنوان من وضع محقق كتاب الإرشاد.

(2) الإرشاد، ص: 198، المجرد، ص: 109-110-113، التمهيد، ص: 324-328، المواقف، ص: 151-152.

(3) المواقف، ص: 152.

(4) ساقط من: ب.

(5) ساقط من: أ. ج. د.

(6) ساقط من: أ.

(7) ساقط من: أ.

(8) ساقط من: أ.

حال الوقوع، فإذا حُقق هذا التحقيق لم يبق للخلاف في هذه⁽¹⁾ المسألة معنى.

وقد استدل صاحب الكتاب⁽²⁾ عليهم بأن قال: «إذا كان الفعل يمتنع أن يكون واقعا في حال/العدم، ولا يصح أن يكون مقدورا في حال الوجود ولا في حال البقاء، لم يبق لتعلق القدرة بالمقدور معنى؛ وذلك أن العدم ليس بمقدور، والمقدور هو الوجود، ولا يصح أن يكون ثابتا في حال العدم⁽³⁾، وقد نفوا كونه مقدورا [في حال البقاء والحدوث، فقد امتنع كونه مقدورا⁽⁴⁾]». وهذه⁽⁵⁾ إشارة إلى وقوع المقدور بالفاعل لا إلى تأتي الوقوع به، وتأتي حصول الوجود بالفاعل ثابت/ قبل الفعل، فيندفع بهذا [318د] التحقيق الخلاف.

وقول المعتزلي: إن الحادث في حال حدوثه كائن محقق⁽⁶⁾، [وحكم ما تحقق⁽⁷⁾] وحصل أن يستغني عن المحصل⁽⁸⁾، فهذا إنما أخذه من إبهام لفظ «حصل» و⁽⁹⁾ «تحقق»؛ فإنه لفظ يشعر بالمضي، وهو إشارة إلى⁽¹⁰⁾ توالي زمنين على الوجود، والحاصل في الزمن الأول لا يحصل ثانيا في الزمن الثاني، بل الصدور والحصول في الحقيقة إنما يكون في زمن الحصول لا في زمن عدم الحصول.

وألزمهم صاحب الكتاب⁽¹¹⁾ العلة الموجبة لمعلولها؛ فإن لها نسبة إلى حصول المعلول

(1) ساقط من: أ. ج. د.

(2) الإرشاد، ص: 198-199.

(3) الإرشاد، ص: 199 المواقف، ص: 151-152، التمهيد، ص: 324-328.

(4) ساقط من: ب.

(5) أ. د. هذا.

(6) الإرشاد، ص: 199.

(7) ساقط من: د.

(8) ب. ج. د.: المحصول.

(9) ب. ج. د.: أو.

(10) ج: إلى الآن.

(11) الإرشاد، ص: 199.

بها، وإنما يُنسب إليها المعلول في حال حصوله مضافا إليها، وثبت الأثر عن المؤثر واحد، والاختلاف في المؤثر منقسم إلى مختار وغير مختار، وليس لقائل أن يقول: إذا ثبت الحكم استغني بثبوته عن علته البعيدة⁽¹⁾ له⁽²⁾.

ثم قال: «حق العاقل أن يفرض ثلاث أحوال: حالة عدم، وحالة وجود⁽³⁾، وحالة بقاء، فالعدم قبل الوجود لا يضاف/ إلى الفاعل، والوجود في الزمن الثاني من الوجود [لا ينسب⁽⁴⁾] إلى الفاعل، فلم يبق ما يُنسب إلى الفاعل⁽⁵⁾ إلا الوجود في أول حال⁽⁶⁾ الحدث⁽⁷⁾».

وهذه قسمة دائرة⁽⁸⁾ بديهية؛ إذ لا واسطة في تحقيق الذوات بين العدم والوجود، والوجود إما يتوالى عليه زمانان أولا، وإذا امتنع بعد الحصر نسبة⁽⁹⁾ كلا⁽¹⁰⁾ الحالتين/ إلى الفاعل وجب نسبة الحالة الثالثة.

[د319]

ثم التزمت المعتزلة - بناء على أصلهم في أن القدرة لا تتعلق بالمقدور إلا⁽¹¹⁾ في حالة العدم دون حالة الوجود - جواز عدم القدرة في حال الوجود، ويكون واقعا بالقدرة مع عدم القدرة، [ويجوز أن يعقب عدم القدرة⁽¹²⁾ عجز، فيوجد مقدورا في حال وجوده

(1) أ. ب. ج. المفيدة.

(2) المواقف، ص: 151-152، التمهيد، ص: 324.

(3) أ: وجوده.

(4) ب: لا نسبيه.

(5) ساقط من: أ.

(6) ساقط من: ب.

(7) المواقف، ص: 153، ص: 117-118.

(8) ساقط من: ب. ج. د.

(9) ساقط من: أ.

(10) أ: كاي.

(11) ساقط من: أ. ج. د.

(12) ساقط من: ب.

مع وجود العجز، وأن⁽¹⁾ يضمن⁽²⁾ [تأثير العجز]⁽³⁾ في الزمن الثاني من وجوده⁽⁴⁾، كما أن تأثير القدرة في الزمن الذي قبل الوجود/ . [108ب]

وإنما لزمهم هذا القول من توهم⁽⁵⁾ في⁽⁶⁾ إطلاق القول بأن القدرة تؤثر في المقدور⁽⁷⁾، والمقدور⁽⁸⁾ والمؤثر⁽⁹⁾ في الحقيقة إنما هو الذات القادرة، والقدرة مصححة للذات أن تفعل بأنها تمكن وتأثت، وهم يابون ذلك في⁽¹⁰⁾ حال الوجود؛ إذ التأتى والتمكن إنما يكون قبل الحدوث، غير أن الإشكال يبقى عليهم في أن الوقوع يستدعي الصحة، والقدرة شرط الصحة، فلو ثبت الوقوع بالقادر مع فقدان القدرة للزم منه وجود المشروط بدون شرطه، وذلك محال في المعقول.

وأما القول بأن العجز يظهر أثره في الحالة الثانية من وجوده قياساً له⁽¹¹⁾ على القدرة، فمن السخيف الذي لا خفاء بسخافته، فإن القدرة صفة يتأتى بها⁽¹²⁾ لمن قامت به أن يفعل، وليس العجز صفة يتأتى لمن قامت به أن يتعذر منه⁽¹³⁾ إيجاد⁽¹⁴⁾ الفعل⁽¹⁵⁾؛ إذ

(1) ساقط من: د.

(2) ساقط من: أ. ب.

(3) ساقط من: د.

(4) الإرشاد، ص: 200، المواقف، ص: 154.

(5) أ. ب: قولهم.

(6) ساقط من: ج. د.

(7) المواقف، ص: 153، المجرد، ص: 117-118.

(8) ساقط من: أ. ج.

(9) ساقط من: ب.

(10) ساقط من: ب.

(11) ساقط من: ب. د.

(12) ساقط من: أ. ب. ج.

(13) ج: منها.

(14) ساقط من: أ. ب. د.

(15) كشاف اصطلاحات الفنون: 2/ 1303-1304، المواقف، ص: 154.

- [320د] يلزم منه وجود العجز مع / تأتي الفعل، وذلك محال، فإذا لا ينقل في العجز ما انقل
- [154أ] في القدرة. وقد نقل صاحب/ الكتاب عن بعض الأصحاب تقدم العجز عن المعجوز عنه⁽¹⁾، ويلزم منه أن يقع الفعل معجوزا عنه في حالة وجود صفة التمكن منه، وذلك باطل [فليتنبه لذلك⁽²⁾].



(1) الإرشاد، ص: 200، المواقف، ص: 154.

(2) ساقط من: ب.

فصل :

[مقدور القدرة الحادثة واحد]⁽¹⁾

القدرة الحادثة لا تتعلق إلا بمقدور واحد عندنا⁽²⁾ خلافا للمعتزلة فإنهم⁽³⁾ قالوا:

[212ج] تتعلق بالضدين قدرة واحدة⁽⁴⁾، وإذا اختلف المقدور ولم يتضاد/ اختلفت القدرة عليه، وإن⁽⁵⁾ تماثل المقدور فالقدرة عليه متماثلة⁽⁶⁾، وإنما قضوا باتحاد القدرة في المتضادات، هذا مذهب أوائلهم⁽⁷⁾.

وذهب آخرون من متأخريهم⁽⁸⁾ إلى أن⁽⁹⁾ القدرة الواحدة تتعلق بالمختلفات التي لا تتضاد، وهذا المذهب⁽¹⁰⁾ - لعمري - قياس أصلهم؛ فإن القدرة إذا تعلقت بالمختلفات المتضادات ففي ذلك اختلاف مع تضاد وتناف، فالاختلاف - إذن - غير مناف لتعلق القدرة، ولها صلاحية في التعميم.

فأما أوائلهم فإنهم نظروا إلى ما يحسه الإنسان من تمكنه الإقدام والإحجام⁽¹¹⁾، وثبوت كونه قادرا على بعض المقدورات دون بعض، فقالوا بتعلق الضدين بقدرة

(1) العنوان من وضع الأستاذ أسعد تميم محقق كتاب الإرشاد.

(2) الإرشاد، ص: 201، المجرد، ص: 108-109-119، المواقف، ص: 153.

(3) ساقط من: ج.

(4) المقالات، ص: 230 المواقف، ص: 153.

(5) ج: انما.

(6) المواقف، ص: 154، المغني: 8/140.

(7) المقالات، ص: 230.

(8) هذا مما نقل عن ابن الراوندي، المقالات، ص: 231.

(9) ساقط من: أ.

(10) ساقط من: أ. ب.

(11) ب: الإلجام، د: الإقحام.

واحدة، و⁽¹⁾ انتفى كونه قادرا على المختلفات بقدرة واحدة؛ لجواز⁽²⁾ كونه قادرا على بعض المختلفات دون بعض./

[د321]

وفي ذلك منافاة لعموم القدرة؛ إذ القدرة إنما تتعلق بنفسها، فلا يجوز أن تكون غير متعلقة بما هي صالحة لأن تتعلق به.

وإنما حملهم على إثبات [قدرة متمثلة⁽³⁾] في التماثلات؛ لأنهم رأوا قويا وأقوى منه، ولا يتأتى ذلك عندهم إلا⁽⁴⁾ بتعدد القدر في المحل على التماثل⁽⁵⁾.

ومن أصول القوم جواز اجتماع المثليين في المحل الواحد⁽⁶⁾، وصلاحيه القدرة للمثليين⁽⁷⁾ باعتبار صحة صدور كل واحد منهما بها على البدل في وقتين؛ إذ لو أراد الإنسان أن يحاول إيقاع تماثلين في وقت واحد⁽⁸⁾ لم يحس من نفسه إمكان ذلك.

وقد نقل صاحب الكتاب اتفاقهم على ذلك قال: «والأولى بنا⁽⁹⁾، بناء هذه المسألة على التي قبلها وهو وجوب مقارنة القدرة لمقدورها، فلو تعلق بالضدين لقارنتهما وهو محال»⁽¹⁰⁾.

وإنما قال ذلك؛ لأنه قد [رأى مسالك]⁽¹¹⁾ في هذه المسألة غير ذلك لم يرتضها:

(1) ساقط من: أ.

(2) أ: لحاز.

(3) ج: تقدر تمثله.

(4) ب . د: لا.

(5) ب: المائل.

(6) ساقط من: أ . ج . د.

(7) نقل هذا القول عن أبي الهذيل العلاف، المقالات، ص: 237.

(8) ساقط من: ج.

(9) ساقط من: أ . ب . د.

(10) الإرشاد، ص: 201.

(11) ج: راملك.

فمنها: ما تمسك به بعض⁽¹⁾ الأئمة⁽²⁾ من أنه لو تعلقت القدرة⁽³⁾ بأكثر من مقدور واحد للزم أن يتعلق العلم بأكثر [من معلوم واحد]⁽⁴⁾. وهذه مقايضة لا يتجه فيها أمر قاطع، ولا جامع يستند إلى قسمة حاصرة، فيُرجب عنها.

[213ج] ومنها: أنا نجد المريض يقدر على القعود، ولا يقدر على القيام، فلو صلحت القدرة للضدين لكان من صفة/ نفس القدرة التمكن منها، ولا نجده متمكناً من القيام حالة [322د] تمكنه من القعود في الصورة المفروضة.

وهم يعتذرون عن ذلك بأن هذا ممنوع من القيام مع أنه قادر عليه، ونبني ذلك على مسألة وهو أن المربوط الذي تمتنع عليه الحركة هل هو قادر عليها [أم لا]⁽⁵⁾؟ فعندنا هو غير⁽⁶⁾ قادر⁽⁷⁾. وهم يقولون: هو⁽⁸⁾ قادر⁽⁹⁾، فيستدعي الكلام - إذا انبنى على هذه الطريقة - الكلام في مسألة المنع، فرأى الرجوع إلى طريقته أسهل.

[109ب] ومنها: أنها⁽¹⁰⁾ لو تعلقت القدرة بالضدين لجاز أن تتعلق بمختلفين غير/ ضدين؛ فإن الاختلاف في الكل واحد، / وإنما اختص ما تنازعنا فيه بالتضاد والتنافي، وذلك [لا يصح]⁽¹¹⁾ التعلق، وهذا لا يصفو عن شوائب النزاع.

(1) ساقط من . أ.

(2) هذا اختيار الجويني في الإرشاد، ص: 201.

(3) ساقط من: ج.

(4) ساقط من: أ. ج. د.

(5) ساقط من: أ.

(6) ساقط من: أ.

(7) المجرد، ص: 117، التمهيد، ص: 331 - 332.

(8) ساقط من: ج.

(9) المقالات، ص 240، المواقف، ص: 153.

(10) ج: انه، د: ان.

(11) أ. ب: لا يصح.

ونقول للخصم: حكم القادر أن⁽¹⁾ يتمكن من الضدين⁽²⁾ وإلا كان مجبوراً على أحدهما، ولا يلزم هذا المحال⁽³⁾ في المختلفين.

وقد ذهب الأكثرون منهم إلى تعلق القدرة بالمختلفات⁽⁴⁾ - كما حكاه عنهم صاحب الكتاب - فلم يلزمهم هذا المسلك، فلهذا⁽⁵⁾ رأى [أن الأولى]⁽⁶⁾ التعلق بالطريقة⁽⁷⁾ التي أشار إليها، ولا يحتاج فيها إلى تقرير وجوب المقارنة، ودليله [ما سبق من استحالة]⁽⁸⁾ بقائها، وقد أوردنا عليه إشكالا سبق.

[3323] وقد ذهب ابن سريج⁽⁹⁾ في طائفة من الأصحاب إلى / أن القدرة الحادثة⁽¹⁰⁾ تتعلق بالضدين وتقرآن أحدهما ولا يقع بها⁽¹¹⁾ إلا واحد على البديل.

وذهب ابن الراوندي⁽¹²⁾ -⁽¹³⁾ من الخصوم - إلى أن القدرة تتعلق بأحد الضدين

(1) ب: أن يكون.

(2) المواقف، ص: 154.

(3) ب: المحل.

(4) الإرشاد، ص: 201.

(5) أ. ج. د: فعن هذا.

(6) ساقط من: ب.

(7) أ: بالطريق.

(8) أ: وجوب المقارنة.

(9) هو أحمد بن عمر بن سريج البغدادي أبو العباس فقيه الشافعية في عصره مولده سنة: 249 هـ وفاته سنة: 306 هـ في بغداد. له حوالي: 400 مصنف منها «الأقسام والخصال» و«الودائع لمنصوص الشرائع». كان يلقب بالباز الأشهب، له مناظرات مع محمد بن داود الظاهري وله نظم حسن. انظر: طبقات الشافعية الكبرى: 2/ 87-96، وفيات الأعيان: 1/ 66-67، الفهرست، ص: 299-300، فضل الاعتزال، ص: 301.

(10) ساقط من: ج.

(11) أ. ج. د: معها، وهو ساقط من د.

(12) د: الروندي.

(13) هو أحمد بن يحيى بن إسحاق أبو الحسين الراوندي أو ابن الراوندي، فيلسوف مجاهر بالإلحاد من سكان بغداد... له نحو: 114 كتب منها «فضيحة المعتزلة» «التاج» «الزمر»، وكتبه التي ألفها في الطعن

[على البديل⁽¹⁾ -⁽²⁾] - كما صار إليه ابن سريج وإن كان مأخذهما مختلفا - وقد قرر صاحب الكتاب امتناع تعلق القدرة بالحادثة بالمختلفات غير المتضادات، وأنه لو قيل به لجاز أن يقال: الذرة⁽³⁾ القادرة على الدبيب قادرة على اكتساب⁽⁴⁾ جميع العلوم والإرادات⁽⁵⁾ ونحوها من المقتدرات⁽⁶⁾. قال: «وهذا مما يعلم بطلانه ويستغني عن نظر وفكر»⁽⁷⁾.

وتقرير مقدمته الأولى تنبني على تماثل الجواهر، فإذا صح للحي⁽⁸⁾ هنا قدرة عامة صح لكل جوهر منها⁽⁹⁾ قبول ذلك، وأما من منع كون الذرة قادرة، فإن ادعى أن ذلك/ أمر ضروري في عدم الوقوع، فلا يمتنع من تجويزه عقلا، وليس في تقرير هذه المقدمة إلا مجرد⁽¹⁰⁾ تبشيع وتشنيع.

[د324]

قال: «والبناء على المسألة السابقة يجري في المختلفات غير المتضادة⁽¹¹⁾».

يريد بذلك أنها⁽¹²⁾ لو تعلقت بالمختلفات لوجب⁽¹³⁾ مقارنتها لها، وصحة جواز

= في الشريعة اثنا عشر كتابا». انظر عنه: وفيات الأعيان: 1/ 94 - 95، شذرات الذهب: 2/ 235، الفهرست، ص: 4 - 5.

(1) ساقط من: ج.

(2) المقالات، ص: 231، المواقف، ص: 153.

(3) ب. والإرشاد: القدرة.

(4) ساقط من: أ.

(5) ساقط من: ب.

(6) ب: القدرة

(7) الإرشاد، ص: 201

(8) أ. ب. د: على الحي.

(9) ساقط من: أ. ج. د.

(10) ساقط من: أ. ج. د.

(11) الإرشاد، ص: 202.

(12) أ: أنه.

(13) ب. ج: لوجوب.

المقارنة في المختلفات دليل على منافاة أن تكون متعلقة بها⁽¹⁾؛ لامتناع اجتماع وجوب المقارنة [وجواز المفارقة]⁽²⁾، ولا بد من بسط هذه الدلالة فنقول:

لو قدرنا قدرة متعلقة بأكثر من مقدور واحد/ من المختلفات، فإما أن يقال: يجب [214ج] أن تتعلق بذلك أولاً:

والقول بالوجوب محال لوجهين:

- أحدهما إحساسنا القدرة على بعضها دون بعض.

والثاني: أنه يلزم ألا تجوز القدرة على بعضها مع جواز العجز عن⁽³⁾ بعض، وذلك محال ضرورة جواز مفارقة أحدهما للآخر.

وإن قيل بجواز تعلقها بذلك مع جواز ألا تتعلق، فيكون تعلقها بما تتعلق به جائزاً، فتحting إلى مقتضى يقوم بها يوجب كونها متعلقة به⁽⁴⁾، وهو محال.

فإن قيل: صحة الاقتدار على البعض محال⁽⁵⁾؛ [لأنه يجوز أن توجد قدرة، صفة نفسها: التعلق بالجميع، وقدرة، صفة نفسها: التعلق بالبعض]⁽⁶⁾، فيقال: هاتان القدرتان متمثلتان أو مختلفتان؟ والقول بالتمثيل مع الاختلاف في بعض صفات النفس محال، والقول بالاختلاف لا يخلو إما⁽⁷⁾ أن يكونا ضدّين أولاً⁽⁸⁾: ولا يصح القول بالتضاد مع عدم⁽⁹⁾ تنافيهما في الحكم والاقتضاء، والقول بالاختلاف/ مع

[156أ]

(1) ب. د: بهما، وهو ساقط من: أ.

(2) ساقط من: ب.

(3) د: على.

(4) ساقط من: أ. ب. ج.

(5) ساقط من: ب. ج.

(6) ساقط من: ب.

(7) أ. ب. ج: من.

(8) ساقط من: ب.

(9) ساقط من: ج.

عدم التضاد من لازمه صحة وجود أحدهما مع ضد الآخر، فتكون القدرة على البعض تجامع ضد القدرة على الكل [وبالعكس عن ذلك]⁽¹⁾. وفي ذلك تحقيق عجز عن الشيء مع القدرة عليه، وذلك محال.

وهذا هو الدليل المقرر⁽²⁾ في امتناع تعلق العلم بالحادث بمعلوماتين يصح العلم بأحدهما مع الجهل بالثاني، فتحقق/ أنه لا يصح أن تتعلق قدرة حادثة بمختلفات، ولا فرق بين أن تكون متضادة أو غير متضادة؛ لأنه يلزم منه المقارنة، وهي ممتنعة في الضدين، وغير واجبة في غير الضدين.

وقد ألزمهم الأصحاب⁽³⁾ مسألة اضطربت آراؤهم بسبب إلزامها⁽⁴⁾، وذلك أنهم/ قالوا: القدرة على⁽⁵⁾ الشيء قدرة على جميع أصداده⁽⁶⁾. [215ج]

فقليل لهم: فالقدرة على العلم يجب أن تكون قدرة على السهو والغفلة.

فقال بعضهم⁽⁷⁾ - في الانفصال -: ليس السهو معنى، وإنما هو يرجع إلى عدم العلم.

فقليل⁽⁸⁾ لهم⁽⁹⁾: فالعلم عندكم من الصفات الباقية، والباقي من الأعراض لا ينتفي إلا بضد، وقد انتفى العلم بالسهو، فيجب أن يكون معنى⁽¹⁰⁾، فالتزم أن العلم من الأعراض التي لا تبقى حتى يستمر دليل⁽¹¹⁾ ما حاوله من الانفصال، ودليل إثبات

(1) ساقط من: أ. ج. د.

(2) ب: المقدور.

(3) الإرشاد، ص: 201 - 202.

(4) ب. د: التزامهم.

(5) ساقط من: د.

(6) المقالات، ص: 230، الإرشاد، ص: 202.

(7) ب: بعض.

(8) ساقط من: ب.

(9) ساقط من: ب. ج، وفي أ: له.

(10) ساقط من: ب.

(11) ساقط من: ب. ج. د.

[110ب]

الأعراض يطرد عليه بعد إثبات هذه/ المناقضة.

وانفصل آخرون⁽¹⁾ منهم بأن: القدرة على الشيء ليس⁽²⁾ قدرة على جميع أضداده، وإنما هي قدرة على بعض أضداده.

وقال آخر: القدرة على الشيء قدرة على جميع أضداده⁽³⁾ إلا⁽⁴⁾ العلم.

وقال أبو هاشم آخرًا - مع قطعه بتعلق القدرة الحادثة بجميع الأضداد، وترددت أجوبته في الانفصال عن هذا الإلزام فقال⁽⁵⁾ -: السهو معنى، غير أنه لا يضاد العلم مضادة⁽⁶⁾ المتضادات لأنفسها. وإنما يعني بأن/ القدرة على الشيء قدرة على [ما يضاده]⁽⁷⁾ من غير واسطة، فالمرتبة يضاد كل من شرط فيه الحياة لمنافاة شرطه وهو الحياة، وكذلك الافتراق يضاد التأليف لمضاداته شرطه وهو المجاورة⁽⁸⁾.

فطوب - ههنا - بضد للسهو يكون شرطًا في العلم ليحال⁽⁹⁾ امتناع حصول العلم مع السهو على منافاة شرطه - كما ذكرنا في المثاليين - فلم يجد إليه⁽¹⁰⁾ سبيلا.

ثم قيل لمن زعم أن القدرة الحادثة تتعلق بجميع المتضادات إلا في العلم: ما وجه التخصيص والفرقان؟

(1) المقالات، ص: 230.

(2) ساقط من: أ. ب. ج.

(3) ساقط من: أ. ب. ج.

(4) هذا ما ذهب إليه أبو هاشم الجبائي، المغني: 6/ 174-175.

(5) ساقط من: د.

(6) أ. ب: مضادة التروك.

(7) أ: ما يضادها، ب. ج: لا يضاده.

(8) المواقف، ص: 153.

(9) أ: يحال، د: لمحال.

(10) ساقط من: أ. ب. د.

فقال: الفرق غامض، ووجه الاختصاص خفي [لا يكاد]⁽¹⁾ يدرك بالعقول، فلم يبق⁽²⁾ إلا عن عجز و⁽³⁾ قصور، وهذا حال من قال: إن⁽⁴⁾ القدرة على الشيء قدرة على بعض أضداده؛ إذ اختصاص بعض الأضداد بكونه مقدورا دون ما سواه، لا بد له من وجه لأجله يختص، فيغمض الكلام عليه أيضا.

ثم نقول: إذا قلتم بأن القدرة الحادثة تصلح للضدين وهي مؤثرة فيما وقع منهما، فلم اختصاص⁽⁵⁾ بالوقوع⁽⁶⁾ أحدهما دون الثاني؟ فإن اختصاص فعل الفاعل يستدعي إرادة⁽⁷⁾ مخصصة، والفعل الواقع من العبد عنكم يصح مع الذهول والغفلة، فكيف يستقيم الاختصاص؟

[د327] ثم أكد هذا/ الإلزام بأن الإرادة حادثة عنكم، وإذا اختصت بالوقوع [ج216][د157] دون/ ضدها/ - وهي⁽⁸⁾ الكراهة - والإرادة عنكم لا تتراد، والتخصيص⁽⁹⁾ بالإرادة، وإذا لم ترد الإرادة، امتنع الاختصاص⁽¹⁰⁾.

قوله⁽¹¹⁾: «بعد ذلك: إن السهو غير مقدور، وهو ضد العلم»، قد تقدّم بيان ذلك وبسطه⁽¹²⁾.

(1) ساقط من: د.

(2) أ: يبين.

(3) ساقط من: ج.

(4) ساقط من: أ- ب- د.

(5) أ. ج. د. يختص.

(6) ج: الوقوع.

(7) ساقط من: ج.

(8) د: وهو.

(9) ساقط من: أ. ب.

(10) الإرشاد، ص: 201 - 202.

(11) ج: قولهم.

(12) الإرشاد، ص: 202.

ثم ذكر احتجاجهم بأن⁽¹⁾ حق القادر أن يتمكن من الإقدام والإحجام، وإلا كان ملجأ إلى الفعل⁽²⁾.

وأجاب عنه بأنه اقتصار عن ذكر المذهب.

ومحل النزاع موضوع⁽³⁾ أن القدرة الحادثة هل تصلح للضدين أولاً، فمن قال: من حكم [القدرة الحادثة]⁽⁴⁾ صلاحية الضدين⁽⁵⁾ فقد أخذ محل⁽⁶⁾ النزاع مصادرة، وهذا لا سبيل إليه، ومثل ذلك يتعلّق العلم بالمعلوم، وهذا مثال تعلق⁽⁷⁾ القدرة الحادثة من حيث إنها تتعلق ولا تؤثر عنده⁽⁸⁾.

ثم قال: «إذا جاز أن يكون المربوط قادراً مع تعذر وجود⁽⁹⁾ ما هو قادر عليه و⁽¹⁰⁾ منه فكيف يستبعدون قدرة منا غير متعلقة بالضدين»⁽¹¹⁾.

ووجه هذا الإلزام أنهم⁽¹²⁾ ألزموا تعلق القدرة بالضدين من حيث إنه⁽¹³⁾ يكون ملجأ إذا لم يتمكن من الترك، والمربوط غير متمكن؛ إذ التعذر ينافي التأي والتمكن. [هذا تمام هذا الفصل⁽¹⁴⁾].



(1) أ. ج. د: ان.

(2) المواقف، ص: 154.

(3) ب: موضع، د: من موضوع.

(4) ساقط من: أ.

(5) ساقط من: ب.

(6) ب: على.

(7) ساقط من: أ. د.

(8) د: عنده.

(9) ساقط من: ب. د.

(10) ساقط من: أ. ج.


(11) الإرشاد، ص: 201.

(12) ساقط من: أ.

(13) د: ان.

(14) ساقط من: أ.

فصل :

[معقود فيما شاع من مذهب الشيخ⁽¹⁾ / أبي الحسن الأشعري⁽²⁾ -  - ⁽³⁾]
في تكليف ما لا يطاق⁽⁴⁾].

[د328]

قوله: «تكليف ما لا يطاق تكثر صورته»⁽⁵⁾. يريد⁽⁶⁾ به⁽⁷⁾: أن⁽⁸⁾ ما لا يطاق على أنحاء عديدة:

فقد يقال⁽⁹⁾: [ما لا يطاق: لما استحال وجوده في نفسه، كفرض اجتماع الضدين ونحوه⁽¹⁰⁾،

وقد يقال⁽¹¹⁾: ما لا يطاق: لما كان ممكنا⁽¹²⁾ في نفسه، إلا أنه ليس من جنس المقدور كالألوان والأجسام والطعوم والأرايح⁽¹³⁾،

وقد يقال: ما لا يطاق: لما هو من جنس المقدور، إلا أنه لم تجر العادة بخلق القدرة

(1) ساقط من: أ.

(2) ساقط من: ب. ج. د.

(3) ساقط من: ج. د.

(4) الإرشاد، ص: 203-204، المجرد، ص: 111-112، المواقف، ص: 330-331، التمهيد، ص: 383-384.

(5) الإرشاد، ص: 203.

(6) ساقط من: ب.

(7) ساقط من: ب. ج. د.

(8) ساقط من: أ. ب.

(9) ج: يقال: إن.

(10) المواقف، ص: 331، الأحكام في أصول الأحكام: 1/ 179-180، الإرشاد، ص: 203.

(11) ساقط من: ب.

(12) ب: ممكنا.


(13) المواقف، ص: 331، الإرشاد، ص: 203.

عليه كالطيران في الهواء، والتحليق في جو⁽¹⁾ السماء⁽²⁾،

وقد يقال: ما لا يطاق: لما جرت العادة بخلق القدرة عليه، إلا أنه لا قدرة عليه حالة الأمر⁽³⁾.

والأنحاء كلها تشترك في جهة واحدة وهي⁽⁴⁾ نفي الطاقة، والطاقة هي القدرة.

وكما أن المستحيل غير مقدور، فبقية الأقسام غير مقدورة، إلا أن المستحيل لا يصح أن يكون مقدورا أصلا، وما ليس من جنس مقدورنا⁽⁵⁾ يصح أن يكون مقدورا لله - سبحانه⁽⁶⁾ وتعالى -، وما لم⁽⁷⁾ تجر العادة/ بخلق القدرة عليه وإن انتفت القدرة عليه فيجوز أن يكون مقدورا لنا ثانيا⁽⁸⁾، / والقسم الرابع انتفاء القدرة فيه [111ب] مخصوص بالإضافة إلى بعض الأزمنة.

قال: «فمن صورته تكليف المستحيل، والصحيح عندنا أن ذلك جائز عقلا، واختلف جواب أبي الحسن [-  -]⁽⁹⁾ في جواز تكليف [ما لا يطاق⁽¹⁰⁾] من لا يعلم كالميت⁽¹¹⁾ والمغشي عليه⁽¹²⁾».

(1) ساقط من: ب.

(2) المواقف، ص: 311.

(3) المواقف، ص: 331.

(4) ج: على.

(5) أ: المقدورما.

(6) ساقط من: أ. ج. د.

(7) ساقط من: ب. ج. د.

(8) أ. د: ثابتا.

(9) ساقط من: أ. ج. د.

(10) ساقط من: ب. ج. د.

(11) ساقط من: أ.

(12) الإرشاد، ص: 203.

قلت: قد⁽¹⁾ تكلم الأصحاب على ذلك فقالوا مع القول بتجوز⁽²⁾ تكليف [ما لا يطاق⁽³⁾]: [لا يجوز تكليف⁽⁴⁾] [المجنون والمغمى عليه وكل من لا يفهم الخطاب؛ لأننا نجوز تكليف ما لا يطاق⁽⁵⁾] بناء على أنه تكليف المحنة، فمن⁽⁶⁾ لا يفهم فكيف يصح فيه الامتحان؟ فهو كتكليف الجماد والبهايم والموتى؛ فإن ذلك لا يجوز، وإن جوزنا تكليف ما لا يطاق⁽⁷⁾.

[158] ومن الأصحاب من جعل القول⁽⁸⁾ في تكليف من لا يعلم من باب تكليف / ما لا يطاق⁽⁹⁾، فإذا انبنى على أنه جائز، [فليكن الآخر جائزاً]⁽¹⁰⁾؛ لأنه من فروعه.

قال: «والدليل على جواز التكليف بالمستحيل: ما أقمناه من واضح الدلالة على أن القاعد في حال قعوده غير قادر على القيام، والأمر متوجه على القاعد بالقيام بلا ريب، وفي ذلك تكليف ما لا يطاق»، وأورد على نفسه سؤالاً فقال: «إن قيل: القيام ممكن على الجملة، بخلاف المستحيل»، وأجاب عنه بأن: «وقوع القيام مقدوراً من غير قدرة مستحيل، فليس إذن من قبيل الممكن»⁽¹¹⁾.

قلت: ليس هذا الجواب يحسن به الانفصال عن هذا السؤال؛ فإن التكليف عندنا طلب واقتضاء، والطلب يستدعي مطلوباً والمطلوب هو إيقاع الفعل، والمستحيل ليس

(1) ساقط من: ب.

(2) ج: بجواز، أ: بتجوز.

(3) ساقط من: أ.

(4) ساقط من: أ. ب.

(5) ساقط من: ب.

(6) ب: فيمن.

(7) المجرد، ص: 111 - 112، المواقف، ص: 330 - 331، التمهيد، ص: 383.

(8) ب. د: إن القول.

(9) المجرد، ص: 111 - 112، المواقف، ص: 330 - 331، التمهيد، ص: 383.

(10) ساقط من: ب.

(11) الإرشاد، ص: 203.

بفعل، وإذا كان الأمر / اقتضاء [الفعل والنهي / اقتضاء الترك]⁽¹⁾، فلا ينقل معنى [218ج] [330د] الفعل والترك في المستحيل.

وقوله: «إن وقوع الفعل⁽²⁾ مقدورا من غير قدرة مستحيل»⁽³⁾.

فأقول: كونه مقدورا ليس مقتضى؛ إذ كونه مقدورا يرجع باتفاق إلى تعلّق القدرة به⁽⁴⁾، والقدرة غير مكلف بها اتفاقا، ولا كسب للعبد في قدرته إجماعا، والكلام في المقتضى بالطلب هل هو ممكن أم لا؟ ولا كلام أن القيام بدلا عن القعود ممكن، وكونه مقدورا غير مقتض، والكلام⁽⁵⁾ بالجواز إذن بناء على أن⁽⁶⁾ المقايضة بين المستحيل وبين الأمر بالقيام حالة القعود لا يتمشى.

وأورد سؤالا آخر وهو: «أن القاعد إذا أُمر بالقيام فهو منهى عن القعود، وهو مقدور له، فلم يخرج بتكليف عن الطاقة»⁽⁷⁾. وهذا يتوجه على⁽⁸⁾ من قال من أصحابنا: إن القدرة تتعلق بالضدين وإن كانت لا تقارن إلا أحدهما، كابن سريج ونحوه، فإذا كان الضد مقدورا لزم أن يكون المأمور به مقدورا⁽⁹⁾. أما من ذهب إلى أن⁽¹⁰⁾ القدرة، لا تتعلق إلا بما قارنته⁽¹¹⁾ -⁽¹²⁾، فلم يكن الفعل مقدورا لما كان ضده

(1) ساقط من: ب.

(2) ساقط من: ج.

(3) الإرشاد، ص: 203.

(4) ساقط من: ج.

(5) أ: والكلام.

(6) ساقط من: أ.

(7) الإرشاد، ص: 203.

(8) ب. ج. د: عن.

(9) أ: مأمورا.

(10) ساقط من: ب.

(11) أ. ب: بمقارنة.

(12) الإرشاد، ص: 201، المجرد، ص: 108-109، المواقف، ص: 153.

مقدورا، غير أنه يتوجه على من قال: إن التكاليف كلها واقعة⁽¹⁾ على خلاف الاستطاعة، فيتوجه عليه السؤال؛ إذ⁽²⁾ تبين أن⁽³⁾ المنهي عنه⁽⁴⁾ مقدور، والنهي من أقسام التكاليف.

وأجاب صاحب الكتاب عن هذا السؤال من وجهين:

أحدهما: أن من صور⁽⁵⁾ / المسألة تكليف القاعد بالتحقيق⁽⁶⁾ في [جو السماء، ولم يلزم من كون القعود أن يكون ضده مقدورا. [331د]

الثاني: أن المقصود هو المأمور⁽⁷⁾ به⁽⁸⁾، والنهي⁽⁹⁾ لازمه، والمقصود غير مقدور⁽¹⁰⁾.

ويمكن أن يجاب عنه بأن يقال: النهي عن القعود طلب ترك القعود، وهو في حالة القعود غير تارك له.

و⁽¹¹⁾ أورد الخصوم سؤالا آخر فقالوا: الأمر بالضدين يتضمن [إرادتهما، وإرادة جمع الضدين مستحيل، وهذا بناء منهم على أن الأمر⁽¹²⁾ بالشيء⁽¹³⁾ يتضمن إرادة⁽¹⁴⁾

(1) ساقط من: أ. ب. ج.

(2) ب. د: إذا.

(3) أ: أنه، وهو ساقط من: ج.

(4) ج: عنده.

(5) أ: صوره.

(6) ب: التحقيق، د: بالخلق.

(7) ساقط من: ب.

(8) ساقط من: أ. ب.

(9) ساقط من: ب.

(10) الإرشاد، ص: 203-204.

(11) ساقط من: أ. ب.

(12) ساقط من: ب.

(13) ساقط من: أ. ب.

(14) ساقط من: ب.

الامتثال وهو محل التنازع، وقد بينا أن الأمر بالشيء ليس يلزم أن يكون مريداً⁽¹⁾ له.

ثم تكلم⁽²⁾ في طرف الوقوع بعد أن صرح بالجواز، ونقل عن الشيخ [أبي الحسن⁽³⁾] أنه جوز وقوع⁽⁴⁾ التكليف بالمحال⁽⁵⁾، وقد نقل في غير هذا الكتاب⁽⁶⁾

// أن بعض أصحاب أبي الحسن⁽⁷⁾ يخالفه⁽⁸⁾ في ذلك، ويزعم أنه جائز غير واقع. [219ج] [159أ]

وهذا الاختلاف إنما يتوارد على الأقسام الثلاثة الأولى من باب ما لا يطاق⁽⁹⁾. وأما القسم الرابع فلا شك عند أبي الحسن⁽¹⁰⁾ في وقوعه، بل التكليف كلها واقعة على خلاف الاستطاعة بالمعنى المراد في القسم الرابع.

وذكر في تقرير الوقوع قصة⁽¹¹⁾ أبي لهب فإنه كُلف بأن يصدق النبي - ﷺ - فيما أخبر به⁽¹²⁾، ومن جملة ما أخبر به أنه/ لا يصدقه، فقد كُلفه بأن⁽¹³⁾ يصدقه/ [في أن لا [112ب] [332د] يصدقه⁽¹⁴⁾، وهذا تكليف الجمع بين النقيضين⁽¹⁵⁾.

(1) المجرد، ص: 112.

(2) أ: تكلف.

(3) ساقط من: أ. ب. د.

(4) ساقط من: ب.

(5) المجرد، ص: 111.

(6) العقيدة النظامية، ص: 56-57.

(7) هو أبو الحسن الأشعري.

(8) أ. ب. ج: يخالف.

(9) ساقط من: أ. د.

(10) هو أبو الحسن الأشعري.

(11) ج. د: قضية.

(12) ساقط من: ج.

(13) أ. ج: أن.

(14) ساقط من: ب-ج.

(15) المجرد، ص: 111.

وهذه الدلالة تتوقف على ثبوت كون الرسول - ﷺ - [أخبر أنه لا يصدقه بنقل متواتر لتقوم به الحجة، وإذا لم يثبت ذلك لم تقم به حجة.

وقد منع الإمام⁽¹⁾ في غير هذا الكتاب⁽²⁾ وقوع التكليف على هذا الوجه لأبي لهب، وقد نقله عن أبي جهل، ويقول: إنما كلف بالتزام شرائعه وتصديق رسوله⁽³⁾، وأما أن يصدقه في أن لا يصدقه فغير مسلم ثبوت ذلك.

وقد استدلوا على الجواز بقوله - تبارك⁽⁴⁾ وتعالى -: ﴿رَبَّنَا وَلَا تُحَمِّلْنَا مَا لَا طَاقَةَ لَنَا بِهِ﴾⁽⁵⁾ ولم يكن جائزاً لما سألوا أن لا يقع بهم.

وقد يستدل على نفي الوقوع بقوله⁽⁶⁾ - سبحانه -⁽⁷⁾ - وتعالى -: ﴿لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾⁽⁸⁾ إلى غير ذلك مما وقع في التنزيل: ﴿يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ﴾⁽⁹⁾، وأي عسر أشد من تكليف ما لا يطاق؟

وكذلك قوله - تعالى -⁽¹⁰⁾: ﴿وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُم فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ﴾⁽¹¹⁾، وأي حرج أشق من التكليف بما لا يصح أن يكون مقدوراً؟ - والله أعلم -.



(1) ساقط من ب.

(2) العقيدة النظامية، ص: 56-57.

(3) أ. ب. ج. رسله.

(4) ساقط من أ. ج. د.

(5) البقرة/ 285.

(6) ساقط من أ. ب. ج.

(7) ساقط من: د.

(8) البقرة/ 285.

(9) البقرة/ 184.

(10) ساقط من: أ. ج.

(11) الحج/ 76.

فصل :

[مشمتمل على خروج الألوان والطعوم والأرايح] على أن نحكم عليها⁽¹⁾ بجواز
تعلق القدرة الحادثة بها⁽²⁾

فمذهب أهل الحق خروجها عن أن تكون مقدورة بالقدرة الحادثة⁽³⁾.

ووافق على ذلك الخصوم⁽⁴⁾، فإنهم يسلّمون أن الألوان [لا تقع⁽⁵⁾] متولّدة من
فعل العبد، فلم تصلح/ القدرة⁽⁶⁾ الحادثة أن تتعلق بذلك مباشرة ولا تسببا بواسطة
إنشاء سبب يقتضيها.

[د333]

ودليل أصحابنا ما ذكره صاحب الكتاب من أن: «هذه الأجناس لو صح أن
تكون مقدورة لكان إذا فقدت القدرة يقوم بالذات عجز متعلق بها»⁽⁷⁾، ونحن نجد
من أنفسنا فرقا ضروريا بين نسبة اللون القائم بنا إلينا وبين نسبة/ الحركة
والحركة الرعشيّة إلى أيدينا وأرجلنا، ونجد زمانة تمتنع معها الحركة، ولا نجد
مثل تلك الحالة بالنسبة إلى الألوان والطعوم، والعجز من الصفات التي يشترط
في ثبوتها الحياة⁽⁸⁾، وإذا قام بالذات فلا بد من إحساسه⁽⁹⁾ كإحساس الآلام
واللذات.

[ج220]

(1) د: عن.

(2) عنوان الفصل في الإرشاد هو: «القدرة على الألوان والطعوم ونحوها».

(3) الفرق بين الفرق، ص: 262، أصول الدين، ص: 139، المواقف، ص: 316.

(4) أصول الدين، ص: 138-139، المقالات، ص: 198-199-402-415، المواقف، ص: 316.

(5) ب: لا يقطع.

(6) ج: للقدرة.

(7) الإرشاد، ص: 205.

(8) المواقف، ص: 154.

(9) ج: إحساس.

وأما ما⁽¹⁾ ذكره من لزوم إدراك العجز عند⁽²⁾ انتفاء الآفات المانعة⁽³⁾، أنا⁽⁴⁾ نُدرك العجز بالنظر إلى الحركات، ولم يكن ذلك باعتبار كونه عرضاً⁽⁵⁾، وإنما كان باعتبار كونه عجزاً، فيطرد في كل عجز.

وهذا كلام مبني على سبر⁽⁶⁾ غير حاصر، فلا عبرة بمثله، والمعتبر وجدان التفرقة بين حالنا في العجز عن حركاتنا وزمانتنا⁽⁷⁾ وبين حالتنا بالنسبة إلى ألواننا القائمة بنا. ومعقولية حال العجز / لا تختلف، وإن اختلف⁽⁸⁾ متعلق العجز، فليُتأمل.

[160]



(1) ساقط من: د.

(2) د: عن.

(3) الإرشاد، ص: 205.

(4) ب. ج: نذكر.

(5) المواقف، ص: 154.

(6) ج: شر.

(7) ج: زمانلتنا.

(8) ساقط من: د.

فصل :

[في خلاف المعلوم هل هو مقدور لله أم لا⁽¹⁾]

فما علم الله⁽²⁾ - تعالى - أنه لا يقع عن كونه / مقدور الله - تعالى -⁽⁴⁾ لتعلق⁽⁵⁾ [د334] علمه بانتفاء وقوعه.

وأما القدرة الحادثة فقد ذكرنا أنها لا تتعلق بالضدين⁽⁶⁾، وإنما تتعلق بما وقع منهما وقارنته القدرة، فلا يكون خلاف المعلوم متعلق القدرة الحادثة.

وإن فرع على مذهب ابن سريج ومن وافقه من أصحابنا، فالقدرة صالحة لخلاف المعلوم⁽⁷⁾، وإن لم يقع من المقدورين التي هي صالحة لكل واحد منهما على البديل إلا أحدهما.

واعلم أن الاختلاف في هذه المسألة لا يتحقق لعدم توارد المختلفين على مورد واحد؛ وذلك أن خلاف المعلوم يصح أن يقال: إنه غير مقدور، بمعنى أن⁽⁸⁾ القادر لم يوقعه، ويصح أن يقال: هو مقدور، على معنى أنه متمكن من إيقاعه. فواحد ينظر إلى الوقوع فيقول: ما علم الله - تعالى - أنه لا يقع قطعاً، فلا معنى لتعلق القدرة بالمقدور مع أن القادر يوقعه. وآخر يقول: القادر متمكن من إيقاعه وإن لم يوقعه، وهو ممكن

(1) عنوانه في الإرشاد: «قدرة الله - تعالى - على ما لا يقع».

(2) ساقط من: ج .

(3) ساقط من: أ . ج . د .

(4) ساق من: أ .

(5) د: يتعلق.

(6) سبق بيان ذلك في فصل: (مقدور القدرة الحادثة واحد).

(7) ب: العلوم.

(8) ساقط من: ج .

(9) ساقط من: أ . ج . د .

باعتبار ذاته، وتعلق العلم بأنه لا يقع لا ينفي إمكانه، وصلاحيه⁽¹⁾ القدرة لا قصور فيها، وقد قام الدليل على عموم تعلقها بجميع الممكنات، فيجب القول [113ب] بكونه/ مقدورا، فصار خبر هذه الدعوى معبرا⁽²⁾ عنه بلفظ مشترك، فلا يقع [221ج][335د] التناقض/ بين الخصمين في الدعوى، فكان النفي والإثبات/ في اللفظ غير جائز على حكم النقيضين، فصح القول الذي ذكره «أن الاختلاف في هذه المسألة والاضطراب لا حاصل له»⁽³⁾.

○○○○○

(1) أ. صلاحيته.

(2) أ. ب. ج. عبر.

(3) الإرشاد، ص: 205.

فصل :

[يشتمل الرد على القائلين بالتولد]⁽¹⁾

مذهب أهل الحق أن القدرة الحادثة لا تأثير لها في الوجود⁽²⁾، وهي متعلقة بمقدورها، ولا تتعلق بمقدورها⁽³⁾ إلا في محلها، وما خرج عن محلها فلا نسبة بينه⁽⁴⁾ وبين القدرة الحادثة⁽⁵⁾ -⁽⁶⁾.

والمعتزلة - فقد سبق أن - مذهبهم أن العبد خالق مخترع⁽⁷⁾، ووافقوا أن القدرة الحادثة لا تتعلق مباشرة إلا بالمقدور الذي في محلها⁽⁸⁾، غير [أنهم يرون أنها في محلها سبب يوجد به ما هو خارج عن محلها، وزعموا أن السبب مقدور، والمسبب أيضا مقدور بواسطة⁽⁹⁾] إيقاع السبب، ولم يذكروا تولدًا في محل القدرة إلا العلم الحاصل بالنظر؛ فإن⁽¹⁰⁾ النظر عندهم يولده في محل القدرة عليه⁽¹¹⁾.

وهذا المذهب⁽¹²⁾ إنما أخذوه من مذهب الفلاسفة⁽¹³⁾ في الأسباب الطبيعية؛ فإنهم

(1) الإرشاد، ص: 206-209، أصول الدين، ص: 137-139، المقالات، ص: 400-415، الفرق بين

الفرق، ص: 262، المجرد، ص: 131-134، المواقف، ص: 316-319.

(2) أصول الدين، ص: 137-139، المقالات، ص: 402-415، الفرق بين الفرق، ص: 262، المجرد،

ص: 131-134، التمهيد، ص: 334-341.

(3) أ. ب. د: بمقدور.

(4) ب: فيه.

(5) ساقط من: ج.

(6) أصول الدين، ص: 138، المجرد، ص: 134.

(7) سبق ذلك في باب القول في خلق الأعمال.

(8) المواقف، ص: 151.

(9) ساقط من: أ. ج.

(10) ساقط من: أ.

(11) المواقف، ص: 317.

(12) ساقط من: ج.

(13) المجرد، ص: 132-133-134.

[336د]

[161أ]

زعموا أن الطبيعة تؤثر في مفعولها ما لم يمنعها مانع، ولم يجروها مجرى العلة العقلية الموجبة لذواتها؛ إذ لا يجوز أن يمنعها مانع، فأخذ المعتزلة ذلك ولقبوه تولدًا بمثابة حكم العلة العقلية؛ لجواز أن يمتنع التولد لمانع. ثم أرادوا المبينة كي لا يظهر/ مأخذهم، فقالوا: هو فعل فاعل السبب⁽¹⁾، وهذا إذا حُقق [لم يكن له حاصل؛ فإن الأثر الواحد يمتنع أن يكون ثابتًا لمؤثرين، فمن ضرورة القول بتأثير السبب في امتناع تأثير القدرة فيه. وقول/ القائل هو يؤثر فيه بواسطة السبب يؤول حاصل القول فيه إلى أنه فعل سببه، كما أن الباري عندهم]⁽²⁾ فعل العبد⁽³⁾ [وهو مخترع لفعله]⁽⁴⁾، ولم يكن فعله فعلاً لله - عز وجل -⁽⁵⁾، غير أنهم امتنعوا من أن يقولوا: فعل العبد مقدور للباري - تعالى -⁽⁶⁾ بواسطة إسناد⁽⁷⁾ فاعله؛ لأنهم يرومون في أصلهم قطع نسبة⁽⁸⁾ القبائح إليه، فلو [التزموا مثل ذلك الفاعل لأوجبوا نسبة القبيح إليه]⁽⁹⁾؛ إذ هذه النسبة في الخير كهي في الشر، وإذا تساوت معقولة الإضافة في السبب والفاعل لم يبق إلا تسمية لا تُشعر بحقيقة.

وما نقله عنهم أن التولد⁽¹⁰⁾ فعل فاعل السبب، فقد نقل في «الشامل»⁽¹¹⁾ وقوع

(1) الإرشاد، ص: 206 المقالات، ص: 408-409-414، أصول الدين، ص: 137-138، وقد سبق

شرح المصطلح.

(2) ساقط من: د.

(3) ساقط من: ب - ج - د.

(4) ساقط من: د.

(5) ساقط من: ج.

(6) ساقط من: أ. ج. د.

(7) ب: السبب انشاء.

(8) أ: نسميه.

(9) ساقط من: ج.

(10) أ. ب. د: المتولد.

(11) يريد به كتاب الشامل في أصول الدين لإمام الحرمين الجويني.

اتفاق الكل على ذلك⁽¹⁾، ولا يصح، فقد ذهب/ النظام منهم إلى أن المتولّدات مضافة [222ج] إلى الباري - سبحانه⁽²⁾ وتعالى -⁽³⁾ لا على أنه فعلها، ولكنه خلق الأجسام على طبائع وخصائص تقتضي حدوث الحوادث المعنوية⁽⁴⁾ عليها⁽⁵⁾، ولم يقل: إنها فعل⁽⁶⁾ لفاعل سببها⁽⁷⁾.

وذهب حفص الفرد⁽⁸⁾ -⁽⁹⁾ منهم⁽¹⁰⁾ إلى أن ما يقع مابيننا محل القدرة على قدر اختيار المسبب⁽¹¹⁾ فهو/ فعل لفاعل السبب، وذلك كالقطع والفصل والذبح، وما [لا⁽¹²⁾ يقع] على قدر⁽¹³⁾ اختيار المسبب كالهوي⁽¹⁴⁾ عند الاندفاع ونحوه فليس من فعله⁽¹⁵⁾.

(1) الشامل، ص: 503-506

(2) ساقط من: ج. د.

(3) ساقط من: أ.

(4) المقالات، ص: 403-404، أصول الدين، ص: 139.

(5) ج: عليه.

(6) ساقط من: د.

(7) ساقط من: ب.

(8) ساقط من: ب.

(9) هو حفص الفرد من المجبرة ومن أكابرهم نظير النجار ويكنى أبا عمر، وكان من أهل مصر، قدم البصرة فسمع بأبي الهذيل واجتمع معه وناظره، وكان أولا معتزليا ثم قال بخلق الأفعال، وكان يكنى أبا يحيى، وله من الكتب من خط ابن أخي الإسكافي مولى بني جشم: «كتاب الاستطاعة»، «كتاب التوحيد»، «كتاب في المخلوق على أبي الهذيل»، «كتاب الرد على النصارى»، «كتاب الرد على المعتزلة»، انظر: ميزان الاعتدال: 1/ 564، فضل الاعتزال وطبقات المعتزلة، ص: 262-391، الفهرست، ص: 255.

(10) ساقط من: أ. ج.

(11) ج: السبب.

(12) أ: يقف.

(13) أ: قر، ج: ود.

(14) د: كالتقوى.

(15) المقالات، ص: 407-408، المواقف، ص: 316.

وقد اختلفوا في وقت تعلق القدرة بالمتولد؛ فقال قوم منهم: لا يزال مقدورا إلى حين⁽¹⁾ وقوع سببه، فيجب ثبوته، فينقطع أثر القدرة فيه⁽²⁾، وقال آخرون: إنها ينقطع كونه مقدورا إذا وقع ووجد، أما وجود سببه فلا يمنع كونه مقدورا⁽³⁾، والقول الأول هو المعتمد عندهم.

واختلفوا في الألوان والطعوم هل [يجوز أن]⁽⁴⁾ تقع متولدة أولا؟ فذهب ثمامة بن أشرس⁽⁵⁾ إلى أن هذه الحوادث التي قيل فيها: إنها⁽⁶⁾ متولدة فهي حوادث لا فاعل لها⁽⁷⁾، وهذا يهدم أصل الدليل على إثبات الصانع. وذهب معمر⁽⁸⁾ إلى أن جميع الأعراض واقعة بطباع الأجسام إلا الإرادة، فإنها مستثناة عندهم عن هذه القاعدة⁽⁹⁾.

[114ب] والمولدات عندهم أربعة أصناف: الاعتماد، والمجاورة على / شرائط معتبرة عندهم،

(1) ب: جزء.

(2) المقالات، ص: 415.

(3) المقالات، ص: 415.

(4) ساقط من: ب. د.

(5) هو ثمامة بن أشرس النيميري أو معن من كبار المعتزلة، وأحد الفصحاء البلغاء المقدمين كان له اتصال بالرشيد ثم المأمون... وأتباعه يسمون الثمامية توفي سنة: 213 هـ، انظر: ميزان الاعتدال: 1/ 371، تاريخ بغداد: 7/ 145، فضل الاعتزال وطبقات المعتزلة، ص: 272-275، التبصير، ص: 79-81، الفرق بين الفرق، ص: 157-160.

(6) ساقط من ب. د.

(7) المقالات، ص: 407، أصول الدين، ص: 138، المغني: 9/ 11.

(8) هو معمر بن عباد السلمي المعتزلي من الغلاة من أهل البصرة... انفرد بمسائل منها أن الإنسان يدبر الجسم وليس بحال فيه... وأنه - تعالى - لم يخلق شيئا غير الأجسام، أما الأعراض فهي من اختراع الأجسام، وإليه تنسب فرقة المعمرية. الأعلام: 7/ 272، الخطط: 2/ 417.

(9) المقالات، ص: 405، أصول الدين، ص: 139، الملل والنحل: 1/ 65-68، المغني: 9/ 11.

والنظر المولد للعلم، والوهي⁽¹⁾ المولد للألم⁽²⁾.

وقد اختلف أبو هاشم والجبائي في أن المولد الاعتماد أو⁽³⁾ الحركة؛ فذهب الجبائي إلى أن المولد الحركة⁽⁴⁾، والذي اختاره⁽⁵⁾ ابنه أبو هاشم أن المولد الاعتماد⁽⁶⁾.

[388د] فهذا الذي أشار إليه في قوله بعد⁽⁷⁾ تفصيل طويل⁽⁸⁾ وخطب/ فيما يولد وما لا يولد. واعلم - هديت رشدك - أن قاعدة التولد بعد القول في أن أعمال العباد مخلوقة، وأن قدرة الباري [- بسم الله -]⁽⁹⁾ عامة قد استوصلت، وإنما نحن نجري على طريق صاحب الكتاب ونذكر وجوه الحجاج وتكلم على الفلاسفة؛ فإن مذهبهم هو أصل هذه البدعة⁽¹⁰⁾، وهؤلاء أخذوها منهم وكسوها عبارة أخرى فسموا ذلك تولدًا. وأما⁽¹¹⁾ المتولدات عن الأسباب فالمتولد عندهم اعتماد وحركة وسكون وعلوم وتأليف ووهي وآلام، هذا مذهب الدهماء منهم⁽¹²⁾.

(1) الشق في الشيء: انظر: لسان العرب: 15 / 447 (مادة وهي).

(2) الاعتماد إذا حصل على سبيل المصاكة فإنه يولد الصوت والتراجع، والمجاورة تولد التأليف، والنظر يولد العلم، والوهي يولد الآلام، المغني: 9 / 25-86-113-118، والكتاب كله في التولد، الملل والنحل: 1 / 65-68، المقالات، ص: 405، أصول الدين، ص: 139.

(3) أ. ج: و.

(4) المقالات، ص: 413، المغني: 9 / 14.

(5) ب: اختار.

(6) المواقف، ص: 318، المغني: 9 / 14.

(7) أ. ج: و.

(8) ساقط من: أ.

(9) ساقط من: أ. ج. د.

(10) المجرد، ص: 132.

(11) ساقط من: د.

(12) هذا اختيار البغداديين من المعتزلة، المقالات، ص: 402-403-414، المواقف، ص: 318.

[223ج] وذهب بعض المعتزلة إلى أن الألوان والطعوم يجوز أن تكون متولدة⁽¹⁾، وصار بعضهم إلى أن جميع الأفعال يجوز أن تقع متولدة إلا الإرادة⁽²⁾، ومنهم من استثنى مع الإرادة الفكر⁽³⁾ والرؤية⁽⁴⁾.

[162أ] واختلفوا هل يجوز أن يكون في أفعال الباري /- سبحانه - تولد⁽⁵⁾؟

فصار جماعة إلى منعه لأن قدرة الباري [- ﷻ -]⁽⁶⁾ عامة؛ فلا تتعلق بشيء في محلها، وإنما تتعلق بما هو خارج عن محلها، ونسبتها إلى ما خرج عن محلها نسبة واحدة⁽⁷⁾.

وصار آخرون إلى أن التولد معقول في أفعال الله [- ﷻ -]⁽⁸⁾؛ فإن السبب المولد إذا جاز وقوعه من الله - تعالى - فلا يسوغ أن يتأخر المسبب⁽⁹⁾ عن السبب إلا بمانع، وليس صدوره من الصانع مانعا لثبوت⁽¹⁰⁾ المسبب مترتبا عليه، فلزم أن يولد فيه⁽¹¹⁾ -⁽¹²⁾، وهذا/ أقرب إلى قياس مذهبهم. [339د]

ثم⁽¹³⁾ حجته عليهم أن قال: «هذا الذي زعم الخصم أنه متولد لا يخلو إما أن يكون مقدورا أو غير مقدور، وكلاهما باطل فالقول بالتولد باطل».

(1) أصول الدين، ص: 138-139.

(2) هذا موقف ثمامة بن الأشرس، المقالات، ص: 407.

(3) ج: الذكر.

(4) هذا موقف صالح قبة، المقالات، ص: 407.

(5) ساقط من: أ.

(6) ساقط من: أ. د.

(7) المقالات، ص: 414.

(8) ساقط من: أ. د.

(9) ساقط من: ج.

(10) أ. ب. د: ثبوت.

(11) د: منه.

(12) المقالات، ص: 414، المواقف، ص: 317، المجرد، ص: 131-132-133.

(13) ساقط من: أ. ب. ج.

أما المقدمة الأولى فهي أولية؛ فإن القسمة حاصرة دائرة بين النفي والإثبات، وأما إبطال كونه مقدورا⁽¹⁾ فمن وجهين:

أحدهما: أن المسبب⁽²⁾ عندهم واجب عند وجود سببه، فلا تصح نسبته إلى الفاعل، ومن المحال أيضا حصول أثر واحد عن مؤثرين.

والوجه الثاني: أنه⁽³⁾ لو كان مقدورا لصح من العبد إيقاعه بدون توسط السبب؛ إذ حق القادر أن يتمكن من فعل ما هو قادر عليه ومن⁽⁴⁾ تركه⁽⁵⁾. واستشهد بقادرية⁽⁶⁾ الباري - سبحانه⁽⁷⁾ وتعالى -⁽⁸⁾ فإنه لما كان قادرا على المسيبات صح إيقاعها⁽⁹⁾ بدون أسبابها.

وإبطال فرقانهم بين الشاهد والغائب بأن الباري - سبحانه -⁽¹⁰⁾ قادر لنفسه⁽¹¹⁾، والعبد قادر بالقدرة من حيث إن المؤثر في الفعل شاهدا وغائبا عنكم⁽¹²⁾ كونه قادرا لا ثبوت القدرة.

وأما القول بأنه⁽¹³⁾ غير مقدور مع كونه فاعلا له: فباطل؛ إذ الفاعل لا بد أن يكون

(1) ساقط من: ب.

(2) أ. ج: السبب.

(3) ساقط من: أ. ب.

(4) ساقط من: أ. ب. د.

(5) الإرشاد، ص: 206-207.

(6) ب: بقادرة.

(7) ساقط من: أ. ج. د.

(8) ساقط من: أ.

(9) ب. د: إيقاعه.

(10) ساقط من: أ. ج.

(11) ب: بنفسه.

(12) ساقط من: أ. ج. د.

(13) ج: أنه.

قادرًا على فعله. فإن سلموا أنه غير فعل لفاعل⁽¹⁾ السبب فهو إما أن يكون له فاعل أو لا فاعل له، والقول بفعل لا فاعل له يبطل دلالة الفعل على الصانع، والقول بأن له فاعلاً غير فاعل السبب تسليم المسألة⁽²⁾./ [د340]

فهذا سياق كلام صاحب الكتاب وبيان حجته.

ثم نقول: السبب المولد إن كان هو المقتضى لثبوت ما يولده فلا معنى له إلا أنه غير⁽³⁾ علة فيه؛ لأن معقول العلة ما يقتضي/ ثبوت المعلول على حكم الإيجاب، وذلك ثابت في السبب، وفصلكم بينه وبين العلة أنه مما⁽⁴⁾ يجوز أن يمنع مانع بخلاف العلة، فنقول:

ما يقتضي ثبوت مسبب إن كان يقتضي باعتبار ذاته، فذاته لا تزايله، فكيف يصح أن يمنعه مانع؟ وما باعتباره اقتضى⁽⁵⁾ عند عدم المانع يقتضي عند وجوده، وما تأثير المانع باعتباره⁽⁶⁾ في رفع⁽⁷⁾ صفة فيه أو في⁽⁸⁾ رفع ذاته، وتلك/ الصفة المرفوعة صفة نفسية أو⁽⁹⁾ معنوية. والنفسية يستحيل ارتفاعها، والمعنوية يستحيل ثبوتها للأعراض، وكل ذلك خبط تلقوه من مذهب الفلاسفة و⁽¹⁰⁾ الطبائعيين⁽¹¹⁾ - على ما نبهنا عليه -.

(1) ب. د: الفاعل.

(2) الإرشاد، ص: 207-208.

(3) ساقط من: أ. ب. د.

(4) ب: ما.

(5) ساقط من: ج.

(6) ساقط من: أ. ج.

(7) ساقط من: ج.

(8) ساقط من: أ. ب.

(9) د: لا.

(10) ساقط من: أ. ج.

(11) المجرد، ص: 133-134.

ثم ذكر الإلزامات على القول بالتولد وهي كثيرة: ولكن نختصر في ذكرها من غير إكثار، ولنبدأ بما ذكره صاحب الكتاب.

[فما ذكره صاحب الكتاب] ⁽¹⁾ - ⁽²⁾: «من رمى سهمًا واخترمته المنية قبل وصول السهم إلى الرمية، ثم اتصل بها، وصادف حيا، فإنه يحصل به جرح، ولا يزال ساريا إلى أن يفضي إلى الزهوق ⁽³⁾، فهذه الآلام والساريات أفعال الرامي ⁽⁴⁾ وقد رمت/ عظامه، ولا مزيد في الفساد على نسبة قتل إلى ميت، ولا خفاء بأن الأفعال لا يصح وجودها/ من ميت، ولو جاز وقوعها من ميت لبطلت دلالة الفعل على كون الفاعل حيا» ⁽⁵⁾.

ثم وجود الفعل حالة عدم الفاعل يمنع أيضا ⁽⁶⁾ الاستدلال بوجود الحوادث على وجود الصانع.

وإن قالوا: الفعل يدل على فاعل، ولا يلزم منه وجود الفاعل حالة وجود فعله. فنقول: لا بد من إضافة الفعل إلى الفاعل، ويمتنع صدوره مضافا إليه في حالة امتناع كونه فاعلا؛ إذ الصدور منه ⁽⁷⁾ يقتضي صحة ذلك، والامتناع يناقض الصحة. ومما يلزمهم أن يكون الموت المستعقب للآلام متولدا عن الفاعل للآلم؛ فإن نسبة تعقب الآلام المتوالية المتعاقبة إلى فعله كنسبة تعقب الموت له ⁽⁸⁾. وهذا إلزام واقع، ولم يتأت للجبائي انفصال عنه إلا بخرق الإجماع في نسبته إلى

(1) هو إمام الحرمين الجويني.

(2) ساقط من: ب. ج. د.

(3) د: الزهوق.

(4) د: للرامي.

(5) الارشاد، ص: 208

(6) ساقط من: أ.

(7) ساقط من: ج.

(8) ساقط من: ج.

الفاعل للألم، وقد أجمعت الأمة على أن الباري [- ﷻ] ⁽¹⁾ هو الذي يحيي ويميت، وهو ⁽²⁾ قد نسب الإمامة إلى غيره، ويلزمه أن يكون قادرا على الإحياء أيضا على الجملة؛ لأنه ضده.

ودليل الخصوم على أن المتولد فعل لفاعل السبب: أنها واقعة على حسب القصود ⁽³⁾ والدواعي، وقد سبق/ الكلام على هذه الشبهة. [225ج]

قال: «والذي نوره هنا ذكر أمور ساعدونا على أنها غير متولدة، مع أنها واقعة على حسب الدواعي والقصود ⁽⁴⁾، منها ⁽⁵⁾: الشبع، والري عند الأكل والشرب،/ والسقم، والشرب،/ والسقم، والبرد، والموت ⁽⁶⁾ عند معظم المعتزلة ⁽⁷⁾، والحرارة عند احتكاك جسم بجسم على ⁽⁸⁾ تحامل ⁽⁹⁾ واعتماد، وسقط الزناد عند الاقتداح، وفهم المخاطب، وخجل الخجل، ووجل الوجل، عند الإفهام والتخجيل والتخويف» ⁽¹⁰⁾ - ⁽¹¹⁾.

قلت: قوله: «عند معظم المعتزلة» نبهك بهذا ⁽¹²⁾ على خلاف لهم فيما ألزمهم، وهو ثابت في الأكل والشرب بالنسبة إلى توليد الري والشبع، وفي تولد الحرارة عند الاحتكاك، وقد ذهب المحصلون منهم إلى أن الحرارة غير متولدة من الاحتكاك، وهي

(1) ساقط من: أ. ج. د.

(2) ساقط من: ب. ج.

(3) أ. د: المقصود.

(4) ب. د: المقصود، ج: القصد.

(5) ب: منه.

(6) ساقط من: أ. ج. د.

(7) المقالات، ص: 402-403-407-408-409-414، المجرد، ص: 283.

(8) الإرشاد: مع.

(9) ج: تمائل، د: الحامل.

(10) ب: التفهيم.

(11) الإرشاد، ص 208.

(12) ساقط من: أ. ج. د.

واقعة على حسب الدواعي⁽¹⁾.

وذهب بعضهم إلى كونها متولدة طردا للقياس، وألزمهم على⁽²⁾ ذلك سقوط⁽³⁾ الزناد⁽⁴⁾ عند الاقتراح⁽⁵⁾. وجر ذلك إشكالا، وهو وقوع الأجسام - وهي ليست من جنس المقدور - متولدة، وإذا قلنا: بتمائل الجواهر، لزم أن تقع جميع الجواهر متولدة عن فعل العبد، وذلك معضل عليهم.

وإن زعموا أن النار كانت كامنة في الجسم فتحركت، فالمتولد⁽⁶⁾ حركة الجسم عند الاعتماد على جسم، وهذا هوس؛ فإننا⁽⁷⁾ نعلم أن الحجر والزناد ليس فيه قبل القدح⁽⁸⁾ شيء، وكذلك المرخ⁽⁹⁾ -⁽¹⁰⁾ إذا نشر بالمنشير فلا نار فيه، وعند حكه تظهر النار.

ومما يلزمهم: النظر والاستدلال فإنهم⁽¹¹⁾ زعموا أن النظر يولد العلم عند انتفاء الآفات المانعة - وقد تكلمنا على ذلك في كتاب النظر -⁽¹²⁾، إلا أنهم سلموا أن تذكر النظر غير مولد للعلم⁽¹³⁾، وحصول العلم عقيب التذكر المقدور، كحصول العلم عقيب النظر المقدور، فيلزم منه التولد في التذكر.

(1) المقالات، ص: 404.

(2) ساقط من: ج.

(3) أ. ج. د: سقط.

(4) أ. ب. ج. د: النار، الإرشاد: الزناد.

(5) الإرشاد، ص: 208.

(6) ب: في المتولد.

(7) د: قلنا.

(8) ب: القرد.

(9) ب: المارخ.

(10) «المرخ من شجر النار»: لسان العرب: 3 / 53 (مادة مرخ).

(11) ساقط من: ج.

(12) فصل «بالنظر يحصل العلم».

(13) ساقط من: أ. ج. د.

ومما يلزمهم: أن الأصوات عندهم لا تقع إلا متولدة⁽¹⁾، فيقال: ما المانع من كونها مباشرة بالقدرة؟

[164] ومما يلزمهم: القول/ بكون الألوان متولدة من فعل العبد، كالذبس⁽²⁾ إذا ضرب في الناطف، وكذلك الأعسال⁽³⁾، فإنها⁽⁴⁾ عند الضرب يتغير لونها وتحول عما كانت عليه، / وقد منعه الأكثرون. وقد⁽⁵⁾ ذهبت شزيمة/ من البغداديين⁽⁶⁾، والبصريين⁽⁷⁾، إلى وقوعها متولدة طردا لقياسهم.

ومما يلزمهم: نقض⁽⁸⁾ صورة التولد وهو إذا تحرك الأصبع تحرك الخاتم، فزعموا أن حركة الأصبع واعتماده على أجزاء الخاتم [تولد حركة في الخاتم⁽⁹⁾]، ولا شك أن الأصبع لا يشغل أحياز الخاتم إلا إذا فرغها الخاتم، فيفضي إلى تقدم المسبب على السبب، وهذا باطل في العقول.

ومما طالبهم به القاضي: أن يكون الإدراك متولداً عن التحديق⁽¹⁰⁾ واعتمادات في الحديقة عند انبعاث الأشعة؛ فإنه على حسب الدواعي والقصود⁽¹¹⁾.

ومما يلزمهم: أن يكون الإدراك مولداً للعلم، كما قالوا: إن النظر يولد العلم، فإن

(1) المقالات، ص: 402.

(2) «الذبس الجمع الكثير من الناس... والذبس غسل التمر وعصارتها»: لسان العرب: 6/ 75، (مادة دبس).

(3) ج: الاعمال.

(4) ساقط من: أ. ب.

(5) ساقط من: أ. ب.

(6) أصول الدين، ص: 138-139.

(7) المقالات، ص: 402-403-414، المواقف، ص: 318.

(8) ج. د: بعض.

(9) ساقط من: ب.

(10) أ: التحقيق.

(11) أ. د: المقصود.

الإنسان إذا أراد حصول العلم سعى في تحصيله بالالتفات إليه ليدركه، وذلك معلوم.

وقولهم⁽¹⁾: إنه يلزم منه أن يكون العلم للباري - سبحانه -⁽²⁾ حاصلًا/ حادثًا⁽³⁾ [د344] متولداً عن كونه مدركاً، لا ينجيهم عن الإلزام؛ فإن الملزم يقول: يلزمك ذلك أيضاً على قود أصلك، فإنك أخذت كون الشيء واقعا على حسب⁽⁴⁾ الداعية والقصد⁽⁵⁾ دليلاً على كونه فعلاً له، فيتعين عليك طرد دليلك، والاعتذار عن نقض الدليل بلزوم المحال لا يدفع النقص، ولا يكون عذراً عن لزومه.

أورد صاحب الكتاب [في آخر الكلام⁽⁶⁾] عليهم سؤالاً فقال: «كلما ألزمتونا⁽⁷⁾ من التخجيل والإفهام والتخويف لا يطرد، بل يختلف فلا يصح كونه مولداً»،

و⁽⁸⁾ أجاب بأن قال: «هذا الذي ذكرتموه من عدم الاطراد وثبوت الاختلاف يجري فيما ادعيتموه مولداً وهو الرمي والجرح ورفع⁽⁹⁾ الثقل وشيله وكل ما يتنازع فيه⁽¹⁰⁾».

أما الرمي فإشارته فيه ظاهرة؛ إذ الإنسان يرمي فيصيب الغرض تارة، ولا يصيبه⁽¹¹⁾ أخرى⁽¹²⁾، والجرح قد يفضي⁽¹³⁾ إلى السريان تارة⁽¹⁴⁾ وقد يندمل أخرى، فأما رفع

(1) ج: قوله.

(2) ساقط من: أ. د.

(3) ساقط من: ج.

(4) ب: سبب.

(5) أ. ب. ج: القصود.

(6) ساقط من: ج.

(7) ج. د: الزمتموه.

(8) ساقط من: ج.

(9) ج: ومع.

(10) الإرشاد، ص: 208-209.

(11) أ. ب. د: يصيب.

(12) ساقط من: ب.

(13) د: ينفي.

(14) ساقط من: ب.

الثقل فننبه⁽¹⁾ عليه ثم نشير إلى معضلة منهم فيه، وعند القول: إن تحريك الثقل يمنة ويسرة بالاعتماد عليه ودفعه، وإذا أراد رفعه وإقلاعه⁽²⁾ اختلفوا فيه:

فذهب المتقدمون منهم⁽³⁾ إلى أن الاعتماد الذي يحركه يمنة ويسرة به⁽⁴⁾ يرفع إلى جهة التصعد⁽⁵⁾،

[345] و⁽⁶⁾ قال أبو هاشم ومتبعوه: ليس ذلك/ بصحيح، ولا بد من⁽⁷⁾ زيادة⁽⁸⁾ حركات على القدر الذي يحركه به في جهة اليمنة واليسرة⁽⁹⁾ -⁽¹⁰⁾، وقال: معتمدنا في التولد إنما هو ما نحسه من جريان الأمر على حسب دواعينا وقصودنا، ولا شك أنا⁽¹¹⁾ نجد من شخص قدرة على تحريكه يمنة ويسرة، ولا يقدر على رفعه، فيلزم أن يكون ما به يحركه ليس⁽¹²⁾ ما به⁽¹³⁾ يرفعه.

وقد اختلفوا أيضا إذا رفعت جماعة ثقيلًا، وكل واحد يستقل بحمله:

فقال: الكعبي وعباد الصيمري⁽¹⁴⁾ -⁽¹⁵⁾ وأتباعهما: يحمل كل واحد من الأجزاء ما

(1) أ. ب: فنبه.

(2) ب. ج. د: إقلاله.

(3) ساقط من: أ. د.

(4) ساقط من: ج.

(5) المواقف، ص: 126-128

(6) ساقط من: ب. ج.

(7) ساقط من: ج.

(8) أ: زياد.

(9) المواقف، ص: 128-130

(10) ساقط من: أ. ب. د.

(11) ب. د: أن.

(12) ساقط من: ج.

(13) ساقط من: ج.

(14) ب: العميري.

(15) هو عباد بن سليمان الصيمري منسوبًا إلى نهر من أنهار البصرة يقال له الصيمر عليه عدة قرى، أما

لم يحمله الآخر، ولا يشتركان في حمل⁽¹⁾ جزء⁽²⁾،

وذهب غيرهم من المعتزلة [إلى أن كل واحد من الجماعة يؤثر في كل جزء،
والشركة حاصلة، وهذا مذهب معظم المعتزلة⁽³⁾ -⁽⁴⁾].

[165]

أما إشارة صاحب الكتاب في مجاري كلامه فهو أن رفع الثقل وشيله لا يطرد، فقد يرتفع للشخص تارة ولا يرتفع أخرى⁽⁵⁾.

فأما ما ذهب إليه المتقدمون فإرد عليهم ما أورده أبو هاشم.

[وأما ما ذكره أبو هاشم⁽⁶⁾] ففيه اجتماع مثلين - وهو لا يأبى ذلك -، وقيام الدليل على إبطال اجتماع المثلين مبطل لقوله، غير أنا نقول له: إذا ولد الرافع حركة⁽⁷⁾ واحدة في الجسم استحال ألا يتحرك؛ إذ يلزم منه قيام حركة بجسم وهو ساكن في حيزه، وفي ذلك / إبطال حقيقة الحركة؛ إذ النقلة لا بد فيها من تفريغ واشتغال، فاشتراطه زيادة حركة على ما به يتحرك إلى سائر الجهات في جهة التصعد، اشتراط زيادة لا تصح إذا فقدت⁽⁸⁾ أن ينتفي ما شرطت فيه، وذلك ينافي في حقيقة الاشتراط.

[d346]

= الصيمرة فهي بلد بين ديار الجبل وخورستان، وقيل الصمري أو الصميري، هو أحد رجال الطبقة السابعة من المعتزلة، وأحد كبار رجالاتها، أقيمت بينه وبين عبد الله بن سعيد مناظرة، وكان في أيام المأمون، وقد زعم أن بين اللفظ والمعنى طبيعة مناسبة، فردوا عليه ذلك، وقد أخذ عن هشام الفوطي وخرج عن حد الاعتزال إلى الكفر والزندقة، وكان الجبائي يصفه بالحذق، وقد ملأ الأرض كتباً وخلافاً. انظر: فضل الاعتزال وطبقات المعتزلة، ص: 77، المقالات، ص: 640، الانتصار، ص: 203-238، تبين كذب المفتري، ص: 133، الملل والنحل: 1/ 73-74.

(1) ساقط من: ج

(2) المواقف، ص: 156

(3) ج: الشخص.

(4) المواقف، ص: 156.

(5) الإرشاد، ص: 209

(6) ساقط من: ب.

(7) ساقط من: ج.

(8) د: تغدت.

وأما اختلافهم في الجماعة إذا حملوا ثقيلًا وكل واحد منهم⁽¹⁾ يستقل بحمله⁽²⁾ فحيرة لازمة من القول بالتولد.

[117ب] وإنما ذكرنا ذلك لتعرف أن تفريعات⁽³⁾ المذاهب/ الفاسدة تجرّ إلى فساد وحيرة، فيعتبر الناظر في التفاريع، فيستهجن الأصل⁽⁴⁾ المتفرع إليها.

فقل لعباد الصيمري⁽⁵⁾: الجزء⁽⁶⁾ الذي يختص به بعض الحاملين معين أو مبهم؟ ومحال ارتفاع جزء مبهم⁽⁷⁾، وليس تعيين جزء بأولى من جزء، وهذا الحامل⁽⁸⁾ إذا كان بانفراده يستقل بالحمل لجميع الأجزاء، فما وجه⁽⁹⁾ انفراده بجزء دون جزء؟

فقال: «لا أعرف وجه الاختصاص»، هذا هو عين⁽¹⁰⁾ الحيرة.

[ج 228] / ثم قيل للآخرين: عين⁽¹¹⁾ ما تولد من فعل أحد الحاملين تولد من الآخر أم لا؟ فإن كان الأول فهو فعل واحد [وأثر واحد]⁽¹²⁾ عن مؤثرين، وهو⁽¹³⁾ محال، وإن كان الثاني فارفع الجسم بأحدهما حاصل، فلا افتقار إلى فعل الثاني.

(1) ساقط من: د.

(2) المواقف، ص: 156.

(3) ج: تعريفات.

(4) ج: الفصل.

(5) ساقط من: أ. ج. د.

(6) ساقط من: ب.

(7) ب. د: منهم.

(8) ب. د: المحال.

(9) ج: وجد.

(10) ساقط من: أ. ب. د.

(11) ساقط من: أ.

(12) ساقط من: ب.

(13) ساقط من: د.

وكفى هذا التنبيه، فقد كدنا⁽¹⁾ نخرج عن شرط الكتاب.

○○○○○

(1) أ: كنا.

باب : فصل

[فيما ذهب إليه الفلاسفة في عالم الكون والفساد]

[د347]

ومقصود صاحب الكتاب / بهذا الباب ⁽¹⁾ ذكر ⁽²⁾ مستند مذهب المعتزلة القائلين بالتولد، فإننا ذكرنا أن مصدر هذا المذهب من الطبائعيين، وقد جره الكلام إلى ذكر الأسباب إلى المبدأ الأول عندهم، وهو واجب الوجود، ونحن نوضح مذاهبهم. فالذي صار عليه ارسطا طاليس ومن تابعه من المتأخرين كابن سينا ⁽³⁾ والفارابي ⁽⁴⁾ ونحوهما، أن واجب الوجود لذاته ليس إلا واحدا من كل وجه، وأن الواحد لا يصدر عنه إلا واحد، فواجب الوجود إذن لا يتصور [أن يوجد] ⁽⁵⁾ منه إلا واحد؛ لأنه لو صدر عنه اثنان لكان باعتبارين مختلفين، وفي ذلك إثبات كثرة في واجب الوجود، وذلك مناف لوجوب وجوده ⁽⁶⁾، وذلك الواحد هو العقل الأول، وهو الذي سماه صاحب الكتاب «الروحاني الأول» ⁽⁷⁾.

(1) ساقط من: أ. د.

(2) ب: ذكر.

(3) هو الحسين بن عبد الله بن سينا أبو علي شرف الملك: الفيلسوف الرئيس صاحب التصانيف في الطب والمنطق والطبيعات والإلهيات، صنف نحو مائة كتاب، ونظم الشعر، من أشهر كتبه: «القانون» و«الشفاء» و«السياسة» ولد سنة: 370 هـ، وتوفي سنة: 428 هـ. انظر: وفيات الأعيان: 2/ 157، لسان العرب: 2/ 291، الأعلام: 2/ 242.

(4) هو محمد بن محمد بن طرحان بن أوزلغ أبو نصر الفارابي، ويعرف بالمعلم الثاني، أكبر فلاسفة المسلمين، تركي الأصل مستعرب، ولد في فاراب على نهر جيحون، وانتقل إلى بغداد فنشأ فيها... أكثر اللغات الشرقية المعروفة في عصره... ولد سنة: 260 هـ، وتوفي سنة: 339 هـ، له نحو مائة كتاب منها: «الفصوص» «إحصاء العلوم والتعريف بأغراضها» «آراء أهل المدينة الفاضلة». انظر: وفيات الأعيان: 5/ 153 - 157، البداية والنهاية: 11/ 224، الأعلام: 7/ 20.

(5) ساقط من: أ. ج. د.

(6) النجاة، ص: 310 - 315.

(7) الإرشاد، ص: 209.

ثم العقل الأول صدر عنه أربعة جواهر وهي: عقل، ونفس، وفلك مركب من جوهرين: مادة وصورة.

ثم العقل الثاني أوجب كذلك.

وكذلك الثالث على هذا الترتيب إلى أن كملت عشرة عقول وتسعة أفلاك وتسعة نفوس.

[166] ثم تحركت الأفلاك فوجدت/ العناصر، ثم امتزجت فتركب العالم السفلي.

[348] فالأجسام العلوية مركبة تركيباً لا ينحل قط، ثم آل⁽¹⁾ الأمر إلى تركيب لا بد له⁽²⁾ من الانحلال، فسموا/ التركيب والانحلال كونا وفسادا⁽³⁾، ثم ما يحصل من التركيب من آثار الطبيعة.

وغرض الفصل الكلام في الإيجاب الطبيعي⁽⁴⁾، إلا أن الكلام جر في النظر في⁽⁵⁾ الأسباب إلى الكلام في كل سبب، فوجب الوجود عندهم هو سبب الأسباب، وعلة العلل، ولا علة لوجوده⁽⁶⁾. ولا بد من مكالمتهم في جميع ذلك، ثم نعود/ ونتكلم على [229] السبب المعبر عنه بالطبيعة مستعينين بالله - تعالى -⁽⁷⁾ وهو خير معين.

أما قولهم: إن⁽⁸⁾ الواحد لا يصدر عنه إلا واحد.

فنقول: هذه مقدمة غير ضرورية، وقد قال جماعة من حكمائهم: إنه يصدر عن

(1) د: مال.

(2) ساقط من: ج. د.

(3) النجاة، ص: 310 - 316، المواقف، ص: 263.

(4) الإرشاد، ص: 209.

(5) أ. ج. د: إلى.

(6) النجاة، ص: 273 - 276.

(7) ساقط من: د.

(8) ساقط من: ب. ج. د.

واجب الوجود متكرر⁽¹⁾، واختلفوا فيه.

وقولكم: إنه⁽²⁾ لو صدر عنه اثنان لكان باعتبارين مختلفين، عليه سؤالان:

أحدهما: منع ذلك، وهو منقوض بالعقل الفعال⁽³⁾.

والثاني: أن ثبوت اعتبارين لا يلزم منه كثرة تنافي الوحدة؛ فإن كثرة الاعتبارات ليست كثرة في الذات، ألستم قلتم: إن واجب الوجود مبدأ الموجودات وعلّة فيها! ومعلوم أن معقولية وجوب⁽⁴⁾ الوجود لا يعطي كونه مبدأ وعلّة، فهما⁽⁵⁾ اعتباران مختلفان.

فإن قالوا: هذه الاعتبارات⁽⁶⁾ ترجع إلى نسب وإضافات.

قلنا: فأنتم أضفتم الإيجاب [في المعلول⁽⁷⁾] / الأول إلى هذه الاعتبارات والنسب، فهلا كان واجب الوجود يقتضي باعتبارات مختلفة كما اقتضى المعلول الأول؟ وهذا إلزام واقع.

[d349]

وقولهم: إن المعلول الأول صدر عنه أربعة جواهر وهي: عقل، ونفس، وفلك هو⁽⁸⁾ مادة وصورة.

قلنا: أصلتكم أن الواحد لا يصدر عنه إلا واحد، ثم قلتم: هذا الواحد الصادر عن واجب الوجود صدر عنه أربعة جواهر، فمن أين أتت الكثرة الموجبة للعدد، مع أن

(1) هذا قول أرسطو طاليس وابن سينا وغيرهم، الملل والنحل: 2 / 121، المطالب العالية: 4 / 372.

(2) ساقط من: أ. ج. د.

(3) ج: الفعل، د: الفاعل.

(4) ب: وجوب.

(5) أ. ب. ج: فيهما.

(6) أ: العبارات.

(7) ساقط من: ج.

(8) د: من.

الصادر/ واحد؟

[118ب]

قالوا: لأنه ممكن صادر عن الغير، وواحد، وعقل. [فباعتبار كونه عقلا صدر عنه عقل]⁽¹⁾، وباعتبار إضافته إلى الغير صدر عنه نفس؛ لأن الإضافة لها تعلق بالغير والنفس لها تعلق⁽²⁾ بالغير، وباعتبار كونه ممكنا صدرت عنه مادة؛ لأن المادة لها طبيعة عدمية، [والإمكان له طبيعة عدمية]⁽³⁾، وباعتبار كونه واحدا صدرت عنه صورة، فحصل بذلك أربعة جواهر، وهذا أحسن من طرد الفقهاء في الفروع.

فنقول: هلا قلتم: إن واجب الوجود صدر عنه باعتبار وجوب الوجود موجود⁽⁴⁾، وباعتبار كونه مبدأ شيء، وباعتبار كونه عقل ذاته شيء؟ وكل ذلك خبط.

على أنا نقول: الإمكان حكم عقلي، والصدور على الغير إضافة، وكونه واحدا يرجع إلى سلب، وكذلك/ كونه عقلا؛ إذ هو عبارة عن تجرده عن المادة على/ مذهبهم.

[350د][230ج]

وما السر في كون الوحدة مقتضية في المعلول الأول والثاني والثالث إلى التسعة، ولا تكون الوحدة مقتضية في الواجب لذاته؟ وهل هذا إلا تحكم؟

ثم نقول: لم⁽⁵⁾ وقف الاقتضاء على العقل العاشر؟

وهل اقتضى العقل العاشر/ عقلا ونفسا وفلكا؟

[197أ]

فما الواجب للوقوف على عشرة من العقول وتسعة نفوس وتسعة أفلاك؟

وهلا تمادى هذا⁽⁶⁾ الاقتضاء على هذا النمط من غير وقف⁽⁷⁾ ولا يتغير الترتيب؟

(1) ساقط من: ب.

(2) ج. د: علاقة.

(3) ساقط من: ج.

(4) ج: موجب.

(5) ساقط من: ب.

(6) ساقط من: أ. ج. د.

(7) ب: وجوب.

وهلا قلت: إن واجب الوجود يفيض فيضا عاما على هذا العالم من غير أن تتغير ذاته، كما قلت في العقل العاشر إنه يفيض ويعطي كل قابل ما استعداد له من غير تغير في ذات المفيض؟!

ولئن قالوا: إنما اختلف ما صدر عنه بحسب القوابل والحوامل.

[قيل لهم: وهلا اختلف ما صدر عن الواجب لذاته بحسب القوابل والحوامل]⁽¹⁾، فما الذي أوجب اختصاص ذلك بالعقل الفعال عندكم؟

وإذا شرعتم في تحقيق الوجود، وبيان علة كل موجود، فما علة الكواكب؟ وما المقتضى للشمس والقمر وسائر ما يوجد بالفلك؟ فما أثبتتم سوى أربعة اعتبارات يحصل بها أربعة جواهر، فقد كثرت الموجودات عليكم، وتاهت عقولكم واتسع الخرق عليكم.

والموجود/ الأول الواجب لذاته فاعل عندنا بالاختيار، و⁽²⁾ يفعل الكل، وينسب إليه الكل، فهو [رب كل شيء و]⁽³⁾ خالق كل شيء، فزالت الحيرة، وانقشعت الظلمة عند الانتهاء إلى رب كل شيء ورازق كل حي، وبالله - سبحانه - ⁽⁴⁾ التوفيق. [351د]

وأما آراؤهم على قواطع المتكلمين، فقد بان ضعف مقاتلهم وشدة حيرتهم عند⁽⁵⁾ المحاقة، ولما ضاق بهم النطاق، قالوا: لا يدرك هذا بالبرهان، وإنما يُصار إليه بالعلوم الرياضية⁽⁶⁾، فمن أدركها وأحكمها وقف⁽⁷⁾ على⁽⁸⁾ ما قلناه⁽⁹⁾ ضرورة.

(1) ساقط من: د.

(2) ساقط من: أ. ج.

(3) ساقط من: ب.

(4) ساقط من: أ. ج. د.

(5) د: عن.

(6) الإرشاد، ص: 210.

(7) ساقط من: أ. ب. ج.

(8) ساقط من: ج.

(9) ب: ما قلنا.

و⁽¹⁾ كأنهم يشيرون إلى أن هذه العلوم بها تنهياً النفس الناطقة لأن يُفَاض عليها⁽²⁾ العلم، وهذا سخي؛ فإن العلم بالهندسة نظر في كمية الجسم المتصلة، وعلم الحساب⁽³⁾ نظر في الكمية المنفصلة، والنظر في الهيئة نظر في كيفية الأجسام، والنظر في الموسيقى نظر في ترتيب/ الألحان وتقطيعها على وجه مخصوص، وكل ذلك نظر فيما يباين المطلوب وينافيه⁽⁴⁾.

وقد علم أن الإلف بالمحسوسات والنظر في المتخيلات والتوهمات مما يبعد على الناظر نيل المعقولات، فكيف صار النظر في أحكام ما يستحيل على واجب الوجود ويخالفه سبباً لإدراك ذاته لا من جهة احتياجه واقتقاره؟

ثم نحن ننظر في جهة احتياجه واقتقاره، فنثبت له صانعا، و⁽⁵⁾ لا يصح فيه⁽⁶⁾ الافتقار، بل هو المستغني على الإطلاق.

[د352]

وقد قرر في علومكم أن موضوع العلم الإلهي هو النظر في الوجود بما هو موجود⁽⁷⁾ ممكن، وفي سبب⁽⁸⁾ ذلك الوجود⁽⁹⁾ الممكن⁽¹⁰⁾، فكيف جعلتم⁽¹¹⁾ الآن النظر في وصف الكمية والكيفية وهي غير ملحوقة في ذلك العلم، بل لا بد أن ينافيها ويتجرد عنها؟ فهل هذا إلا تلاعب بالضعفاء وإضلالهم عن مشاهدة حيرتكم

(1) ساقط من: ب.

(2) ب: عليه.

(3) ساقط من: ب.

(4) ساقط من: ب.

(5) ساقط من: أ.

(6) ساقط من: ج.

(7) أ. ب. ج. وجود.

(8) ب: سبيه.

(9) ب. ج. د: الموجود.

(10) النجاة، ص: 235 - 340

(11) أ: لمحتم، ب: جعلها.

وهجركم ليغثروا بمقالتكم؟

ثم أسستم علما سميتموه علم المنطق⁽¹⁾، وتكلمتم فيه على البراهين والحدود،
[119ب] [168أ] حتى إذا دعتكم الحاجة إلى استعماله عدلتم/ عنه كل/ العدول، واقتنعتم في القطعيات
بما لم يقتنع به حوادل الفقهاء في الظنيات، وما أنتم إلا كمن يعرف العروض ولا
طبع له في الشعر: ﴿وَمَنْ لَّمْ يَجْعَلِ اللَّهُ⁽²⁾ لَهُ نُورًا قَبَّما لَهُ مِنْ نُورٍ﴾⁽³⁾.

وقد حان الأوان⁽⁴⁾ أن نتكلم على الطبائعين فهو⁽⁵⁾ المهم في عرض هذا الباب.

وقد قيل لهم: لم خالفتم بين ما يقتضي بالذات وبين ما يقتضي بالطبع حتى صح في
المقتضي بالطبع أن يمنعه مانع، ولا يجوز ذلك في المقتضي بالذات؟

قالوا: لأن المقتضي بالذات اقتضاؤه باعتبار ذاته، فمتى تحققت⁽⁶⁾ ذاته ثبت
المقتضي⁽⁷⁾ المترتب على ذاته، والمقتضي بالطبع إنما يقتضي بقوة في ذاته، وقد تحتل
القوة وتضعف عند وجود المانع، فلهذا فرقنا. [353د]

(1) المنطق في اللغة: الكلام، وعند الفلاسفة آلة قانونية تعصم مراعاتها الذهن من الخطأ في الفكر، أو علم
بقوانين تفيد معرفة طرق الانتقال من المعلومات إلى المجهولات وشرائطها بحيث لا يعرض الغلط في
الفكر، أو قوانين يعرف بها الصحيح من الفاسد في الحدود المعرفة للماهيات والحجج المفيدة
للتصديقات، وأول من هذب قواعد المنطق أرسطو ورتب مسائله وفصوله، إلا أنه سماه بالتحليل لا
بالمنطق، وأول من أطلق اسم المنطق على هذا العلم شراح أرسطو، ثم شاع استعماله بعد الإسكندر
الأفروديسي، وسماه العرب بعلم المنطق تارة، وعلم الميزان أخرى، وهو عند الفارابي رئيس العلوم
لنفاذ حكمه فيها، وعند ابن سينا خدام العلوم لأنه آلة لها، وعند الغزالي معيار العلوم. ابن خلدون،
المقدمة، ص: 908، الفارابي، إحصاء العلوم، ص: 13-23، المعجم الفلسفي: 2/ 428.

(2) ساقط من: أ.

(3) النور / 39.

(4) أ. د: الان، وهو ساقط من: ج.

(5) أ. د: فهم.

(6) ب: عقلت.

(7) أ. ب. د: الاقتضاء.

قلنا: ما اقتضى عند فقد المانع لا يصح أن يكون مقتضيا باعتبار عدم المانع؛ إذ النفي المحض غير مقتض، وتلك القوة إذا لم تنتف، فما⁽¹⁾ باعتباره ثبت الاقتضاء لم ينتف⁽²⁾، فأى فرق بعد وجود مابه حصل الاقتضاء بين أن يكون ذاتا أو⁽³⁾ قوة في ذات لولا القناعة بما لا يتضح للعقول؟

ثم نقول: جريتم على قياس في الطبيعة، وجعلتم بعض الأشياء يؤثر في حرارة؛/ لأنه [232ج] حار، وبعض الأشياء يؤثر في برودة؛ لأنه بارد⁽⁴⁾ [بالطبع، حتى]⁽⁵⁾ -⁽⁶⁾ [إذا وردت عليكم النقوض بما أفادته التجربة في الوجود قلتم: هذا يفعل بالخاصية⁽⁷⁾ لا] بالطبع، فنقضتم كلامكم في أن الحار يؤثر في حرارة، والبرودة تؤثر في برودة، واعتلتم بخاصية مجهولة لا يهتدى إليها بذكر خاصية وماهية⁽⁸⁾، وتعليل النقض⁽⁹⁾ لا يصح، فبئس الوهم وهمكم، غفلتم عن صانع الوجود ومدبره، وأحلتم الموجودات على ما لا يصح منه الفعل، حتى إذا⁽¹⁰⁾ شهد الوجود بنقض أصولكم حرتم⁽¹¹⁾ وتنازعتم في الأمر⁽¹²⁾؛ أليس الزعفران القليل منه له تأثير، والكثير منه⁽¹³⁾ بعكسه عندكم؟ والكثرة تقتضي - على قياس الطبيعة - زيادة؛ لأن كل جزء من

(1) ب: فيما.

(2) ج: يقتضي.

(3) ب. ج. و.

(4) ب. ج. د: بارد حتى.

(5) ساقط من: ب.

(6) النجاة، ص: 188 - 189، المواقف، ص: 122.

(7) ساقط من: ج.

(8) ب: ماهي.

(9) ساقط من: ج.

(10) ساقط من: ب. ج. د.

(11) ج: خضتم.

(12) ساقط من: ب.

(13) ساقط من: ج. د.

البسيط المتساوي الأجزاء يقتضي ما يقتضيه⁽¹⁾ الجزء الآخر، فلا يحصل بالكثره/ إلا زيادة في النوع المقتضي، فكيف انعكس الأمر؟ فلا بد لكم⁽²⁾ من الرجوع إلى دعوى الخاصية، وهكذا في كل ما تلزمون في هذا الباب. [د354]

ثم نقول في الحادث بالطبيعة: على زعمكم كل حادث فلا بد له من محدث⁽³⁾، فإن كان المحدث له الطبيعة فهي حادثة أم قديمة؟

فإن كانت حادثة افتقرت إلى محدث، ثم المحدث إلى محدث، فإما أن يفضي إلى أسباب ومسببات لا تنتهي، وهي⁽⁴⁾ محال؛ لأن ما أحال عللا ومعلولات لا تنتهي ثابت في الأسباب أيضا من حيث توقف المسبب على السبب⁽⁵⁾، والإمكان ثابت في المسببات، والممكن من حيث ذاته إذا جُرد النظر إليه ليس إلا معدوما، والوجود له من غيره، فإذا لم يقف على سبب ولا سبب⁽⁶⁾ له كان الكل معدوما، فلا بد من الاستناد إلى غير ممكن والوقوف⁽⁷⁾ عنده لمنافاة الوجوب الصدور⁽⁸⁾ عن الغير.

وأما⁽⁹⁾ إن كانت الطبيعة قديمة فإما أن يكون لها مانع أو لا: والقول بعدم المانع يلزم ألا يكون/ المسبب حادثا، وقد فرضناه حادثا فهو خُلف، وإن كان لها مانع فهو إما قديم أو حادث: والقول [بقدمه يحيل عدمه، والقول بحديثه]⁽¹⁰⁾ يوجب اقتران المسبب بها لخلوها عن المانع مع القول بقدمها. [169أ]

(1) د: يقتضي.

(2) ساقط من: ج. د.

(3) النجاة، ص: 273 - 276.

(4) أ: هي.

(5) ب. ج. د: السبب.

(6) ج: للمسبب.

(7) ج: فالوقف.

(8) ج: للصدور.

(9) ساقط من: أ. ب. د.

(10) ساقط من: ج.

وإذا/ لزم الوصول إلى واجب بذاته⁽¹⁾، ولا يصح أن⁽²⁾ يكون علة لبطلان صدور الحوادث عنه، فيلزم أن يكون فاعلا مختارا⁽³⁾.

وعموم قدرته وإرادته ينافي صدور حادث عن غيره، فبطل اقتضاء الطبيعة وبطل القول بالتولد المأخوذ/ عنها.

[233ج]

ثم نقول: ما معنى الامتزاج الذي ذكرتموه وأحلتم الأمر عليه، أهو إشارة إلى تداخل الجواهر؟ وهو محال⁽⁴⁾؛ لأن كل جوهر يشغل حيزا فهو يمانع⁽⁵⁾ غيره أن يكون بحيث هو⁽⁶⁾، ولو جاز ذلك لوجد العالم في حيز خردلة⁽⁷⁾ كما ذكر صاحب الكتاب. وإن أردتم المجاورة⁽⁸⁾ والتماس، فكل جوهر شاغل حيزه، وما قام به لا يقوم بغيره، فلم يتغير حكمه عما كان عليه، وهذا إنما يستمر بعد إثبات الجزء الفرد، وقد سبق بيانه فيما تقدم.

ثم⁽⁹⁾ قال صاحب الكتاب في بيان منع تداخل العناصر: «إنها/ لو تداخلت العناصر⁽¹⁰⁾ لاجتمع في الحيز الواحد الحرارة والبرودة والرطوبة واليبوسة»⁽¹¹⁾.

[120ب]

وفي هذا القول تسامح؛ فإن هذه أعراض لا يصح عليها التحيز، والخصم وإن قال:

(1) ب. ج: لذاته.

(2) ساقط من: أ.

(3) ج: ممتازا.

(4) المواقف، ص: 251.

(5) ساقط من: ب.

(6) المواقف، ص: 251.

(7) الإرشاد، ص: 210.

(8) ج: بالمجاورة.

(9) ساقط من: ج.

(10) ساقط من: ب.

(11) الإرشاد، ص: 210.

هي صور، وأطلق عليها جواهر من حيث إنها⁽¹⁾ تغير جواب ماهية المادة عند حلول الصورة فيها، إلا أنه يسلّم أنها حالة في المادة⁽²⁾، وما حل في المحل⁽³⁾ لا يكون شاغلا للحيز، فلا تجتمع هذه الصور في حيز واحد.

[356د] / نعم القول بالاتحاد في العناصر، وصيرورات الكل ذاتا واحدة يلزم عليه قيام الصور المتناقضة في المادة الواحدة، وهو محال، وإذا ثبت عدم الاتحاد والعناصر في مراكزها وهي بسائط لم تتغير عما كانت عليه.

فلزم القول بعدم تجدد أمر زائد عما كانت عليه، من حيث التجاور والتماس، فإن وجد أمر آخر [فيكون من سبب آخر⁽⁴⁾].

ثم نقول عند الامتزاج: تنتفي صورة كل عنصر أم لا⁽⁵⁾؟

فإن زعمتم أن الصورة تنتفي، فما سبب انتفائها؟ فإنما⁽⁶⁾ من الأمور الباقية عندكم، وتماس⁽⁷⁾ الأجسام لا يوجب انتفاء ما فيها من المعاني؛ إذ لا تضاد ولا تنافي مع تعدّد محل المعاني، وإن لم تنتف صورها بقيت⁽⁸⁾ على ما كانت عليه قطعاً.

ثم نقول: لو قال لكم قائل: هذه المعاني شرط قيام معانٍ أخرى، والفاعل يفعل المشروط إذا تحقق الشرط - كما قلتم أنتم⁽⁹⁾ فيما يحدث بواهب⁽¹⁰⁾ الصور عند

(1) ب. ج: أنه.

(2) المواقف، 122 - 225، رسائل منطقية في الحدود والرسوم، ص: 143 - 144.

(3) أ. ج. د: محل.

(4) ساقط من: ب.

(5) ساقط من: ب.

(6) أ: فإنه.

(7) ب. ج. د: تماس.

(8) ح. د: بنيت.

(9) ساقط من: د.

(10) ب: من، ج: من إثبات.

حصول الاستعداد، [فما جوابه] ⁽¹⁾؟

وقد كدنا نخرج عن شرط الكتاب، ولكن الحاجة داعية إلى ذلك ههنا، [والله
سبحان أعلم] ⁽²⁾.

○○○○○

(1) ساقط من: ج.

(2) ساقط من: د.

فصل :

[في إرادة الكائنات]⁽¹⁾/

[234ج]

قال: «لما رأينا هذا الفصل متعلقا بأحكام الإرادة، وخلق الأعمال، ومتعلقات القدر، رأينا تقديم⁽²⁾ هذا الفصل⁽³⁾».

يشير به⁽⁴⁾ إلى الفصل المتقدم، ولهذا قال: «وقد/ حان ذكر مذهب أهل الحق في إرادة الكائنات⁽⁵⁾».

[357د]

وقد عقد هذا الفصل في إثبات عموم إرادة الباري - تعالى - لكل محدث⁽⁷⁾، وبعد أن ثبت فيما تقدم، أن الله خالق/ كل شيء ومبدعه⁽⁸⁾، فيلزم أن يكون مريدا له؛ إذ الخالق لا بد أن يكون مريدا لما هو خالق له⁽⁹⁾، وقد سبق تقرير⁽¹⁰⁾ ذلك، إلا أنه جرى على عادة طريقة⁽¹¹⁾ من تقدمه في تخصيص هذه المسألة بالذكر مع اندراجها في الأصل الذي سبق عقده، وبمعنى آخر ننبه عليه في جواز إطلاق إرادة الشر على التخصيص وإن كان مندرجا تحت عموم إرادة كل حادث.

[170أ]

(1) الإرشاد، ص: 211 - 219

(2) ساقط من: ب . د .

(3) الإرشاد، ص: 211 .

(4) ساقط من: ج .

(5) الإرشاد، ص: 211، المجرد، ص: 69-70، أصول الدين، ص: 102، والمواقف، ص: 320 .

(6) ساقط من: ب .

(7) الإرشاد، ص: 211، المجرد، ص: 69-70، أصول الدين، ص: 102، والمواقف، ص: 320 .

(8) باب القول في خلق الأعمال .

(9) ساقط من: أ .

(10) ساقط من: ب . د .

(11) ساقط من: أ . ب . د .

ثم ذكر اختلاف أصحابنا في جواز⁽¹⁾ إطلاق⁽²⁾ أن الباري يريد الشر، وأن منهم من منع ذلك؛ لما فيه من إيهام الزلل⁽³⁾، وقد يتوهم المتوهم⁽⁴⁾ من إطلاقه أنه يأمر به؛ إذ الأمر يطلق بإزاء الإرادة، وإن كان كل حادث منه، وصار⁽⁵⁾ في الإطلاق كما تقول: كل شيء الله - تعالى -⁽⁶⁾، ولا يطلق الولد والزوجة لله، فرب شيء يطلق مجملاً ولا يطلق مفصلاً⁽⁷⁾.

والمحققون يطلقون أن الباري - تعالى -⁽⁸⁾ يريد كل شيء⁽⁹⁾، فيدرجون الشيء تحت القول الجملي، ويطلقون أنه يريد الشر مفصلاً، وهذا هو الحق؛ لأن الامتناع من اللفظ الموهوم إنما يكون إذا لم يرد به الشرع، وقد أطلق الشرع ذلك بطريق التفصيل قال - عليه الصلاة⁽¹⁰⁾ والسلام -: (وأن تؤمن بالقدر كله⁽¹¹⁾ خيره وشره [حلوه ومره]⁽¹²⁾). /

[358] ويمكن أن يقرر المذهب الأول بأن يقال: إنما ورد⁽¹³⁾ [الإيمان كله⁽¹⁴⁾ بالقدر]

(1) ساقط من: ب. د.

(2) ساقط من: أ.

(3) هذا اختيار عبد الله بن سعيد بن كلاب، انظر: أصول الدين، ص: 140-145-146، الإرشاد، ص:

211، المواقف، ص: 310.

(4) ساقط من: أ. ج. د.

(5) د: خلو.

(6) ساقط من: أ. ج. د.

(7) الإرشاد، ص: 211.

(8) ساقط من: ب.

(9) هو اختيار الأشعري، أصول الدين، ص: 104-146.

(10) ساقط من: أ. ب. ج.

(11) ساقط من: أ. ب. د.

(12) العبارة جزء من حديث جبريل، وقد رواه مسلم في كتاب الإيمان، تعريف الإسلام والإيمان:

160-157/1.

(13) ساقط من: ب.

(14) ساقط من: ب. د.

[خيرهُ وشرهُ] ⁽¹⁾ ليكون الشخص مصدّقاً بأن الكل منه، ومنع الشرع من اتباع: القدرية ⁽²⁾ الذين هم مجوس هذه الأمة ⁽³⁾.

أما الأدب ألا ⁽⁴⁾ يطلق ذلك، وقد ⁽⁵⁾ قال عليه الصلاة ⁽⁶⁾ والسلام في بعض أدعيته: (والشر ليس إليك) ⁽⁷⁾.

وربما قدّر ذلك بعض الأئمة بأن قال: الإرادة تتعلّق بالفعل من حيث كونه متخصّصاً ببعض وجوه ⁽⁸⁾ الجواز، وكونه خيراً أو شراً نسبة تثبت له باعتبار ما يتعقّبهُ وما يقارنهُ من القصود، وهو كون الفعل طاعة ومعصية؛ فإنه وإن كان الباري

(1) ساقط من: ب.

(2) يقصد بهم المعتزلة، وسبب تسميتهم بالقدرية أنهم كانوا يقولون ألا قدر والأمر أنف أي مستأنف ومتجدد، وسيأتي بيان ذلك، في فصل «ذم القدرية».

(3) إشارة إلى حديث يسمي فيه النبي - ﷺ -: (القدرية مجوس هذه الأمة)، ومعنى ذلك أن المجوس قد جعلت ما يقع في هذا الكون من الخير والشر مناصفة بين إله الخير وإله الشر، والقدرية بمنعها نسبة الشر إلى الله، وأضافت إلى العباد مباشرة وفعلًا صاروا كالمجوسية في هذا الاختيار، وقد بين الشارح هذا المعنى في فصل ذم القدرية.

(4) أ: ان.

(5) ساقط من: ب.

(6) ساقط من: أ. ب. ج.

(7) هذه العبارة جزء من الدعاء الذي كان يدعو به النبي - ﷺ - إذا قام إلى الصلاة والذي كان يقوله فيه: «وجهت وجهي للذي فطر السموات والأرض حنيئاً وما أنا من المشركين، إن صلاتي ونسكي ومحياي ومماتي لله رب العالمين لا شريك له وبذلك أمرت وأنا من المسلمين، اللهم أنت الملك لا إله إلا أنت، أنت ربي وأنا عبدك، ظلمت نفسي واعترفت بذنبي، فاغفر لي ذنوبي جميعاً، إنه لا يغفر الذنوب إلا أنت، واهدني لأحسن الأخلاق، لا يهدي لأحسنها إلا أنت، واصرف عني سيئها لا يصرف عني سيئها إلا أنت، لبيك وسعديك، والخير كله في يديك، والشر ليس إليك، أنا بك وإليك، تباركت وتعاليت أستغفرك وأتوب إليك». أخرجه: مسلم: 2/ 185-186، وأبو داود: 1/ 121، وكذا الترمذي (2/ 250-251) وقال: «حسن صحيح» وأخرجه النسائي: 1/ 142 و 161 و 169 - مفرقاً بتمامه -؛ دون القول بعد السلام، ودون الذكر بعد الركوع. والدارمي في سننه: 1/ 310، حديث رقم: 1238.

(8) أ: وجود.

- سبحانه - ⁽¹⁾ خالق الطاعة والمعصية فلا يقال: بأنه/ عاص ومطيع، وكذلك لا يقال [235ج] هو شرير لإرادته ⁽²⁾ الشر، وهو يريد كل شيء من حيث هو متجدد متخصص بالوقت والمحل والمكان لا باعتبار كونه شرا أو خيرا ⁽³⁾.

ومما اختلف فيه الأئمة ⁽⁴⁾ إطلاق محبة الكفر والرضى به:

فمن الأصحاب من منع ذلك ⁽⁵⁾ مصيرا / منه إلى ⁽⁶⁾ أن المحبة والرضى إرادة الإنعام أو ⁽⁷⁾ نفس الإنعام، وحمل قوله - سبحانه - ⁽⁸⁾ و - تعالى -: ﴿وَلَا يَرْضَى لِعِبَادِهِ الْكُفْرَ﴾ ⁽⁹⁾ على أنه لا يثيب عليه ولا يحسن لمن أقدم عليه.

ومنهم من قال: إن ⁽¹⁰⁾ المحبة والرضى عبارة عن الإرادة ⁽¹¹⁾ وقوله - تعالى - ⁽¹²⁾: ﴿وَلَا يَرْضَى لِعِبَادِهِ الْكُفْرَ﴾ ⁽¹³⁾ يريد ⁽¹⁴⁾ خصوص العباد، ولا شك/ أن الرضى والمحبة يطلقان [على الإرادة، ويطلقان] ⁽¹⁵⁾ على رقة وتحسن يعقب ذلك في مقتضى العادة إرادة إحسان لمن تحسن عليه.

(1) ساقط من: أ. ب. ج.

(2) أ. د: الارادة.

(3) أصول الدين، ص: 103، المواقف، ص: 291 - 321.

(4) ساقط من: أ.

(5) الأشعري في المجرد، ص: 70، والباقلاني في التمهيد، ص: 47.

(6) ساقط من: ب. د.

(7) أ: و.

(8) ساقط من: أ. ج. د.

(9) الزمر/ 8.

(10) ساقط من: أ. ب. ج.

(11) هو اختيار آخر للأشعري كما جاء في المجرد، ص: 69 - 45، والجويني في الإرشاد، ص: 212.

(12) ساقط من: أ. ج. د.

(13) الزمر/ 8.

(14) ساقط من: أ.

(15) ساقط من: ج.

ثم اعترضه كلام آخر في أن الباري - سبحانه - ⁽¹⁾ يحب، وهو محبوب ⁽²⁾ لأوليائه، فقال: «بناء على أن المحبة هي الإرادة، لا يجوز أن يكون محبوباً؛ لأنه لا يصح أن يكون مراداً فإن الإرادة إنما تتعلق بمتجدد من حيث إنه متخصص ببعض وجوه الجواز، ويتعالى عن ذلك الأزلي - تعالى - ⁽³⁾ ويتقدس» ⁽⁴⁾.

والتحقيق في هذا الفصل أن المحبة تطلق بمعنى الإرادة، والإرادة ⁽⁵⁾ أيضاً ⁽⁶⁾ لفظ مشترك يطلق على الشهوة والميل، ويطلق/ على القصد ⁽⁷⁾. فأما القصد فلا يصح أن يتعلق به ⁽⁸⁾، وإنما النظر في الميل، قال صاحب الكتاب: «يستحيل أن يمال إليه» ⁽⁹⁾. [171]

وقد رد ذلك أن الميل إنما يتعلق بالخطوط البشرية، ولا حظ للعبد في نفس الذات، وهذا لا يصح، بل يجد الإنسان ميلاً إلى من ⁽¹⁰⁾ أحسن إليه، ولا محسن في الحقيقة إلا هو، فمن لا حظ نعمه وأدام ذكرها ⁽¹¹⁾ في قلبه وعرف إحسانه إليه، فيضطر إلى معرفة ثبوت ميل في ذاته يحسه في نفسه كما يحس ⁽¹²⁾ آلامه ولذاته، وقد يجد الواحد منا يميل إلى عالم زاهد سمع بذكر كمال وجوده وإن لم ينله منه إحسان،/ فثبت أن الميل لا يمتنع أن يتعلق به، فتأملوا. [360]

(1) ساقط من: أ. ج. د.

(2) ب. ج. : موجب.

(3) ساقط من: ب. ج. د.

(4) الإرشاد، ص: 212.

(5) ساقط من: ب. د.

(6) ساقط من: ب. ج.

(7) المواقف، ص: 149، المجرد، ص: 45، الإرشاد، ص: 211 - 213.

(8) المجرد، ص: 45.

(9) الإرشاد، ص: 212، المواقف، ص: 148.

(10) أ. ب. د. : لمن.

(11) ب. : ذكره.

(12) ساقط من: أ.

ثم قال: «قالت المعتزلة: الرب - تعالى - مريد لأفعاله سوى الإرادة»⁽¹⁾.

وهذا الذي حكاه إنما أراد به الحكاية عن البصريين من المعتزلة⁽²⁾؛ فإن الكعبي نفى الإرادة⁽³⁾، والنجار قال: هو مريد لنفسه⁽⁴⁾، وفسره بسلب⁽⁵⁾ الغلبة⁽⁶⁾ والاستكراه، فلم تتناولها هذه الحكاية أصلاً⁽⁷⁾ ولا أتباعها.

وأما الكعبي فقد قال: / إن معنى كونه مريداً لأفعال غيره أنه أمر بها⁽⁸⁾، وقد [236ج] قررنا⁽⁹⁾ أنه لا يصح على مذهبه أن يكون البارئ أمراً؛ لأن الصيغة إنما تكون أمراً عنده بإرادتين، وهو⁽¹⁰⁾ قد نفى كونه مريداً، فلم يصح له تأويل إرادة غير أفعاله بمعنى الأمر، ولم يستمر له القول بالأمر.

وأما البصريون فقد أثبتوا الإرادة عندهم⁽¹¹⁾ إلا أنها حادثة⁽¹²⁾، وقد قررنا قولهم: [إن]⁽¹³⁾ الإرادة لا تُرادُّ، نقضٌ لدليل الإرادة، ولا يصح اعتقاد انتقاض الدلالة العقلية مع اعتقاد أنها أدلة⁽¹⁴⁾، وكذلك قالوا في الكراهة.

وأما أفعال العباد فما هو قربة وطاعة مرادة له عندهم، [وما هو محذور مكروه

(1) الإرشاد، ص: 212.

(2) أصول الدين، ص: 103.

(3) أصول الدين، ص: 103 - 146، الفرق بين الفرق ص: 134، الملل والنحل 1/ 78.

(4) المجرد ص: 78، المقالات، ص: 514، الفرق بين الفرق، ص: 155، المواقف، ص: 291.

(5) ب. ج. د.: [بسبب].

(6) ج.: [الغفلة].

(7) ساقط من: ب.

(8) أصول الدين، ص: 146، الفرق بين الفرق، ص: 134، المواقف، ص: 291.

(9) ب. د.: [قالوا].

(10) ساقط من ب.

(11) ساقط من: أ. ب. د.

(12) أصول الدين، ص: 103 - 146 - 147، الفرق بين الفرق، ص: 134.

(13) أ: في قولهم، وساقط من: ب.

(14) ب. د.: ادلته.

عندهم⁽¹⁾، والمباح هو أفعال من ليس له أهلية التكليف كالبهائم والصبيان ليس بمراد ولا مكروه عندهم⁽²⁾، هذا كلامهم في غير أفعاله⁽³⁾. وقد بينا أن الله - تعالى -⁽⁴⁾ خالق كل شيء، فيجب أن يكون مريدا لكل شيء من غير تفصيل، ولهذا قال:

«لنا مسلكان:

أحدهما: البناء على / هذه القاعدة⁽⁵⁾. [361د]

والثاني: ذكر طرق مغنية عن البناء، مشوبة بمأخذ⁽⁶⁾ السمع⁽⁷⁾.

وهذا المسلك ذكره⁽⁸⁾ من فوائد فرض هذه المسألة على حيالها.

احتج عليهم بأنهم إذا زعموا أن المعاصي لا يصح أن يريدوها⁽⁹⁾ - وهي أكثر وجودا - فصار نفوذ إرادة عدو الله - تعالى -⁽¹⁰⁾ إبليس أعظم نفوذا من إرادة الباري [- ﷻ -]⁽¹¹⁾؛ إذ مراد العدو⁽¹²⁾ هو الغالب في الوجود، ومراد⁽¹³⁾ الباري - سبحانه -⁽¹⁴⁾ هو الأقل، وقد

(1) ساقط من: ج.

(2) ج: [و]، ساقط من: د.

(3) أصول الدين، ص: 103 - 146 - 147، الفرق بين الفرق، ص: 134، الإرشاد، ص: 212 - 213، المغني: 6 / 31 - 36.

(4) ساقط من: أ. ج. د.

(5) يقصد بها قاعدة خلق الأفعال، انظر: الإرشاد، ص: 213.

(6) ب: يأخذ.

(7) الإرشاد، ص: 213.

(8) ب: ذكره.

(9) المقالات، ص: 512.

(10) ساقط من: أ. ج. ب.

(11) ساقط من: أ. د.

(12) ج: العبد.

(13) أ. ب: ومراد.

(14) ساقط من: أ. د.

اتفق كل مثبتي الصانع على وجوب الكمال للباري، واستحال⁽¹⁾ النقص عليه⁽²⁾.

وهذا المسلك يتقرر بما ذكر في دلالة التمانع؛ فإنه إذا أراد كل واحد منهما مراداً، ونفذ مراد أحدهما دون الثاني أدى ذلك⁽³⁾ إلى تعجيز من لم تنفذ إرادته، فتطرد دلالة التمانع ههنا على النسق المتقدم⁽⁴⁾.

ثم⁽⁵⁾ انفصلوا عن هذا الإلزام بأن الباري [- ﷻ -]⁽⁶⁾ قادر على إلقاء الخلق إلى ما يريد⁽⁷⁾ بخلاف / الإلهين، فإن كل واحد منهما إذا لم تنفذ إرادته كان تعجيزاً له. [122ب]

وهذا لا يستقيم منهم⁽⁸⁾؛ فإن عندهم ما كلف الباري⁽⁹⁾ - سبحانه -⁽¹⁰⁾ عبيده لا يصح أن يفعله، ولا يصح أن يكره عليه، وإنما [أرادوا أن]⁽¹¹⁾ يخلق للخلق آية تظل لها الرقاب خاضعة، وهذه الآية لا تلجئ الجبابرة⁽¹²⁾ إلى الفعل؛ / فإنه لا يصح إكراه العبد/ على ما أمر به عندهم، فالآية إذن تذكر و⁽¹³⁾ تحقق الموعدة، ورب عبد يعلم الله - سبحانه -⁽¹⁴⁾ أنه لا يرعوي ولا يتعظ. / ولهذا تحقق أن⁽¹⁵⁾ من أصلهم أن من العبيد [172أ] [237ج] [362د]

(1) أ: استحال.

(2) الإرشاد، ص: 213، أصول الدين، ص: 146 - 148.

(3) ساقط من: أ. ب. ج.

(4) المجرد، ص: 75 - 76.

(5) ساقط من: أ. ج.

(6) ساقط من أ. ج.

(7) الإرشاد، ص: 213، المقالات، ص: 512، أصول الدين، ص: 148.

(8) ساقط من: ج.

(9) ساقط من: أ.

(10) ساقط من: أ. د.

(11) ساقط من: أ. ج. د.

(12) ساقط من: ج. أ.

(13) ساقط من: أ. ب.

(14) ساقط من: أ. ج. د.

(15) ساقط من: ج. د.

من علم الله - تعالى - ⁽¹⁾ أنه ليس في مقدوره لطفٌ يؤمن به ذلك العبد؛ لأنه لو كان لطفاً ثم يوم نبه ذلك العبد ولم يفعله له لكان ذلك محالاً ⁽²⁾ غير لائق بحكمته وإرادته الخير ⁽³⁾، وإذا كان ذلك كذلك فلم يصح الإلجاء بمعنى الإكراه، وبمعنى الآية المذكورة الواعظة، فلا يفيد، فلم يتجه الانفصال.

وقد ألزمتونا أنكم إذا قلتم: [إذا جاز] ⁽⁴⁾ أنه يكون ⁽⁵⁾ ما نهى، ولا يكون ما أمر ⁽⁶⁾، فقد لزمكم مثل ما ألزمتونا، وهذا فاسد ⁽⁷⁾؛ فإن ⁽⁸⁾ ما أمر به لو أراده لوقع، ولا مانع من وقوعه لو أراده، وأنتم قلتم: أراده ولم يقع، وفي ذلك تعجيز له، وقد بينا استحالة العجز عليه، فكان بين ما ألزمناهم وبين ⁽⁹⁾ ما ألزمونا تفاوت في اللزوم ⁽¹⁰⁾.

ومما تمسك به إجماع السلف الصالحين على أن ما شاء الله - تعالى - ⁽¹¹⁾ كان وما لم يشأ لم يكن ⁽¹²⁾.

وهذا يناقض كلامهم؛ فإنه شاء الطاعات ولم تكن، ولم يشأ المعصية وكانت.

(1) ساقط من: أ. ج. د.

(2) ج: محلا.

(3) ساقط من: ب.

(4) ساقط من: أ. ج. د.

(5) ساقط من: أ.

(6) الإرشاد، ص: 214، المقالات، ص: 514، أصول الدين، ص: 103، الفرق بين الفرق، ص: 259، المواقف، 321.

(7) أصول الدين، ص: 102 - 103 - 146 - 147، الفرق بين الفرق، ص: 259، المواقف، ص: 322.

(8) ب: [انما لم يقع].

(9) ساقط من: أ.

(10) أصول الدين، ص: 103.

(11) ساقط من: أ. ج.

(12) الإرشاد، ص: 214، أصول الدين، ص: 102، الفرق بين الفرق، ص: 259، المواقف، ص: 321.

وكذلك أجمع العلماء على أن⁽¹⁾ من قال: والله لأقضين دين⁽²⁾ غريمي⁽³⁾ غدا - إن⁽⁴⁾ شاء الله تعالى -⁽⁵⁾، أنه إذا لم يقضه لا يحنث، وقضاء المدين دينه مما يريد الله - تعالى -⁽⁶⁾ عندهم لأنه من المأمورات، وكل حسن مراد، فكان ينبغي أن يحنث هذا الخالف بوجود ما حلف عليه عندهم⁽⁷⁾.

ثم إنهم قالوا في أفعال الباري - تعالى -⁽⁸⁾: إنه⁽⁹⁾ يخلق إرادتها قبل وجودها/ بزمان⁽¹⁰⁾، ولم يمكنهم أن يقولوا ذلك في إرادته لفعل غيره، فإنه يجوز أن يأمر بفعل و⁽¹¹⁾ يتقدم الأمر على الفعل بأزمنة، والأمر [لأبد]⁽¹²⁾ في حقيقته عندهم من الإرادة⁽¹³⁾، فعند ذلك لم يجدوا ضابطا، فإذا طالبهم عن زمن خلق إرادة فعل الغير لم يجدوا جوابا.

شبهة للمعتزلة، قالوا: «الأمر بالشيء يتضمن إرادته، والنهي عن الشيء يتضمن كراهيته، والجمع بين كونه مرادا منها عنه كالجمع بين كونه مرادا مكروها؛ إذ لا فرق بين قولك أنهى عنه وبين قولك: أكرهه»⁽¹⁴⁾.

(1) ساقط من: ب.

(2) ساقط من: ب.

(3) زيدت «حقه» في غير ج.

(4) أ: إلا أن.

(5) ساقط من: أ. ج. د.

(6) ساقط من: أ. ج. د.

(7) ساقط من: ب.

(8) ساقط من: ج.

(9) ج: ان.

(10) هو مما أقره الجويني في الإرشاد، ص: 214 - 215.

(11) ساقط من: أ. ب. ج.

(12) أ. ج: فلا بد.

(13) المقالات، ص: 418 - 419.

(14) الإرشاد، ص: 215.

وهذا⁽¹⁾ قد تقرر بيان بطلانه بإثبات أن الأمر لا يتضمن الإرادة، وأن مدلول صيغة: «إفعل» اقتضاء وطلب مباين/ للإرادة والقدرة وجملة صفات الحي، وإنما غلطهم في ذلك أن من⁽²⁾ مشهورات الكلام إطلاق لفظ⁽³⁾ الكراهة على المنهي عنه، وليست الكراهة المطلقة في هذا المقام صفة تنافي إرادته، وإنما هي عبارة عن تعلق خطاب النهي بالفعل على وجه يناقض طلب وقوعه.

وإذا وضح كون الأمر لا يتضمن الكراهة المنافية للإرادة، فإذا دليلهم تركب من⁽⁴⁾ مقدمتين:

إحدهما: أن كل منهي عنه⁽⁵⁾ مكروه، وكل مكروه غير مراد⁽⁶⁾، [فكل منهي]⁽⁷⁾ عنه⁽⁸⁾ [غير مراد]⁽⁹⁾. وإذا فسرنا المكروه بطلب الترك، فلا نسلم أن كل مطلوب الترك غير مراد، فكانت/ هذه المقدمة ممنوعة، ولا يقدرّون على الاستدلال عليها. وقد بينا وجود الأمر والإرادة ومباينة النهي للكراهة بالمعنى الذي نافي الإرادة، فقد انحلت عزائمهم.

وقد [استوفيت الكلام في إثبات الأمر من غير إرادة في كتاب الصفات عند تعرضنا لإثبات كلام النفس⁽¹⁰⁾، وقد]⁽¹¹⁾ ضرب الإمام⁽¹²⁾ لوجود الأمر مع كراهة الامتثال

(1) ساقط من: ب.

(2) ساقط من: ب. د.

(3) ساقط من أ. ج. د.

(4) ساقط من: ب.

(5) ساقط من: أ. ج.

(6) ساقط من: ج.

(7) ساقط من: ب.

(8) ساقط من: أ. ب. ج.

(9) ساقط من: ب.

(10) فصل في إثبات كلام النفس.

(11) ساقط من: أ. ج.

(12) د: الأمر.

[173] مثلاً في الشاهد، وهو/ أنه لو كان من السادة من يضرب عبده، ووقع الإنكار عليه من سلطان البقعة، فاعتذر له ⁽¹⁾ بأنه يخالفه في أوامره فلم يصدقه، فأراد إيضاح ⁽²⁾ صدقه بأن يأمره بحضرته، فيراه مخالفاً، فيتمهد عذره، فأمره، فإنه يفهم بقرائن الأحوال طلبه واقتضاؤه منه.

وقد أورد على نفسه اعتراضاً لهم ⁽³⁾ وهو إنكار كون السيد في هذه الحالة المفروضة أمراً، وأجاب من وجهين:

أحدهما: أن قال: هذا إنكار الضرورة، وجحد البديهة، إذا علم العبد بقرائن الأحوال منه ⁽⁴⁾ في هذه الحالة ما علمه في المحل المتفق على كونه أمراً. الثاني: هو ⁽⁵⁾ أنه ⁽⁶⁾ لو كان كذلك لم يتمهد عذره ⁽⁷⁾.

والجواب الأول أصح؛ إذ للخصم أن يقول على هذا الجواب: إذا التبت الحالة على العبد فيتضح للملك ⁽⁸⁾ أنه ممن يخالف الأوامر، وبهذا يتمهد العذر.

[365] ومما استدل به صاحب الكتاب: النسخ، فإنه رفع الحكم بعد ثبوته ⁽⁹⁾، ويستحيل كون المنسوخ مراداً، فإن الواجب إذا حرم فيعود المراد مكروهاً، وهو باطل بالإجماع ⁽¹⁰⁾.

(1) ساقط من: أ. ب.

(2) ساقط من: أ.

(3) ساقط من: ج.

(4) ساقط من: ج.

(5) ساقط من: ب. ج.

(6) ساقط من: ج.

(7) الإرشاد، ص: 215 - 216.

(8) ج: للمالك.

(9) الإرشاد، ص: 216.

(10) نفسه، ص: 216.

[239ج]

ولا شك في صحة⁽¹⁾ كون الشيء مراداً في وقت، مكروهها⁽²⁾ في وقت آخر، وإنما هو بناء على أن الأمر اقتضاء الفعل في الزمن الذي توجه النسخ فيه⁽³⁾، فيلزم أن يكون مراداً في ذلك الوقت، / [ثم تبين أنه بالنسخ]⁽⁴⁾ مكروه [في ذلك الوقت]⁽⁵⁾، وذلك محال بالاتفاق⁽⁶⁾، وهذا تقرير كلامه.

غير أن الخصم يمنع أن النسخ رفع الحكم بعد ثبوته، وستكلم على ذلك فيما بعد - إن شاء الله تعالى -⁽⁷⁾.

قوله: [لو كان مراداً في ذلك الوقت، ثم تبين بالنسخ أنه مكروه في ذلك الوقت، أدى]⁽⁸⁾ إلى⁽⁹⁾ [البداء]⁽¹⁰⁾، مبني أيضاً على أن النسخ رفع الحكم بعد ثبوته، وهو متنازع فيه⁽¹¹⁾ [12]. وقد أورد منازعتهم، وأحال بيان ما ادعى على ما سيأتي، والكلام عليه إذ ذاك يبين الحق فيه.

قال: «ومما تمسك به الأئمة في تقرير جواز أن يكون المأمور به غير مراد، قصة

(1) ساقط من: أ.

(2) ساقط من: د.

(3) ساقط من: ب. ج.

(4) ساقط من: أ. ج.

(5) ساقط من: ج.

(6) الإرشاد، ص: 216 - 217.

(7) سيأتي ذلك في فصل القول في نبوة نبينا محمد - ﷺ، «فصل في النسخ».

(8) ساقط من: ب.

(9) ساقط من: ب. د.

(10) بمعنى أنه يجوز أن يريد - ﷺ - شيئاً، ثم يبدو له ما لم يكن ظاهراً له، ويلزم من ذلك أن لا يكون الرب عالماً بعواقب الأمور، وقد نسب هذا القول إلى عدد من الفرق على رأسهم فرقة البدائية من الشيعة. كشاف اصطلاحات الفنون: 1 / 313، المقالات، ص: 39، إحكام الفصول في أحكام الأصول، ص: 391، الإحكام في أصول الأحكام: 3 / 120 - 123.

(11) الإرشاد ص: 216.

(12) ساقط من: ب.

إبراهيم الخليل⁽¹⁾ - عليه الصلاة والسلام - حين أمر بالذبح ثم نسخ قبل الفعل⁽²⁾.

وهذا واقع إذا سُلم ورود النسخ قبل الفعل⁽³⁾؛ لأن الأمر يتضمن إرادة الفعل المأمور به عند الخصم، فإذا نُسخ قبل الفعل تبين أن ما أريد وجوده لم يُرد وجوده، وذلك باطل، و⁽⁴⁾ عند/ هذا التجأ الخصم إلى التزام أن النسخ لا يتوجه قبل الفعل، وقال على مذاق هذا: إن النسخ يتوجه على مثل الفعل المأمور به، [ولا يرد على المأمور به].⁽⁵⁾

فإذا قرر⁽⁶⁾ على الخصم جواز النسخ قبل الفعل تحقق عليه⁽⁷⁾ الإلزام.

وقد⁽⁸⁾ [استدل على جواز النسخ قبل الفعل بقصة إبراهيم]⁽⁹⁾ - عليه الصلاة والسلام -⁽¹⁰⁾، وقد حاول المعتزلة الانفصال عنها بطرق:

الطريقة⁽¹²⁾ الأولى: أنهم أنكروا كونه مأمورا بذبح ولده تحقيقا، وإنما رأى شيئا في منامه، فحكى ما رآه⁽¹³⁾.

(1) ساقط من: ب. د.

(2) إحكام الفصول في أحكام الأصول ص: 405، الإرشاد، ص: 284 - 285، أصول الدين، ص: 103.

(3) جوزه مالك وأكثر الفقهاء والمتكلمين، ومنع ذلك المعتزلة وبعض أصحاب أبي حنيفة وأبو بكر الصيرفي من الشافعية، إحكام الفصول، ص: 404 - 405.

(4) ساقط من: ج.

(5) ساقط من: ج.

(6) ب: قرنا.

(7) ساقط من: ب.

(8) ساقط من: ب. د.

(9) ساقط من: ب.

(10) الإرشاد، ص: 217 - 218.

(11) ساقط من: أ.

(12) ساقط من أ. ج. د.

(13) الكشف: 3/ 348، التفسير الكبير: 26/ 153.

وهذا ساقط من القول⁽¹⁾؛ فإن فيه إبطال عصمة الأنبياء - عليهم⁽²⁾ السلام - فيما يبلغونه عن الله - تعالى -⁽³⁾، وقد فهم ولده أنه مأمور⁽⁴⁾ -⁽⁵⁾ من حيث قال: ﴿إِفْعَلْ مَا تَوَمَّرَ﴾⁽⁶⁾ سَتَجِدُنِي إِنْ شَاءَ اللَّهُ مِنَ الصَّابِرِينَ⁽⁷⁾، ثم حاول إيقاع الفعل معتقدا التقرب إلى الله - تعالى - بفعل⁽⁸⁾ ما أمر به، ولو ساغ خطأ الأنبياء في ذلك، لما صحت دلالة المعجزة على تصديقهم فيما يخبرون به عن الله - سبحانه⁽⁹⁾ وتعالى -⁽¹⁰⁾، فبطلت هذه الطريقة.

الطريقة⁽¹¹⁾ الثانية: قالوا: أمر بالتل⁽¹²⁾ وإمرار المديّة على الحلق والشد والربط⁽¹³⁾، وهذا حاصله راجع⁽¹⁴⁾ إلى⁽¹⁵⁾ أنه لم يؤمر بالذبح.

واعتقادهما الأمر بالذبح يبطل بما بطلت به الطريقة الأولى، فإن زعموا أن الأمر

(1) ساقط من: أ. ج. د.

(2) ساقط من: أ. ج. د.

(3) ساقط من: أ.

(4) ساقط من: أ. د.

(5) الإرشاد، ص: 218.

(6) ساقط من: ب.

(7) الصافات / 102.

(8) ساقط من: أ.

(9) ساقط من: أ. ج. د.

(10) ساقط من: أ.

(11) ساقط من: ج. د.

(12) «تتل تله يتله تلاً فهو متلول وتليل: صرعه وقيل: ألقاه على عنقه وخده، والأول أعلى، وبه فسر قوله - تعالى -: «قَلَمًا أَسْلَمًا وَتَلَّهُ لِلْجَبِينِ» [الصافات: 103] معنى صرعه كما تقول كبه لوجهه والتليل والمتلول الصريع»، لسان العرب: 11 / 77 (مادة تلل).

(13) إحكام الفصول في أحكام الأصول، ص: 406.

(14) ساقط من: ج.

(15) ساقط من: ج.

بالذبح عبر به عن/ الأمر بالشد على طريق التجوز، فجوابه ما ذكر [د367] صاحب/ الكتاب: / من ثبوت اعتقاده أنه مبتلى بلاء عظيمًا⁽¹⁾ كما قال - سبحانه⁽²⁾ [ج240] [ب124] وتعالى: ﴿إِنْ هَذَا لَهُوَ الْبَكْوُؤُا الْمَيِينُ﴾⁽³⁾.

الطريقة⁽⁴⁾ الثالثة⁽⁵⁾: قالوا⁽⁶⁾: امثل ما أمر به فإنه ذبح والتأم⁽⁷⁾ -⁽⁸⁾. فإن كان يتوجه عليه بمقتضى ظاهر الصيغة إعادة ذلك، فالنسخ يبين به أن مثل ما فعله غير مأمور به، وهو حقيقة النسخ.

وفي هذه الطريقة تسليم الأمر بالذبح⁽⁹⁾، وتسليم النسخ مع القول بأنه ليس نسخا قبل الفعل.

وقد أجاب صاحب الكتاب عن ذلك بوجوه.

أحدها: أنه مخالف لظاهر الخطاب الدال على أن النداء عقيب إسلامهما⁽¹⁰⁾ وتله للجين، أن ﴿قَدْ صَدَفْتَ الرُّؤْيَا﴾⁽¹¹⁾. وهذا ضعيف فإن التمسك بظاهر الخطاب لا يفيد في القطعيات.

الثاني: ذكر الفداء بالذبح العظيم يدل على عدم الامتثال، وهذا سديد.

(1) الإرشاد ص: 217.

(2) ساقط من: أ. ج. د.

(3) الصافات 106.

(4) ساقط من: ج. د.

(5) ج: الثانية.

(6) ساقط من: ج.

(7) ب: الثاني.

(8) إحكام الفصول في أحكام الأصول، ص: 406 - 407.

(9) ساقط من: أ. ج.

(10) الإرشاد، ص: 218.

(11) الصافات/ 105.

الثالث: أنه أمر بالذبح، ولا يتحقق حقيقته إلا بفصل الحلقوم و⁽¹⁾ المريء وفري الأوداج مع بقائها منفصلة، وهذا الجواب ضعيف، فإن بقاءها على انفصالها ليس بمقدور⁽²⁾، والمأمور به لا بد أن يكون مقدورا⁽³⁾.

ومما يستدل به على كون المأمور به غير مراد: ما تحقق من⁽⁴⁾ الآي في الكتاب العزيز أن الله - تعالى -⁽⁵⁾ لم يرد إيمان الكفرة، ولم يشأ⁽⁶⁾ هدايتهم، مع أنهم مأمورون بذلك إجماعا، ولو/ قال واحد منا لعبده: «قد أزحت علتك، وسددت خلعتك، ومرادي في أن توقع الخيرات، مع علمي أنك تعجز، وتسعى في الأرض بالفساد»⁽⁷⁾، ما⁽⁸⁾ كان ذلك مناقضا⁽⁹⁾. و⁽¹⁰⁾ هذا القول يلزمهم ثبوته في حق الباري - تعالى -⁽¹¹⁾ أنه أراد بتكليفه إياهم حصول الخير مع علمه بهم⁽¹²⁾ أنهم يعجزون ولا يطيعون.

[d683]

وقد تمسك المعتزلة بأن قالوا: الإرادة تكتسب وصف المراد، فمريد الشر شرير، ومريد السفه سفه⁽¹³⁾.

وهذه دعوى لو جرى على مقتضاها لقليل مريد الطاعة مطيع. ثم قد بينا أن الإرادة

(1) ساقط من: أ.

(2) ب: بمدرور.

(3) الإرشاد، ص: 218.

(4) ب. د. و.

(5) ساقط من: أ. ج.

(6) ج: شاهد.

(7) ج. د: الفساد.

(8) ساقط من: أ. ب. د.

(9) الإرشاد، ص: 218.

(10) ساقط من: ج. د.

(11) ساقط من: أ. ج.

(12) ساقط من: د.

(13) الإرشاد، ص: 219.

تتعلق بالشر باعتبار تجددّه وتخصّصه بالوقت والمحل فيما يقوم بمحل، والحيّز فيما يتحيّز، وكونه شرا أو خيرا أمر وراء جهة التخصيص، وهو أمر نسبي يختلف باختلاف الأشخاص، وقد سبق تقرير ذلك.

ثم قال: «الإرادة أزلية، وإنما يكون ما ذكره⁽¹⁾ في المكتسب المتجدد، ألا ترى أن من اكتسب علما بالفجور وأنواع الشر [من غير حاجة ماسة إليه]⁽²⁾ يكون شريرا فاجرا، والباري - سبحانه⁽³⁾ وتعالى - يعلم في أزله الخير والشر، والسفه والظلم والجور، ومع ذلك لا يسمى باسم من اكتسب ذلك، دل على صحة ما ذكرناه [وبطلان ما ذكره]⁽⁴⁾»⁽⁵⁾.



(1) أ: ذكره.

(2) ساقط من: أ. ج.

(3) ساقط من: أ. ج. د.

(4) ساقط من: أ.

(5) الإرشاد، ص: 219.

فصل :

[مشتتمل على ذكر استدلال المعتزلة]⁽¹⁾

في ذكر استدلال المعتزلة بظواهر من الكتاب [على هذا الباب⁽²⁾] [لم يحيطوا
بفحواها، و]⁽³⁾ لم يفهموا معناها⁽⁴⁾، منها⁽⁵⁾:

[369د][175] - / قوله - سبحانه⁽⁶⁾ وتعالى -: ﴿وَلَا يَرْضَىٰ لِعِبَادِهِ الْكُفْرَ﴾⁽⁷⁾.

والجواب عن ذلك من وجهين أحدهما:

— القول بموجب الآية بناء على أن لفظ «الرضا» ليس⁽⁸⁾ يرادف⁽⁹⁾ [لفظ
«الإرادة»⁽¹⁰⁾، بل لفظ الرضا⁽¹¹⁾] خلق الثواب عليه، وإرادة الإحسان إلى من فعل
الفعل الذي وقع موقع الرضا، وعلى هذا يقال: الباري [— ﷻ] لا يرضى الكفر
ويريده، أي يريد وجوده، ولا يثيب عليه.

و⁽¹³⁾ الجواب الثاني: أن نسلم أن لفظ الإرادة [يرادف لفظ]⁽¹⁴⁾ الرضا، غير أن المراد

(1) عنوان الفصل مقتبس من كتاب: الإرشاد، ص 220.

(2) ساقط من: ب.

(3) ساقط من: أ. ج.

(4) الإرشاد، ص: 220.

(5) ساقط من: ب.

(6) ساقط من: أ. ج. د.

(7) الزمر / 8.

(8) ساقط من: ج.

(9) ساقط من: أ. ب. يرادف.

(10) الإرشاد، ص: 220.

(11) ساقط من: ج.

(12) ساقط من: ج. د.

(13) ساقط من: ج.

(14) ساقط من: أ. ج.

بلفظ: «العباد» عباد مخصوصون مشرفون بالإضافة إلى الله - تعالى -⁽¹⁾.
 - ومنها قوله - تعالى - : ﴿سَيَقُولُ الَّذِينَ أَشْرَكُوا لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَشْرَكْنَا﴾⁽²⁾
 الآية، قالوا: وجه الدليل من هذه الآية: أنه وبّخهم على هذا القول، فلو كان صحيحا
 لما وقع عليه التوبيخ.

وأجاب صاحب الكتاب بأنه «إنما أورد توبيخه على استهزائهم بالشرائع؛ لأنه⁽³⁾
 قرع مسامعهم⁽⁴⁾ من أربابها تفويض الأمور كلها إلى الله - تعالى -⁽⁵⁾»، واستدل بسياق
 الآية، حيث قال: ﴿قُلْ هَلْ عِنْدَكُمْ مِنْ عِلْمٍ بِتَخْرِجِنَا﴾⁽⁷⁾، وهذا السياق
 لا يدل على ما ذكره، واللفظ محتمل لما أشار إليه.

ثم قال: «المقرعون بالإله⁽⁸⁾ / كفرة، ومعرفة الصفات فرع معرفة الموصوف⁽⁹⁾، [125ب]
 والكلام يتعلق⁽¹⁰⁾ فيما نحن فيه في ذكر عموم تعلق صفة من الصفات».

وهذا/ فيه ضعف، فإن الجاهل بالوحدانية القائل بالشرك لا يمتنع عليه معرفة ذات
 الإله وصفاته وإن جهل استحالة النظر عليه⁽¹¹⁾.

ومنها [قوله - تعالى -⁽¹²⁾]: ﴿وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾⁽¹³⁾، قال:

(1) الإرشاد، ص: 220.

(2) الأنعام/ 149.

(3) أ. ج: لأنهم.

(4) الإرشاد، ص: 220.

(5) ساقط من: أ.

(6) ساقط من: أ.

(7) الأنعام/ 149.

(8) ساقط من: أ. ج. د.

(9) الإرشاد، ص: 221.

(10) ساقط من: أ. ب. د.

(11) ج: عليها.

(12) ساقط من: أ.

(13) الذاريات/ 56.

«وهذه الآية من الصيغ العامة، وهي جملة عند الواقفية⁽¹⁾، ظاهرة معرّضة للتأويل عند الفقهاء، فلا يُحتجّ بها في القطعيات على المذهبيين، ولا خلاف أن الصبيان والمجانين غير داخلين تحت هذا اللفظ»⁽²⁾.

[242 ج]

وأراد بذلك الصبيان والمجانين الذين ماتوا على الصبا والجنون من غير/ ثبوت أهلية العبادة؛ فإنه موضع الاستثناء، والعام إذا دخله التخصيص بمحل⁽³⁾ عند المعتزلة⁽⁴⁾ فلا المعتزلة⁽⁴⁾ فلا يصح الاستدلال به.

والمقصود بيان الاستغناء عنهم، وأنهم⁽⁵⁾ لم يخلقوا المنفعة الخالق، [فإنه محال]⁽⁶⁾، وإنما خلقوا لأن يؤول أمرهم إلى أن يؤمروا بالعبادة، واللام هنا لام المآل وصيرورة⁽⁷⁾ الحال لا لام التعليل، وهو كقوله - تعالى -⁽⁸⁾: ﴿بِأَلْتَفْقَةٍ ءَآلِ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا﴾⁽⁹⁾، ومعلوم أنهم⁽¹⁰⁾ قالوا: ﴿عَسَىٰ أَنْ يَنْفَعَنَا أَوْ نَتَّخِذَهُ وَلَدًا﴾⁽¹¹⁾، فكان

(1) الإرشاد: منكري العموم.

(2) الإرشاد، ص: 221.

(3) ب: فحمل، ج: صار مجملا.

(4) قال الجويني: «الصيغة الظاهرة في العموم إذا تطرق إليها التخصيص فقد صار جماهير المعتزلة، وطوائف من أصحاب الرأي أنها صارت جملة في بقية المسميات لا يسوغ التمسك بها إلا أن يرد خطاب بتنزيلها على بقية المسميات تعبدا بالعمل بموجبها، وتمسك هؤلاء بأن اللفظ إذا خصص وهو في أصل الوضع للعموم، فقد عسر إجراؤه على موجب أصل الوضع، ولم يحصل على ثبت فيما بقي من المسميات، فلا اللفظ وضع له خصوصا، ولا نحن تمكنا من إعماله على حكم اللغة، فيتضمن ذلك إجمالا وإبهاما»، البرهان: 1/ 410.

(5) أ: انما.

(6) ساقط من: ب.

(7) أ: ضرورة.

(8) ساقط من: د.

(9) القصص/ 7.

(10) ج: انه.

(11) القصص/ 8.

غرضهم من الالتقاط نقيض ما آل أمرهم إليه معه.

[د371] ثم قد تطلق العبادة على التذلل⁽¹⁾، والكل في ذل الله - عز وجل - / إما بالقصد، وإما بشواهد الفطرة، فإن الذل يلزمه على كل⁽²⁾ تقرير، وهو معنى العبادة المرادة⁽³⁾. وهذا المحمل أولى⁽⁴⁾ من محمل الخصم على نفس التقرب⁽⁵⁾ إلى الله - سبحانه⁽⁶⁾ وتعالى - بالفعل؛ فإنه يكون معناه على أصله: وما خلقت من علمت أنه لا يعبد إلا ليعبد.

ومنها قوله - سبحانه⁽⁷⁾ وتعالى -: ﴿مَّا أَصَابَكَ مِنْ حَسَنَةٍ فَمِنَ اللَّهِ وَمَا أَصَابَكَ مِنْ سَيِّئَةٍ فَمِنْ نَفْسِكَ﴾⁽⁸⁾ وهذه الآية غير⁽⁹⁾ مشعرة بمحل النزاع؛ فإن الإصابة التي أشعرت الآية بها، إنما هي⁽¹⁰⁾ حلول النعم، والضرر، وليست من المكتسبات، والكلام في ذلك تدل عليه الآية السابقة، فإنه قال - عز من⁽¹¹⁾ قائل -: ﴿وَإِنْ تُصِيبْهُمْ حَسَنَةٌ⁽¹²⁾ يَقُولُوا⁽¹³⁾ هَذِهِ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ وَإِنْ تُصِيبْهُمْ سَيِّئَةٌ⁽¹⁴⁾ يَقُولُوا هَذِهِ مِنْ عِنْدِكَ فُلْ كُلٌّ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ﴾⁽¹⁴⁾. والخصم

(1) لسان العرب، (مادة عبد): 3 / 270، كشف اصطلاحات الفنون: 2 / 1161.

(2) ب: كل حال تقرير.

(3) ساقط من: ج.

(4) ب. ج: أولاً.

(5) ب: التقرير.

(6) ساقط من: أ. ج. د.

(7) ساقط من: أ. ج. د.

(8) النساء / 78.

(9) ساقط من: ج.

(10) ساقط من: أ. ج.

(11) ساقط من: ب. د.

(12) ساقط من: أ.

(13) أ: يقول.

(14) النساء / 77.

يقول: إن أفعال العباد كلها مخلوقة لهم، خيرها/ وشرها، سيئها وحسنها، فكيف يصح⁽¹⁾ لهم التمسك بهذه الآية المفصلة وكأن حمل اللفظ على التفصيل فيها هو مكتسب مجمع على نفيه؟ [372د]

أما المعتزلة فيعمّمون⁽²⁾ صدور الكل من العبد.

وأما نحن فنعمم صدور الكل من الله - سبحانه⁽³⁾ وتعالى -⁽⁴⁾، فالتفصيل في المكتسبات ممتنع بالإجماع، فمعنى ذلك: أن ما أصابك من حسنة، أي: من نعمة فمن الله، وما أصابك من/ سيئة أي [من ضرر يسوؤك]⁽⁵⁾ فمن نفسك، يعني أنه جزاء عملك. وقد كان كفار قريش متى أصابهم جذب قالوا: من شؤم دعوة محمد [- ﷺ] -⁽⁶⁾، على مثال [قوله - تعالى -: ﴿وَإِنْ تُصِيبْهُمْ سَيِّئَةٌ يَطَّيَّرُوا بِمُوسَىٰ (7)﴾] وَمَنْ مَعَهُ⁽⁸⁾.

وقد⁽⁹⁾ يستدلون بالآي الدالة على زعمهم على كونه خالقا في هذا المقام كقوله تبارك⁽¹⁰⁾ - تعالى -: ﴿قَتَبَرَكْ / اللَّهُ أَحْسَنُ الْخَلِيفِينَ﴾⁽¹¹⁾، والمراد بها: أحسن المقدرين.

(1) ساقط من: ب. ج. د.

(2) أ: فيمنعوا.

(3) ساقط من: أ. د.

(4) ساقط من: ج.

(5) ساقط من: د.

(6) ساقط من: أ. ب.

(7) ساقط من: أ. ج.

(8) الأعراف/ 130.

(9) ساقط من: ب. د.

(10) ساقط من: أ. ج. د.

(11) المومنون/ 14.

قال: «ثم العبد عند المعتزلة أحسن خلقاً من ربه؛ لأنه خلق المعرفة بالله - تعالى -⁽¹⁾، وهي أحسن من خلق الأجسام»⁽²⁾.

ثم الآي التي تقدمت في الهدى والضلال والختم حجة ههنا،

ثم قوله: ﴿وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَجَمَعَهُمْ عَلَى الْهُدَى﴾⁽³⁾،

وقوله: ﴿مَا كَانُوا لِيُؤْمِنُوا إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ﴾⁽⁴⁾،

وقوله: ﴿بِمَنْ يُرِيدُ اللَّهُ أَنْ يَهْدِيَهُ﴾⁽⁵⁾ من الحجج أيضاً في المسألة - وقد سبق ذكر ذلك -.



(1) ساقط من: أ. ج.

(2) الإرشاد، ص: 223.

(3) الأنعام/ 36.

(4) الأنعام/ 112.

(5) الأنعام/ 126.

فصل :

[في⁽¹⁾ التوفيق]⁽²⁾

التوفيق في مقتضى اللسان⁽³⁾ تهيئة العبد للوفاق، فخلق القدرة على الطاعة⁽⁴⁾ تهيئة⁽⁵⁾ لموافقته أمر الله - تعالى -.

ويصح أيضا⁽⁶⁾ إطلاقه على خلق⁽⁷⁾ نفس الطاعة؛ فإنه بها يصير موافقا للأمر، وصار إلى ذلك بعض الأئمة من حيث رأى أن⁽⁸⁾ القدرة الحادثة لا تؤثر في متعلقها، فلم يكن لها أثر في حصول الوفاق والامتثال، وارتضى / ذلك من قال: إن قدرة العبد تؤثر في حال أو وجه واعتبار⁽⁹⁾؛ من حيث إن القدرة تؤثر في ثبوت الموافقة عنده.

ولا شك أن القدرة على رأي أبي الحسن تقارن المقدور وتعلق به، وهي وإن لم تؤثر فيه فلها إلى الفعل نسبة التعلق، فسميت لذلك توفيقا لتعلقها بالموافقة.

والخذلان نقيض التوفيق، فمن صار من أصحابنا إلى أن التوفيق خلق القدرة على الطاعة⁽¹⁰⁾ قال: الخذلان خلق نفس المعصية⁽¹¹⁾، ومن⁽¹²⁾ قال⁽¹³⁾: إن⁽¹⁴⁾ [التوفيق

(1) ساقط من: ج.

(2) الإرشاد، ص: 223-224.

(3) لسان العرب: 10 / 383 (مادة وفق)، كشف اصطلاحات الفنون: 1 / 532.

(4) الإرشاد، ص: 223، نهاية الإقدام، ص: 412، المقالات، ص: 263، كشف اصطلاحات الفنون: 1 / 532.

(5) ج: تهيئة العبد.

(6) ساقط من ب. د.

(7) ساقط من: أ. ج. د.

(8) ساقط من: ب.

(9) هو اختيار الباقلاني والإسفرائيني.

(10) هذا موقف الأشعري، انظر: كشف اصطلاحات الفنون 1 / 532.

(11) الإرشاد، ص: 223، نهاية الإقدام، ص: 412، كشف اصطلاحات الفنون: 1 / 740.

(12) ساقط من: ب. ج.

(13) ساقط من: ج.

(14) ساقط من: ب. ج. د.

خلق نفس الطاعة⁽¹⁾ قال: «الخذلان خلق نفس المعصية»⁽²⁾ [3]، والموفق على كل تقدير لا يعصي؛ إذ لا قدرة له على المعصية⁽⁴⁾، ووجود الطاعة ينافي وجود⁽⁵⁾ المعصية فيما وقعت الطاعة فيه.

أما المعتزلة فقد اضطربت آراؤهم في معنى التوفيق⁽⁶⁾.

فأما العصمة⁽⁷⁾ فمعناها: ما يراد من التوفيق، فقال قوم منهم⁽⁸⁾: إن التوفيق والعصمة عبارة عن الدعوة والبيان والإرشاد إلى سبيل الحق من حيث إنه أعانه على الموافقة⁽⁹⁾.

وهذا وإن لم يأبه اللفظ لغة، إلا أنه مخالف لما اتفق عليه حملة الشريعة؛ فإنهم أجمعوا على مجزوم بحذف حرف العلة أن المؤمنين هم الموفقون، وأن الكفار⁽¹⁰⁾ لم يوفقوا، والبيان والإرشاد عام للفريقين، وهذا الذي / منعهم أن يقولوا: التوفيق خلق القدرة على الطاعة، وكان يمشى على أصلهم من حيث إن قدرة العبد تؤثر، إلا أنهم قالوا: القدرة على الطاعة قدرة على الكفر⁽¹¹⁾، فإن / كان موفقا لأنه خلق له القدرة على الطاعة، / فليكن مخذولا لأنه خلق له القدرة على المعصية، ونسبة القدرة عندهم إلى

[د374] [ج244] [أ177]

(1) هذا موقف الجويني، انظر: كشف اصطلاحات الفنون: 1/ 532.

(2) ساقط من: ج.

(3) هذا موقف الجويني، انظر: كشف اصطلاحات الفنون: 1/ 532.

(4) الإرشاد، ص: 223.

(5) ساقط من: ج.

(6) مما ذهب إليه المعتزلة في معنى التوفيق أنه خلق لطف يعلم الرب - تعالى - أن العبد يؤمن عنده. الإرشاد

ص: 223، المقالات، ص: 262-263، نهاية الإقدام، ص: 411.

(7) أ. ب: المعصية.

(8) ساقط من أ-ج.

(9) المقالات، ص: 263، نهاية الإقدام، ص: 411-412.

(10) ساقط من: أ. ب.

(11) سبق بيان ذلك فصل مقدور القدرة الحادثة واحد.

الضدين نسبة واحدة⁽¹⁾.

وقال آخرون: إن⁽²⁾ التوفيق والعصمة خلق أطف يؤمن العبد عندها ويطيع⁽³⁾، وهذا اللطف⁽⁴⁾ إن كان يلجئ العبد إلى الإيمان والطاعة، فهذا ينافي التكليف عندهم، وإن كان [لا يرغب⁽⁵⁾] وهو باق على حيرته⁽⁶⁾، فهو إذا كان من صلاح العبد فيجب رعايته في حق غيره تحقيقاً للصلاح الواجب.

قال من صار إلى هذا الرأي: ليس كل عبد يؤمن عند خلق هذا اللطف⁽⁷⁾، بل من العبيد من يعلم الله⁽⁸⁾ - تعالى -⁽⁹⁾ أنه لو خلق له اللطف لم يزد ذلك إلا طغيانا وتماديا في الغواية، فألزم أن الباري - سبحانه -⁽¹⁰⁾ لا يقدر [إذن على⁽¹¹⁾] أن يؤمن جميع الخلائق، وهذا خلاف الدين ومحادة لنص الكتاب المبين، قال الله - سبحانه⁽¹²⁾ وتعالى -: ﴿وَلَوْ شِئْنَا لَآتَيْنَا كُلَّ نَفْسٍ هُدًى﴾⁽¹³⁾ ﴿وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ لَجَعَلَ النَّاسَ أُمَّةً وَاحِدَةً﴾⁽¹⁴⁾.

(1) المقالات، ص: 263.

(2) ساقط من: أ. د.

(3) الإرشاد، ص: 223، كشف اصطلاحات الفنون: 2/ 1406-1407.

(4) ب. ج: [اللفظ].

(5) ساقط من: ب.

(6) خ: خلفته.

(7) ب: اللفظ.

(8) ساقط من: ج.

(9) ساقط من: أ. ج. د.

(10) ساقط من: أ. ج. د.

(11) ساقط من: ب.

(12) ساقط من: أ. ج. د.

(13) السجدة/ 13.

(14) هود/ 118.

وأما الخذلان، فقد اختبط كلام المعتزلة فيه⁽¹⁾، وسبب/ اضطرابهم واختباطهم [د375] أنهم أحالوا ورود⁽²⁾ التكليف من غير تقدم القدرة، وكان من الواجب عندهم على الله - تعالى -⁽³⁾ تمكين⁽⁴⁾ المكلف وتيسير الأمر عليه بأقصى الممكن، فامتنع أن يمنعه من الأمر الذي كلفه⁽⁵⁾ به.

فلما ورد من حملة الشريعة إطلاق لفظ الخذلان وشاع في لسان الأمة⁽⁶⁾، حمل البصريون من المعتزلة الخذلان على الذم من الله - سبحانه⁽⁷⁾ وتعالى - للكفار والعصاة والتوبيخ لهم على سوء صنيعهم⁽⁸⁾.

وهذا فاسد⁽⁹⁾؛ فإنه لو كان الذم خذلانا لكان الذام خاذلا، وكنا نحن بذمهم وتوبيخهم خاذلين لهم، ولم يكن لإضافة الخذلان إلى الله - تعالى -⁽¹⁰⁾ في لسان الأمة وحملة الشريعة معنى.

وكما اتفقوا على أن الموفق هو الله - سبحانه⁽¹¹⁾ وتعالى -، اتفقوا على ألا خاذل للعبد في مقدوره سواه.

(1) من أقوال المعتزلة في مسمى الخذلان أنه منع اللطف على العبد. راجع: الإرشاد، ص: 223، المقالات، ص: 264 - 265، نهاية الإقدام، ص: 411.

(2) ب: وردو.

(3) ساقط من: أ. ج. د.

(4) ج: تكليف.

(5) أ: كلفهم، ج: كلف.

(6) خذل الخاذل ضد الناصر، وخذله وخذل عنه يخذله خذلا وخذلانا ترك نصره وعونه. لسان العرب: 202/11 (مادة خذل).

(7) ساقط من: أ. د.

(8) المقالات، ص: 265.

(9) ب: ما فسد.

(10) ساقط من: ج.

(11) ساقط من: أ. ج. د.

ثم العرب لا تطلق الخذلان على الدم، وإنما تطلقه على منع المعونة على⁽¹⁾ الرشاد⁽²⁾.

وذهب الكعبي ومتبعوه إلى أن الخذلان محمول على قطع لطف عن العبد،⁽³⁾ ثم قال: من أحسن ضروب اللطف قطع الألفاف عن الكفار، وصلاح الكافر⁽⁴⁾ في قطع اللطف عنه⁽⁵⁾.

[245ج] وهذا سخيف، فيقال له: خلق اللطف للكافر ممكن أم لا؟ فإن كان ممكناً فأصله/ أنه يجب على الله - تعالى -⁽⁶⁾ خلق كل ممكن من الألفاف، وإن لم يكن ممكناً فلم يقطع/ عنه شيئاً ليكون به خاذلاً له.

ثم اللطف الواجب عنده [هو ما يعلم الباري]⁽⁷⁾ - سبحانه -⁽⁸⁾ [أنه إذا فعله آمن العبد عنده،]⁽⁹⁾ [فإذا علم الله]⁽¹⁰⁾ - سبحانه⁽¹¹⁾ وتعالى - أن هذا⁽¹²⁾ الكافر لا يؤمن، فقد علم أنه لا لطف عنده يؤمن⁽¹³⁾ به⁽¹⁴⁾ العبد عنده⁽¹⁵⁾ إذا خلقه له، فما

(1) ساقط من: أ.

(2) لسان العرب: 202/11 (مادة خذل).

(3) كشف اصطلاحات الفنون: 1/740-2/1406-1407.

(4) ج: العبد.

(5) المقالات، ص: 165-264.

(6) ساقط من: أ.

(7) ساقط من: د.

(8) ساقط من: أ. ج. د.

(9) ساقط من: د.

(10) ج: [أمن العبد فإذا علم الله].

(11) ساقط من: أ. ج. د.

(12) ساقط من: د.

(13) ج: لا يؤمن.

(14) ساقط من: أ. د.

(15) ساقط من: أ. ج. د.

الذي قطع عنه؟

ثم التوفيق والخذلان يطلقان في لسان حملة الشريعة⁽¹⁾ على جهة التنافي والتناقض، فإذا كان خلق⁽²⁾ التوفيق خلق اللطف، فيلزم أن يكون الخذلان قطعه، وما لا يمكن لا يقطع، وعلى رأي الأولين لا تنافي ولا تناقض بينهما؛ فإنهم حملوا التوفيق على الإرشاد والبيان، [وحملوا⁽³⁾] الخذلان على الذم والتوبيخ، وهذا واضح للمتأمل.

فتبين أن التوفيق إنما هو خلق القدرة على الطاعة والإعانة عليها، والخذلان نقيضه.

والعصمة/ هي التوفيق⁽⁴⁾ بعينه⁽⁵⁾، فإن كان بالنسبة إلى حفظ العبد عن معصية مخصوصة، كان توفيقا خاصا، وإن كان⁽⁶⁾ حفظا عن المعاصي كلها، كان توفيقا عاما - والله أعلم -.



(1) لسان العرب: 202 / 11 (مادة خذل). و: 383-382 / 10 (مادة وفق). وانظر: كشف اصطلاحات

الفنون: 740-532 / 1.

(2) ساقط من: أ. ب. ج.

(3) ساقط من: أ. د.

(4) الإرشاد، ص: 224.

(5) ساقط من: أ. ج.

(6) ساقط من: أ. ب.

فصل

[ذم القدرية]⁽¹⁾

«اتفق أهل الملل على ذم القدرية ولعنهم»⁽²⁾.

ولاشك في ورود الأخبار في ذمهم⁽³⁾؛

وقد أورد ما روي أن النبي - ﷺ - قال⁽⁴⁾: (القدرية مجوس هذه الأمة)⁽⁵⁾، وهذا الحديث رواه أبو داود⁽⁶⁾،

وقال الدارقطني⁽⁷⁾: الصحيح أنه موقوف⁽⁸⁾ على ابن عمر⁽⁹⁾.

ووجه تشبيههم بالمجوس / أن المجوس جعلوا للخير فاعلا وللشر فاعلا، وللشر

[377د]

(1) العنوان مقتبس من كتاب الإرشاد.

(2) الإرشاد، ص: 224-225.

(3) نفسه، ص: 224.

(4) ساقط من: ج. د.

(5) رواه أبو داود: كتاب السنة، باب في القدر، حديث: 4691 / 4: 222.

(6) هو سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن شير الأزدي السجستاني أبو داود، إمام أهل الحديث في زمانه أصله من سجستان. ولد سنة: 275 هـ بالبصرة، له «السنن»، جمع فيه حوالي: 4800 حديثا، وله «المراسل» و«كتاب الزهد»... تذكرة الحفاظ: 2 / 591، تاريخ بغداد: 2 / 55، الفهرست، ص: 324.

(7) هو علي بن عمر بن أحمد بن مهدي أبو الحسن الدراقطني الشافعي إمام عصره في الحديث، وأول من صنف في القرآن، ولد بدار القطن: سنة: 306 هـ، من أحياء بغداد، وتوفي بها سنة: 385 هـ. له كتاب «السنن» و«العلل الواردة في الأحاديث النبوية» و«المجتبى في السنن المأثورة»، انظر: «وفيات الأعيان»: 3 / 297-298، تاريخ بغداد: 12 / 34، الإعلام: 4 / 314.

(8) العلل: 8 / 298، حديث: 1576.

(9) هو عبد الله بن عمر بن الخطاب العدوي أبو عبد الرحمن، صحابي من أعز بيوتات قريش في الجاهلية هاجر مع أبيه، وشهد فتح مكة، ومولده فيها سنة: 10 ق. هـ، وتوفي بها سنة: 73 هـ. أفتى الناس في الإسلام ستين سنة له في كتب الحديث 2630 حديثا. تهذيب الأساء: 1 / 278، الاستيعاب: 3 / 950-953، الطبقات الكبرى: 4 / 142-188.

صدور الشر عن النور، وهم منعوا نسبة الشر إلى الله - سبحانه⁽¹⁾ وتعالى - وأضافوه إلى إبليس تسبياً وسعياً، وإلى العباد مباشرة وفعلاً⁽²⁾.

ثم لا ننكر⁽³⁾ / استفاضة ذمهم في السلف الصالح، فقد صح أن ابن عمر قال: [128 ب] «القدرية مجوس هذه الأمة، إن مرضوا فلا تعودوهم، وإن ماتوا فلا تشهدوهم»⁽⁴⁾، وقد روى أبو داود حديثاً⁽⁵⁾،

وقد روى مسلم⁽⁶⁾ - [رضي الله تعالى⁽⁷⁾ عنه -] في صحيحه⁽⁸⁾ تباري ابن عمر منهم.

وقد زعمت المعتزلة أنهم ليسوا قدرية، وقالوا لأصحابنا: أنتم القدرية؛ لأنكم أضفتم القدر⁽⁹⁾ إلى الله - سبحانه⁽¹⁰⁾ - وتعالى - وقلتم: الشر والخير بتقديره، والنسبة إلى من أثبت المعنى أقرب من النسبة إلى من نفاها.

[246 ج]

فنقول: هذا لفظ قد أطلقه سلف هذه الأمة وشاع في عصرهم، ويتعرف مرادهم في

(1) ساقط من أ. ج. د.

(2) الإبانة عن أصول الديانة، ص: 196 التمهيد، ص: 362 الفرق بين الفرق، ص: 261.

(3) أ. ب: لا يمكن.

(4) أبو داود: كتاب السنة، باب في القدر، حديث: 4691، وانظر: الهيثمي في مجمع الزوائد: 205/7، وابن عاصم في السنة: 1/149، والمتقي الهندي، كنز العمال، ص: 566.

(5) رواه أبو داود: كتاب السنة، باب في القدر، حديث: 4691، 4/222.

(6) ج: أبو داود.

(7) ساقط من: أ. ج. د.

(8) الرواية في صحيح مسلم، كتاب الإيمان، باب معرفة الإيمان والإسلام والقدر وعلامة الساعة، وقد وردت في سؤال يحيى بن يعمر عمر بن الخطاب عن الذين «يَقْرَءُونَ الْقُرْآنَ، وَيَتَقَرَّوْنَ الْعِلْمَ، وَذَكَرَ مِنْ شَأْنِهِمْ، وَأَنْهُمْ يَزْعُمُونَ أَنْ لَا قَدْرَ، وَأَنَّ الْأَمْرَ أَنْفٌ»، قال عمر: «فَإِذَا لَقِيتَ أُولَئِكَ فَأَخْبِرْهُمْ أَنِّي بَرِيءٌ مِنْهُمْ، وَأَنْهُمْ بَرَاءٌ مِنِّي» 1/150-156.

(9) ساقط من: أ. ج. د.

(10) ساقط من: د.


(11) الإرشاد، ص: 224، الإبانة، ص: 197.

إطلاقهم بما ورد عنهم إرادته، [فهم أولى] بتفسير لفظهم الشائع عنهم.

فما رواه مسلم [- رضي الله تعالى عنه -] في صحيحه من قول رجل لابن عمر: «ظهر قبلنا قوم يقرأون القرآن ويتفقهون العلم ويزعمون ألا قدر، وأن الأمر أنف»⁽¹⁾، فقال: أعلمهم أنهم بريئون مني⁽²⁾ وأنا بريء منهم⁽³⁾.

ولاشك أنهم القائلون بأن القدر⁽⁴⁾ أنف؛ فإن الإرادة المنسوبة إلى الباري - سبحانه -⁽⁵⁾ [عندهم حادثة]⁽⁶⁾ -⁽⁷⁾، والأفعال/ الصادرة من العبيد على حسب إرادتهم⁽⁸⁾ وإيثارهم، ومنها ما يقع والباري - سبحانه -⁽⁹⁾ لم يرده ولم يقدره.

والأنف المستفتح، يقال: «روضة أنف»⁽¹⁰⁾ أي لم ترع بعد، «وكأس أنف» أي لم يشرب فيه بعد⁽¹¹⁾. قال الله⁽¹²⁾ - تعالى -: «مَاذَا قَالَ إِنْجَاءً»⁽¹³⁾ أي الساعة.

فهذا ابن عمر [-  -]⁽¹⁴⁾ تبرأ من قال: «ألا قدر»⁽¹⁵⁾.

(1) أي يستأنف، انظر: لسان العرب 9/ 14 (مادة أنف).

(2) ساقط من: ج.

(3) كتاب: الإيمان، إثبات القدر: 1/ 150-156.

(4) ب: القدرة.

(5) ساقط من: أ. د.

(6) ساقط من: د.

(7) الفصل الثاني: في كون صانع العالم مريدا على الحقيقة.

(8) ساقط من: ب.

(9) ساقط من: أ. ج. د.

(10) «روضة أنف بالضم لم يرعها أحد»، لسان العرب: 9/ 14 (مادة أنف).

(11) «كأس أنف: ملأى»، لسان العرب 9/ 14 (مادة أنف).

(12) ساقط من: د.

(13) محمد/ 17.

(14) ساقط من: أ. ب. د.

(15) رواه مسلم، كتاب الإيمان، إثبات القدر: 1/ 150-156.

ثم روى عن أبيه عمر بن الخطاب [رضي الله عنه] ⁽¹⁾ قال: «بينما نحن عند رسول الله - ﷺ - إذ طلع علينا رجل شديد بياض الثياب شديد سواد الشعر، لا يرى عليه أثر السفر، ولا يعرفه منا أحد، حتى جلس إلى النبي - ﷺ - تسليماً ⁽²⁾، فأسند ركبته إلى ركبته، ووضع كفيه على فخذيه، وقال: يا محمد، أخبرني عن الإسلام. ثم ساق الحديث إلى أن قال: فأخبرني عن الإيمان قال: أن تؤمن بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر وتؤمن بالقدر خيره وشره» ⁽³⁾، ثم ذكر تمام الحديث.

وروى مسلم [رضي الله تعالى عنه] ⁽⁴⁾ عن طاووس ⁽⁵⁾ قال: أدركت أناساً من أصحاب رسول الله - ﷺ - يقولون: «كل شيء بقدر» ⁽⁶⁾.

قال/ وسمعت [عبد الله] ⁽⁷⁾ بن عمر [رضي الله عنه] ⁽⁸⁾ يقول: قال رسول الله - ﷺ -: [179] (كل شيء بقدر) ⁽⁹⁾ حتى العجز والكيس ⁽¹⁰⁾ - ⁽¹¹⁾.

(1) ساقط من: ب. د.

(2) ساقط من: أ. ب. د.

(3) رواه مسلم في: كتاب الإيمان، باب الإيمان والإسلام، حديث: 8: 36/1.

(4) ساقط من: أ. ج. د.

(5) هو طاووس بن كسان الخولاني الهمداني بالولاء، أبو عبد الرحمن، من أكابر التابعين تفقها في الدين، ورواية للحديث، أصله من الفرس، ومولده باليمن سنة: 33 هـ توفي حاجاً بالمزدلفة أو بمنى سنة:

10 هـ انظر: تهذيب التهذيب: 5/8، أبو نعيم الأصفهاني، حلية الأولياء: 4/3 - 23، وفيات

الأعيان: 2/509-511.

(6) رواه مالك في الموطأ، كتاب القدر: 2/899 ومن طريقه رواه مسلم: القدر: 4/2045، رقم: 2655، والبخاري في: خلق أفعال العباد، ص: 25.

(7) ساقط من: ج.

(8) ساقط من: أ. د.

(9) ساقط من: د.

(10) ج: الكسل، د: السير.

(11) رواه مالك في الموطأ، كتاب القدر: 2/899، ومن طريقه رواه مسلم، القدر: 4/2045، رقم: 2655، والبخاري في: خلق أفعال العباد، ص: 25.

[379د] وروى مسلم [-رضي الله تعالى عنه وأرضاه -] ⁽¹⁾ [في صحيحه] ⁽²⁾ أيضا ⁽³⁾ / عن أبي هريرة ⁽⁴⁾ [-] ⁽⁵⁾ عن النبي - ⁽⁶⁾ قال: (تحتاج آدم وموسى [- صلى الله عليهما وسلم تسليما] ⁽⁶⁾ فحج آدم موسى قال له موسى [- ⁽⁷⁾ أنت الذي ⁽⁸⁾ أغويت الناس وأخرجتهم من الجنة؟ فقال له آدم [- ⁽⁹⁾ أنت الذي أعطاه الله علم كل شيء، واصطفاك [الله - تعالى] ⁽¹⁰⁾ على الناس برسالته؟ قال: نعم. قال: أفتلومني على أمر قد ⁽¹¹⁾ قدر علي قبل أن أخلق) ⁽¹²⁾.

[247ج] وروى مسلم أيضا عن أبي هريرة [-] ⁽¹³⁾ قال: (كتب على ابن آدم/ نصيبه من الزنا ومدرّك ذلك لا محالة، العينان تزنيان وزناهما النظر) ⁽¹⁴⁾.

(1) ساقط من: أ. د.

(2) ساقط من: د.

(3) ب: ايضاح.

(4) هو عبد الرحمن بن صخر الدوسي الملقب بأبي هريرة، كان أكثر الصحابة حفظا للحديث ورواية له، أسلم سنة: 7 هـ، وروى: 5374 حديثا. ولد سنة: 21 ق هـ، وتوفي سنة: 59 هـ بالمدينة المنورة. انظر: الإصابة: 4/ 202-211، الاستيعاب: 47/ 1768-1772، الطبقات الكبرى: 2/ 362-364.

(5) ساقط من: ب. د.

(6) ساقط من: أ. ج. د.

(7) ساقط من: أ. د.

(8) ساقط من: ج.

(9) ساقط من: أ. ج. د.

(10) ساقط من: أ. ج.

(11) ساقط من: أ. ب.

(12) أخرجه مسلم في كتاب القدر، باب حجاج آدم وموسى عليهما السلام، حديث رقم: 2652، والبخاري في كتاب أحاديث الأنبياء، باب وفاة موسى وذكره بعد، حديث رقم: 3409.

(13) أخرجه مسلم في: كتاب القدر، باب قدر على ابن آدم حظه من الزنا وغيره، حديث رقم: 2657.

(14) ساقط من: أ. ب. د.

ولو شرعنا ننقل من كتب الحديث الصحيح⁽¹⁾ لطال⁽²⁾ ما قالت الصحابة في ذلك،
ولا خفاء بتوافقهم بإضافة نبذ⁽³⁾ القدر إلى خصومهم، - والله ﷻ أعلم، وهو ولي
العصمة والتوفيق⁽⁴⁾ [بمنه وكرمه]⁽⁵⁾ -.



(1) أ. ج. د: [الصحيح].

(2) ساقط من: ب. ج. د.

(3) ج: بين.

(4) ساقط من: ب.

(5) ساقط من: أ. ج. د.

باب :

[في⁽¹⁾ التعديل والتجوير⁽²⁾]

يقال عدلته إذا نسبته إلى العدل⁽³⁾، وجورته إذا نسبته إلى الجور⁽⁴⁾.

واتفق أهل الملل على وجوب العدل لله⁽⁵⁾، واستحالة الظلم والجور عليه.

وإنما الكلام فيما يُسمى عدلا وجورا، والكلام في هذا الباب يتشعب:

فالمعتزلة بنوا الكلام [فيه على فروع]⁽⁶⁾ أصلها القول⁽⁷⁾ بالتحسين⁽⁸⁾ والتقيح⁽⁹⁾، ولما بنينا على إبطاله في العقل لم نر⁽¹⁰⁾ ما ذكروه جورا، ولا أن العقل يقتضي أن ما يشيرون إليه هو العدل، بل العدل عندنا/ وضع الشيء في محله⁽¹¹⁾، ومن فعل ما له أن يفعله⁽¹²⁾ فليس بجائر، وحق الجائر أن يميل عن الحق اللازم له⁽¹³⁾، وإذا

[d380]

(1) ساقط من: ج.

(2) الارشاد، ص: 227.

(3) «وتعديل الشهود أن نقول إنهم عدول... عدل الرجل»: لسان العرب 431/11 مادة (عدل والمجد).

(4) «جوار الجور نقيض العدل .. وجار عليه في، الحكم وجوره تجويرا نسبه إلى الجور»: لسان العرب: 153/4 (مادة جور المجرد).

(5) ساقط من: ج.

(6) ساقط من: د.

(7) ساقط من: ج. د.

(8) ساقط من: د.

(9) المجرد، ص: 142-143-147-148، التمهيد، ص: 383-384، فصل التحسين والتقيح من هذا العمل.

(10) د: يرو.

(11) المجرد، ص: 139.

(12) المجرد، ص: 139، أصول الدين، ص: 131-132.

(13) ساقط من: أ.

لم يلزم الباري - سبحانه - ⁽¹⁾ شيء، لم يلزم أن يكون ما عُدّ في حقنا جوراً أن يكون في حقه جوراً.

فلهذا ابتدأ في كلامه بذكر تحسين العقل وتقييحه، ثم يندرج في هذا الباب، الكلام ⁽²⁾ في ⁽³⁾ الصلاح والإصلاح، واللفظ، وإيلاء البرايا، وقبول التوبة من العاصين، وتعذيب العصاة المصيرين، وإثابة المطيعين، كل ذلك داخل في هذا الباب.



(1) ساقط من: أ. ج. د.

(2) ساقط من: د. ج.

(3) ساقط من: د.

فصل :

[التحسين والتقبيح]⁽¹⁾

[129ب] قال ⁽²⁾: «العقل لا يدلّ على حسن شيء / أو قبحه في حكم التكليف، وإنما يتلقى

التحسين والتقبيح من موارد الشرع [وموجب السمع]⁽³⁾.

قلت: في هذه العبارة تسامح؛ فإن قول القائل ⁽⁴⁾ [لا يدرك به]⁽⁵⁾، و⁽⁶⁾ [إنما يتلقى التحسين والتقبيح من موارد الشرع]⁽⁷⁾ قد يوهم أن⁽⁸⁾ الشرع دليل على الحسن والقبح، وهما راجعان إلى الأمر والنهي، وهو الشرع بعينه.

ولا بد من البحث عن محل النزاع ليُفهم توارد النفي والإثبات على محل واحد، ويصح انقسام القول فيه إلى الصدق والكذب، فنقول:

القبح قد⁽⁹⁾ يطلق على ما لا يلائم الطبع، والحسن [على ما]⁽¹⁰⁾ يلائمه كالذي يشار إليه في الصورة الجميلة والقبيحة⁽¹¹⁾، وليس هذا محل / التنازع؛ فإن هذا يختلف باختلاف الأعراض والشهوات وفاقا.

(1) العنوان مقتبس من كتاب الإرشاد.

(2) ساقط من أ. ب.

(3) الإرشاد، ص: 228، المواقف، ص: 326، نهاية الإقدام، ص: 370، التمهيد، ص: 128.

(4) ساقط من: ج.

(5) ساقط من: أ. ب. ج.

(6) ساقط من: ب. ج. د.

(7) ساقط من: ج.

(8) ساقط من: ب.

(9) ساقط من: ب.

(10) ساقط من: ب.

(11) المواقف، ص: 324، كشاف اصطلاحات الفنون: 1/ 666-668.

وقد يطلق الحسن⁽¹⁾ على ما استحث عليه بالعقوبة على تركه، والثواب على فعله. وهذا الاستحاث⁽²⁾ عندنا لا يدرك إلا بالشرع؛ إذ العقاب والثواب/ جائزان، ولا تهتدي العقول إلى وقوع الجائزات، ويدرك ذلك في بعض الأفعال عندهم/ عقلاً⁽³⁾.
وقد يطلق القبح والحسن على ما يتعارف قبل الشرع⁽⁴⁾ من الميل إلى الفعل والنفرة عنه.

والمعتزلة يدعون أن ذلك استحاث⁽⁵⁾ العقل⁽⁶⁾ على الفعل، ونحن نرى أنه مما جُبِلَ عليه [الحيوان من شهوة]⁽⁷⁾ ما ينفعه وكرهه ما يضره.
ثم زعمت المعتزلة والخوارج والكرامية والروافض والبراهمة وغيرهم أن العقل إنما يستحث على الفعل؛ لأنه على صفة في نفسه لأجلها يحثه على فعله⁽⁸⁾.
واضطربت المعتزلة في هذه الصفة: فذهب قداماؤهم⁽⁹⁾ إلى أنها صفة نفسية، وذهب متأخروهم⁽¹⁰⁾ إلى أنها من الصفات التابعة للحدوث، ثم قالوا: إنما ينهى الشرع عن الفعل لأنه على صفة في نفسه لأجلها يقبح، أو لأنه يؤدي إلى⁽¹¹⁾ مستقبح في نفسه.

(1) ساقط من: أ.

(2) ساقط من: ب.

(3) المواقف، ص: 324، نهاية الإقدام، ص: 370، كشف اصطلاحات الفنون: 1/ 666-668.

(4) المواقف، ص: 325، كشف اصطلاحات الفنون: 1/ 666-668.

(5) ساقط من: د.

(6) المواقف، ص: 326.

(7) ب. د: [الحق من شهوة].

(8) المواقف، ص: 326، نهاية الإقدام، ص: 371، أصول الدين، ص: 31-32-155، الملل والنحل 1/ 113-114.

2/ 251، الفرق بين الفرق 167-168، التمهيد، ص: 128.

(9) المقالات، ص: 356، المجرد، ص: 143، المواقف، ص: 324.

(10) المواقف، ص: 324.

(11) ج: ان.

[382د]

وزعموا أن من المستقبحات ما يدرك بضرورة العقل⁽¹⁾، ومنها ما يدرك/ بنظره⁽²⁾، ومنها ما تقصر⁽³⁾ العقول عن إدراكه، فلا تدرك لا بضرورة ولا بنظر⁽⁴⁾.

وأصل هذه المسألة أخذها المعتزلة من الفلاسفة⁽⁵⁾؛ فإنهم قالوا: العلم محمود لذاته، والجهل مذموم لذاته، وسائر الأفعال عندهم ليست محمودة لذاتها ولا مذمومة لذاتها، بل [لعوارض تعرض]⁽⁶⁾ بالنسبة إليها، فأخذ المعتزلة⁽⁷⁾ هذا المذهب في العلم والجهل وعدوه إلى سائر الأفعال⁽⁸⁾.

وعبر بعض الناس عن مذهب القوم بأن قال: عندهم أنه يدرك الحسن والقبح عقلا من غير أن يتوقف على أخبار مخبر، وليس في هذا إفصاح على أنهم يردونه إلى صفة نفسية، أو صفة تابعة للحدوث أو غير ذلك⁽⁹⁾.

فنقول: هذا الحسن والقبح الذي أثبتموه إما أن يرجع إلى [عدم أو⁽¹⁰⁾] ثبوت، ومحال أن يرجع الحسن والقبح معا إلى عدم؛ لتقابل الحسن والقبح معا⁽¹¹⁾ على جهة التناقض، ولا يتناقض نفيان، فلا بد أن يكونا ثبوتين أو أحدهما نفي والآخر إثبات.

وذلك الإثبات إما أن ينعقد بالنظر إلى الأفعال فحسب، من غير أن يتوقف على

(1) نهاية الإقدام، ص: 370.

(2) نفسه، ص: 370.

(3) ب. ج. تنقص، د: تقصو.

(4) نهاية الإقدام، ص: 370.

(5) نفسه، ص: 375 - 376.

(6) ب: العروض عن ضرب.

(7) بياض في: أ.

(8) نهاية الإقدام، ص: 376.

(9) الملل والنحل: 1/ 45.

(10) ساقط من: ج.

(11) ساقط من: أ. ج. د.

إضافته لأمر آخر أولاً، فإن اتفقد لا بالقياس إلى أمرين، فهو إما معلل أو غير معلل. [وما هو معلل] ⁽¹⁾ يستدعي أن تقوم/ علته بالمحل الذي [ثبت له] ⁽²⁾، وذلك يفضي إلى قيام معنى بالأفعال، والأفعال ⁽³⁾ لا تثبت لها أحكام المعاني. وما/ ليس بمعلل، فهو واجب، وحقه أن يشترك فيه التماثلات سواء قلتم يجب في الوجود والعدم أو في ⁽⁴⁾ الوجود دون العدم، فلا بد من تساوي المثليين فيه ⁽⁵⁾. ونحن نرى أن القتل ابتداء والقتل قصاصاً تماثلان؛ فإن هذا ⁽⁶⁾ القتل لو لم تسبقه قتلة لكان هو ⁽⁷⁾ بعينه جناية محرمة، ومع تماثلهما حكمنا بأن أحدهما حسن والآخر قبيح، وكذلك الوطء المسبوق بالعقد، لو قدرنا أنه غير مسبوق بالعقد لكان قبيحاً.

وإن قال الخصم: إنه أمر إضافي، لا ينعقد إلا بأمر آخر، وذلك الأمر الآخر إن كان لازماً له فيلزم مثله، وإن كان غير لازم له فيصح ثبوته بدونه، وعند ذلك يلزم ألا يدرك بالعقل؛ فإن وقوع الجائر لا يدرك بالعقل.

فهذه مباحثة قبل/ الخوض في الجدال تبين فساد المذهب. [130ب]

فإن قالوا: نريد به، أنه أمر إضافي، وهو نسبة الذم/ والعقاب ⁽⁸⁾ إلى الفعل، أو ⁽⁹⁾ [نسبة المدح والثواب إلى الفعل] ⁽¹⁰⁾.

(1) ساقط من: ب.

(2) ج: سبب.

(3) ساقط من: أ. د.

(4) ساقط من: أ. د.

(5) ساقط من: ب.

(6) ساقط من: أ.

(7) ساقط من: ب.

(8) ج: العتاد.

(9) ساقط من: ج.

(10) ساقط من: ج.

قلنا: إن وجب المدح [والذم والثواب والعقاب عليه فيجب على مثله، وإن لم يجب فوقوع الجائز لا يدرك بالعقل، فلا بد من شرع، وكذلك كل شيء يُنسب إلى الفعل / ويضاف إليه، فيتجه فيه هذا التقسيم. [د384]

ثم قال صاحب الكتاب: «ما ادعيتم الضرورة فيه فأنتم عندنا⁽¹⁾ فيه منازعون، ولا يقع النزاع من عدد التواتر في الأمر الضروري»⁽²⁾.

ونحن نزيد على هذا العدد، ونحن⁽³⁾ مصرون على هذه⁽⁴⁾ المنازعة.

وذكر انفصالهم عن ذلك بأنهم قالوا: إنما خالفتم في المأخذ كمخالفة الكعبي في مستند العلم وبخبر التواتر أنه ضروري⁽⁵⁾، فيقول: هو نظري، مع الاعتراف بإفضائه إلى العلم⁽⁶⁾، وأجاب عنه من وجهين:

أحدهما: إن ما أثبتوه من الحسن والقبح في الجهل والعلم والصدق والكذب يرجع إلى صفة نفسية أو صفة⁽⁷⁾ تابعة للحدوث، ونحن ننفي ذلك، وما نشبته نحن [في ذلك]⁽⁸⁾ إنما⁽⁹⁾ يرجع إلى تعلق الأمر والنهي، وهو من كلام النفس، وهم نافوه، فلا اتفاق في إطلاق العبارة مع الاختلاف في نفس المعنى غير نافع في هذا المقام.

الجواب الثاني: هو أن إيلام البرايا من غير جرم سابق ولا عوض لاحق⁽¹⁰⁾ حسن لو

(1) ساقط من: أ. ج.

(2) الإرشاد، ص: 229.

(3) ساقط من: د.

(4) ساقط من: أ. ب.

(5) أصول الدين، ص: 12.

(6) الإرشاد، ص: 229-230.

(7) ساقط من: ج.

(8) ساقط من: ب.

(9) ساقط من: أ. ب. د.

(10) ساقط من: ج.

صدر من الله - تعالى - عندنا⁽¹⁾، وعندهم⁽²⁾ [لا يحسن بل هو قبيح يستحيل صدوره منه عندهم⁽³⁾، وهو مما ادعوا فيه الضرورة، وخالفناهم في ذلك⁽⁴⁾.

والجواب الأول أعم⁽⁵⁾ وأولى.

ومما نبرهن به على هذه القاعدة أن نقول: كل / من تساوت الأفعال بالنسبة إليه لم يقبح شيء ولا يحسن في حقه، والباري / - سبحانه -⁽⁶⁾ قد تساوت الأفعال بالنسبة إليه لم يقبح ولم يحسن شيء في حقه.

تقرير الأولى أن نقول⁽⁷⁾: التحسين يستدعي ترجيح الفعل على الترك، والتقبيح يستدعي ترجيح الترك على الفعل، والتساوي ينافي الترجيح.

وبيان تساوي الأفعال بالنسبة إليه وهو أنه - سبحانه -⁽⁸⁾ يتعالى عن النفع والضرر، ولو قدرنا فعلا لا يلحقنا به ضرر، ولا يفوتنا بتركه نفع لم يقع استحاث على فعله وتركه، وجميع الأفعال بالنسبة إلى الله - تعالى -⁽⁹⁾ كهذا الفعل المفروض بالنسبة إلينا.

وأیضا، فإنه لو لم تتساو الأفعال بالنسبة إليه، لكان وجودها منه أولى من ألا يوجد، وذلك يؤدي إلى أن يكون كماله بأفعاله، وهو كامل بذاته وأوصاف جلاله لا بأفعاله، فتبين أنه لا يحسن شيء ولا يقبح شيء⁽¹⁰⁾ في حقه.

(1) المجرد، ص: 140-141-142-147.

(2) ساقط من: د.

(3) المقالات، ص: 253، المواقف، ص: 130.

(4) الإرشاد، ص: 231.

(5) ساقط من: ج.

(6) ساقط من: أ.

(7) ساقط من: أ.

(8) ساقط من: أ. د.

(9) ساقط من: أ.

(10) ساقط من: أ. ب. د.

ومما ناقضوا فيه أنهم زعموا أن الكذب قبيح سواء أعقبه نفع أو لا⁽¹⁾، ثم قالوا: الألم الذي يعقبه نفع حسن، بخلاف الألم الذي لا منفعة فيه⁽²⁾.

ف قيل لهم: لم حسنتم الألم للنفع، ولم تحسنوا الكذب له؟ والكذب منه ما فيه منفعة عظيمة كما لو قدرنا شخصا واقفا على قارعة⁽³⁾ طريق اجتاز به نبي وأمه، واتبعهم ظالم فاستخبره على طريق ذهابهم، فالصدق سعي / في إفنائهم، والكذب طريق تخليصهم منه، فما وجه قبح هذه الكذبة؟ [د386]

فلما ورد هذا السؤال على بعض متأخريهم قال: «إن الكذب المشتمل على منفعة ترجى / عليه حسن»، وطرد ما قالوه في الألم في الكذب. [182]

ف قيل له: الكذب خير⁽⁴⁾ يتعلق بالشيء على خلاف ما هو عليه، وهو من أقسام الكلام، وهو⁽⁵⁾ من الأسماء الراجعة إلى الأفعال، فيلزمك تجويز أن يفعل الباري⁽⁶⁾ كذبا نافعا يكون به كاذبا؛ فإن كل شيء⁽⁷⁾ حسن يصح من الباري [—] عَلَيْهِ السَّلَام ⁽⁸⁾ فعله، فإذا لم يكن الكذب في الصورة المفروضة قبيحا، وكان حسنا، فيجوز فعل الحسن. فوقع عليه السؤال.

ومما يرد عليهم: لزوم تقييح أفعال البهائم والصبيان؛ فإن صفة نفس الفعل والتابعة للحدوث لا تختلف / بخلاف من صدر الفعل منه، والإلزامات فيها كثيرة، وفيما ذكرناه مقنع⁽⁹⁾. [ج251]

(1) المواقف، ص: 324-328، نهاية الإقدام، ص: 372-375-376.

(2) المواقف، ص: 330.

(3) ب. ج. د. فوهة.

(4) ج. و.

(5) ساقط من ب. د.

(6) ساقط من: أ.

(7) ساقط من: أ. ب. ج.

(8) ساقط من: أ. ج. د.

(9) المواقف، ص: 330.

شبهة الخصوم: فمما⁽¹⁾ تمسكوا به أن⁽²⁾ قالوا/ : لو كان الحسن والقبح من [131ب] الشرع لما أدرك ذلك من لم يعلم الشرائع⁽³⁾، ومعلوم أن البراهمة مع إنكارها الشرائع قبحت وحسنت، وعلموا حسن شكر المنعم، وقبح الكفران⁽⁴⁾، ولا يخفى على أحد من العقلاء أن⁽⁵⁾ لو لم يرد الشرع بحسن إنقاذ الغرقى، وحفظ الهلكى، وتقبيح السعي في إهلاكهم من غير جريمة،/ وكل ذلك معقول لو لم يرد شرع، ولم يستقر سمع، [387د] ومنكر ذلك في حكم المعاند، ويكفي حجة على من يخالف إجماع العقلاء على مناقضته، وهو دليل مخالفة المعقول وإنكار ضرورات العقول.

و⁽⁶⁾ الجواب أن نقول: إقدام البراهمة على التحسين والتقبيح لا حجة فيه إلا بعد ثبوت أن ما اعتقدوه [في ذلك]⁽⁷⁾ من قبيل ما علموه وتيقنوه، وهذا ممنوع، بل جهلوا كجهل الخصوم، فلا استرواح إلى ما اعتقدوه في ذلك، أليس قد اعتقدوا قبح ذبح البهائم وإيلامها لمنافع الأشخاص البشرية⁽⁸⁾ وهم جهلة في ذلك بالاتفاق؟ فأمرهم عندنا في أصل التقبيح كأمرهم عند الخصوم في تفصيل ما يقبح.

ثم قد⁽⁹⁾ يكون ما صار إليه البراهمة مما اعتقدوه بناء على نفرة وشهوة ثابتة في الجبلات، واعتقدوا أن استحاث الشهوة من قبيل استحاث العقول، وغلطوا⁽¹⁰⁾ مع

(1) د: فيما.

(2) ب: أنه أن.

(3) نهاية الإقدام: ص: 373.

(4) ب. ج: الكفران.

(5) ساقط من: أ. ج. د.

(6) ساقط من: ج.

(7) ساقط من: ب. ج.

(8) الملل والنحل: 2/ 251، أصول الدين، ص: 155.

(9) ساقط من: ج.

(10) ساقط من: د.

أنهم لم يثبت عنهم أنهم⁽¹⁾ عزوا ذلك إلى الله - تعالى - وحكموا بأنه قبحه وحسنه.

ثم شيوع⁽²⁾ هذه المقدمة عند الخصوم لا⁽³⁾ يلزم أن تكون يقينية، فإن المقدمات المشهورة يعتقد فيها ذلك، وليس القول بها يقينيا، بل قد يترتب الإنسان من حين صغره يتواتر على سماعه من تأديب المؤدب وتعليم الأستاذ/ حسن هذا والحث عليه، وقبح هذا والتحذير منه، فيرسخ في ذهنه ذلك، ولو اهتمدى لعلم أنه نظر مصلحي تعارف العقلاء الحمل عليه توسلا إلى تحصيل منافعهم، وسعيا في نيل مرادهم.

فإن قالوا: فالعقول تحت على تحصيل الصالح ونيل المراد، فقد اعترفتكم بالمسألة.

[252ج] قلنا: لا نسلم أن العقول تستحث، وإنما العقول تُدرك،/ وفي جبال الحيوان من شهوة المنافع وكرهية المضار، ما يستحث على تحصيل أحدهما والهروب⁽⁴⁾ من الآخر، أليس كل حيوان يهرب ممن يضربه وينفر عن عدوه المهلك له، ويألف بجنسه؟ فإذا كان هذا حكم البهيمة مع عدم العقل، فكيف/ يجعل من خصائص حكم العاقل؟ نعم من المصالح ما لا يدرك إلا بالعقل فيكون تحرك الشهوة إلى وجهة مشروطا بإدراك العقل له.

ثم المنافع والمضار إنما لزمَت الأفعال بمجرد العادة، وهي حوادث يخلقها الرب - سبحانه -⁽⁵⁾ عقيها، وليس لفعل حكم أن يولد فعلا آخر، وقد سبق الكلام على إبطال التولد⁽⁶⁾.

(1) ساقط من: د.

(2) ب. د: يسوغ.

(3) ب. د: ولا.

(4) ب: الفرار.

(5) ساقط من: أ. ج. د.

(6) سبق ذلك في فصل يشمل على الرد القائلين بالتولد.

ثم الكلام مُدار على أن يعلم بقضية العقل أن الله - تعالى - ⁽¹⁾ يثيب على هذا، ويمدح ويلوم على الآخر ويعاقب، وفيه وقع النزاع ⁽²⁾، ولم يلزم من هذا الاستحاث لو ⁽³⁾ سلم جدلا أنه من المعقول إدراك حصول / الثواب والعقاب والمدح والذم من العقل، بل ^[د389] من ⁽⁴⁾ الجائز أن يعاقب الله ⁽⁵⁾ على ترك ⁽⁶⁾ تحصيل منفعته، ومن الجائز ألا يعاقبه؛ فإن الباري - سبحانه - ⁽⁷⁾ لا يتضرر بلحوق الضرر بنا، ولا يتتفع بما يحصل لنا من المصلحة ⁽⁸⁾، والكفر والشكر في حقه سيان، والمشكور هنا قد يتألم بالكفران، فيعاقب من ألمه بذلك، والباري - سبحانه ⁽⁹⁾ وتعالى - ⁽¹⁰⁾ لا يضره كفر كافر، ولا ينفعه شكر شاكر، فمن أين يلزم مجازاة الشاكر بالثواب، والكافر بالعقاب؟ فإن كان ذلك مأخوذا من قياس الشاهد على ⁽¹¹⁾ الغائب ⁽¹²⁾، فما ذكرناه فارقا يقدر في الجمع على تقدير ⁽¹³⁾ صحة القياس.

شبهة أخرى لهم: قالوا: إذا قدرنا للعاقل غرضا يحصل له بتقدير الصدق والكذب على حد سواء، فالعقل يرجح جانب الصدق على جانب الكذب، فلولا أنه على صفة

(1) ساقط من أ. ج.

(2) نهاية الإقدام، ص 370، المواقف، ص: 324.

(3) د: لم.

(4) ساقط من: أ.

(5) ساقط من: أ. ج. د.

(6) ساقط من: ب. د.

(7) ساقط من: أ. ج.

(8) أ: الصلحة.

(9) ساقط من: أ. ج. د.

(10) ساقط من أ. ج.

(11) ساقط من: أ.

(12) ساقط من: أ.

(13) ساقط من: أ. ب.

ترجع⁽¹⁾ لما اقتضاه⁽²⁾ العقل مع تساويهما بالنسبة إلى الأعراض جلبا ودفعا⁽³⁾.
والجواب من وجوه⁽⁴⁾:

[132 ب] الأول: إن الكذب الذي لا فائدة فيه قبيح عندكم ضرورة، وفي الصورة/ المفروضة لا فائدة للكذب، فيكون استدلالا منكم على ما أدعيتم فيه الضرورة.

ويمكنهم الانفصال عن هذا بأن يقولوا: لا ندعي الضرورة إلا فيما عري عن الفائدة من الكذب، وهذا يفضي إلى غرض، وحصول الغرض بغيره يحتاج إلى نظر في إلحاقه لما قبح ضرورة.

وقد أورد صاحب الكتاب هذه الشبهة لهم في الاستدلال على كونه ضروريا، وأجاب عنها بهذا الجواب.

وهم لا يدعون الضرورة في قبح كل كذب، وإنما يدعونها⁽⁵⁾ فيما يكون غير مفيد، وأما المفيد فيلحق بغير المفيد بمسلك⁽⁶⁾ نظري.

الجواب الثاني: أن الكاذب⁽⁷⁾ متعرض للملامة⁽⁸⁾ عرفا وشرعا، فكيف يمكن دعوى التساوي بينهما؟

وأورد صاحب الكتاب⁽⁹⁾ [هذا الجواب]⁽¹⁰⁾ في معرض تناقض القول من القوم،

(1) ساقط من: د.

(2) اقتضاه.

(3) الإرشاد، ص: 231، نهاية الإقدام، ص: 373.

(4) ب: الوجه.

(5) أ. ب. د: يدعونه.

(6) ب: فسلك.

(7) ب. ج: الكذب.

(8) ب. د: للملافة، ج: للافة.

(9) هو إمام الحرمين الجويني.

(10) ساقط من: ج.

فإن العقل عندهم يوجب ذم الكاذب ومدح الصادق، فكيف يفرضون التساوي في موضع يوجبون فيه ⁽¹⁾ الترجيح؟ والخصم إنما فرض تساويهما ⁽²⁾ في جهة قضاء الحاجة وتحصيل الغرض ⁽³⁾.

ونقول: لولا ترجيح آخر من جهة عرض ⁽⁴⁾ العقل ⁽⁵⁾ لما كان الاستحاثات على أحدهما أولى ⁽⁶⁾ من الآخر، إلا أنه يقال له: الاستحاثات بناء على خوف الملامة ⁽⁷⁾، والإنسان بجبلته يمتنبه ⁽⁸⁾، ويكره توجه اللوم أو العقوبة عليه ⁽⁹⁾، فلم يلزم أن تكون للعقل ⁽¹⁰⁾ استحاثات عليه [لصفة فيه] ⁽¹¹⁾، وإنما ينفع الخصوم/ إذا عرى الفعل عن جميع جهات الضرر والنفع، ورجح العقل، وهو محل النزاع ⁽¹²⁾ /.

[391د]

[184أ]

و ⁽¹³⁾ الجواب الثالث: قال صاحب الكتاب: «إذا حكمتكم أن العقل يتقاضى الصدق، فيلزم خروجه عن حكم التكليف، فإن الملجأ عندكم لا يصح تكليفه بما ألجىء إليه ⁽¹⁴⁾».

(1) ساقط من: أ. ب. ج.

(2) ج: اجتماعهما.

(3) الإرشاد، ص: 231-232.

(4) ساقط من: د.

(5) أ. ب. ج: العاقل.

(6) ب. ج: أولاً.

(7) ج: الملازمة.

(8) ساقط من: أ. د.

(9) ساقط من: ج.

(10) ب. د: للعاقل.

(11) ساقط من: أ. ج.

(12) نهاية الإقدام، ص: 371-372.

(13) ساقط من: أ. ج.

(14) الإرشاد، ص: 232.

وهذا الجواب ضعيف؛ فإنهم يقولون: تقاضي العقل⁽¹⁾ ليس فيه إجماع، بل حكمه حكم استدعاء الشرع للفعل⁽²⁾ واقتضائه، و⁽³⁾ عندكم لا يكون ذلك إكراها⁽⁴⁾ وإجماعاً.

الجواب الرابع: هو أنكم إنما فهمتم هذا الاستحاث بعد ورود الشرع، ولما استقر في أذهانكم ذلك، تريتم على ما استقر في الشريعة من اللوم على الكذب، والمدح على الصدق اعتقدتم ذلك من مقتضيات العقول⁽⁵⁾.

اعترضوا على هذا الجواب بأن قالوا: إن القدر الذي اعتقدناه قد⁽⁶⁾ اعتقده من لم تبلغه الشرائع، ولم يستقر حكمها في عقله.

قلنا: لأنه رُبِّي في قوم يعتقدون اللوم عليه، فاستقر ذلك في ذهنه، فاعتقد أنه من مقتضيات العقول، وليس من لازم التعارف فيها جريانه بأنه في⁽⁷⁾ حكم الإله، ووجوب⁽⁸⁾ ذمه على الكذب، / ومدحه على⁽⁹⁾ نقيضه.

[ج254]

فإن فرضوا المبالغة في التصوير إلى أن قدروا شخصاً لم تبلغه الشريعة، ولم يترتب/ بين أقوام يتعرفون ذلك، فلسنا نسلم أن عقله تقاضى الصدق والحالة هذه.

[د392]

وليس التحقيق في دفع هذه الشبهة إلا منع الاستواء في حق من عرف الشرع أوربي في قوم يتعارفونه، ومنع الترجيح عند فرض عدم هذه المرجحات⁽¹⁰⁾، فافهم ذلك.

(1) نفسه، ص: 232.

(2) أ. ج. د: الفعل.

(3) ساقط من: أ. ج.

(4) ساقط من: د.

(5) نهاية الإقدام، ص: 387-391.

(6) ساقط من: ب.

(7) ساقط من: ج. د.

(8) ج: وجوبه.

(9) ب: ذمه.

(10) الإرشاد، ص: 232، نهاية الإقدام، ص: 373-387.

شبهة أخرى لهم قالوا: لو لم يدرك التحسين والتقييح عقلا لما فهم [عند ورود الشرع؛ فإن ⁽¹⁾ مخاطبة المكلف بما لا يفهم حقيقته [لا يجديده ⁽²⁾ ولا يفيد ⁽³⁾ معنى.

والجواب: أن إدراك حقيقة القبح والحسن قبل ورود الشرع لا نزاع فيه، وإنما ثبوته بغير الشرع هو الممنوع.

وبيانه: أن حقيقة الأمر والنهي وتعلقهما بالأفعال أمر معقول مفهوم قبل الشرع، ويجوز وروده قبل الشرع، ولو لم يكن معقولا لما حكم عليه بالجواز ⁽⁴⁾، ولم يلزم من تجويز أمر ما ثبوته، وهذا كالنبوات والمعجزات ⁽⁵⁾، فإننا نحكم بجوازها قبل ورودها، ولا يصح الحكم بالجواز إلا على مفهوم الحقيقة، ولا يلزم من فهم حقيقتها قبل وجودها اعتقاد ثبوتها ⁽⁶⁾ قبل كونها.

شبهة أخرى لهم قالوا: العقلاء يستحسنون إنقاذ الغرقى، وتخليص الهلكى، ويستقبحون الظلم والعدوان ⁽⁷⁾، وإنكار ذلك مكابرة مع ذهولهم عن هذه المستندات التي ذكرتموها،/ ولو كان ما ذكرتموه [من السمع ⁽⁸⁾ مدركا لما فهمه من ذهل ⁽⁹⁾ عن ⁽¹⁰⁾ المدرك ⁽¹¹⁾.

[د393]

(1) ساقط من: ج.

(2) ج: تجريه.

(3) ج. د: يفيد.

(4) ج: بالجواب.

(5) ساقط من: د.

(6) الإرشاد، ص: 232، نهاية الإقدام، ص: 387-393.

(7) ب: العد.

(8) ساقط من: أ.

(9) ب. د: فصل.

(10) ساقط من: ج.

(11) نهاية الإقدام، ص: 373-379.

[133ب] والجواب: إن ميل⁽¹⁾ الطوائع/ إلى الإحسان ونفرتها عن الإساءة، والتذاذها بالشكر ونفرتها عن نقيضه لا ننكره، ودعواكم أن هذا من استحسان⁽²⁾ العقول ممنوع، ولو سلم لهم ذلك تنزلا، فلا يلزم منه أن الله - سبحانه -⁽³⁾ يلوم عليه ويعاقب، ويمدح على نقيضه ويثيب⁽⁴⁾، وهو محل النزاع.

فإن أخذتم ما تنازعنا فيه مما تعارفه العقلاء، فليس بلازم، والدليل على عدم اللزوم أننا نتعارف أن ملكا لو رأى عبده يفجر بعضهم ببعض، ويتعدى بعضهم على⁽⁵⁾ بعض،/ وهو قادر على منعهم من فسوقهم وتعديهم وأعرض عنهم، لعد ذلك [185أ] من أقبح الأمور عليه، ولم يلزم مثله في حق الإله - سبحانه -⁽⁶⁾، فإنه قد يرى العبيد والإماء في فساد قد نهى عنه وحذر منه، وهو قادر على منعهم ولم يمنعهم مما قبحه عليهم،/ فدل - والحالة هذه - على بطلان جريان اللزوم الذي ذكروه⁽⁸⁾. [255ج]

اعتذر صاحب الكتاب عن تقديمه الكلام في شبههم على نصب الدليل⁽⁹⁾ خلاف ما أشرنا إليه في بحثنا بأن الخصم لما ادعى الضرورة في هذه الأمور التي تنازعنا فيها دعت الحاجة إلى بيان فساد مأخذه.

[394د] ثم نتكلم بعد/ ذلك في حجتنا.

واستدل بأن قال: «القبح والحسن إما أن يرجع إلى ذات المقبح، أو إلى صفة نفسية،

(1) ج: قبل.

(2) أ. ب: استحاث.

(3) ساقط من: أ. ج. د.

(4) ج: ليب.

(5) ساقط من: ب. ج. د.

(6) ساقط من: أ. ب.

(7) ساقط من: أ. ب. د.

(8) ج: اعترض.

(9) الإرشاد، ص: 233.

أو لا إلى ذاته ولا إلى صفة نفسية⁽¹⁾»⁽²⁾.

[والقول بأنه يرجع إلى ذاته أو إلى صفة]⁽³⁾ نفسية يلزم منه تساوي المتماثلين في القبح والحسن، وقد قرر فساده.

والقول بأنه يرجع لا إلى ذاته ولا إلى صفة ذاته؛ فإما أن يرجع إلى تعلق الأمر إليه والنهي، أو لا يرجع إليه⁽⁴⁾، ورجوعه إليه هو المطلوب، وعدم رجوعه إليه ينفي اختصاصه به، ويحتاج ههنا إلى مزيد تقرير، فيقال:

هذا الزائد على تعلق الخطاب وليس بصفة نفسية، إما أن يكون نفياً أو إثباتاً، والنفي لا يتقابل فيه النقيضان، والإثبات إما أن يختص بما حكم فيه⁽⁵⁾ بالقبح، أو لا يختص⁽⁶⁾: وعدم الاختصاص يلزم منه اختفاء الحكم، وثبوت الاختصاص به⁽⁷⁾ يلزم منه⁽⁸⁾ أن يكون صفة، وهي صفة⁽⁹⁾ نفسية أو معنوية، ووجه الحصر أن الصفة إما أن تعلل أو لا تعلل، فغير المعلل صفة نفسية، والمعلل صفة معنوية، والأفعال ليست قبل ثبوت أحكام المعاني لها⁽¹⁰⁾، والصفة النفسية [لا تصح]⁽¹¹⁾، فإننا فرضنا في هذا الظرف أنه لا يرجع إلى ذاته ولا إلى صفة ذاته.

(1) ساقط من: ب . ج .

(2) الإرشاد، ص: 233.

(3) ساقط من: أ .

(4) ساقط من: د .

(5) أ: به .

(6) ساقط من: ب .

(7) ساقط من: ج .

(8) ساقط من: أ . د .

(9) ساقط من: أ . ب . د .

(10) سبق تحديد معناها ص: 493 من هذا العمل .

(11) ساقط من: ب . د .

[395] وقد يقولون بصفة وراءهما وهي الصفة/ التابعة للحدوث⁽¹⁾، ووجه إبطالها هو وجه إبطالها في الصفة النفسية، وقد سبق إيضاحه بما يغني من إعادته. وإذا بطلت هذه القاعدة بطل ما أسند⁽²⁾ إليها وتعلق بها من مسائل هذا الباب، وقد أشبعنا القول فيها لمسيس الحاجة إليها، والله - سبحانه -⁽³⁾ الموفق للصواب برحمته⁽⁴⁾.



(1) نهاية الإقدام، ص: 372.

(2) أ: استدلل.

(3) ساقط من: أ. ج. د.

(4) ساقط من: أ. ج. د.

فصل :

[في أنه لا واجب عقلا على العبد أو الله]⁽¹⁾

المقدمة الثانية التي وعد بها في ترجمة كلامه تشتمل على الرد على من قال: إن العقل يدل على وجوب وجود⁽²⁾ واجب⁽³⁾ -⁽⁴⁾، وهي مندرجة تحت القاعدة⁽⁵⁾ التي سبق تقريرها⁽⁶⁾.

والكلام في هذا الفصل، كما ذكر في قسمين:

أحدهما: في دعواهم تلقى⁽⁷⁾ الوجوب [على العبد عقلا، والثاني في دعواهم الوجوب]⁽⁸⁾ على الله - سبحانه⁽⁹⁾ وتعالى⁽¹⁰⁾ عما يقول الظالمون علوا كبيرا..

أما القسم الأول: فربما/ يدعون فيه الضرورة عقلا⁽¹¹⁾، والكلام فيه كما سبق [256ج] في المسألة السابقة⁽¹²⁾.

وإذا قالوا: بأن⁽¹³⁾ شكر المنعم واجب عقلا⁽¹⁴⁾، فمأخذهم الرجوع إلى ما تعارفه

(1) العنوان مقتبس من كتاب الإرشاد المحقق.

(2) ساقط من: أ. ب. د.

(3) ج: واجبة.

(4) المواقف، ص: 328، التبصير، ص: 66، أصول الدين، ص: 154-156، المواقف، ص: 376.

(5) ساقط من: ج.

(6) قاعدة التحسين والتقييح، نهاية الإقدام، ص: 383-384، التبصير، ص: 66، أصول الدين، ص:

154-156.

(7) ساقط من: ب.

(8) ساقط من: ب. ج.

(9) ساقط من: أ. ج. د.

(10) ساقط من: ب. ج. د.

(11) ساقط من: أ. ج. د.

(12) ساقط من: ب.

(13) ساقط من: ج.

(14) الإرشاد، ص: 234.

العقلاء في ذلك، وقد ذكرنا أن ذلك من المقدمات المشهورة لا من المقدمات اليقينية.
فنقول: لو أوجب العقل الشكر إما أن يوجب لفائدة أولا لفائدة، والقول بهما
ممتنع⁽¹⁾، فيمتنع القول بالوجوب.

بيانه: أن الوجوب لا لفائدة لو يحكم به العقل لأوجب كل عبث عند الخصوم بغير
فائدة، ولأن من الأفعال قطعاً ما لا يجب، ولو أوجب لا لفائدة⁽²⁾، لم تميز ما يجب
عما لا يجب، وإن أوجب لفائدة فهي إما أن تعود إلى المشكور أو إلى الشاكر: وعودها
إلى المشكور⁽³⁾ محال⁽⁴⁾؛ لأنه لا يتففع ولا يتضرر، بل يتعالى عن قبول النفع والضرر،
وإن/ عادت الفائدة، فهي إما⁽⁵⁾ عاجلة أو آجلة، والعاجل تعب ناجز، والآجل
معدوم الآن فهو جائز، والعقل لا يهتدي إلى وقوع الجائز، وإنما يدرك العقل جوازه.
ولأن النفع الابتدائي غير واجب، والمشكور إذا قال: «أنت⁽⁶⁾ ما نفعني بشرك»،
فمن أين يجب أن يشبهه؟

ثم⁽⁷⁾ إن⁽⁸⁾ العبد⁽⁹⁾ إذا أدى ما وجب عليه فمن أين يستحق إثابة؟
وإن كان أداء الواجب يستوجب ثواباً فيلزمكم في أن الباري - سبحانه -⁽¹⁰⁾ إذا أتى
بالإثابة فقد أدى ما وجب عليه، فيستحق عوضاً على الثواب.

(1) أ: يمتنع.

(2) ج: لفائدة.

(3) ج: المشكور لا يصح.

(4) ج: بمحال.

(5) ساقط من: ب. د.

(6) ساقط من: ج.

(7) ساقط من: ب.

(8) ساقط من: أ. ب. ج.

(9) ج: العدل.

(10) ساقط من: أ. ج.

وربما بنى بعض الأصحاب⁽¹⁾ هذه المسألة على أصلنا من أن⁽²⁾ الله - تعالى -⁽³⁾ هادي كل مهتد، فهدايته إلى الشكر نعمة، فلو كانت النعمة توجب شكرا⁽⁴⁾، فالهداية إلى الشكر نعمة، فتوجب شكرا ويتسلسل.

وهذا مسلك حسن، فإن منعوا أن الهداية من المنعم، عدنا إلى / تقرير ذلك بما مضى. [د397]
واعلم بعد ذلك أن كل مسلك يقرر به الخصم مذهبه في هذه المسألة فلك مقابله بجائز آخر، فيكون ما أبداه غير متعين في طريق العقل، والجائز لا يهتدي العقل إلى وقوعه بدلا من الجائز الذي يقابله.

قالوا: خطر ببال⁽⁵⁾ العاقل تجويز أن يكون له رب يطلب منه شكر نعمة، فإن شكر أثابه، وإن كفر عاقبه، فالعقل يتعين عليه الشكر طلبا للسلامة والأمن.

وهذا يقابله في⁽⁶⁾ التجويز العقلي أن يخطر ببال العاقل أن له ربا خلقه للترفه⁽⁷⁾ والتمتع، وأنه ملك لخالقه، ولو / أتعب نفسه فيما لا يتتفع به مالكة لكان ذلك تصرفا [ج257]
في ملك مالكة بغير إذنه، فربما عاقبه، فيكون ارتقاب العقاب على ترك⁽⁸⁾ الشكر كارتقابه على فعله، فلا يترجح أحدهما على الثاني، فلا بد من سمع مرجح.
وقال صاحب الكتاب: «ويتأيد ذلك بأن الرب - سبحانه⁽⁹⁾ وتعالى - غني عن شكر

(1) أصول الدين، ص: 140، التمهيد، ص: 376-379.

(2) ساقط من: ب.

(3) ساقط من: أ.

(4) نهاية الإقدام، ص: 416.

(5) ج: يباب.

(6) ساقط من: ب.

(7) ج: للتوبة.

(8) ساقط من: أ.

(9) ساقط من: أ. ج. د.

الشاكرين، متعال عن الاحتياج، وأنه - تعالى - ⁽¹⁾ يتبدى بالنعم قبل استحقاقها ⁽²⁾.

قلت: في هذا اللفظ تسامح؛ فإن قوله: «قبل استحقاقها» يوهم أن للنعم ⁽³⁾ وقتا تستحق فيه ⁽⁴⁾، وأنه يأتي ⁽⁵⁾ بها قبله، وليس الأمر كذلك، فإنه لا يستحق على الله - تعالى - ⁽⁶⁾ شيء، وإن أريد أن الإرادة إذا خصّصت شيئا بوقت فقد ⁽⁷⁾ استحق وقوعه في ذلك الوقت، فلا يتصور أن يوجد الشيء قبل وجود الوقت الذي خصّصت الإرادة الفعل ⁽⁸⁾ به، فالأحسن في التعبير أن يقال: يتبدى بالنعم ولا استحقاق ⁽⁹⁾ عليه ⁽¹⁰⁾.

[3398]

وأكد صاحب الكتاب هذا بضرب مثال يبين به أنه لا يجري حكم الغائب على حكم الشاهد فيما يتعلق باستحقاق ⁽¹¹⁾ الشكر؛ وذلك [أن المشكور] ⁽¹²⁾ شاهدا يرتاح بالشكر، فينعم على من شكر، وأما الباري - تعالى - ⁽¹³⁾ فالشكر والكفر بالنسبة إليه سيان؛ لأنه متعال/ عن قبول النفع والضرر.

[187]

والمثال الذي ذكره أن قال: «لو قدرنا شيئا يسيرا يستقبح أهل العرف بالنسبة إلى

(1) أ: - تعالى - كما.

(2) الإرشاد، ص: 235، نهاية الإقدام، ص: 382 - 383.

(3) ساقط من: أ.

(4) ساقط من: أ.

(5) ب: بأبي.

(6) ساقط من: ج. د.

(7) ساقط من: ب.

(8) ساقط من: أ.

(9) أ. ب: والاستحقاق.

(10) ساقط من: د.

(11) أ. ب. ج: باستحسان.

(12) ساقط من: ج.

(13) ساقط من: أ. ب. د.

المشكور ذكره في معرض الشكر فلا يستحسن الشكر فيه، كما لو فرضنا ملكا عظيما أعطى فقيرا كسرة خبز، فأخذ يطوف في⁽¹⁾ البلاد ينادي على رؤوس الأشهاد بذكر نعمة الملك فيعد ذلك ازدراء⁽²⁾، وجميع النعم بالنسبة إلى خزائن ملك الله [- عز وجل]-⁽³⁾ التي لا تنفى ولا تنقصها العطايا دون نسبة الكسرة إلى الملك، فلا يقضي العقل فيه بوجوب الشكر⁽⁴⁾».

ثم قال: «هذا قولكم فيمن خطر له الخاطران، فما قولكم في الغافل الذاهل فلا سبيل إلى أن يعلم، ولا وجوب ثابت عليه؟».

وهذا الذي ذكره⁽⁵⁾ ادعى أنه عظيم وقعه على الخصوم⁽⁶⁾.

[د399] وأنا أقول: الخصم/ لا يدعي أن وجوب شكر المنعم من قبيل الضروريات، [ولابد]⁽⁷⁾ فيمن ذهل عن طريق⁽⁸⁾ النظر ألا يعلم وجوب الشكر، وسييل العلم به النظر.

وقوله: «الوجوب ثابت عند الغفلة والذهول»⁽⁹⁾.

فما⁽¹⁰⁾ أراهم يوجبون/ شيئا على الغافل والناسي⁽¹¹⁾، ولا أرى هذا إلزما [ج258] واقعا⁽¹²⁾.

(1) ساقط من: أ. ب.

(2) ب. ج: ازراء.

(3) ساقط من أ. ج. د.

(4) الإرشاد: ص 235.

(5) ساقط من: ب.

(6) الإرشاد، ص: 235.

(7) أ. ج. د: ولا يعد.

(8) ساقط من: ب.

(9) الإرشاد، ص: 236.

(10) ب. ج: فيما.

(11) أصول الدين، ص: 331-332-155-156.

(12) ساقط من: ج.

وذكر لهم سؤالاً على هذا وهو أن قال: «لا بد أن يخطر ببال العاقل⁽¹⁾ هذان الخاطران»⁽²⁾، ورد عليهم بما تشهد العادة له من ثبوت الغفلات في حق⁽³⁾ كثير من المكلفين/ عن هذه الخواطر، ثم قال: «في⁽⁴⁾ هذه الخواطر في ابتداء النظر⁽⁵⁾ شكوك، والشك في الله كفر»⁽⁶⁾، فإن كان الباري - سبحانه⁽⁷⁾ وتعالى - يخلق هذه الخواطر في قلبه ضرورة حتى لا يكون له منها بد، فالباري - سبحانه -⁽⁸⁾ عندهم لا يصح أن يخلق الكفر، ولا سائر المستقبحات⁽⁹⁾ عندهم⁽¹⁰⁾، وإن كانت هذه الخواطر مكتسبة للعبد⁽¹¹⁾، فللعبد ألا⁽¹²⁾ يقدم عليها وهو متمكن من ذلك، فكيف يصح القول بأنه لا بد منها، على أنها إذا كانت كفراً، امتنع القول باستحسانها، ووجب اجتنابها والإضراب عنها، وهي الداعية الجالبة للنظر؟

وقول صاحب الكتاب: «هذه الخواطر في ابتداء النظر شكوك»⁽¹³⁾.

لا يريد به أن الشك يجمع/ النظر؛ فإنه سبق منه القول بمضاداته له⁽¹⁴⁾، وإنما الخواطر يبدأ بها قبل التأمل فيها، فالشك إذا سبق على النظر.

(1) د: الغافل.

(2) الإرشاد، ص: 236.

(3) ساقط من: ب.

(4) ساقط من: أ. ب. ج.

(5) ج: للامر.

(6) أصول الدين، ص: 236.

(7) ساقط من: أ. ج. د.

(8) ساقط من: أ. ج. د.

(9) اختاروا أن الله - ﷻ - يجب عليه في الحسن مراعاة الصلاح والأصلح، انظر: المواقف، ص: 328.

(10) ساقط من: ب. ج.

(11) ساقط من: أ. ب. ج.

(12) ب: لا.

(13) الإرشاد، ص: 236.

(14) فصل: مضادة النظر العلم والجهل والشك، انظر: الإرشاد، ص: 27.

قالوا: يبعث الله [- ﷻ] ⁽¹⁾ إلى كل مدعو ملكاً يختم على قلبه، ويقول في نفسه قولاً يسمعه.

وهذا بهت منهم، وإثبات كلام لم يسمعه ذو عقل، وادعوا أنه مسموع للمكلف، والكلام على أصولهم، عبارة عن الحروف، وهي أصوات مقطّعة، ففي إثبات كلام خارج عن ذلك نقض أصلهم ⁽²⁾.

ثم إنهم منعوا توقف الوجوب على ورود رسول واحد، ثم التزموا أن يبعث الله - سبحانه - ⁽³⁾ إلى كل مدعو ملكاً ⁽⁴⁾ رسولا، وفي دعوة الأنبياء غنية عما ⁽⁵⁾ هَذَا به.

ثم قال: «بعد أن بيّنا أن الله - سبحانه - ⁽⁶⁾ خالق اكتساب العباد ⁽⁷⁾، فلا يستقيم التمسك ⁽⁸⁾ بهذه الدلالة؛ فإن العقل لا يوجب تكليف ما [لا يفعله] ⁽⁹⁾ العبد، كما أنه لا يوجب التكليف بفعل الجواهر»، فلولا ورود الشرع بثبوت التكليف لم ⁽¹⁰⁾ يمكن إثباته ⁽¹¹⁾.

القسم الثاني: في نفي الإيجاب على الله - سبحانه ⁽¹²⁾ وتعالى - . ومستند الخصوم في هذا الباب يؤول إلى التحسين والتقبيح بالعقل ⁽¹³⁾، وقد استأصلنا هذا

(1) ساقط من: أ. ج. د.

(2) فصل: في حقيقة الكلام وحده ومعناه.

(3) ساقط من: أ. ج. د.

(4) ساقط من: أ. ب. د.

(5) ساقط من: ب.

(6) ساقط من: أ. د.

(7) «باب: القول في خلق الأعمال» من هذا العمل.

(8) ج: التكسب.

(9) د: لا يعقله.

(10) ساقط منك ب.

(11) الإرشاد، ص: 236.

(12) ساقط من: أ. ج. د.

(13) نهاية الإقدام، ص: 371.

[188] الأصل/ وأبطلناه⁽¹⁾ فلا معتمد لهم في هذه المسألة.

[259ج][401د] فهذا القسم مندرج تحت الأصل الذي سبق عقده، ولكن البحث/ في هذه المسألة بخصوصها أن يطالب الخصم عن معنى الوجوب، ولا يمكن أن نريد به⁽²⁾ توجه الأمر الجازم عليه⁽³⁾ فإنه محال، ولا يمكن أن يراد به لحوق ضرر على تقدير ترك ما وجب، فإنه يتعالى عن قبول الضرر والنفع، ولا شك في موافقتهم في نفي الوجوب بكلا المعنيين المذكورين، وإنما يقولون: إنه واجب بمعنى: أن حكمة الحكيم تتقاضى فعله⁽⁴⁾، ولا بد أنه⁽⁵⁾ اشتمل على حسن لا يسوغ في الحكمة تركه، وقد أبطلنا أن القبح والحسن صفتان للأفعال⁽⁶⁾، فلم يبق لهم معتمد.

ثم نقول: القول بالوجوب⁽⁷⁾ يقتضي ترجيح الفعل على الترك، والأفعال متساوية [بالنسبة إليه]⁽⁸⁾ [- ﷻ] -⁽⁹⁾ على ما سبق بيان ذلك وتقريره، وما ذكره من الحكمة المنسوبة إليه فمعناه: أنه عالم بالأشياء وأحكامها، قادر على إنشائها وإتقانها، ولا يعطي ذلك وقوع المقدور المعلوم حقيقة.

ومما⁽¹⁰⁾ ادعوا القول بوجوبه، أنه يجب على الله [- ﷻ] -⁽¹¹⁾ ثواب الأعمال⁽¹²⁾، وقد

(1) «فصل: التحسين والتقييح» من هذا العمل.

(2) ساقط من: ج.

(3) ساقط من: د.

(4) نهاية الإقدام، ص: 374-381، المواقف، ص: 329-376، المجرد، ص: 140-141-147.

(5) ج. أ. ج. د: لأنه.

(6) «فصل التحسين والتقييح» من هذا العمل.

(7) ج: الوجود.

(8) ساقط من: ج.

(9) ساقط من: أ. ج. د.

(10) ج. د: ما.

(11) ساقط من: أ. ج. د.

(12) المواقف، ص: 329.

وعد بأن يعقد له بابا - إن شاء الله تعالى - ⁽¹⁾.

غير أنه ذكر في هذه المسألة نكتة واحدة، وذلك أن الأعمال وقعت شكرا للنعمة، ومن أدى ما وجب عليه كيف يستوجب عوضا؟

ومرجعهم الرجوع إلى ما تعارفه العقلاء، فلا شك أن السيد/ إذا أمر عبدا بفعل [د402] ففعل ما أوجبه عليه سيده لا يستحق عوضا على السيد في خدمته ⁽²⁾.
ومما يوجبونه الصلاح والأصلح ⁽³⁾، وسيأتي الكلام فيه - إن شاء الله تعالى - ⁽⁴⁾.

(1) ساقط من: أ. ج.

(2) الإرشاد، ص: 137.

(3) ب. ج: اللطف.

(4) «باب: القول بالصلاح والأصلح» من هذا العمل.

فصل :

[في الآلام واللذات]

مذهب أهل الحق قاطبة، أن الآلام واللذات تقع مقدورة لله - تعالى - ⁽¹⁾ غير مقدورة للبشر ⁽²⁾.

والمعتزلة قالوا: بأن الآلام مقدورة بواسطة إيقاع أسبابها، واختلفوا في سبب الآلام:

[136ب] فمنهم من قال: هو الاعتماد على الغير بضرب أو قطع، ومال إلى ذلك / ابن الجبائي في بعض أجوبته، ثم رجع عنه واستقر جوابه على أن الاعتماد يولد افتراق الأجزاء، وقد يسمى هذا الافتراق: [الوهى، فيقول: الاعتماد يولد] ⁽³⁾ الوهى، والوهى يولد الآلام ⁽⁴⁾؛ فإذا خلق الله ⁽⁵⁾ - سبحانه ⁽⁶⁾ وتعالى - الوهى ⁽⁷⁾ في جسم بغير افتراق أجزاء ولا اعتماد، فذلك ضروري بالاتفاق.

وهل يجوز أن يخلق ألما من غير سابقة جرم ولا ثواب لاحق عليه؟ هذا مما نجوزُه / نحن ⁽⁸⁾، وهم يمنعون ذلك ⁽⁹⁾.

[260ج]

وليقع الغرض في إيلاام الأطفال ⁽¹⁰⁾ والبهائم مع أنه ⁽¹¹⁾ لا وزر لهم ولا ذنب،

(1) ساقط من: د.

(2) الإرشاد، ص: 237، المجرد، ص: 141، أصول الدين، ص: 140-141.

(3) ساقط من: أ. ب.

(4) المواقف، ص: 130-318.

(5) ساقط من: أ. ج.

(6) ساقط من: أ. ج. د.

(7) ساقط من: ج.

(8) المجرد، ص: 142-147-141، أصول الدين، ص: 240-241.

(9) أصول الدين، ص: 240-241، التمهيد، ص: 382-383.

(10) ب. ج: الابطال.

(11) ب. ج: انهم.

فالثنوية⁽¹⁾ قالوا: الألم على كل تقدير قبيح، فلا يصدر من النور المسمى عندهم⁽²⁾ يزدان⁽³⁾ -⁽⁴⁾، بل يصدر من الظلمة المسماة عندهم / أهرمان⁽⁵⁾ -⁽⁶⁾، [403 د] فالآلام الصادرة عندهم⁽⁷⁾ في حق الصبيان والبهائم⁽⁸⁾ هذا مستنده عندهم. وأما البكرية⁽⁹⁾ - وهم فرقة ينسبون إلى بكر ابن أخت عبد الواحد بن زيد - فذهبت⁽¹⁰⁾ إلى أن البهائم والأطفال لا تألم أصلاً⁽¹¹⁾.

وذهبت طوائف من غلاة الروافض⁽¹²⁾ [وغيرهم من التناسخية]⁽¹³⁾ إلى التناسخ⁽¹⁴⁾

(1) هؤلاء هم أصحاب الإثنين الأزليين، يزعمون أن النور والظلمة أزليان قديمان، وهما يختلفان في الجوهر والطبع والفعل والأجناس والأبدان والأرواح. الملل والنحل: 1/ 244، المغني: 5/ 22، الشامل، ص: 243.

(2) ساقط من أ. ج.

(3) الملل والنحل: 1/ 233.

(4) د: أمر من.

(5) الملل والنحل: 1/ 233.

(6) أ. د. ج: يزدان.

(7) ساقط من: أ. ج. د.

(8) التمهيد ص: 78 الملل والنحل: 1/ 233 - 249، التبصير، ص: 150، الإرشاد، ص: 238، نهاية الإقدام 410.

(9) هم أصحاب «بكر بن أخت عبد الواحد بن زيد» وكان يذهب إلى أن الكبائر التي تكون من أهل القبلة أنها نفاق، وأن مرتكب الكبيرة عابد للشيطان في الدرك الأسفل من النار غلغل فيها، وهو مع ذلك مؤمن مسلم، وأن الإصرار على الصغائر كبائر، وكان يزعم أن القاتل لا توبة له، وأن الأطفال الذين في المهد لا يألمون. الفرق بين الفرق، ص: 200، المقالات، ص: 286، أصول الدين، ص: 338-339، التبصير، ص: 109.

(10) ساقط من: أ.

(11) الإرشاد، ص: 238، المقالات، ص: 286 - 287، أصول الدين، ص: 146، التبصير، ص: 110، الفرق بين الفرق، ص: 16.

(12) سبق التعريف بهذه الفرقة ص: 738 من هذا العمل.

(13) ساقط من: ج.

(14) الإرشاد، ص: 238، الملل والنحل: 2/ 55-255، الفرق بين الفرق، ص: 203، المقالات، ص: 56-55.

[189]

من حيث إنهم استقبحوا الألم من غير عقوبة، ولم يجوزوا ما قاله المعتزلة من حسن/ الألم إذا أثيب عليه⁽¹⁾، فجرّهم ذلك إلى أن البهائم [كانت في قوالب أحسن من هذه فلما أجزمت نقلت إلى قوالب أخس، فإذا عوقبت فيه واستوفت جزاء جريمتها عادت]⁽²⁾ إلى أحسن بنية. ثم القوالب على رتب الخسة والدناءة والعلو والرفعة، ويختلف الرد إلى الأخس بحسب عظم الزلة وكثرة الذنب⁽³⁾.

ومن أصول التناسخية أن البهائم مكلفة، عالمة، مدركة ما هي فيه من العقوبة على الزلات السابقة⁽⁴⁾.

وصار منهم طائفة⁽⁵⁾ / إلى أن كل جنس من أجناس الحيوانات قد بعث الله - تعالى - له رسولا إلى آحاد ذلك الجنس من الجنس⁽⁸⁾.

وذهب بعضهم إلى أنه ليس في الموجودات جمادات، وأن جملة ما يتخيّله الناس جمادات فهي أحياء ذوات أرواح معذبة⁽⁹⁾.

واختلفت مذاهبهم في ابتداء التكليف: [404]

(1) ب. ج. عليهم.

(2) ساقط من: ج.

(3) الإرشاد، ص: 238-239، أصول الدين، ص: 241-236، الفرق بين الفرق، ص: 253-259.

(4) الفصل في الملل والأهواء والنحل: 1/ 149-159، الفرق بين الفرق، ص: 253-259.

(5) ج كل طائفة.

(6) يريد بها فرقة الحابطية المنسوبة إلى مؤسسها أحمد بن حابط، وهو من أصحاب النظام، ويتنسب إليه القول بالطرفة وينفي الجزء الذي لا يتجزأ، وذهب إلى التناسخ، وزعم أن المسيح تذرع بالجسد الجسماني وهو الكلمة القديمة المتجسدة كما قالت النصارى... مات أيام الواصل. انظر: الفصل في الملل والأهواء والنحل: 1/ 149، الفرق بين الفرق، ص: 253-261.

(7) ساقط من أ. ج. د.

(8) الفرق بين الفرق، ص: 253-261.

(9) نفسه، ص: 253-261.

فقال بعضهم: كلف الله [- سبحانه⁽¹⁾ وتعالى -] الأرواح ابتداء، وإن تضمن⁽²⁾ ذلك⁽³⁾ [التزام المشقات والآلام⁽⁴⁾].

وصار صائرون إلى أنه لم يكلف⁽⁵⁾ [الله الأرواح]⁽⁶⁾ ابتداء⁽⁷⁾، وإنما هو فوض الخيرة إلى الأرواح، والتزموا التكليف من تلقاء أنفسهم⁽⁸⁾، ثم منهم من وقى [بما التزم]⁽⁹⁾، [ومنهم من تعداه]⁽¹⁰⁾.

وذهب ذاهبون إلى أنه كلف الأرواح ابتداء في⁽¹¹⁾ الفطرة ما لا مشقة فيه⁽¹²⁾، ثم خالف من خالف ووقى من وقى.

والغلاة من التناسخية أنكروا الحشر والآخرة، وقالوا: لا مزيد على قلب الأرواح في الأجساد عقابا وثوابا⁽¹³⁾.

و⁽¹⁴⁾ أما المعتزلة فإنهم حسّنوا الآلام لأوجه:

- منها ما ذكره الأولون من جرائم/ سبقت⁽¹⁵⁾.

(1) ساقط من: أ. ج. د.

(2) ساقط من: أ.

(3) ساقط من: أ. ج. د.

(4) الفرق بين الفرق، ص: 253-261.

(5) ساقط من: أ.

(6) ساقط من: أ. ج. د.

(7) ساقط من: أ.

(8) الفرق بين الفرق، ص: 253-261.

(9) أ. د.: الملتزم.

(10) ساقط من: ج.

(11) ساقط من: ب. ج. د.

(12) الفرق بين الفرق، ص: 253-261.

(13) نفسه، ص: 253، أصول الدين، ص: 235.

(14) ساقط من: ب.

(15) نهاية الإقدام، ص: 410.

- ومنها اجتلاب نفع⁽¹⁾.

- ومنها دفع ضرر⁽²⁾.

فقالوا - على هذا الأصل -: إذا ألم الله [- ﷻ] ⁽³⁾ الأطفال والبهائم، فلا بد من تعويضها على ذلك الألم الواقع بها بثواب في الآخرة⁽⁴⁾.

ثم قالوا: العوض اللازم⁽⁵⁾ على الألم أحط رتبة من الألم⁽⁶⁾ من ثواب التكليف⁽⁷⁾،
[واختلفوا في دوام العوض]⁽⁸⁾: [هل يدوم كما يدوم ثواب التكليف أم لا]⁽⁹⁾؟⁽¹⁰⁾
فسئلوا هل يجوز أن يخلق الله [- ﷻ] ⁽¹¹⁾ مثل العوض تفضلاً؟

فصار بعضهم إلى أن ذلك يمتنع كما يمتنع التفضل بمثل الثواب⁽¹²⁾،

وصار بعضهم إلى أن التفضل بمقدار الأعواض ممكن⁽¹³⁾.

فمن قال/ بامتناع التفضل بمثل الأعواض حسن الآلام للتعويض، ومن قال [405]

(1) نفسه، ص: 410.

(2) نفسه، ص: 410.

(3) ساقط من: أ. ج. د.

(4) أصول الدين، ص: 240.

(5) ساقط من: ج.

(6) ساقط من: ب. ج. د.

(7) أصول الدين، ص: 241، التبصير، ص: 66، نهاية الإقدام، ص: 403-406.

(8) ساقط من: أ.

(9) المقالات، ص: 254.

(10) ساقط من: أ. ج.

(11) ساقط من: أ. د.

(12) المقالات، ص: 248.

(13) نفسه، ص: 248.

بجوازه ضم إلى التعويض شرطاً آخر في تحسين الألم وهو اعتبار غير المؤلم بتلك الألم⁽¹⁾، وكونها زجراً⁽²⁾ للغواة عن غوايتهم، و⁽³⁾ ذهب عباد الصيمري⁽⁴⁾ إلى أن الألم يحسن بمحض الاعتبار من غير تقدير عوض⁽⁵⁾.
فهذه أصول المعتزلة.

ثم قالوا: لا يستدعي في تحسين الآلام العلم واليقين بما يحسن به الألم، بل يكفي في التحسين الظن والاعتقاد، ولذلك يحسن في عادات⁽⁶⁾ [الناس ارتكاب الكلف والمشقات لتوقع منافع/ زائدة، وإن كانت عواقبها منطوية عن العباد، وعلام الغيوب]⁽⁷⁾ - سبحانه -⁽⁸⁾ هو المستأثر بعلمها⁽⁹⁾.



(1) ساقط من: د.

(2) د، والإرشاد: جزاء.

(3) ساقط من: ج.

(4) ب. ج: الضمري.

(5) أصول الدين، ص: 141.

(6) د: عبادات.

(7) ساقط من: ج.

(8) ساقط من: أ. ج. د.

(9) الإرشاد، ص: 239-240.

فصل :

[في الأعواض⁽¹⁾]

«أما قول الثنوية: إن الألم ظلم قبيح لعينه»⁽²⁾.

فهو وإن كان يبطل مذهبهم بإبطال قاعدة التحسين والتقبيح، إلا أنهم خصّوا بالإبطال على قاعدة العقلاء في تعارفهم، فإن التعارف الثابت بين العقلاء في إيلاام المسيء ومعاقبته، وزجر كل جان على جنايته بما يحذره من المضار اللازمة بما يزجر به، لا يخلو عنه أحد من أرباب الألباب⁽³⁾ والسياسات والنظار⁽⁴⁾ في وجوه المصالح.

وألزمهم صاحب الكتاب إقدام المريض على شرب مر⁽⁵⁾ الدواء؛ فإنه مستحسن في نظر العقلاء/ وإن كان/ فيه ألم⁽⁶⁾، ويلتحق بما [ألزمه الفصل]⁽⁷⁾: الفصد والحجامة؛ فإنه [في نظر العقل مستحسن]⁽⁸⁾ من قبيل الدواء، وهو ألم ناجز، فتبيّن أن القول بتعميم التقبيح لكل ألم لا يصح.

ثم⁽⁹⁾ قال أيضاً: «أليس الحث⁽¹⁰⁾ على الخيرات، والمنع من تعاطي الفواحش الموبقات من مطالب⁽¹¹⁾ العقل عندكم؟».

(1) عنوان الفصل مقتبس من كتاب الإرشاد.

(2) الإرشاد، ص: 241، التمهيد، ص: 78، الملل والنحل: 1/ 233-249، التبصير، ص: 150، نهاية الإقدام، ص: 410.

(3) أ: الايالات، ج: لا يلاالات، د: الولايات.

(4) ج: النظر.

(5) أ. ج: مرير.

(6) الإرشاد، ص: 241.

(7) ب: [ألزمهم العبد]، ج: [ألزمهم صاحب الفصل].

(8) ساقط من: أ. ج. د.

(9) ساقط من: ج.

(10) أ: البحث.

(11) ب. د: طالب.

فإذا قالوا: بلى.

قيل له: فهل على من ترك ذلك أو فعل هذا من ملام؟

فإن قالوا: نعم، قيل ⁽¹⁾ فاللام نوع ألم، فلم حسنتموه وهو قبيح لعينه؟

والقول بأنه: لا يلام ⁽²⁾ مسيء، ولا يثنى ⁽³⁾ على محسن، مجانبة المعقول ⁽⁴⁾.

ثم نقول: مطلق الألم/ إن كان قبيحا عندكم، فهل تعلمونه بضرورة العقل، أم بنظره؟

ولا يصح أن يكون معلوما ⁽⁵⁾ بضرورة العقل؛ إذ من لازمه اشتراك العقلاء في العلم به، ونحن نرى معظم العقلاء يستحسنون الألم لمنافع تربى عليها.

وإن ادعيتهم ذلك نظرا، فأبدوه، ولا يجدون إلى ذلك سبيلا.

والمقدمة التي يذكرها القائلون بالتحسين والتقييح إنما هي من المقبولات المشهورات عند أهل المعارف ⁽⁶⁾، فإذا لم ينظروا إلى تعاقل أهل ⁽⁷⁾ العرف، ولم يبنوا عليها مأخذهم في التقييح، فلا يجدون إلى تقرير كلامهم سبيلا، ولا يوضحون على ما ⁽⁸⁾ يدعونه دليلا، [- والله الموفق -] ⁽⁹⁾.



(1) ساقط من: أ. ج.

(2) ج: يلايم.

(3) ب. ج: لا شيء.

(4) الإرشاد، ص: 241.

(5) ساقط من: ب. د.

(6) أ. ب. د: التعارف.

(7) ساقط من: ج.

(8) ساقط من: أ. ج. د.

(9) ساقط من: ب.

فصل :

[في الأعواض أيضا⁽¹⁾]

«أما⁽²⁾ البكرية فلا معنى لمكالمتهم؛ فإنهم جحدوا⁽³⁾ الضرورة والبدية حيث قالوا: / إن البهائم لا تألم وكذلك الأطفال⁽⁴⁾، ومن جحد الضرورة فهو من طائفة السوفسطائية⁽⁵⁾، فمن الناس من يضرب عنهم⁽⁶⁾، ومن الناس من يلزمهم التناقض وضرب الأمثال، وصاحب الكتاب قد⁽⁷⁾ مال إلى هذا؛ حيث فرض ضرب البهائم وقلقها وانزعاجها⁽⁸⁾ عند وقوع الضرب عليها، وكذلك ما يجري على الأطفال عند ضرب المؤدب والمعلم⁽⁹⁾ و⁽¹⁰⁾ إلى نحو ذلك من الأمثلة المضروبة في جنسه⁽¹¹⁾.



(1) العنوان مقتبس من كتاب الإرشاد.

(2) ساقط من: ب.

(3) ب: جدوا.

(4) الإرشاد، ص: 241.

(5) سبق بيان ذلك.

(6) ساقط من: د.

(7) ساقط من: ب . د.

(8) ج: ارتجاعها.

(9) ب: العلم.

(10) ساقط من: أ.

(11) الإرشاد، ص: 241.

فصل :

[العوض عند أهل التناسخ]⁽¹⁾

أما أهل التناسخ فإنهم قبحوا الألم من غير سابقة جريمة ولم يحسنوه لأجل عوض لاحق⁽²⁾، وقالوا: القدرة على التفضل بمثل العوض تمنع من تحسين الألم لأجل العوض.

وفي ذلك ما يلزم أن يكون الألم الواقع إنما يكون عن جريمة سابقة، فإذا رآوه واقعا بالبهايم حكموا أنها كانت لها جناية قبل هذا، فنقلت إلى هذا القالب، وعُذِّبَتْ فيه⁽³⁾.

والمعتزلة - مع تصريحهم بالتقييح والتحسين - يقولون: الآلام للعوض جائزة⁽⁴⁾ -⁽⁵⁾، كما أن العقلاء يتعارفون فيما بينهم الآلام لأجل النفع. فإنكار تحسين الألم لأجل نفع متوقع مما خالف⁽⁶⁾ فيه التناسخية حكم تعاقل العقلاء في التحسين والتقييح، والقدرة على مثل العوض / من غير إيلاء من المشكلات على المعتزلة، والكل مربوط بهذه المقدمة المشهورة، والأمور المتعارفة لا تجري على قياس مطّرد في العقول، فلهذا تخبّط الجميع.

ثم قسم صاحب الكتاب عليهم القول فقال: «إذ قلتم إن الألم إنما يحسن لسبق الجناية، فهل تحكمون بثبوت الألم في امتثال الأمر أو في فعل ما تستحسنه العقول، أم لا؟».

(1) هذا الفصل جاء في الإرشاد بدون عنوان، واعتبر تنمة للفصل السابق وقد اجتهدت في وضع عنوان له.

(2) أصول الدين، ص: 241.

(3) سبق تحقيق ذلك.

(4) أصول الدين، ص: 240.

(5) ساقط من: ب.

(6) ب. د: خلف.

[263 ج] فإن قالوا: / الألم فيه كان⁽¹⁾ محالا، فإننا نعلم أن جميع مكارم الأخلاق، وما يستحسنه/ العقلاء لا يحصل في مستقرّ العادة إلا بمحاولة أفعال والتزام/ مشاق من إخراج مال محبوب، وسعي في إنقاذ هالك، وغير ذلك، وذلك الألم الذي لزم هذه الحالة لم يكن مبنيا على جرم سبق، وفي هذا بطلان ما أصلوه⁽²⁾.

ثم التكليف والإلزام حسن، وفي الإلزام واعتقاد الوجوب ما لا يخفى من المشاق، وذلك لا يستدعي جرما سابقا.

ثم الثواب في عادة العقلاء على الفعل الشاق فما⁽³⁾ لا مشقة فيه لا يحسن عند القائلين بالتقييح⁽⁴⁾ الإثابة عليه، حتى منع المعتزلة تكليف المكروه [لما أكره]⁽⁵⁾ عليه. فإن قالوا: إنما ورد على الأرواح⁽⁶⁾ تكليف بما يلذ لا تكليف بما يشق.

فيقال لهم: إذا ساغ نقض المقدمة المشهورة التي اعتمدتموها من تعاقل العقلاء وتعارفهم، / بأن الثواب على المشقات لا على نيل اللذات، جاز نقضها بناء⁽⁷⁾ على تحسين الألم من غير جرم. [d409]

وإن انفصلوا عن هذا الإلزام بأن قالوا: لم يكن على الأرواح إلزام، وإنما فوض إليهم الخيرة، فاختاروا بأنفسهم التزام التكليف، وخالفوا فاستحقوا العقوبة.

قيل لهم: إن كان الألم قبيحا في نفسه، فليس لهم التزامه، فإن شرط تحسينه سبق جريمة، ولم تسبق، فلا سبيل لهم إلى اختيار ما يقبح⁽⁸⁾ في القول.

(1) ساقط من: ج.

(2) الإرشاد، ص: 242-243.

(3) أ. ب: مما.

(4) ج: بالتقييح و.

(5) ساقط من: ب. ج.

(6) ساقط من: ج.

(7) ساقط من: ب.

(8) ج: يقع.

ثم قال صاحب الكتاب: «هذا تعريض من الحق لهم إلى التزام الألم من غير جريمة، والتعريض للقبیح قبیح»⁽¹⁾.

ثم نسبهم صاحب الكتاب إلى⁽²⁾ جحد الضرورة في العقول؛ فإن البهائم تعقل وتفهم الخطاب عن رسولها، قال: «يلزم [أن يقال]⁽³⁾: إنها تكون مفكرة، مستدلة، قائمة بسبيل الحجاج على بعضها بعضا، وهم لا يأبون شيئا من ذلك»⁽⁴⁾.

ثم قال: «يستدل على ثبوت الشرائع، فيلزم بطلان ما جانب موارد الشريعة»، وهذا يلزم من لم يعترف⁽⁵⁾ بجواز بعثة الرسل، ورأى أن⁽⁶⁾ في العقول ما يغني عنها⁽⁷⁾ -⁽⁸⁾، فإن الأرواح عنده إنما جريمتها لمخالفة مستحسنات العقول، فيتوقف [بطلان هذا الأصل على]⁽⁹⁾ إزالة الشبهة عندهم في جواز بعثة الأنبياء [على بطلان]⁽¹⁰⁾ هذا الأصل⁽¹¹⁾.

ثم تكلم صاحب الكتاب على / المعتزلة في الوجوه التي باعتبارها يحسن الألم، فمنها: [410د] - القول بتحسينها بناء⁽¹²⁾ على جرم سابق، وأبدى لهم صحة الخلاف⁽¹³⁾ في هذا

(1) الإرشاد، ص: 243

(2) ساقط من: ب.

(3) ساقط من: ب.

(4) الإرشاد، ص: 243.

(5) أ. ج: اعترف.

(6) ساقط من: ب. ج. د.

(7) أصحاب هذا الاختيار هم فرقة البراهمة، أصول الدين، ص: 154-155، الفرق بين الفرق، ص: 332،

الملل والنحل: 2/ 250.

(8) ساقط من: أ.

(9) ساقط من: أ. ج.

(10) ساقط من: ب. د.

(11) الإرشاد، ص: 243.

(12) ساقط من: ج.

(13) الإرشاد، ص: 243-244.

[264ج] القسم . والأولى بنا أن نحقق موضع الخلاف ههنا:

فإن تجويز الألم عند سابقة جرم لا نمنعه نحن قطعاً، بل نجوز أن يؤلم الله [- ﷻ] (1) كل من أجرم، ويجوز ألا يؤلمه، والشرعية واردة بذلك، فلسنا إذا (2) نمنع حسنه إذا ورد. وظاهر هذا (3) الكلام يوهم بأننا ندعي قبحه والمنع من فعله، وهذا قول بالتقييح العقلي، ونحن من القائلين بطلانه، فما محل مطالبتهم إذن (4)؟! إلا أن دعواهم أن العقول تستحسنه، بمعنى أنها تحث عليه وتستدعيه، ولهذا يوجبون العقوبة، ونحن نجوزها ولا نوجبها، إلا أن نريد مناقضتهم على أصولهم فقط.

وإذا اعتمدوا تعاقل العقلاء في معاقبة من أساء وظلم، بمعنى أنهم لا يقبحونه فمسلم أن ذلك سجيّتهم، وإن أرادوا بذلك أن العقلاء يوجبون عقوبته، فهذا قد يُمنع بأنه على الإطلاق غير / مستحسن عند العقلاء؛ فإنهم يستحسنون [192] العفو والصفح، والشرعية وردت بذلك كثيراً، وهو من مكارم الأخلاق / التي [411د] يستحسنون عليها.

ثم قال صاحب الكتاب: «حيث استحسن العقلاء العقوبة على الجرائم إنما كان ذلك لأن المعاقب يشفي غليله، ويدفع عن نفسه ألم النغيظ والحقد، ففيه منفعة للمعاقب، والباري [- ﷻ] (5) غني عن العباد لا يتضرر ولا ينتفع، فلا معنى لإجراء أحكام هي لوازم الضرر والنفع في / حقه». [139ب]

وانفصلوا عن هذا الإلزام بأن قالوا: هو وإن كان غنياً، غير أن ترك عقوبتهم إغراء (6)

(1) ساقط من: أ. ج. د.

(2) ساقط من ج. د.

(3) ساقط من: ب.

(4) ج. د. إذا.

(5) ساقط من: أ. د.

(6) أ. ب. أخرى.

بالفواحش و⁽¹⁾ الموبقات.

وألزمهم ألا يقولوا بقبول التوبة؛ فإن فيه إغراء، فإن المذنب⁽²⁾ يقدم بناء⁽³⁾ إلى تحصيل اللذة، وله⁽⁴⁾ مستدرك بالتوبة والإنابة، وهذا تمام الكلام على هذا القسم⁽⁵⁾.

والقسم الثاني في⁽⁶⁾ الألم للتعويض: فيقال لهم: عمدتكم المقدمة المشهورة بين العقلاء، فما بالكم خالفتم أحكام تعاقل⁽⁷⁾ العقلاء؟ وهو⁽⁸⁾ ههنا باطل⁽⁹⁾ من وجهين:

أحدهما: أن إيلام ضعيف لتعويضه برغيف مستقبح عند العقلاء، فكيف يصح أن يؤلم الباري - سبحانه -⁽¹⁰⁾ ضعفاء عبيده لأجل التعويض، مع قدرته على أنه يشبههم بمثل العوض من غير ألم، كما يقدر المعطي للفقير على إعطائه الرغيف بدون إيلامه⁽¹¹⁾؟.

قال بعضهم: لا يقدر الباري [- ﷻ -]⁽¹²⁾ على التفضل⁽¹³⁾ بمثل العوض⁽¹⁴⁾.

وهذا نقض/ قولهم: إن القدرة على الشيء صالحة لمثله، واختصاص أحد المثليين [د412]

(1) ساقط من: أ. ج.

(2) ج: المومن.

(3) ساقط من: ب.

(4) ساقط من: ب.

(5) الإرشاد، ص: 244.

(6) ساقط من: أ. ب. ج.

(7) ساقط من: ج.

(8) ساقط من: أ. ج.

(9) ساقط من: ج.

(10) ساقط من: أ. ج. د.

(11) الإرشاد، ص: 244.

(12) ساقط من: أ. ج. د.

(13) أ. ج: التعويض.

(14) المقالات، ص: 248.

بجواز الوقوع عن الآخر، وفيه رفع أحكام التماثل.

ثم يلزمهم أن يقولوا: إن لنا أن نؤلم شخصا ونعوضه، فإن العوض إذا اقتضى تحسين الفعل في حقه، فليقتض التحسين في حقنا.

قالوا: إنما يحسن في حق الباري - سبحانه - ⁽¹⁾ لقدرته على التعويض، وامتناع طريان العجز عن إيقاعه عليه ⁽²⁾، ونحن وإن قدرنا عليه، فاحتمال طريان العجز عن العوض قائم، فيتعجل إيلاؤه لعوض غير متحقق الثبوت.

قيل لهم: فنرى العقلاء في الفصد والحجامة وشرب الأدوية المريرة ⁽³⁾ إنما يباشرون ما يؤلم لرجاء منفعة مظنونة، فلم اشترطتم يقين العوض، والمنفعة المظنونة مما ⁽⁴⁾ يحسن الإقدام على الألم؟

وأما القسم الثالث: وهو الإيلاؤ للدرء ضرر أعظم منه، وهذا مما يتعارفه العقلاء في صور كقطع اليد للاكلة ⁽⁵⁾ لرفع ⁽⁶⁾ ضرر ⁽⁷⁾ فوات الجملة وغير ذلك.

ولا شك أن من قدر [على درء الضرر بدون إيلاؤ لا يستحسن العقلاء] ⁽⁸⁾ منه ⁽⁹⁾ [إيلاؤ شخص بدفع ضرر عنه مع قدرته على] ⁽¹⁰⁾ دفع الضرر بدونه، وصار في المثال

(1) ساقط من: أ. ج. د.

(2) ساقط من: ب. د.

(3) ب. د. المرة.

(4) ج. فما.

(5) في غير ج: الاكلة.

(6) ساقط من: ب.

(7) ساقط من: ب. د.

(8) ساقط من: ب.

(9) ساقط من: أ. ب.

(10) ساقط من: ب.

كمن قدر على دفع أذى سبع ضار [عن صبي]⁽¹⁾، بفراره به في طريق رطبة⁽²⁾ لا وعر فيها⁽³⁾، فعدل عنها⁽⁴⁾ إلى طريق كثيرة الشوك والأذى⁽⁵⁾، فإنه لا يستحسن منه، وحيث تعارف العقلاء تحسين الألم لدفع ضرر أعظم منه، إنما كان/ من⁽⁶⁾ حيث تعين ذلك طريقا لدفعه، ولا يقدر على سبيل يندفع به سواه، فما بالكم أثبتتم ذلك في حق الباري - سبحانه -⁽⁷⁾، ولم يتعين طريق دفع الضرر [في الألم]⁽⁸⁾ بالنسبة إليه وهو قادر/ على دفع ذلك بدونه؟

وهذا إلزام حسن.

أما من ضم إلى العوض اعتبار الغير في المقتضى لتحسين الألم، فإنما فر من هذه⁽⁹⁾ الإلزامات المتقدمة، إلا أنه يرد عليه أن العبد لو علم بإنباء صادق أن الغير يعتبر بإيذاء أحد، فينبغي أن يحسن منه الإيلاء للتعويض، وقد يقدم من له سياسة من الملوك على مظلالم⁽¹⁰⁾ لظنهم⁽¹¹⁾ أن الغير يعتبر بذلك وينصلح، وذلك من المستقيح عند العقلاء؛ فهذا الأمر المظنون لو علم بطريق صحته، أيلزم منه تحسين الإيلاء من الظلمة بناء عليه مع قدرة الظالم على التعويض؟ وهذا مما يأبونه.

(1) ساقط من: أ. ب.

(2) ساقط من: د.

(3) ساقط من: ج.

(4) ساقط من: أ. ج. د.

(5) ساقط من: ج.

(6) ساقط من: أ. ب. د.

(7) ساقط من: أ. ج. د.

(8) ساقط من: ب.

(9) ساقط من: د.

(10) ب: ظالم.

(11) ساقط من: ج.

باب⁽¹⁾ :

[القول في الصلاح والأصلح]

[266ج] اختلفت مذاهب/ البغداديين⁽²⁾ والبصريين⁽³⁾ من المعتزلة في هذا الباب مع اتفاقهم على صحة القول بالوجوب على الله - سبحانه -⁽⁴⁾ -و- تعالى -⁽⁵⁾، واضطربوا في الذي يجب:

فذهب معظم البغداديين إلى⁽⁶⁾ أنه يجب على الله - تعالى - رعاية الأصلح لعباده في دينهم ودنياهم، ولا يجوز [في حكمه]⁽⁷⁾ تبقية وجه من وجوه الصلاح في العاجل والآجل إلا فعله⁽⁸⁾.

[414د][140ب] وهذا المذهب أخذوه من قول/ الفلاسفة: إن الموجود/ في العالم هو أقصى الممكن؛ إذ لو كان في الممكن أعلى منه ولم يفعل، لكان بخلا يناقض جود الجواد الحكيم، فقالوا: هذا الموجود هو النظام الأكمل، ولا يجوز أعلى منه⁽⁹⁾ -⁽¹⁰⁾.

ولما جرى البغداديون من المعتزلة على هذا الأصل قالوا: إن ابتداء الخلق واجب، فإذا خلق من علم أنه يكلفهم، فيجب عليه إكمال عقولهم وأقدارهم وإزاحة عللهم⁽¹¹⁾.

(1) ساقط من: ب. ج. د.

(2) التمهيد، ص: 292، نهاية الإقدام، ص: 405، الفصل في الملل والأهواء والنحل: 3/ 201-225.

(3) التمهيد، ص: 293، الفصل في الملل والأهواء والنحل: 3/ 201-225.

(4) ساقط من: أ. ج. د.

(5) الملل والنحل: 1/ 45، المواقف، ص: 328-329، الفصل في الملل والأهواء والنحل: 3/ 201-225.

(6) ساقط من: أ. ب. د.

(7) ساقط من: ب.

(8) الإرشاد، ص: 247، التمهيد، ص: 294، نهاية الإقدام، ص: 405، الفصل: 3/ 201-225.

(9) ساقط من: ب. ج.

(10) الفصل في الملل والأهواء والنحل: 3/ 201، نهاية الإقدام، ص: 398.

(11) التبصير، ص: 66، نهاية الإقدام، ص: 405.

وقالوا: [إن كل]⁽¹⁾ ما يناله العبد من الأمور الضرورية اللازمة عليهم فهو الأصلح لهم⁽²⁾، فإذا ارتكب العبد المعصية فهو الذي اختار لنفسه الفساد، ومعاقبته حتم واجب⁽³⁾، وهو الأصلح⁽⁴⁾ في حق الفاسد؛ لأنه لو لم يتيقن بالخبر الصادق أنه يُعاقب⁽⁵⁾ ولا بد، لما بقي وازع عن⁽⁶⁾ ارتكاب ما تشتهيه الأنفس من الفواحش، ويرغب إليه البشر من الجرائم، ومن ضرورة الوعيد الوفاء به⁽⁷⁾؛ إذ⁽⁸⁾ يقبح الخلف [في القول]⁽⁹⁾ بناء منهم على أن الكذب قبيح لعينه⁽¹⁰⁾.

ونحن أيضا نحيل الخلف في القول الأزلي إذا تحقق كونه خبرا [عن الشيء]⁽¹¹⁾، إلا أنه لا نسلم تحقق الخبر في ثبوت العقوبة للعصاة، وإنما ثبت القطع عندنا⁽¹²⁾ بثبوت الخبر في عقوبة الكفار إذا توفاهم الله - تعالى -⁽¹³⁾ على الكفر⁽¹⁴⁾.

والفلاسفة وإن انتحلوا أنه لا يمكن فوق هذا النظام لئلا يكون بخلا في جود الجواد، التزموا قدم العالم؛/ لأن فوات الفعل مع الإمكان ينافي الجود⁽¹⁵⁾.

[د415]

(1) ساقط من: ج.

(2) نهاية الإقدام، ص 405.

(3) التبصير، ص: 65، المواقف، ص: 329، نهاية الإقدام، ص: 405.

(4) ب: الأصل.

(5) ج: يعاقبه.

(6) ج: من.

(7) ساقط من: ب. د.

(8) ج: إذا.

(9) ساقط من: ب.

(10) سبق بيان ذلك في فصل التحسين والتقبيح من هذا العمل.

(11) ساقط من: ب.

(12) د: عنده.

(13) ساقط من: أ. ج. د.

(14) الفرق بين الفرق، ص: 80، التبصير، ص: 65، الملل والنحل: 1/ 45، الإبانة، ص: 26.

(15) الفصل في الملل والأهواء والنحل: 3/ 201، نهاية الإقدام، ص: 398.

وخالف المعتزلة هذا القياس واعترفوا بالحدوث⁽¹⁾، فمن لازم قولهم: إن اختصاص العالم بزمان يجوز أن يكون قبله متعين في العقل بحيث لا يجوز في الحكمة وجوده قبل ذلك⁽²⁾. وأما البصريون فتنبهوا لهذه القاعدة⁽³⁾ فقالوا: ابتداء الخلق من الله - تعالى -⁽⁴⁾ غير واجب، وإكمال العقول واجب، نعم إن كلف الله - تعالى -⁽⁵⁾ العباد، فيجب إقذارهم وإكمال عقولهم لئلا يكون تكليف ما لا⁽⁶⁾ يطاق، وهو مستقبح⁽⁷⁾.

[267ج] واتفق الفريقان على وجوب الإثابة على الأعمال التي هي / طاعة⁽⁸⁾، وعلى وجوب التعويض على الآلام التي لم تقع عقوبة ضرورة تحسين الأمل منه⁽⁹⁾.

أما البغداديون فقد أنكروا مع الفلاسفة ثبوت الإمكان العقلي بأن الله - سبحانه -⁽¹⁰⁾ قادر على خلق أمثال ما خلق من الخير وأنواع اللطف⁽¹¹⁾.

[194] والقول بأن الواقع غاية الممكن خلاف / ما حكّم العقل به من الأحكام؛ فإنه لا يقف في التجويز، وكيف يمكن أن يحكم على الواقع بالإمكان، ومثله في العقل مستحيل⁽¹²⁾؟! وفي القول بافتراق المثليين فيما يجب ويجوز ويستحيل رفع التماثل، وقصر القدرة، وتعجيز الإله عن خلق ما هو قادر على مثله، وذلك واضح في

(1) أ: بالحدث.

(2) نهاية الإقدام، ص: 405.

(3) أ. ب. ج: القائلة.

(4) ساقط من: أ. ج. د.

(5) ساقط من: أ. ج. د.

(6) ساقط من: ب.

(7) التمهيد، ص: 293، الفصل في الملل والأهواء والنحل: 3/ 201-225.

(8) الملل والنحل: 1/ 45، المواقف، ص: 329.

(9) المواقف، ص: 330.

(10) ساقط من: أ. ج. د.

(11) نهاية الإقدام، ص: 405.

(12) المقالات، ص: 247.

الدعوى، ومنكر من القول.

[د416] ثم ألزمهم صاحب/ الكتاب أنه يجب بمقتضى العقول علينا أن نفعل الأصلح
لغيرنا بقدر ما يمكننا؛ فإن الوجوب الذي ذكرتموه إنما اعتمدتم فيه
مستقبحات العقول ومستحسناتها، وما أخذكم في ذلك المقدمة المشهورة بين
العباد، فكيف يخالف الأصل الذي منه أخذت القاعدة في أحكام الإله - تعالى -⁽¹⁾
فرعه؟

وإذا وافقتم على أن العبد لا يجب عليه في حق نفسه ولا في حق غيره أقصى الصلاح
الممكن، فكيف توجبونه في حق الباري [- تعالى -]؟⁽²⁾!

واعتذروا بأن العبد لو كلف ذلك فإنه⁽³⁾ يصير مكدودا⁽⁴⁾ متعبوا مجهودا⁽⁵⁾ في طلب
بغية المرشد، والباري - تعالى -⁽⁶⁾ مقتدر على أقصى الصلاح من غير أن تناله مشقة.

وأجاب عن هذا الاعتذار بأنه: لو كان التعب والنصب⁽⁷⁾ فاصلا في أقصى⁽⁸⁾
الصلاح [لكان فاصلا في أصل الصلاح]⁽⁹⁾. وإذا كان الثواب بحسب المشقة [مما
يصحح]⁽¹⁰⁾ ثبوت الثواب، ويزيد الثواب بزيادته، كيف يصح أن يجعل سببا في نفي
التكليف المستدعي للثواب؟ وإذا كان ما يناله من المشقة مغمورا عندهم بما يناله من

(1) ساقط من: أ. ج. د.

(2) ساقط من: أ. ج. د.

(3) ساقط من: ج. د.

(4) الإرشاد: مكدودا، ب. ج. د: مكرودا.

(5) د: محمودا.

(6) ساقط من: أ. ج. د.

(7) ساقط من: ب.

(8) ب: أصل.

(9) ساقط من: ب.

(10) ب. ج: مما يصح.

الثواب فما يناله من الكد والجهد⁽¹⁾ مغمور بها⁽²⁾ يناله من زيادة الدرجات⁽³⁾، وعظم المنزلة في الآخرة⁽⁴⁾.

[417د] ثم ألزمهم وجوب النوافل⁽⁵⁾؛ فإنها لا بد من اشتغالها على صلاح ضرورة/ الحث عليها والندب إليها، ومع ذلك لم تجب.

[141ب] وإذا جوزتم في أفعال العباد ما يشتمل على الصلاح/ وهو غير واجب، [فقولوا: في أفعال الباري ما يشتمل على الصلاح، وهو غير واجب]⁽⁶⁾.

[268ج] فإن راموا فصلا بين/ الشاهد والغائب بما يلزم من المشقة على العبيد، فقد سبق الجواب عنه.

وإن قالوا: علم⁽⁷⁾ الله⁽⁸⁾ - تعالى -⁽⁹⁾ أنه [لو أوجب على العبيد ذلك لما امتثلوا وطفخوا وفسدوا].

فالجواب: أن من علم⁽¹⁰⁾ الله⁽¹¹⁾ أنه⁽¹²⁾ لا يصلح، ولا يمثل بل يكفر ويفجر⁽¹³⁾

(1) ساقط من: ج.

(2) ب: أ: إنما.

(3) ساقط من: ج.

(4) الإرشاد، ص: 250.

(5) نفسه، ص: 250.

(6) ساقط من: أ. ب. د.

(7) ب. د: على.

(8) ساقط من: أ.

(9) ساقط من: أ. ج. د.

(10) ساقط من: ب.

(11) ساقط من: أ. ب.

(12) ساقط من: ب.

(13) ساقط من: ج.

فيحسن⁽¹⁾ تكليفه لما في التكليف من الصلاح على تقدير الامتثال، وإن كان لا يحصل ذلك في حق المكلف الذي علم الله⁽²⁾ أنه لا يؤمن ولا يطيع، فلم يكن الرجوع إلى الذي⁽³⁾ استقر في العلم عذرا على هذا النهج.

ومما يلزمونه على ذلك: أن الله⁽⁴⁾ - تعالى -⁽⁵⁾ إذا علم أن العبيد لا يؤمنون فالصلاح لهم ألا يكلفهم، وإن كلفهم فالصلاح أن يعفو عنهم⁽⁶⁾، فإن تختم العقوبة⁽⁷⁾ والتخليد في النار خسارة كل خير⁽⁸⁾، وعذاب دائم⁽⁹⁾ في مقابلة معصية وقعت في زمن واحد غير جار على مسلك العقلاء المشهور عندهم فيما يقبحونه ويحسنونه، والقول بأن التخليد في النار أصلح من العفو والتجاوز عنهم مجاحدة الضرورة ومكابرة البديهة.

ثم نقول: حرمان من أماته الله من الأطفال مصلحة/ التكليف، وما يناله المكلف [د418] من الثواب الجزيل والدرجات العلى في دار الكرامة هل⁽¹⁰⁾ هو أصلح لهم، أو تبليغهم إلى ذلك أصلح؟

فإن قالوا: علم الله [- ﷻ -]⁽¹¹⁾ أنهم لو عاشوا كفروا، فلم يوصلهم إلى البلوغ.

(1) ج: ويصلح يحملن.

(2) ساقط من: أ. ج. د.

(3) ساقط من: أ.

(4) ساقط من: ب.

(5) ساقط من: أ. ج. د.

(6) ساقط من: ج.

(7) ساقط من: ب.

(8) أ: خسير.

(9) أ. ب: أليم.

(10) أ: قيل.

(11) ساقط من: أ. ج. د.

قيل لهم: فقد علم أن الكفار إذا بلغوا وكلفوا فجروا وطمعوا وكفروا، وهم يقتنعون بدون⁽¹⁾ درجة الصبي، فهلا أمتهم قبل البلوغ فهو أصلح لهم؟
فتبين أن أحكام ذي الجلال لا توزن بميزان⁽²⁾ الاعتزال.

ومما ألزمهم: إبطال نعم الباري - سبحانه -⁽³⁾ على عبده؛ فإنهم قد أوجبوا عليه الخلق وإكمال/ العقول والإقذار⁽⁴⁾، ومن أدى ما وجب عليه لم يستحق الشكر، وهم قد أوجبوا الشكر على النعمة⁽⁵⁾، وإن لم يتناف القول بالوجوب وأداء الواجب مع إيجاب⁽⁶⁾ شكر من أدى له الواجب، فينبغي أن يجب على العبد شكر الثواب الواجب على الله - تعالى -⁽⁷⁾، والعوض الثابت عندهم في مقابلة الإيلاء الذي لم تسبقه جريمة.

وإذا امتنعوا من إيجاب شكر ذلك [فليمتنعوا من إيجاب الشكر على النعمة⁽⁸⁾]، فإن المأخذ فيه واحد.

فإن قالوا: الثواب عوض، وليس على العوض عوض.

قيل لهم: فالشكر أيضا⁽⁹⁾ عوض عن⁽¹⁰⁾ النعمة، فلا يستحق ثوابا على الشكر.

وإن قالوا: الشكر لا يتتفع به المشكور - تعالى وتقدس -، فلم يكن عوضا.

(1) ساقط من: أ.

(2) ساقط من: ب. ج. د.

(3) ساقط من: أ. د.

(4) التبصير: ص: 66، نهاية الإقدام، ص: 405.

(5) الإرشاد، ص: 234.

(6) ساقط من: أ. ج. د.

(7) ساقط من: أ.

(8) ساقط من: أ.

(9) ساقط من: د.

(10) ساقط من: أ. ب.

[269ج][419د]

قيل: / فجميع ما يصلح/ العباد لا ينتفع به الرب، فلا يجب عليه شيء .

فلم يبق لهم إلا التمسك بلفظ⁽¹⁾ العوض. فيقال لهم: ما دليلكم على أنه لا عوض للعوض؟

فإن رجعوا إلى تعادل العقلاء في الشاهد، فقد تراهم يتعاطون تعويض العوض، وإن رجعوا إلى أنهم ينتفعون بالتعويض، فليكن ذلك فاصلاً بين الشاهد والغائب حتى لا يوجبوا التعويض.

ثم ما ذكره يفضي إلى خرق إجماع الأمة؛ فإن فيه إبطال تفضل الباري على عباده، وأن كل ما فعله بهم من النعم الجزيلة واجبا عليه، و⁽²⁾ من أنكر أن الله [- تعالى - ليس]⁽³⁾ له أفضال على عباده فقد خرق إجماع الأمة، وشق العصا.

ثم نقول: لا حصر للممكنات، ولانهاية للمقدورات، فما القدر⁽⁴⁾ الذي تضبطونه في وجوب رعاية الأصلح؟

فإن قالوا: القدر الذي علم الله - سبحانه -⁽⁵⁾ أن⁽⁶⁾ الزيادة عليه تطغي وتلهي.

قلنا: قد أبطلنا التمسك بما وقع في المعلوم مراراً؛ فإنه لو كان مانعاً من فعل الزيادة، لمنع من فعل⁽⁷⁾ أصل التكليف فيمن علم الله - سبحانه -⁽⁸⁾ أنه إذا كُلف كفر وفجر. ولا مخلص من ذلك.

(1) ج: بحفظ.

(2) ساقط من: ب. ج.

(3) ساقط من: أ. د.

(4) ساقط من: ب.

(5) ساقط من: أ. ج.

(6) ساقط من: د.

(7) ساقط من: أ.

(8) ساقط من: أ. ج. د.

قال صاحب الكتاب: «والقول بأن الله - تعالى -⁽¹⁾ يجب عليه جميع ما ذكره يفضي إلى نفي الخيرة في أفعاله»⁽²⁾، وليس وجوب الحكمة مما يفضي - عندهم -⁽³⁾ إلى نفي الاختيار، فإن من الحكمة أن يختار ما فيه الخيرة لعييده. وقد تم الكلام على البغداديين⁽⁴⁾.

أما البصريون، فإن منعناهم القول⁽⁵⁾ بالتحسين والتقيح كما منعه إخوانهم، فقد استأصلنا قاعدتهم، وبطل كل ما يبنون عليه. وإن نازلناهم منازل المجادل⁽⁶⁾ المسموح قلنا لهم: قد قلتم إنه يجب على الله - تعالى -⁽⁷⁾ الإقدار وإكمال العقول عند التكليف، وأوجبتم الثواب/ والعوض⁽⁸⁾، فما الفصل بينكم وبين البغداديين فيما أوجبوه؟ [142ب]

فإن قالوا: أوجبنا الصلاح في الدين، ولم نوجب الصلاح في الدنيا.

قلنا: الكل رعاية مصلحة المكلف، ونيل لذاته، قليلها وكثيرها سواء بالنسبة إلى رعاية مصلحته، فإن كان الصلاح بما هو صلاح واجب، فليجب الكل.

وإن قالوا: الصلاح الأخروي أعظم، فليجب، ولا يلزم من إيجاب أعلى الأمرين [في الصلاح]⁽⁹⁾ إيجاب أدناها.

فنقول: فأوجبوا إكمال عقله قبل التكليف، وأوجبوا التكليف؛ لأنه يفضي إلى

(1) ساقط من: أ. ج. د.

(2) الإرشاد، ص: 252-253.

(3) ساقط من: د.

(4) الإرشاد، ص: 252-253.

(5) ساقط من: د.

(6) ب: التجاهل.

(7) ساقط من: أ.

(8) التمهيد، ص: 293، الفصل في الملل والأهواء والنحل: 3/ 201-225.

(9) ساقط من: ب.

صلاحه في الأخرى، ونحن نعلم أن من العبيد/ من لم يوصله إلى البلوغ، ومنهم من
[270ج] أوصله إلى البلوغ/ ولم يعطه عقلاً يفهم به الخطاب.
[196أ]

فإن رجعوا إلى أنهم في المعلوم لو أوصلهم وأكمل عقولهم وكلفهم⁽¹⁾ لما امتثلوا،
[421د] فيلزم ألا يكلف الكفار؛ لأنه علم أنهم لا يؤمنون./

وقد ألزمهم صاحب الكتاب أنا في الشاهد نرى أن من⁽²⁾ ملك بحراً لا ينزف
وبمرأى منه عطشان لاهث، وهو موصوف بالجود والكرم، والقليل يرويه فلا يحسن
منه منعه، وجميع نعم الله - تعالى -⁽³⁾ الواقعة بالنسبة إلى مقدوراته التي لا تنهاى دون
نسبة النقطة من الماء التي تؤخذ من البحر، وقد منع الله - تعالى -⁽⁴⁾ عبده من⁽⁵⁾ أشياء
من الملاذ⁽⁶⁾.

وهذا الإلزام ههنا⁽⁷⁾ لا يصح تقريره في عين⁽⁸⁾ ما نحن فيه؛ فإن الأصلح في الدنيا
عند البصريين لا يجب⁽⁹⁾، وكون جميع الملاذ الدنيوية مستحقرة بالإضافة إلى نعم
الله - سبحانه⁽¹⁰⁾ وتعالى - يلائم نفي الوجوب لا إثبات الوجوب، غير أنه إذا كان
المعتمد الرجوع إلى ما يحسن ويقبح في الشاهد، فقد حسن من الباري - سبحانه -⁽¹¹⁾
من الأمور ما لا يحسن من العبيد، فبطلت المقايسة. وقد أوماً إلى ذلك بأن قال: «وهذا

(1) ساقط من: ب.

(2) ساقط من: أ.

(3) ساقط من: أ.

(4) ساقط من: ج. د.

(5) ساقط من: أ. ج. د.

(6) الإرشاد: ص: 253.

(7) ساقط من: ب.

(8) د: عَيْنُ.

(9) التمهيد، ص: 293، الفصل في الملل والأهواء والنحل: 3/ 201-225.

(10) ساقط من: أ. ج. د.

(11) ساقط من: أ. د.

يلزم المعتزلة؛ إذا قبحوا بالعقل وحسنوا⁽¹⁾.

فتبين أنه يرد⁽²⁾ على أصل القول بالتقييح والتحسين، وهذا لا يختص بالرد على البصريين بل يعم الفريقين. ولهذا قال في الكلام الذي أورده بعد ذلك: «ومما نخص به البصريين وإن ألزمونا القول بالتحسين والتقييح نظرا إلى تعاقل العقلاء شاهدا وأنهم يقبحون المنع من ذلك نقضناه بتخليد أهل النار فيها؛ فإن في العرف/ يحسن العفو عمن أساء وظلم، مع تعرض من يعفو لآلم الغيظ عند ترك الانتقام وحصول الراحة بالتشفي، فما بال العصاة يخلّدون في النار، وهو أرحم الراحمين»⁽³⁾؟

[422د]

وقد قال للبصريين⁽⁴⁾: «إذا علم الله - تعالى - أن عبدا إذا كلّفه كفر وطغى، وإذا اخترمه قبل البلوغ نجا، فالتكليف عندكم إنما يحسن بتعويض المكلف لنيل الثواب⁽⁵⁾، وأي صلاح له في الدين والتكليف مع العلم بأنه لا يفضي به التكليف إلا⁽⁶⁾ إلى الشقاوة؟»⁽⁷⁾.

وقد سبق تقرير إلزامهم ما علم الله [- ﷻ] -⁽⁸⁾ أنه لا يصلح أنه⁽⁹⁾ لا يستقيم القول بأنه أراد صلاحه، وضرب لذلك مثلا بأب يريد صلاح ولده، وقد علم أنه إذا أمده بالمال وبسط/ يده سفه⁽¹⁰⁾ وسعى في طريق الفساد، وإذا أقتر عليه صلح، فيمتنع أن يمدّه بأسباب النعمة، ويقول: أنا أريد صلاحه مع علمه أنه يفسد بهذا الطريق.

[271ج]

(1) الإرشاد، ص: 253.

(2) أ. ج. د: وأورد.

(3) الإرشاد، ص: 253-254.

(4) ب. ج: البصريون.

(5) التمهيد، ص: 293، الفصل في الملل والأهواء والنحل: 3/ 201-225.

(6) ساقط من: ب. ج. د.

(7) الإرشاد، ص: 254.

(8) ساقط من: أ. ج. د.

(9) د: كيف أنه.

(10) ب: فسد.

وذكر عنهم اعتذارا عن ذلك بأن الأب إنما⁽¹⁾ لا يحسن منه ذلك؛ لأنه لا يحيط علما بمبلغ يعوضه له من الخير لو رشد، والباري [- ﷻ] ⁽²⁾ عالم بمبلغ ما يستوجبه المكلف من الثواب لو آمن⁽³⁾. وهذا هوس، فإن العلم بمبلغ ما لا يحصل لا يحسن أن يكون المكلف ساعيا في حصوله، فكيف يريده لأجله؟

وألزمهم أن النبي / [- ﷺ] ⁽⁴⁾ ملازم لدعاء من علم الله - سبحانه - أنه لا يؤمن مع أن ⁽⁶⁾ النبي [- ﷺ] ⁽⁷⁾ قد قام به الذهول عن مبلغ الثواب المتوقع⁽⁸⁾.

ثم يلزم عليه أنه يحسن ممن لم ⁽⁹⁾ يبلغ مبلغ التكليف، وعلم أنه لو بلغه لكفر أن يسأل الله - تعالى - ⁽¹⁰⁾ في إبلاغه ذلك حتى يكفر، ويكون ذلك طلبا لإصلاح نفسه.

وتبين بهذا الإلزام/ أن الباري - سبحانه - ⁽¹¹⁾ على أصولهم - لم يرد الصلاح، ولم يرد الفساد، وفي ذلك إبطال القدر - على أصلهم - بالكلية فلم يكن مقدرا⁽¹²⁾ لواحد منهما. وما ألزم البصريون أن الرب - تعالى - قادر على مثل الثواب الذي تعرض⁽¹³⁾ المكلف

(1) ساقط من: أ. ج.

(2) ساقط من: أ. ب.

(3) الإرشاد، ص: 254.

(4) ساقط من: ج. د.

(5) ساقط من: أ. ج. د.

(6) ساقط من: ب.

(7) ساقط من: أ. د.

(8) الإرشاد، ص: 254.

(9) ساقط من: أ.

(10) ساقط من: د.

(11) ساقط من: أ. ج. د.

(12) ب. ج: مقدورا.

(13) ساقط من: أ.

[143ب] له⁽¹⁾، فلا عوض لتعويضه الشقاوة مع إمكان تحصيل / مصلحة الثواب بدون ارتكاب متن الخطر.

قالوا: ما يناله العبد بفعله ألد مما يناله من التفضل.
وهذا استنكاف من العبد⁽²⁾ عن قبول منة الله [ﷻ] -⁽³⁾ في أفضاله، وذلك هوس.

وقد اعترف البصريون أن الرب - تعالى -⁽⁴⁾ متفضل بابتداء التكليف⁽⁵⁾، وهو الذي أنبنى عليه الثواب. وفي العادة أن الذي يجزل له الملك العطاء، ويتفضل عليه بأجل النعماء، أفضل وأقرب ممن يستأجره ويوفيه أجره، وقد استنكفوا عن قبول منة الله - سبحانه⁽⁶⁾ وتعالى -⁽⁷⁾ وادّعوا أن من سبقت له الشقاوة المراد إصلاحه، وكل ذلك خلاف / المعقول⁽⁸⁾ - والله [ﷻ]⁽⁹⁾ أعلم -⁽¹⁰⁾. [424د]



-
- (1) التمهيد، ص: 293، الفصل في الملل والأهواء والنحل: 3 / 225-201، الإرشاد، ص: 255.
(2) الإرشاد، ص: 255.
(3) ساقط من: أ. د.
(4) ساقط من: أ. ب.
(5) الإرشاد، ص: 255.
(6) ساقط من: أ. ج. د.
(7) ساقط من: أ.
(8) الإرشاد، ص: 255.
(9) ساقط من: أ. ج. د.
(10) د: يحكم.

فصل :

[القول في اللطف]⁽¹⁾

«اللطف عند المعتزلة عبارة عن فعل يعلم [- بشيء -] ⁽²⁾ أن العبد يؤمن عنده ويطيع ربه»⁽³⁾.

ثم ذكر في أثناء الفصل «أنه قد يطلق اللطف [عند المعتزلة]⁽⁴⁾ مضافاً إلى الكفر، فيسمى ما يقع الكفر عنده لطفاً في الكفر»⁽⁵⁾⁽⁶⁾.

وقال في غير هذا الكتاب: «إن⁽⁷⁾ ظن بعض الأصحاب أن اللطف عندهم مخصوص بالخير خطأ»⁽⁸⁾.

فالذي ذكره ههنا هو اللطف الواجب؛ إذ لا يختص بجنس⁽⁹⁾ مخصوص، فرب شيء يكون لطفاً في حق زيد وليس بلطف في حق غيره⁽¹⁰⁾. وليس يعنون بقولهم: إنه يؤمن عنده⁽¹¹⁾ أنه يستلزم الإيمان والطاعة، ولا بد⁽¹²⁾ حتى يكون ملجأً إلى الفعل؛/ فإن ذلك ينافي التكليف عندهم، وإنما يراد بذلك أن أنواع الرفق بالعبد [ج272]

(1) العنوان مقتبس من كتاب الإرشاد، وهو من وضع الأستاذ أسعد تميم محقق الكتاب.

(2) ساقط من أ. د.

(3) الإرشاد، ص: 256، المقالات، ص: 246-248، المواقف، ص: 328.

(4) ساقط من أ. ج. د.

(5) ساقط من: أ.

(6) الإرشاد، ص: 256، المجرد، ص: 124-126.

(7) ساقط من: ب.

(8) هذا اختيار الأشعري في المجرد، ص: 124.

(9) ساقط من: ب.

(10) الإرشاد، ص: 256.

(11) أ: عندهم.

(12) د: لانه.

بمجرى العبادة ترغبه وتحرك دواعيه وتحبب إليه الطاعة، ورب شخص ليس في خلقه أن يأتي على هذه الصورة، ويأتي بالغلظة والشدة والتبشيع في القول عليه فيما هو فاعله فينكف عنه، فذلك الرفق في حق أحد الشخصين لطف، وهذه الشدة في حق⁽¹⁾ الآخر⁽²⁾ لطف، والإعانة بالرفق وتحريك الداعية يسمى لطفًا، حتى إن المضل الغاوي إذا لطف بشخص ورفق به حتى قبل منه الكفر يسمى لطفًا في الكفر، غير أن اللطف الواجب على الله - تعالى - عندهم/ في حق العبد هو الإعانة على الطاعة⁽³⁾.

[d425]

ثم قالوا: يجب على الله - تعالى -⁽⁴⁾ أقصى اللطف⁽⁵⁾، والتزموا على مذاق هذا الكلام أن الله - تعالى -⁽⁶⁾ لا يقدر على خلق لطف يؤمن عنده الكافر⁽⁷⁾.

وهذا عنده⁽⁸⁾ تعجيز الإله عن تحريك دواعي الكفرة إلى الخير، وقد قال - تعالى -: ﴿وَلَوْ شِئْنَا لَآتَيْنَا كُلَّ نَفْسٍ هُدًى﴾⁽⁹⁾، وقال: ﴿وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ لَجَعَلَ النَّاسَ أُمَّةً وَاحِدَةً﴾⁽¹⁰⁾، وقال - تعالى -: ﴿وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ لَجَعَلَ النَّاسَ أُمَّةً وَاحِدَةً﴾⁽¹¹⁾ إلى نحو ذلك مما يدل الكتاب العزيز عليه، فتعالى الله عن قول الزائغين [علوا كبيراً]⁽¹²⁾.

(1) بياض في: ب.

(2) ساقط من: ب. د.

(3) المواقف، ص: 328، الإرشاد، ص: 256، المقالات، ص: 246-248.

(4) ساقط: أ.

(5) الإرشاد، ص: 256.

(6) ساقط من: أ. د.

(7) المقالات، ص: 246-247، المجرد، ص: 126-127، التمهيد، ص: 379.

(8) ساقط من أ. ج. د.

(9) السجدة/ 13.

(10) يونس/ 99.

(11) هود/ 118.

(12) ساقط من: ب.

«أما أهل الحق فاللطف عندهم خلق القدرة على الطاعة»⁽¹⁾، وهو الذي ذكرناه عنهم في معنى التوفيق⁽²⁾.

ثم قال للمعتزلة: «لم أوجبتم اللطف [في الدين]⁽³⁾؟»⁽⁴⁾ هلا قلتم عدم الرفق⁽⁵⁾ وانتفاء الإعانة أشد في المحنة وأبلغ في المشقة وأكد في⁽⁶⁾ استدعاء الثواب فينال به الثواب الأجل⁽⁷⁾ والدرجات العلى؟».

وقد اعتذروا عن هذا وقالوا: المقصود أن يؤمنوا، والتنفير قبيح.

وأجاب: «إن من علم الله⁽⁸⁾ أنه لا يؤمن، لا يتصور أن يكون إيمانه مقصودا، وأي صلاح لتعريض من لا يؤمن لاستحقاق العقوبة؟! بل الأصلح احترامه قبل بلوغه واستجماعه لشرائط التكلف، - وقد سبق تقرير هذا الحرف [والله أعلم]⁽⁹⁾»⁽¹⁰⁾.



(1) الإرشاد، ص: 256 المجرد، ص: 124.

(2) نهاية الإقدام، ص: 412-415، المقالات، ص: 262-263.

(3) ساقط من: ج.

(4) ساقط من: ب. د.

(5) ب: الغرق.

(6) ساقط من: ج.

(7) ب: الاجل.

(8) ساقط من: أ.

(9) ساقط من: أ. ج. د.

(10) الإرشاد، ص: 256.

كتاب النبوات

[426د] قدمه بذكر تراجم/ أبواب هذا الكتاب، وهو حسن، ونحن نتكلم على فصوله.

فصل :

[في إثبات جواز النبوءات]⁽¹⁾

«جحدت البراهمة جواز بعثة الرسل»⁽²⁾، ومعظم العقلاء القائلين بثبوت الصانع معترفون بالجواز⁽³⁾، ولا بد من البحث⁽⁴⁾ عن حقيقة النبوة⁽⁵⁾ والرسالة⁽⁶⁾، فمن لم يحيط بحقيقة الشيء لا يمكنه الحكم عليه بالجواز والاستحالة، إلا أن يكون ما علمه من الجائزات متوقفاً وجوده عليه، فيدرك بذلك وجوبه⁽⁷⁾ ولزوم ثبوته./ [273ج]

ولفظ النبوة في أصل اللسان مأخوذ من الإنباء⁽⁸⁾، وهو الخبر عن الله - تعالى - في إطلاق أهل⁽⁹⁾ الأصول⁽¹⁰⁾.

(1) العنوان مقتبس من كتاب الإرشاد.

(2) الفرق بين الفرق، ص: 264، التبصير، ص: 150، التمهيد، ص: 126، نهاية الإقدام، ص: 417، الملل والنحل: 2/ 250، المواقف، ص: 344.

(3) الإرشاد، ص: 257-260، المواقف، ص: 342، أصول الدين، ص: 154-155، الفرق بين الفرق، ص: 332.

(4) ب: لخت.

(5) المجرد، ص: 174، أصول الدين، ص: 153-154، الفرق بين الفرق، ص: 332، المواقف، ص: 337، شرح العقيدة الطحاوية، ص: 167.

(6) المجرد، ص: 174، أصول الدين، ص: 153-154، الفرق بين الفرق، ص: 332، شرح العقيدة الطحاوية، ص: 167.

(7) ج: وجوده.

(8) «النباُ الخبر والجمع أنباء، وإن لفلان نبأ أي خبراً»: لسان العرب: 1/ 162 (مادة نبأ).

(9) د: أصل.

(10) المواقف، ص: 337، الفرق بين الفرق، ص: 332.

وقيل: هو⁽¹⁾ من الارتفاع⁽²⁾، يقال نبأ أي ارتفع، والارتفاع عن/ طور البشر [144ب] باختصاصه بالخطاب فقط لا بصفة تقوم به، فهو مساو للبشر في صفات البشرية، مختص بالوحي⁽³⁾ ﴿إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ يُوجِبُ إِلَيَّ﴾⁽⁴⁾.

وزعم بعض الناس أن النبي مختص بصفة، وهذا مذهب الفلاسفة⁽⁵⁾؛ فإنهم يرون أن التزكية والتحلية صقال في مرآة النفس إلى أن يتهيأ لما لم يتهيأ لإدراكه غيره. وأما الرسالة فهي اختصاص النبي بخطاب التبليغ⁽⁶⁾.

والفرق بين النبوة والرسالة، أن النبي يخاطب ويوحى إليه غير مختص بأمر له بتبليغ ما أوحى إليه إلى غيره⁽⁷⁾، والرسول مأمور بذلك⁽⁸⁾.

والوحي إلقاء الشيء بسرعة⁽⁹⁾، وقد يكون ذلك⁽¹⁰⁾ في المنام، غير أن الجزء⁽¹¹⁾ الذي ألقى إليه/ ذلك⁽¹²⁾ لا يقوم به عرض النوم المضاد للفهم والعلم⁽¹³⁾، وقد يكون [427د]

(1) ساقط من: أ. ب. ج.

(2) المواقف، ص: 337.

(3) قال الفراء النبي هو من أنبأ عن الله فترك همزة قال: «إن أخذ من النبوة والنبأوة وهي الارتفاع عن الأرض، أي أنه أشرف على سائر الخلق فأصله غير الهمزة»: لسان العرب: 1/ 163 (مادة نبأ)، المواقف، ص: 337، الفرق بين الفرق، ص: 332.

(4) الكهف / 105.

(5) المواقف، ص: 337.

(6) الفرق بين الفرق، ص: 332.

(7) أصول الدين، ص: 153-154، المجرد، ص: 174، شرح العقيدة الطحاوية، ص: 167، المواقف، ص: 337.

(8) أصول الدين، ص: 153-154، المجرد، ص: 174، شرح العقيدة الطحاوية، ص: 167، المواقف، ص: 337.

(9) لسان العرب: 15/ 382 (مادة وحي).

(10) ساقط من: ج.

(11) د: الجن.

(12) ب: ذلك فيه.

(13) التفسير الكبير: 27/ 187-189، الكشف: 3/ 475.

ذلك في اليقظة، بمخاطبة الملك له⁽¹⁾.

وزعمت الفلاسفة أن الصورة التي تخاطب النبي لا وجود لها في الخارج، وإنما هي من أفاعيل الخيال، فالذي يراه في المنام واحد منا من أشخاص تحدّثه وتخاطبه⁽²⁾ لا وجود لتلك الأشخاص من خارج، وإنما هي شيء متخيّل فيحدث للنبي في اليقظة ما يحدث للواحد منا في النوم على أصلهم⁽³⁾.

فإذا فهمت ذلك فالقول في جواز ثبوت⁽⁴⁾ شخص يراه النبي ولا نراه لا استحالة فيه بعد القول بثبوت الصانع المختار، وقد استقر عندنا أن الإدراك يجوز أن يخلق لبعض الناس دون بعض فيما بين أيديهم، [غير أن العادة]⁽⁵⁾ على خلاف ذلك وخرق العادة ممكن لا امتناع فيه.

فالخصم - بعد فهم ما يريد بالرسالة - إما أن يمنع كلاماً للمرسل يبلغ، - فقد سبق التنبيه على بيانه -⁽⁶⁾، وإما أن يمنع تعلقه بالعبيد - [فحكم الأمر والنهي أن يتعلق بالمأمور والمنهي، ولا استحالة في تعلقه بالعبيد -]⁽⁷⁾؛ إذ هم / فاهمون للخطاب، أهل له، ولولا ذلك لم يصح أن يكونوا مأمورين من جهة واحدة منهم. [199]

وإن منع وصح علمنا به فالباري - سبحانه -⁽⁸⁾ القادر على خلق العلوم يصح منه إيصال ذلك إلينا، ولا ينحصر عليه الطريق في جهة إيصاله إلى أفهامنا، فلم يبق لمنع انبعاث الرسل وجهه. [428د]

(1) التفسير الكبير: 27/ 187-189، الكشف: 3/ 475.

(2) ساقط من: ج.

(3) المواقف، ص: 338.

(4) ساقط من: ج. د.

(5) ساقط من: ج.

(6) بياض في: ب.

(7) ساقط من: ج.

(8) ساقط من: أ. ج.

وإن أخذ الخصم منع ذلك مما هذى به من قواعد التحسين والتقييح العقلي⁽¹⁾، فقد [274ج] سبق القول في بطلانه⁽²⁾، فلم يبق له متعلق، ونحن الآن نذكر شبههم التي أوردها صاحب الكتاب، ونتبعها بالكلام.

فمما ذكره عنهم⁽³⁾ أن قالوا: «لو قدرنا ورود نبي، فإما أن يكون ما جاء به مستدركا [بقضية العقول، أو لا يكون مستدركا، فإن كان ما جاء به]⁽⁴⁾ مما يتوصل إليه بالعقول، فلا فائدة لمجيئه؛ إذ العقول مغنية عنه، فيكون الابتعاث سفها وعبثا يحل عنه الحكيم، وإن كان الذي جاء به يدرك⁽⁵⁾ بقضية العقول فلا يتلقى بالقبول، وإنما المقبول ما ترشد إليه العقول»⁽⁶⁾.

والجواب عن هذه الشبهة من وجوه:

الأول: أن هذا التقسيم وإن كان حاصرا، غير أن الدليل على إبطال كل واحد من القسمين غير سديد⁽⁷⁾ ولا صحيح.

أما القسم الأول وهو أن ما يتوصل إليه بقضية العقول لا فائدة في الانبعاث فيه، وما لا فائدة فيه عبث يحل⁽⁸⁾ عنه الحكيم، ففيه أمران ممنوعان:

أحدهما: قوله «إنه لا فائدة فيه»: وهذا مما ينازع فيه، ونقول في⁽⁹⁾ الابتعاث لتحقيق ما ترشد إليه العقول كثير فائدة؛ وهو أن العقول لا ترشد إلى كل المعلومات بضروراتها،

(1) المواقف، ص: 344.

(2) فصل التحسين والتقييح من هذا العمل.

(3) يقصد بهم البراهمة.

(4) ساقط من: ج.

(5) أ. ب. ج: يستدرك.

(6) الإرشاد، ص: 257-258، المواقف، ص: 348.

(7) أ: مستند.

(8) ب. ج. د: يحل.

(9) ب: إن في.

[429د] وإنما ترشد بطريقة النظر، والناس يتخبّطون في النظر، فمنهم من / يزل عن الطريق ومنهم من يمشي على المنهج المستقيم، فإذا كان فضل⁽¹⁾ من عند الله - تعالى -⁽²⁾ من يرشد الضال وهو معصوم فيقطع آثار⁽³⁾ الشبهة ويزيل كل ضلالة، وقد تكون فيه فائدة أخرى من الحث على مستحسنات العقول عندكم، وقد نرى أرباب المواعظ إذا وعظوا ونصحوا حدث في قلوب السامعين رقة، وذرفت عيونهم، وانبعثت دواعيهم إلى الخير، فهذا أيضا من الفوائد، ولو أطال الإنسان نفسه لوجد/ من هذا القليل كثيرا. [145ب]

والأمر الثاني في هذا القسم مما ينازع فيه قولهم: إن ما لا فائدة فيه عبث وسفه يجبل عنه منصب الحكيم.

فلا نسلم ذلك، فإن العبث⁽⁴⁾ المستحيل على الحكيم هو ما يقع مع⁽⁵⁾ الذهول والغفلة من غير قصد، أما ما يقع على وفق المعلوم وإن عري عن صلاح العبيد، فلا نسلم امتناعه عنه⁽⁶⁾، وليس في تقرير ذلك سوى قضية التحسين والتقييح، وقد أبطلناه⁽⁷⁾.

أما الكلام على القسم الثاني، وهو ما لا يستدرك بقضية العقول [غير مقبول ومنوع]⁽⁸⁾، فإن⁽⁹⁾ [ما لا يدرك بالعقول]⁽¹⁰⁾ [ينقسم قسمين: منه ما يأباه العقل]⁽¹¹⁾

(1) ب: يصل.

(2) ساقط من: أ. د.

(3) ساقط من: ب.

(4) ب: البعث.

(5) ج: على.

(6) ساقط من: ج.

(7) فصل التحسين والتقييح.

(8) ساقط من: ج.

(9) ساقط من: ج، وهو في: د: فإن منه.

(10) ساقط من: ج.

(11) ساقط من: د.

ويحيله، ومنه ما يقف عن إدراكه،/ فلا يمتنع أن يرد به الشرع، وتارة تكون العقول [ج275] مجوزة له شاكّة في وقوعه، فيتلقى من جهة الشرع العلم بوقوع الجائز، وتارة لا يدرك بالعقل جوازه ولا إحالته،/ فيرشد الشرع إلى جوازه أو إلى ⁽¹⁾ وقوعه، ويلزم/ من [د430][ج200] الوقوع الجواز.

وإذا كان كل ⁽²⁾ واحد من القسمين لم يصح دليلاً على بطلانه، فلم تنتظم شبهتهم ولو لم تصح على محك ⁽³⁾ السبر، فبطل احتجاجهم.

وقد أشار صاحب الكتاب في الكلام عليهم بعد التنزه عن منازعتهم ⁽⁴⁾ في تحسين العقل وتقبيحه أنه لا يمتنع تأكيد أدلة العقول ⁽⁵⁾، وهذا نزاع في قولهم: لا فائدة في البعثة، وقولهم: العقول إذا أغنت عنه ⁽⁶⁾ بطلت الفائدة في البعثة.

قال لهم: فإذا جاز أن ينصب في أدلة العقل دليلاً، أحدهما مغن عن الثاني، فما المانع من دليلين أحدهما عقلي والآخر سمعي فيما يصح أخذه من العقل والسمع؟ ثم يقال لهم: أتعلمون انتفاء الفائدة أم تستريبون فيها؟

فإن زعمتم أن العلم بانتفاء الفائدة، قيل لكم: أتعلمون ذلك ضرورة أو نظراً؟ ولا سبيل إلى دعوى الضرورة، ولا نظر يوصلهم إلى العلم بانتفاء الفائدة، فعند ذلك نقول: من الجائز أن يكون في معلوم الله - تعالى - ⁽⁷⁾ فائدة لم تطلعوا عليها في تحقيق البعثة، ويكون من الألفاظ أن تنبعث الدواعي على ⁽⁸⁾ الابتدار بالأحكام العقلية عند البعثة،

(1) ساقط من: ب.

(2) ساقط من: د.

(3) د: حد.

(4) د: مساعدتهم.

(5) الإرشاد، ص: 258.

(6) ساقط من: ج.

(7) ساقط من: د.

(8) ساقط من: د.

ولا سبيل إلى العلم بانتفاء ذلك.

ثم نازعهم صاحب الكتاب في القسم الثاني، وهو أن ما لا يستدرك بالعقول باطل، ثم ⁽¹⁾ قال: «ولم تنكروا على من يزعم/ أن ذلك يجري مجرى ما لو تقدم عليل إلى طبيب يطلب منه دواء يشفيه، فإنه يعلم جواز ذلك منه، ولا يتميز به ما يعقبه الشفاء مما لا يعقبه، فيستفيد تعينه منه، كذلك النبي؛ يعلم العاقل تجويز أشياء من التكاليف ويشك في وقوع شيء منها، فيتعين له بإنباء هذا الصادق» ⁽²⁾.

ثم يقال لهم: لم زعمت أن العقول تغني ⁽³⁾ عن ابتعاث الرسل؟ فهلا جوزتم الانبعاث لتبيين الأغذية والأدوية وتمييزها من السموم القواتل والأنبئة المضرة؟ واعتذارهم عن هذا الإلزام بأن طول التجارب يرشد إلى ذلك، غير صحيح؛ فإن التجارب إلى استقرارها يفضي إلى المعاطب واقتحام المضار الدنيوية ⁽⁴⁾، والبيان أولى وأسلم من تعريض بعض ⁽⁵⁾ من نجرب ⁽⁶⁾ إلى الهلكة ⁽⁷⁾.

وهذا الذي ذكره من المجوزات العقلية؛ فإنه يجوز أن يبعث الله ⁽⁸⁾ النبي [- عليه الصلاة والسلام -] لبيان المنافع والمضار ⁽⁹⁾ الدنيوية ⁽¹⁰⁾، ويجوز أن يبعث لبيان الأحكام التكليفية، وهي من المجوزات [العقلية، ويجوز] ⁽¹¹⁾ أن يبعث لبيان

(1) ساقط من: أ.

(2) الإرشاد، ص: 258، المواقف، ص: 344-345.

(3) ساقط من: ب.

(4) ساقط من: أ. ج. د.

(5) ساقط من: ب.

(6) ب. د: يجرب، ج: يجري.

(7) الإرشاد، ص: 258، المواقف، ص: 344-345.

(8) ساقط من: ج.

(9) ساقط من: ب. ج. د.

(10) ب: [الدنيوية وكذلك في الذي تقدم].

(11) ساقط من: أ.

[ما يقع في] ⁽¹⁾ أهوال يوم القيامة وما أعد للصديقين من النعيم، وكل ذلك مما لا يعلم بضرورة ولا نظر.

ثم إصلاح ⁽²⁾ الخلق على أقسام: قد يكون من باب ما ⁽³⁾ تصل إليه العقول كالضروريات والحاجيات، وقد يكون من باب الاستصلاح الذي ينضبط، فنكله إلى فاطر البرية، ومن ⁽⁴⁾ يعلم ما في ضمن الأحكام التكليفية، فهذا تمام الكلام على هذه الشبهة.

شبهة أخرى لهم ⁽⁵⁾: قالوا: في الشرائع ما لا يليق بالحكيم ⁽⁶⁾ من الأمور المستقبحة عقلاً، وهو ذبح البهائم البريئة عن اقتحام جرائم وأوزار ⁽⁷⁾.

والجواب عن هذه الشبهة من الوجه الذي سبق في إبطال أصل ⁽⁸⁾ التقبيح والتحسين ثم المنازعة في كون الألم قبيحاً/ لعينه، وقد ألزمهم صاحب الكتاب إيلام الله [146ب] - تعالى - ⁽⁹⁾ الأطفال والبهائم، فإذا جاز منه فعله جاز منه الأمر به؛ إذ صحة/ فعله منه [201أ] يستلزم حسنه، فلا يكون عندهم قبيح لا يصح صدوره من الحكيم ⁽¹⁰⁾.

ومما تشاغبوا به من هذا القبيل أن قالوا: في الشرع الانحناء في الركوع، ووضع الجبهة على الأرض في السجود، والهرولة والسعي وغير ذلك ⁽¹¹⁾.

(1) ساقط من: ج.

(2) أ. ب. د: صلاح.

(3) ساقط من: أ.

(4) ساقط من: أ.

(5) ساقط من: أ. د.

(6) أ: بالحكمة.

(7) الإرشاد، ص: 259، المواقف، ص: 348.

(8) ساقط من: أ. ب. ج.

(9) ساقط من: أ. ب. ج.

(10) الإرشاد، ص: 259، المواقف، ص: 348-349.

(11) الإرشاد، ص: 259، المواقف، ص: 349.

وهذا مما لا يستحق أن يجاب عنه، فإنهم في تعظيم ملوكهم يتعارفون الانحناء في الخدمة وتمريغ الوجوه على الأرض تواضعا للملوك، فكيف يستنكرون مثل ذلك [في التعبد]⁽¹⁾ لرب السموات والأرض.

ثم ألزمهم صاحب الكتاب⁽²⁾ أن الله - تعالى -⁽³⁾ يضطر بعض الخلائق إلى مثل هذه الفعال، وإذا جاز أن يكون ذلك منه حسنا صح الأمر به.

وإن زعموا أنه إذا فعله ففيه⁽⁴⁾ حكمة خفية.

[فيقال لهم: وإذا أمر به ففيه حكمة خفية]⁽⁵⁾.

[فإن قالوا: وما دليل الأمر به من جهته ليلزم اشتماله على حكمة خفية؟]⁽⁶⁾⁽⁷⁾. فنقول: / المعجزات الدالة على صدق الأنبياء يلزم منه صحة⁽⁸⁾ ما أخبروا به من تعلق أوامر الله - تعالى -⁽⁹⁾ بنا فيما ذكرناه، فلم يبق لهم إلا الاعتراض على وجه دلالة المعجزة؟ وسيرد اعتراضهم في أثناء الكلام⁽¹⁰⁾.

[د433]



(1) ب. ج. من العبد.

(2) هو إمام الحرمين الجويني.

(3) ساقط من أ. ب. د.

(4) أ: فيه.

(5) ساقط من: د.

(6) الإرشاد، ص: 259.

(7) ساقط من: أ.

(8) ب: صدق.

(9) ساقط من: أ. ب. د.

(10) الإرشاد، ص: 260-266.

فصل :

[القول في المعجزات]

ذكر ابتداء أن المعجزة لفظ يطلق على الآية الدالة على صدق [النبي - ﷺ -] ⁽¹⁾ ⁽²⁾، وإطلاق لفظ ⁽³⁾ المعجزة عليها فيه توسع من وجهين:

أحدهما: أن اللفظ يشعر بحقيقة العجز، ولا يصح ثبوت العجز لأنه إن كانت الآية ليست من جنس ⁽⁴⁾ مقدور البشر فلا يصح العجز عما ليس بمقدور، وإن كانت من جنس / مقدور البشر [فلا يصح] ⁽⁵⁾، فالعجز عندنا يقارن المعجوز عنه، والمعارضة ^[277ج] متفية، فلا يصح ثبوت عجز متعلق بها، فالوجه أن يقال: اللفظ مستعار وأريد بالعجز انتفاء القدرة كما يراد بالجهل انتفاء العلم ⁽⁶⁾.

والكلام الأول لا نزاع فيه؛ فإن ما ليس من جنس المقدور لا يصح أن يكون معجوزا عنه.

أما الكلام الثاني فيما هو من جنس المقدور أنه ليس بمعجوز عنه لأن العجز يقارن، فقد تقدم في كتاب القدر النزاع في ذلك، وأن بعض ⁽⁷⁾ أصحابنا يقولون: إن العجز يتقدم على المعجوز عنه ⁽⁸⁾.

(1) الإرشاد، ص: 260.

(2) ساقط من: أ. ج. د.

(3) ساقط من: ب.

(4) ساقط من: أ. ب.

(5) ساقط من: أ. ب. د.

(6) الإرشاد، ص: 260-261، أصول الدين، ص: 170، المجرد، ص: 177.

(7) ساقط من: أ.

(8) سبق بيان ذلك في فصل مشتمل على خروج الألوان والطعوم والأرايح على أن نحكم عليها بجواز تعلق القدرة الحادثة بها.

(1) الوجه الثاني⁽²⁾: في التوسع أن لفظ العجز يشعر بفاعل العجز⁽³⁾، والله - تعالى - هو فاعل العجز، فسمي ما يفعل / العجز عنده معجزاً⁽⁴⁾، وهذا توسع لا محالة. [434d]
ثم قال: «اعلموا أن المعجزة لها أوصاف تتعين الإحاطة بها»⁽⁵⁾.
ويريد به شرائط كونها معجزة فمنها:

- أن المعجزة فعل الله - تعالى - فلا يصح أن تكون المعجزة صفة قديمة؛ إذ لا اختصاص للصفة القديمة ببعض المتحدّين دون بعض⁽⁶⁾.

ثم ذكر في هذا الفصل ما يشكك في اشتراط كون المعجزة فعلاً لله - تعالى - سؤالين:
أحدهما: أنه يجوز أن يكون المشي على الماء والتحلّق في جو السماء، من المعجزات لو وقع التحدي به، وإن وقع مقدوراً للعباد وكان من أفعالهم.

وأجاب عنه بأن من⁽⁷⁾ قال: [بأن فعل]⁽⁸⁾ العبد مخلوق لله - تعالى - وهم أصحابنا⁽⁹⁾ - فيصح منهم⁽¹⁰⁾ أن يقولوا: الحركات المقدورة معجزة من حيث فعلها الباري لا من حيث كونها مكتسبة، وكذلك القدرة، فيكون العجز على هذا أمرين، ومال إلى أن القدرة على ذلك معجزة⁽¹¹⁾.

(1) ساقط من: أ. ب. ج.

(2) ساقط من: أ.

(3) ب. د: العاجز.

(4) أصول الدين، ص: 170، المجرد، ص: 177.

(5) الإرشاد، ص: 161.

(6) نفسه، ص: 161، أصول الدين، ص: 170-171، التبصير، ص: 169، المواقف، ص: 341.

(7) ساقط من: ب. ج. د.

(8) ب: [أن كل من قال أن فعل].

(9) أصول الدين، ص: 133، شرح العقيدة الطحاوية، ص: 493، باب القول في خلق الأعمال من هذا العمل.

(10) ساقط من: ب.

(11) الإرشاد، ص: 161.

وهذا يرد عليه أن يقال: إذا وقع التحدي بنفس الحركات الخارقة للعادة، فلا يمكن أن تكون القدرة، وإن كانت فعلا خارقا للعادة معجزة؛ لأن من⁽¹⁾ شرط ثبوت/ كون الخارق معجزة أن يكون مسبقا بدعواه آية⁽²⁾، فلا تكون القدرة معجزة إلا أن يتحدى بها نبيء، فاعلم ذلك.

السؤال/ الثاني: إذا قال المتحدي المدعي للنبوة: «آتي ألا يقوم أحد في هذا الإقليم» مدة ضربها. فلا شك في صحة كونها⁽³⁾ معجزة وإن لم تكن فعلا، ومن هذا السؤال قال الشيخ أبو الحسن [- رَحِمَهُ اللهُ -: المعجزة]⁽⁴⁾ فعل أو ما يقوم مقام الفعل⁽⁵⁾.

وأجاب صاحب الكتاب [عن ذلك]⁽⁶⁾ بأن القعود المستمر على خلاف الاعتياد معجزة⁽⁷⁾ -⁽⁸⁾ / وأراد بذلك الاستغناء عن تقييد الشيخ⁽⁹⁾ الكلام في قوله: «أو ما يقوم مقام الفعل»، وهذا غير مستقيم منه لوجهين:

أحدهما: أن التحدي في صورة الغرض⁽¹⁰⁾ لم يقع باستمرار القعود، وإنما وقع بانتفاء القيام.

والثاني: أنه⁽¹¹⁾ إن استقام له التحيل ههنا، فما يقول فيما لو تحدى نبي بأن يُعدم

(1) ساقط من: أ.

(2) المواقف، ص: 339 - 340، أصول الدين، ص: 171، الفرق بين الفرق، ص: 266، التبصير، ص: 169، المجرد، ص: 177.

(3) أ: كونه.

(4) ساقط من د.

(5) الإرشاد ص 262 أصول الدين 171 المواقف ص 339.

(6) ساقط من ب - ج.

(7) د: معجز.

(8) الإرشاد، ص: 262.

(9) هو الشيخ أبو الحسن الأشعري.

(10) ساقط من: ب.

(11) ساقط من: ب.

الله - تعالى - (1) هذا الجبل العظيم، فلا يستمر له في هذا شيء إلا أن (2) يقول: إن القدرة الأزلية (3) تؤثر في العدم، وأن العدم ليس بقطع الأعراض، وقد صرح فيما سبق في هذا الكتاب (4) أنه لا يصح أن يكون العدم الطارئ بالفاعل (5)، فبطلت حيلته (6) ولزم اتباع تقييد (7) الشيخ.

الشريطة الثانية للمعجزة: أن تكون خارقة للعادة (8)، وبالاعتبار الذي شرطنا أن تكون المعجزة فعلا أو قائمة مقام الفعل به يشترط كونها خارقة للعادة؛ إذ قلنا: إن القديم لا اختصاص له بالمتحدي، وكذلك / المعتاد لا اختصاص له بالمتحدي، ولو صح أن يدعي شخص أمرا معتادا (9) آيته، لصح أن يقول في المثال المفروض من يدعي الرسالة عن الملك: آيته أن يركب الملك على عادته في يوم اطردت عادته بالركوب فيه، ولا يصح ذلك أصلا.

[د436]

وهذا المعنى أثبتنا الشريطة الثالثة وهي: سبق هذه الآية بالدعوى (10)؛ فلو وقعت الآية غير مسبوقه بالدعوى، فلا اختصاص لها بتحديه ودعواه، وسيقرر صاحب الكتاب هذه الشريطة بعد استيعاب الكلام على شبه البراهمة [- إن شاء الله تعالى -] (11).

(1) ساقط من: أ. ج.

(2) ساقط من: ب. د.

(3) ب. ج.: الأزلة.

(4) سبق ذلك في فصل: القدرة الحادثة لا تبقى.

(5) ساقط من: أ.

(6) ب.: خيالاته.

(7) أ. ب.: تقييد.

(8) المجرد، ص: 177-178، أصول الدين، ص: 170-179.

(9) ب.: معاندا.

(10) أصول الدين، ص: 171، الفرق بين الفرق، ص: 266، التبصير، ص: 169، المجرد، ص: 177،

المواقف، ص: 339-340.

(11) ساقط من: ب. ج. د.

فمما أورده البراهمة على الشريطة الثانية⁽¹⁾ أن قالوا: اعتباركم انخراق العادة في المعجزة ربط الدلالة بأمر لا ينضبط، ولا سبيل إلى العلم به لعدم انضباطه فيتعذر العلم⁽²⁾ بثبوت المعجزة التي هي علم الصدق.

قالوا: وبيان ذلك أن ثبوت الشيء على الدور مرة أو مرتين لا يخرج من⁽³⁾ قبيل الخوارق، وإذا توالى وتكرر كان معتادا، ولا ينضبط ما يلحقه بالمعتاد من غير المعتاد فلا يعلم ما هو الخارق⁽⁴⁾.

والجواب: أن عدم الانضباط بقدر مخصوص لا يمنع من حصول العلم؛ فإننا نعلم ضرورة أن إحياء الموتى، وتقطع⁽⁵⁾ الجبال، وصيرورة البحر فرقا كالأطواد⁽⁶⁾ مما يخالف العادة، ولا يستراب/ في ذلك لأجل ما ذكره، وصار كعلمنا الضروري بخبر المتواتر وإن كان مقدار عدد التواتر لا ينضبط، [ولا يمنعنا]⁽⁷⁾ ذلك من العلم الضروري بأن أخبار المخبرين عن البلاد [النائية البعيدة]⁽⁸⁾ عنا عدد التواتر، وكذلك القدر المحصل للعلم بخجل الخجل ووجل الوجل وإن لم يحط به وصف الواصفين فلا ينافي في حصول العلم⁽⁹⁾.

شبهة أخرى/ للبراهمة، يقولون: من أصلكم/ جواز قلب العوائد، فإذا تحدى النبي [279ج] [203] فما الذي⁽¹⁰⁾ يؤمنكم أن الذي خرق العادة على يديه ابتداء عادة، وإذا دام و⁽¹¹⁾ صار

(1) أ: الأولى.

(2) سواد في: ب.

(3) أ. ب. د: عن.

(4) المواقف، ص: 345، الإرشاد، ص: 262.

(5) ب: وتكلم، د: تغلق.

(6) «الطود: الجبل العظيم... والطود الهضبة»: لسان العرب: 3/ 270 (مادة طود).

(7) أ: يمنعني.

(8) ساقط من: ب.

(9) الإرشاد، ص: 262-263.

(10) ساقط من: ب.

(11) ساقط من: ب. ج. د.

معتادا بطل كونه معجزة⁽¹⁾؟

فانفصل عن هذه الشبهة، من لا يحيط بعلم هذا⁽²⁾ الباب، فقال: لا يجوز قلب العوائد إلى نقيضها، لئلا يؤدي إلى بطلان ما علمناه من دلالة المعجزة.

وهذا زيف؛ فإن خرق العوائد مقدور، وإدامة مثل الذي فعل لا يخرج عن جنس المقدور، وإلا فيلزم أن يكون أمران متساويان في المعقولية منهما⁽³⁾، ويحكم على أحدهما بالجواز والآخر بالإحالة، وهذا يؤدي إلى أنه لا يجب اشتراك المثليين في الجائز والواجب والمستحيل، فالتحقيق إذن أن قلب العوائد جائز، والتحدي إذا وقع بنفس الخارق أولا تحققت دلالاته ولا⁽⁴⁾ [يضر/ دوام أمثاله في وجه دلالاته⁽⁵⁾؛ إذ لا ينفي كون الأول خارقا للعادة السابقة به⁽⁶⁾، ولو قال النبي [- عليه الصلاة والسلام -]⁽⁷⁾: «آيتي أن يقلب الله - تعالى - العادة بعادة مطردة»، لكان ذلك معجزة، فلم يكن لما ذكره وجه منقذ في النظر.

[د438]

ثم قال: «إن كان هذا مما يشكل عليهم، فما قولهم إذا انخرقت ودامت أعصارا ودهورا، ولم يتجدد مثل الخارق؟ فلم ينفعهم الروغان مع قيام الحجة عليهم»⁽⁹⁾.

شبهة أخرى لهم: قالوا: قد استقر في أذهان العقلاء ما توصل إليه الحكماء من العلوم كالطلسمات⁽¹⁰⁾ وأنواع الحيل كجر الثقيل بالخفيف، وقد اشتهر من أسرار الموجودات

(1) الإرشاد، ص: 263.

(2) ساقط من: أ. ج.

(3) ساقط من: ب. د.

(4) ساقط من: ب. ج. د.

(5) ساقط من: د.

(6) ساقط من: أ. ج. د.

(7) ساقط من: أ. ج. د.

(8) ساقط من: أ. د.

(9) الإرشاد، ص: 263.

(10) ب. د: كالطلمات.

عجائب حتى إن من لم يعرف حكم/ حجر المغناطيس في جذب الحديد فرآه تعجب⁽¹⁾ [148ب]
 من ذلك في أول رؤيته، وقضى بأنه مما يخالف حكم⁽²⁾ العادة، فما الذي يؤمنكم أن
 مدعي النبوة اطلع على علم⁽³⁾ من العلوم، أو⁽⁴⁾ ظهر له من أسرار الموجودات ما إذا
 أتى به لمن لا يعرف ذلك عده خارقاً⁽⁵⁾؟

والجواب أن نقول: هذا الذي وصفتموه مما يلتبس بكل المعجزات أو ببعضها⁽⁶⁾؟
 فإن ادعيتم أنه مما يلتبس بكل المعجزات، فقد كابرتم البداة والضرورة؛ فإننا نفهم
 أن إحياء الموتى، وقلب العصا حية، وإبراء الأكمه/ والأبرص، ليس مما يدخل تحت
 الحيل، ولا مما يتوصل إليه بغوص في هذه العلوم. [439د]

وإن ادعيتم ذلك في بعضها، فعينوا ذلك البعض ليتكلم عليه، فإن الحكم على
 الشيء بأنه يلتبس من غير أن يشار إليه ويعلم لا يصلح.

ثم نقول إذا كان هذا الجنس من المعجزات مما يلتبس فما لا يعلم أنه من قبيل
 المعجزات/ لا يحكم بأنه معجزة، والكلام فيما إذا علم أنه من قبيل المعجزات، وقد
 تقترب بالشيء قرائن تفيد العلم واليقين بأن ما أتى به ليس من القبيل الذي ذكروه،
 وقد طرد الله عاداته في حق أنبيائه وأصفياه [عليه السلام]⁽⁷⁾ بأن يقطع عنهم هذا
 الوهم⁽⁸⁾ ببعدهم عن أرباب هذه العلوم، فشخص يخرج إلى شعب⁽⁹⁾ شعيب

(1) ساقط من: د.

(2) ساقط من: أ.

(3) ساقط من: أ.

(4) أ: و.

(5) المواقف، ص: 345-346.

(6) أ. د: بعضها.

(7) ساقط من: أ. ب. د.

(8) زيد «بأن» في غير أ.

(9) ساقط من: د.

بحيث لا يتوهم فيه مخالطة السحرة، وآخر يخلقه أمياً يمنعه من المخالطة لأرباب العلوم وتعلم الكتب ﴿وَمَا كُنْتَ تَتْلُوا مِنْ قَبْلِهِ مِنْ كِتَابٍ وَلَا تَخْطُّهُ بِيَمِينِكَ إِذْ أَلَّا زَتَابَ الْمُبْطِلُونَ﴾⁽¹⁾، فقرائن الصدق المقترنة مما يرفع اللبس، والمخالطون [204] للأنبياء/ الباحثون عن أحوالهم، والساعون في إبطال دعواهم يجدون من أحوالهم ما يحيل نسبتهم⁽²⁾ إلى ذلك، حتى يتتهوا إلى البوح بأنهم في عناد في إنكار نبوتهم ووجدتهم هذا، مع أن⁽³⁾ في نفوس الأعداء والحسرة/ ما يحرك الدواعي إلى البحث والتفتيش، والعادة تحيل أن يكون للشخص نسبة إلى ما ذكره إلا ويعلم ويقرعه به، فكيف يقع⁽⁴⁾ ذلك في مظنة اللبس؟ فتأملوا ذلك ترشدوا.

قال صاحب الكتاب: «ومن تشكك في ذلك فهو بمثابة من يشك أن في صقع نباتا يثمر حيوانات يكمل ويعقل في أغصان أشجار إلى نحو ذلك من الأمور التي يعلم استحالتها»⁽⁵⁾.

وهذا مثال حسن مطابق، والاعتماد على قضاء العادة بسعي الناس خلف من يدعي هذا المنصب العظيم الموجب⁽⁶⁾ على الخلق متابعتة والانقياد إليه إلى أن يحط⁽⁷⁾ عن دعواه وتبين مخرقته.

ثم أخذ يتعرض بعد ذلك للشريطة الثالثة: وهي⁽⁸⁾ أن تكون المعجزة متعلقة بتصديق من ظهرت على يديه، وألزم - على مذاق هذا الشرط - أن تكون واقعة بعد

(1) العنكبوت/ 48.

(2) ساقط من: أ.

(3) ساقط من: ب. د.

(4) ساقط من: أ.

(5) الإرشاد، ص: 264.

(6) ب. ج. د. الواجب.

(7) أ: يحيط، د: يحصي.

(8) أب. ج. وهو.

الدعوى والتحدي، فلو وقعت وهو صامت ساكت لم يكن لها⁽¹⁾ دلالة، كما إذا قام الملك في صورة المثال المعروف فقال رجل: قيامه تصديق لما ادعيته بعد قيامه، فيقابله قول آخر فيقول⁽²⁾: قيامه دليل على صدقي أنا في دعواي الرسالة عنه⁽³⁾. قال: «وإنما قلنا ذلك⁽⁴⁾ لأن المعجزة تنزل منزلة التصديق بالقول⁽⁵⁾ - كما سيأتي - ولا يحصل ذلك إلا بعد سابقة/ الدعوى والتحدي، وليس من شرط التحدي أن يقول: «لا يأتي أحد بمثلها»، بل يكفي أن يقول: «آيتي أن يفعل الله - تعالى -⁽⁶⁾ كذا»، فيفعله له⁽⁷⁾، فإجابة دعواه دليل على صدقه [في مقالته]⁽⁸⁾»⁽⁹⁾.

[د441]

نعم تعذر صدورها من مثله⁽¹⁰⁾ إذا كان يبغي معارضته⁽¹¹⁾ لا بد منه لا لأجل التحدي بل لأجل ثبوت الاختصاص؛ فإن المعجزة لا بد أن تكون/ مختصة بالنبي [ﷺ]⁽¹²⁾ ولهذا المعنى شرطنا أن تكون خارقة للعادة، واقعة على وفق دعواه؛ فإن المعتاد وما لا تسبقه الدعوى من الخوارق لا اختصاص له به، وإذا كان لا بد من الاختصاص فالخارق الواقع قبل الدعوى تتساوى فيه الأقوال وتتكافأ فيه الدعاوي. وأورد على نفسه ههنا سؤالاً فقال: «إذا رأينا صندوقاً فارغاً وأقفلناه ونعلم أنه فارغ،

[ج281]

(1) ساقط من: أ.

(2) ساقط من: ب. ج. د.

(3) الإرشاد، ص: 264.

(4) ساقط من: د.

(5) ساقط من: ب.

(6) ساقط من: أ. ج. د.

(7) ساقط من: أ. ب. د.

(8) ساقط من: ب.

(9) الإرشاد، ص: 264-265، المواقف، ص: 340.

(10) ب: مثل.

(11) ساقط من: أ. ب. ج.

(12) ساقط من: أ. ج.

[149ب] فقال النبي [- ﷺ -] ⁽¹⁾: «آيتي أن تفتحوه فتجدوا فيه مثلاً ثياباً» فوجدناه/ كذلك، كان ⁽²⁾ ذلك معجزة، ومن الجائزات أن تكون الثياب مخلوقة ⁽³⁾ قبل دعواه، ولم يمنع ذلك أن تكون [الثياب المخلوقة] ⁽⁴⁾ معجزة، فكيف تشترون وجود المعجزة متأخرة عن الدعوى ⁽⁵⁾؟ ⁽⁶⁾.

وأجاب عن ذلك بأن قال: «إنباء النبي عن الغيب هو آيته ومعجزته، وذلك متأخر عن الدعوى؛ فإن الشيء/ بعد أن خلُق لا يصح أن يكون آية، فتعين [صرف الآية] ⁽⁷⁾ إلى ما ذكر» ⁽⁸⁾ - ⁽⁹⁾.

وهذا الجواب مبناه على ما تقدم من أن مقدور العبد يصح أن يكون معجزة؛ لأنه فعل الله - عز وجل -، ولا يستقيم ذلك على رأي ⁽¹⁰⁾ من يرى أن العبد تؤثر قدرته في فعله ⁽¹¹⁾؛ فإن الإنباء عن الغيب فعل العبد عنده، وقد شرطنا أن المعجزة لا بد أن تكون فعلاً/ لله - عز وجل -.

ثم إذا أثبت أن المعجزة لا تتقدم ⁽¹²⁾، فالنظر الآن في تأخرها، وقد ذكر بعض الأئمة أن من شرط المعجزة أن تكون مقارنة للدعوى ⁽¹³⁾ أو في حكم المقارن ⁽¹⁴⁾، ورأى أن

(1) ساقط من أ. ج. د.

(2) ب: [فنعلم كان].

(3) ساقط من: ب.

(4) ساقط من: أ. ج. د.

(5) أصول الدين، ص: 171، الفرق بين الفرق، ص: 266، التبصير، ص: 269، المواقف، ص: 340.

(6) الإرشاد، ص: 265.

(7) د: خرق العادة.

(8) ب: ذكره.

(9) الإرشاد، ص: 265.

(10) ساقط من: أ. ب. ج.

(11) تقدم بيان ذلك في فصل الحادث في حالة حدوثه مقدور الله - تعالى -.

(12) الإرشاد، ص: 265، المواقف، ص: 340.

(13) ساقط من: ب. د.

(14) هذا اختيار الباقلاني، انظر: أصول الدين، ص: 171، الفرق بين الفرق، ص: 266، التبصير، ص:

269، المواقف، ص: 340-360.

استتخارها بزمان قريب لا يضر؛ لأنها في حكم المقارن.

والتحقيق: أن المقصود تعلق المعجزة بالدعوى، فلا فرق بين القريب والبعيد، فلو قال النبي: «آية صدقي أن يخرق الله العادة بعد شهر»، كان بمثابة ما لو قال: «آية صدقي في خرق العادة بكذا بعد سنة أو سنتين» ولا ضبط لذلك إلا ما يعد في العادة [أن ذلك]⁽¹⁾ مصدقاً له.

وعن هذا تردد الأئمة⁽²⁾ فيما إذا وجد الخارق في الأجل المضروب، وعلم صدقه عند تحقق الخارق:

فقال قوم⁽³⁾ -⁽⁴⁾: تبين أن قوله أولاً كان معجزة،

وقال آخرون⁽⁵⁾: إنما يتحقق وجود المعجزة عند وجود الخارق.

ولا خلاف أن التكليف المتعلق بالأمة إنما يثبت عليهم مقيداً بزمان متأخر عن وقوع الخارق، وإنما حمل الأولين [أن قالوا]⁽⁶⁾: إن القول هو المعجزة؛ لأنهم رأوا مقارنة المعجزة للدعوى، والمقارن هو القول، وفي هذا إخراج الخارق المتظر⁽⁷⁾ إذا وقع عن كونه آية أصلاً مع وقوع الخارق على وفق الدعوى، والتحدي لم يُضف إلى القول، [282 ج] فلا بد من هذه الإضافة، والأمر في هذه المسألة قريب، والتحقيق فيها لائح. ومما يتفرع على هذه المسألة ما ذكر بعد هذا، وهو أن يدعي النبي آية صدقه بعد موته⁽⁸⁾.

(1) ساقط من: ب. ج. د.

(2) المواقف، ص: 340.

(3) ساقط من: ب.

(4) أصول الدين، ص: 171، الفرق بين الفرق، ص: 266، التبصير، ص: 296، المجرد، ص: 177،

المواقف، ص: 340-341.

(5) المواقف، ص: 340-341.

(6) بياض في: ب.

(7) ساقط من: ب.

(8) الإرشاد، ص: 265.

وهذه المسألة إنما تفرض في حق الرسول، [ولو كان نبيا ولم يأمر الخلق بمتابعته فيجوز ذلك]⁽¹⁾، [وأما الرسول]⁽²⁾ فإذا وصف شرعه وبلغه، وقال: «آيتي أن يظهر بعد موتي من الخوارق كذا وكذا»، فهل يجوز ذلك؟

صرحت المعتزلة بمنع ذلك⁽³⁾، ووافقهم القاضي على ما نقل عنه⁽⁴⁾، إلا أن مأخذ القاضي غير مأخذ المعتزلة، فالمعتزلة بنوا ذلك على [القول في]⁽⁵⁾ التحسين والتقبيح العقلي، فقالوا: لو تأخرت حجته إلى بعد وفاته، لكان في حال حياته لا يجب توقيره وتعظيمه، والوفاء بحرمته ورعاية حق النبوة والرسالة له، وذلك منع الخلق من الرتب السنية والمقامات العلية، وهذا لا يحسن/ ممن وجب أن يكون حكيما لطيفا راعيا [د444] لصالح البرية.

وإبطال قولهم هذا من وجهين:

- من جهة إبطال التحسين والتقبيح العقلي، وقد سبق تحقيق ذلك وتقديره.

- والوجه الثاني: أنه لا يمتنع أن يكون صلاح خلق في ذلك؛ إذ يعلم الله من طائفة حسد الأحياء⁽⁶⁾ ومنافستهم، واستحكام هذا الخلق في قولهم، فقد يقلدون الشرع بعد الوفاة ويتلقونه بالقبول، وأكثر الكفرة والفجرة إنما أوتوا من حسد وحب⁽⁷⁾ رئاسة وأنفة من التبعية⁽⁸⁾، فلا يمتنع في المعلوم أن يكون صلاح قوم في تأخير المعجزة.

(1) ساقط من: ب.

(2) ساقط من: أ. ب.

(3) النبوات، ص: 322-329.

(4) الإرشاد، ص: 265.

(5) ساقط من: ب. ج. د.

(6) أ: لا حيز.

(7) أ: حيز.

(8) أ: البيعة.

وأما القاضي [- ﷺ] (1) فقد يأخذ ذلك من أن النبوة ليست صفة النبي ولا الرسالة، وإنما يرجع ذلك إلى تعلق الخطاب به، وذلك ممتنع بعد الموت، فكيف تكون الآية لا تتحقق إلا في وقت امتناع ما هي آية عليه (2)؟

[206أ] وهذا ليس بشيء؛ لأنه تبين أنه كان مخاطبا/ بتبليغ ما بلغه، ولا يضر امتناع تعلّق الخطاب به عند وجود الآية؛ فإنها تدلّ على ما سبق من دعواه (3)، وقد جوزنا تأخير الآية إلى زمن مضروب في حال الحياة، فيتجه أن يتأخر إلى أجل مضروب بعد الوفاة، ويتبين بذلك صدقه في الدعوى/ السابقة. [445د]

وربما/ قال القول بذلك يؤدي إلى إبطال الكرامة (4)، فما من كرامة إلا ويجوز أن تكون على هذا معجزة لنبي تأخرت إلى بعد وفاته. فإن قلت: إن الكرامة تقع من غير تحد.

فيقال: لعلها معجزة موعودة بعد موت النبي [- ﷺ] (5).

وإن/ قلنا: [يجوز أن] (6) تقع بعد التحدي، فلعل من ادعى الولاية اطلع على ذلك [283ج] من أخبار النبي، فادعائها كرامة (7) فكانت، وفي ذلك تطريق لإبطال الكرامات.

وهذا فاسد؛ فإن الكرامة إن ظهرت بغير تحد فالذي نلتزمه فيها أنها خارق ظهر على يد (8) من ظهر أنه ولي (9)، وليست دلالة قطعية على الولاية، ولا مانع من ثبوت ما

(1) ساقط من: د.

(2) نهاية الإقدام، ص: 461-462.

(3) ج: دعواه صدقه في الدعوى السابقة.

(4) الفرق بين الفرق، ص: 266، المجرد، ص: 176-177.

(5) ساقط من: أ. د.

(6) ساقط من: د.

(7) ساقط من: ج. د.

(8) ساقط من: أ.

(9) المواقف، ص: 370، الفرق بين الفرق، ص: 334، كشاف اصطلاحات الفنون: 2/ 1360.

يغلب على الظن ثبوت⁽¹⁾ الولاية، كما لا مانع من ثبوت ما يغلب على الظن⁽²⁾ ثبوت العدالة، وإن وقعت على وفق التحدي، فالكلام فيها كالكلام في ثبوت معجزة نبي، فإنها تدل على صدقه، ولا يخفى في العادة اختصاصها به، مع أنا نجوز وجود الخارق استدراجاً، ويكون من ظهر على يديه من أهل عداوة الله - تعالى -⁽³⁾ ولا يختم له بالسعادة، ولهذا كان الأولون غير مستيقنين أنهم من أهل السعادة، خائفين من المكر، ولو علم الولي بظهور الخارق/ على يديه أنه ولي لأمن من المكر. [446د]

وقد نقل عن القاضي أنه جوز صدور الخارق على يد أرباب الصوامع من الكفرة استدراجاً⁽⁴⁾، فكيف يتمسك الآن بالكرامة على وجه يتعذر معرفتها مع أنها إذا وقعت لا يتيقن وجهها؟ فلا وجه لما ذكره.

والتحقيق، أنه يجوز ذلك ويكون التكليف مقيداً بزمان يعقب ظهور المعجزة.

[وقول صاحب الكتاب⁽⁵⁾: «[إن كلفهم قبل ظهور المعجزة]⁽⁶⁾»، فقد كلفهم شططا⁽⁷⁾»، وإذا كان تكليف ما لا يطاق يجوز في رأيه في هذا الكتاب⁽⁸⁾]⁽⁹⁾، فلا معنى لتكليف الشطط.

نعم إن بني ذلك على القول الذي صار إليه آخراً، من أن تكليف ما لا يطاق غير

(1) ساقط من: ب. د.

(2) ساقط من: ب.

(3) ساقط من: أ. ب. د.

(4) الموافق، ص: 341 - 342.

(5) ساقط من: أ.

(6) ساقط من: أ. ب.

(7) الإرشاد، ص: 265.

(8) فصل معقود فيما شاع في مذهب الشيخ أبي الحسن رضي الله عنه في تكليف ما لا يطاق، ص: 483-489 من الإرشاد.

(9) ساقط من: ب.

سائغ⁽¹⁾ فينتجه الكلام.

ومن وجوه تعلق المعجزة بالتصديق:

- ألا تكون مكذبة⁽²⁾؛ فلو قال نبي: «آيتي أن ينطق الله - تعالى -⁽³⁾ الجماد أو يدي أو رجلي»، فنطقت بتكذيبه، فهذه ليست⁽⁴⁾ آية مصدقة بلا خلاف.

وإن قال آيتي: «أن يحيي الله هذا الميت» فأحياء الله، وقال: «هو كاذب»، وخر صعقا عقيب تكذيبه، فقد نقل عن القاضي أنه⁽⁵⁾ قال⁽⁶⁾: «هذه آية مكذبة»⁽⁷⁾، إلا أنه شرط ألا تطول مدته في عودته إلى الحياة، بل يموت عقيب تكذيبه، / فلو طالت مدته [في عودته إلى الحياة]⁽⁸⁾ عقيب⁽⁹⁾ ذلك لم يقدر، ولم يوجد من القاضي في صورة طول المدة بعد البعثة نص، لكن كلامه في الصورة مقيد بالموت عقيب التكذيب، وهو يفهم ظاهرا تسليم آية⁽¹⁰⁾ لا يقدر في الصورة التي طالت مدته بعد عودته.

والذي / رآه الإمام أن ذلك غير قادح؛ لأن التحدي وقع بالإحياء، وقد حصل، [284هـ] وهذا حي⁽¹¹⁾ كفر، ولو تحدى النبي بإحياء ميت كافر، وأنه لا يزال مصرا / على كفره، [207هـ] فقام وكذبه لم يكن ذلك قادحا؛ لأن نطق الحي ليس خارقا للعادة، فلا يكون ذلك

(1) البرهان: 1/ 102-205.

(2) أصول الدين، ص: 171، الفرق بين الفرق، ص: 266، التبصير، ص: 269، المجرد، ص: 177-339، المواقف، ص: 339-340.

(3) ساقط من: أ. ج. د.

(4) ساقط من: د.

(5) ساقط من: أ. ب. ج.

(6) ساقط من أ. ب. ج.

(7) الإرشاد، ص: 266، المواقف، ص: 342.

(8) ساقط من: ب. ج. د.

(9) أ. ب. ج. د. على.

(10) ب. ج. د. أنه.

(11) أ. ج. د. حين.

معجزة، وإنما الآية المعجزة ما هو خارق على ما تقرر، فالمكذب - إذن - غير المعجزة، والمعجزة غير مكذبة، بخلاف نطق اليد والرجل⁽¹⁾ والجهاد، فإنه خارق، فهو الآية المدعاة للتصديق فلا تكون مكذبة⁽²⁾.

وهذا الذي تمسك به الإمام يعترض عليه بأن يقال: كونه خارقا للعادة لا يكون معجزة بشريطة الدعوى، ولم يدع النبي في اليد أنها لا تكذبني، ولم يدع أيضا [أن الذي يحيا لا يكذبه، فاستويا في]⁽³⁾ عدم سبق الدعوى متعلقة بهما، فلا أثر لكونه خارقا أو غير خارق. وإنما يقرر كلامه أن نفس النطق [في اليد والجهاد]⁽⁴⁾ مكذب، وهو نفس الآية،/ والنطق ههنا هو المكذب وليس هو المدعى آية، فافترقا من جهة أن المكذب هو المدعي آية الصدق في إحدى صورتين، وليس المكذب في الصورة الأخرى هو المدعي آية. [448د]

والتحقيق في هذه المسألة ينبغي على البحث في وجه دلالة المعجزة، وقد قرر في هذا الكتاب⁽⁵⁾ وفي غيره⁽⁶⁾ أنها لا تدل دلالة أدلة العقول، وإنما هي مرتبطة عند اجتماع شرائطها بالصدق ضرورة⁽⁷⁾، وإنما أتى منكروها من اعتقاد نفي الصانع، أو اعتقاد أن الواقع ليس فعلا لله، أو مما يتوصل⁽⁸⁾ إليه بنوع من العلوم، ومن هُدي للمنهج القويم وعلمها على وجهها، فلا يستريب في صدق من ظهرت المعجزة على يديه.

(1) ساقط من: أ. ب. د.

(2) الإرشاد، ص: 265-266.

(3) ساقط من: د.

(4) ساقط من: أ.

(5) كتاب الإرشاد، ص: 260-266.

(6) العقيدة النظامية، ص: 68-69، اللمع، ص: 124-125.

(7) الإرشاد، ص: 260-266، وإلى مثل هذا ذهب غيره من أئمة الأشاعرة، راجع: التبصير، ص:

169، المجرد، ص: 176-177، الموافق، ص: 339.

(8) أ. يتصل.

فإذا تمهد ذلك قلنا في / المسألة: ليراجع العاقل نفسه، إن ما يجده من نزول هذا الفعل [151ب] من الله - تعالى - ⁽¹⁾ منزلة قوله لمدعي النبوة: «صدقت» هل يجده ضرورة عند كون الآية الخارقة مكذبة أم لا؟ فإذا لم يجده، علم أن المعجزة المستعقبة العلم الضروري لم تحصل ⁽²⁾، وهذا مأخذ الكلام في هذه المسألة، وإلى الله - تعالى - ⁽³⁾ الرغبة في الإعانة على درك الحقائق والخروج عن المضايق.



(1) ساقط من: أ.

(2) د: تصل.

(3) ساقط من: أ. ب. د.

باب :

[في إثبات الكرامات وتمييزها عن المعجزات⁽¹⁾]فصل⁽²⁾

ذهبت أئمتنا إلى تجويز الكرامة⁽³⁾

ومنعها المعتزلة⁽⁴⁾.

[449d][285ج] والإمام / أبو إسحاق / الإسفراييني⁽⁵⁾ يميل إلى قريب من مذاهبهم⁽⁶⁾، والذي ذكره في «جامعه»⁽⁷⁾ أن قال: «إن قيل لك إن شخصا قطع المسافات البعيدة النائية في ليلة، أو مشى على الماء، أو طار في الهواء، فلا شك في كذبه».

وهذا القول يحتمل أن يكون أراد [به الأستاذ أن يكون]⁽⁸⁾ هذا القائل مدّعيًا لذلك دليلا على ولايته، وهذا مما منعه كثير من أهل السنة، غير أن الإمام⁽⁹⁾ ينقل عنه أن الكرامات لا تبلغ مبلغ خرق العوائد⁽¹⁰⁾، فكأنه يعترف بأنواع يسميها كرامات، ويقول لا تبلغ مبلغ خرق العوائد، وهو في كتابه يبوب على إثبات الكرامات، وفي أثناء

(1) الإرشاد، ص: 266-270، المواقف، ص: 370، أصول الدين، ص: 174-175، شرح العقيدة الطحاوية، ص: 558.

(2) ساقط من: ب. ج، وكذلك من الإرشاد.

(3) المجرد، ص: 176-177، أصول الدين، ص: 174-175-184-185.

(4) أصول الدين، ص: 175-181-185، الفرق بين الفرق، ص: 266، شرح العقيدة الطحاوية، ص: 562-563.

(5) تقدم التعريف به.

(6) الإرشاد، ص: 266، المواقف، ص: 370.

(7) سبق الحديث عن هذا الكتاب عند الترجمة للأستاذ أبي إسحاق الإسفراييني.

(8) ساقط من: أ.

(9) يريد به الأستاذ أبا إسحاق الإسفراييني وذلك لتطابق كلامه مع موقفه في المواقف، ص: 347.

(10) المواقف، ص: 346-347.

الباب يمنع مثل⁽¹⁾ ما حكيناه عنه منعه، فكأنه يخصّ القول [بإثبات الكرامات بأمور بعينها تكون جارية على يد الأولياء بإجابة الدعوى، ومصادفة الماء في البرية، وقد يقول بالكرامة والمكاشفة.

وقد سمعت عن بعض علمائنا قولاً أن المكاشفات ظنون تصدق في غالب الأمر ولا تبلغ مبلغ العلوم، والصحيح أن منها علوماً، ومنها ظنوناً، ولا استحالة في خلق علوم ضرورية في النفس، ولا شك في صحة ذلك من أهله.

وقول صاحب الكتاب: «ما صار إليه أهل الحق: / جواز انخراق العادة في / حق [450د] [208] الأولياء»⁽²⁾.

وهذا التخصيص إيهام عدم جواز⁽³⁾ انخراق العادة في حق غير الأولياء، وليس بصحيح؛ فإننا نجوّز ظهور خوارق العادة على يد الدجال، وهو من أهل عداوة الله - تعالى -⁽⁴⁾ -⁽⁵⁾، ويجوز أن يقع الخارق في حق من اتسم بسيمة الصالحين وهو مستدرج، إذا وقع في المعلوم أنه من أهل العداوة وقد ختم له بالشقاوة⁽⁶⁾.

والصحيح عندنا أن الولاية إنما تتحقق على تقدير الموافقة⁽⁷⁾ على الطاعة، والولي من

(1) ساقط من: ب.

(2) الإرشاد، ص: 266 المجرد ص: 176-177 أصول الدين 174-175 المواقف ص: 370.

(3) ساقط من: ب.

(4) ساقط من: أ.د.

(5) المجرد، ص: 176 أصول الدين ص: 175 شرح العقيدة الطحاوية، ص: 558-559.

(6) أصول الدين، ص: 175 الفرق بين الفرق، ص: 266، شرح العقيدة الطحاوية، ص: 559.

(7) ارتبط مفهوم الموافقة بقضية الاستثناء في الإيمان وهو أن يقول الرجل أنا مؤمن إن شاء الله، والناس فيه على ثلاثة أقوال: منهم من يوجب، ومنهم من يجرمه، ومنهم من يميزه باعتبار ويمنعه باعتبار آخر، وأما من يوجب فله مأخذان: أحدهما: أن الإيمان هو ما مات الإنسان عليه، والإنسان إنما يكون عند الله مؤمناً أو كافراً باعتبار الموافقة أي ما سيوافي العبد عليه ربه، وهذا اختيار الكلاوية. شرح العقيدة الطحاوية، ص: 395، 396 الفصل في الملل والأهواء والنحل: 4/ 101-104.

تولاه الله بالنصر والطاعة⁽¹⁾ والمعونة، ومن جانب⁽²⁾ العبد أن تتوالى طاعته⁽³⁾، ولهذا قلنا: إن ظهور الخارق للعادة ليس دلالة قاطعة على الولاية؛ إذ جاز أن يكون في الباطن من أهل الاستدراج ويختم له بالشقاوة.

وقد صار بعض الناس إلى جواز ظهور المعجزات على أيدي الكاذبين⁽⁴⁾، ووافق في ذلك بعض أئمتنا⁽⁵⁾، فلم يمنع ظهور الخوارق على أيدي غير الأولياء.

[فنقول للمعتزلة]⁽⁶⁾: هذا الفعل الخارق للعادة مقدور لله/- تعالى-⁽⁷⁾، ولا تتعلق القدرة إلا بممكن، وذات النبي لا تصحح وقوع هذا الفعل؛ إذ صحته⁽⁸⁾ باعتبار قدرة القادر/ عليه [لا باعتبار وجود ذات غير قاصرة عليه]⁽⁹⁾، وسبق أن⁽¹⁰⁾ دعواه غير مؤثرة أيضا في صحة وجود الفعل، فما صحح⁽¹¹⁾ وقوع الخارق منه، صحح وقوعه من غيره، وليس في وقوعه من غيره ما يخل بوجه دلالته على صحة دعواه.

وهذا الحرف الأخير⁽¹²⁾ مثار نزاعهم؛ وهم يزعمون بأن ظهور الخارق على يد غير النبي يخل بدلالة المعجزة على يد النبي، وربما قالوا: يُفضي إلى تكذيبه⁽¹³⁾-⁽¹⁴⁾، فإنه

(1) ساقط من: ج. د.

(2) ب: حماية.

(3) في معنى الولاية يراجع شرح العقيدة الطحاوية ص: 403-406.

(4) المقالات، ص: 438.

(5) المجرد، ص: 177 التبصير ص: 170 المواقف ص: 341-342.

(6) ب: وتقول المعتزلة.

(7) ساقط من: ب. ج. د.

(8) أ. د: صحة.

(9) ساقط من: ب.

(10) ساقط من: أ. ب. ج.

(11) ب: صح.

(12) أ: الأجر.

(13) د: تعذيبه.

(14) أصول الدين، ص: 175، شرح العقيدة الطحاوية، ص: 562-563.

يقول في تحديه: إنه ⁽¹⁾ لا يأتي أحد بمثل ما أتى به، ولولا ذلك لم يكن للمعجزة به اختصاص.

وهذا الكلام غير متّجه في ظهور كرامة من غير اختيار ⁽²⁾ ودعوى [ولا تحد ⁽³⁾]، وقد ذهب جماعة من الأصحاب ⁽⁴⁾ إلى أن ذلك به تتميز المعجزة عن الكرامة. ودلالة المعجزة - كما عرفت - مشروطة بسابقة الدعوى والتحدي، فلم يكن الدليل على صدق النبي موجودا في الكرامة، فلم تحتل الدلالة، وإنما يحصل الاختلال لو وجد الدليل برمته من غير دلالة [على صدق النبي] ⁽⁵⁾ [- ﷺ -] ⁽⁶⁾، وإنما يقول النبي: «لا يأتي أحد بمثل [ما أتيت] ⁽⁷⁾ به وهو يبغى معارضتي ومناقضتي»، والولي يظهر ذلك عليه ⁽⁸⁾ ببركة متابعتة والافتداء به، فهو أحق بالدلالة على / صدق المتبوع، وعاضد القول بصحة القول، فلم يكن فيه ما يخل بالدلالة ⁽⁹⁾.

[d452]

وذكر صاحب الكتاب اختلاف من جوز الكرامات في ثلاثة أمور:

أحدها: هل يجوز وقوع الكرامة عن اختيار أم لا ⁽¹⁰⁾؟

الثاني: هل تقع على وفق دعوى الولاية أم لا ⁽¹¹⁾؟

(1) ساقط من: د.

(2) ساقط من: ب.

(3) ساقط من: أ. ج. د.

(4) المجرد، ص: 176-177، الفرق بين الفرق، ص: 266.

(5) ساقط من: أ. د.

(6) ساقط من: أ. ج. د.

(7) ساقط من: ب.

(8) ساقط من: ب.

(9) ساقط من: أ.

(10) الإرشاد، ص: 266.

(11) الإرشاد، ص: 267 أصول الدين، ص: 174-175، المواقف، ص: 347.

الثالث: أن جواز الكرامة [هل يعم] ⁽¹⁾ سائر الخوارق، أم يختص ذلك بما لم يظهر معجزة للنبي ⁽²⁾؟

والوجهان الأولان ذكرا في التمييز بين المعجزة والكرامة.

فأما الأول وهو الاختيار، فقد ذهب بعض أئمتنا إلى أن الكرامة لا تقع عن اختيار [152ب] وقصد من الولي، وإنما تقع من غير قصده وإرادته ⁽³⁾. والمراد/ بالاختيار والإرادة هنا شهوته ⁽⁴⁾ وتمنيه، فإن الفعل الخارق للعادة إذا لم يكن مقدورا ولا من جنس المقدور، فلا تتعلق به الإرادة بمعنى القصد، وإنما الإرادة بمعنى تتعلق به الشهوة.

وإنما حمل القائلين باعتبار عدم الاختيار؛ لاعتقادهم أنه من خصائص المعجزة، وهذا [1209] [287ج] ولا اعتبار به من/ الأقوال؛ فإن المعجزة تتميز بغير ⁽⁵⁾ هذا، وهو وقوع الخارق على وفق دعوى النبوة.

والدليل على جواز وقوع الكرامة مع ثبوت الاختيار ما سبق من أن المصحح لوقوع المقدور/ ثبوت الاقتدار مع إثارة العالم القادر لوقوعه، ولا يتوقف ذلك على اختيار غير [453د] القادر ولا على ⁽⁶⁾ عدم اختياره، وذلك في المثال كما نقول نحن في أفعالنا، نقول: إنها واقعة بفعل الله - تعالى -، وتقع تارة مع اختيارنا، وتارة مع ذهولنا وعقلنا، ويستحيل ثبوت الاختيار مع الذهول.

وبهذا المسلك يُرد على من قال: إنه لا يصح ثبوت الكرامة مع الدعوى ⁽⁷⁾ - وهو

(1) ساقط من: أ.

(2) الإرشاد، ص: 267.

(3) شرح العقيدة الطحاوية، ص: 559-560.

(4) ب: مشهورة.

(5) ساقط من: ب.

(6) ساقط من: د.

(7) هذا اختيار الإسفراييني، المواقف، ص: 347.

الأمر الثاني -، فإن القادر على فعلها بدون الدعوى قادر على فعلها مع الدعوى. قال القاضي [رحمته الله] -⁽¹⁾: «ليس في العقول ما يمنع من وقوع⁽²⁾ الكرامة على وفق الدعوى⁽³⁾، غير أنا إذا نظرنا إلى ما وقع من عادة الصالحين، فالدعوى تجانب سجيّتهم، والكرامة في مطرد عادة الخلق إنما تقع على يد من هو على سمة الصالحين».

والتحقيق أن مطلق وجود الدعوى لا يخالف سمة الصالحين، فإنه قد يظهر⁽⁴⁾ ذلك من يقصد أن يقتدى به ويهتدى، أو يقرر عند منكري الكرامات جوازها؛ فإن الوقوع يلزم منه الجواز، فيكون هداية إلى سبيل الحق. وإذا كان الإظهار والاختيار⁽⁵⁾ والدعوى لا يمنع ثبوت حسن القصد، ولا يجري على مساق سمة⁽⁶⁾ الصالحين، لم يكن لمنع الدعوى في الوقوع بناء على هذا المأخذ وجه.

وربما⁽⁷⁾ تمسك/ من منع ثبوت الكرامة على وفق الدعوى⁽⁸⁾ بأنه: لو صح ذلك [د454] لأمن صاحبها من المكر، ولا خلاف أن أهل الطاعات لا يأمنون من المكر، ولا يتحققون أنهم من أهل الولاية، وهذا ضعيف؛ فإنه [لا يمتنع]⁽⁹⁾ أن يكون على حال تجاب⁽¹⁰⁾ دعوته، ثم يؤول إلى خلاف ذلك.

الأمر الثالث: في جواز الكرامات بجميع خوارق العادات، وقد ذهب بعض الأئمة

(1) ساقط من: د.

(2) ساقط من: د.

(3) المواقف، ص: 347.

(4) ب. د: يظر.

(5) ساقط من: د.

(6) د: سمة.

(7) سواد في: ب.

(8) هذا موقف الإسفراييني، المواقف ص: 347-370.

(9) ساقط من: أ.

(10) ب: تجانب.

إلى أن كل ما وقع معجزة لنبي، لا يصح أن تكون كرامة لولي كإحياء الموتى، [وإبراء الأكمه والأبرص]⁽¹⁾، وقلب العصا حية⁽²⁾، وفلق البحر أطوادا ونحو ذلك⁽³⁾.

والأستاذ يصرح بمنع⁽⁴⁾ هذا، وهو⁽⁵⁾ قد منع غيره من الخوارق، وإنما يجوز ما يجري مجرى إجابة الدعوى، ووجود ماء في البرية وغير ذلك مما يكرم الله به عباده [وأوليائه]⁽⁶⁾ - سبحانه -⁽⁷⁾، ولا يبلغ مبلغ الخوارق للعادات.

وهؤلاء زعموا أن قول النبي: لا يأتي أحد بمثل ما أتيت به يمنع من وقوع شيء من معجزات الأنبياء على يدي الأولياء، / لئلا يؤدي إلى تكذيب من ثبت صدقه. [288ج]

وهذا مندفع، فإن تحدي النبي مقيد بأنه لا يظهر ما أتى به على يدي من يبغي معارضته ومناقضته، ولا على يد مفتر كذاب، والدليل عليه أن ظهور جنس واحد من المعجزات على يد نبي آخر لا يقدر في ثبوت معجزة من ظهر / على يده من ذلك الجنس قبله وفاقا⁽⁸⁾، وإذا جاز تقييد ذلك بأنه لا يأتي بذلك غير نبي⁽⁹⁾ جاز تقييده بنوع آخر من التقييد - كما أشرنا إليه آنفا -.

ثم الدليل على جواز ذلك عموماً: ما تحقق في الأمرين السابقين من صحة الاقتدار

(1) ساقط من: أ. ج. د.

(2) ساقط من: أ.

(3) خالف في هذا أبو بكر الباقلاني الذي جوز أن يظهر على يد غير النبي كل ما كان معجزة للنبي والفرق في ذلك هو الاقتران بدعوى النبوة. النبوات، ص: 181-182، الفصل في الملل والأهواء والنحل: 99. 101 / 5، الإرشاد ص: 267.

(4) ب: بمعنى.

(5) ساقط من: ب.

(6) الإرشاد، ص: 267، المواقف، ص: 370.

(7) ساقط من: أ. ج. د.

(8) ب: وافق.

(9) ساقط من: د.

عليه، وإنما تتعلق القدرة بممكن، وقد بينّا أنه لا يخل بدلالة المعجزة، فتحقق صحة ذلك عموماً.

[210]

شبهة/ نفاة الكرامة:

فمما تمسكوا به أن قالوا: «لو جاز وجود شيء من الخوارق لجاز كل خارق، ويؤدي ذلك إلى ظهور ما كان معجزة للنبي على يد ولي، وفي ذلك إبطال تحدي⁽¹⁾ الأنبياء، ونسبتهم في التحدي إلى الافتراء»⁽²⁾.

وهذا مما أجبتنا عنه عند كلامنا على من اشترط ألا تكون الكرامة مما ظهرت على يد نبي معجزة، ويرد على الخصوم مذهب هؤلاء منعا لمقدمتهم، فيقولون: «لا نسلم أنه لو جاز شيء من الخوارق لجاز كل خارق».

والجواب السديد ما ذكرناه من أنه يجوز أن يظهر ما كان معجزة لنبي على يد ولي كرامة، وتحدي النبي بها لا ينافي ظهورها على يد غيره إذا كان/ لا يبغي معارضة، بل جريان ذلك على يد من صدقه وتابعه تصريح بأن ذلك من بركة متابعتة، فما صدر على يده دليل صدق استناده، ولهذا قلنا: إن صدور المعجزة/ على يد نبيين⁽³⁾ لا يقدر،^[456د] لمّا كان كل واحد منهما مصدّقاً للآخر غير مناقض له.

شبهة أخرى لهم: قالوا: إذا جوزتم انخراق العوائد على يد الأولياء، فيلزم أن تشكّوا في الضروريات؛ إذ⁽⁴⁾ جاز أن تنخرق جميع العوائد على يد ولي، فيشك الإنسان إذن في بقاء الأنهار ماء، والجبّال أحجاراً، ويجوز أن تنقلب مياه⁽⁵⁾ الأنهار دماً عبيطاً⁽⁶⁾،

(1) ب. ج. د: تجرد.

(2) الإرشاد، ص: 268.

(3) د: نبي.

(4) أ: إذا.

(5) ساقط من: د.

(6) طريا، لسان العرب، فصل العين المهملة (مادة: عبط)، 347/7.

والجبال ذهاباً إبريزاً⁽¹⁾، وذلك سفسطة لا محالة.

والجواب: أن العلوم الحاصلة باستمرار العادات وبقاء هذه الأمور علوماً⁽²⁾ حاصلة ضرورية غير مرتبطة بدلالة، وإذا خرق الله العوائد لم تبق هذه العلوم في النفوس؛ إذ يستحيل خلق العلوم باستمرار مع الانخراق؛ فإن فيه قلب حقيقة العلم، وقلب الأجناس محال، وصار في المثال كحال⁽³⁾ من كان في الفترة⁽⁴⁾ قبل مبعث [النبي - ﷺ -] ^[289 ج]، فإنه كان يجوز انخراق العوائد على يد نبي، ولا يشكك بسبب ذلك في العلم الضروري الحاصل له عند استمرار العوائد، فإذا انخرقت العادة انسلبت العلوم فيما انخرقت عن الصدور، فبقي العلم فيما لم تنخرق فيه.

ومما احتجوا به أن قالوا: وجود الخارق على يد الولي إما أن يدلّ أولاً يدل: والقول بدلالته يخرق⁽⁶⁾ دلالة المعجزة؛ فإن الشيء إذا وُجد ودلّ على غير⁽⁷⁾ النبوة لم تكن له دلالة في موضع آخر [عليها، إذ]⁽⁸⁾ وجد عرياً عن الدلالة عليها، وإن لم يدل فلا فائدة فيه⁽⁹⁾. ^[457 د]

هذا الكلام مختل، فإن الدال على النبوة ليس بمجرد الخارق، بل وجود الخارق على وفق تحدي النبي ودعواه النبوة، وإجابة الدعوة وهو⁽¹⁰⁾ الدليل على⁽¹¹⁾ مجرد

(1) الإرشاد، ص: 268.

(2) ج: عليها.

(3) أ. ج: الحال.

(4) أ. ج: النبوة.

(5) ساقط من: د.

(6) ج: يخرج، د: يخرج.

(7) أ. ب. ج: عين.

(8) ماذا.


(9) الإرشاد، ص: 269.

(10) ساقط من: ج. د.

(11) أ. د. ج: غير.

الخارق، فلو دل الخارق بغير هذا الوجه لم يكن نقضا للدلالة، والقول إنه إذا لم يدل، عبث⁽¹⁾ قول يمكن النزاع فيه، وإذا وقعت الطلبة بتحقيقه لم يجد مورده إلى تقريره سبيلا.

وإذا اندفعت شبهتهم، فقد قررنا إمكان وجود الخارق على يد غير النبي، غير أن إشعارها بولاية من ظهرت على يديه غير قاطع، فإننا نجوز أن يكون ذلك استدراجا، ولا يأمن من⁽²⁾ أن يمكر الله⁽³⁾ به، فيتبين أنه من أهل عداوة الله.

وقد نص الشيخ أبو الحسن [-  -]⁽⁴⁾ على أن من مكربه ولم يختم [له إلا]⁽⁵⁾ / بالشقاوة فهو في زمن الطاعة ليس بولي⁽⁶⁾.

[211]

وقد نوزع في ذلك، والخلاف له في هذه المسألة آيل عند التحصيل إلى مناقشة في العبارة؛ فمن اعتقد أنه ولي قال: الولي من توالى طاعته⁽⁷⁾، وهذا قد⁽⁸⁾ توالى في هذا الزمن طاعته، فهو إذا ولي، / وإذا فسرت الولاية بهذا المعنى فلا معنى للخلاف. والشيخ يقول: الولي من تولاّه الله⁽⁹⁾ - تعالى -⁽¹⁰⁾ بنصره ومعونته وحفظه وتأيينه⁽¹¹⁾، وهذا مخدول مستدرج سبق العلم بكونه غير محفوظ و [لا موفق]⁽¹²⁾، وأنه

[458 د]

(1) د: بحث.

(2) ساقط من: أ.

(3) ساقط من: ج.

(4) ساقط من: أ.د.

(5) أ: لا بد له.

(6) لم أقف على هذا الرأي للأشعري.

(7) كشف اصطلاحات الفنون: 2 / 1807.

(8) ساقط من: أ.

(9) ساقط من: أ.

(10) ساقط من: أ.ج.

(11) كشف اصطلاحات الفنون: 2 / 1807.

(12) أ.ب.ج: موفق.

مختوم له بالشقاوة، وهذا المعنى يعطي بأنه⁽¹⁾ غير ولي، و[لا نزاع]⁽²⁾ في ذلك.

وعلى الجملة فالخارق يجوز على يد الساحر والفاجر، فلم يكن علما تتيقن عنده الولاية ولا بد.

نعم الخارق في حق من توالى منه الطاعات، وحسن منه⁽³⁾ الاتباع للنبي⁽⁴⁾ يدل على الولاية دلالة ظنية لا قطعية، فأحسن تأمل ذلك ترشد.

وقد استدل صاحب الكتاب على جواز الكرامة بما وقع على يد أصحاب الكهف، وهم ليسوا أنبياء وفاقا.

[290 ج] واستدل أيضا بما وقع / لمريم - عليها السلام - من⁽⁵⁾ فاكهة الشتاء في الصيف،

وفاكهة الصيف في الشتاء، وتعجب زكريا من ذلك حيث قال ﴿أَنْبِئْنِي لَكِ هَذَا قَالَتْ هُوَ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ﴾⁽⁶⁾. وهو قبل وجود عيسى [- عليه السلام -]⁽⁷⁾، والمعجزة لا تكون قبل وجود النبي، ولا قبل دعواه وإن وجد، ولا يصح أن يقال: إن مريم كانت نبية؛ فإنه لا ينقل عنها دعوى ذلك، ولا تحدت بما جرى على يديها لقصد تصديقها في ذلك⁽⁸⁾.

[459 د] وقد منعت المعتزلة/ أن تكون المرأة نبية⁽⁹⁾ وقالوا: مرتبة النبوة مرتبطة بكمال العقل،

(1) أ.ج: أنه.

(2) ج: النزاع.

(3) ساقط من: ج.

(4) ساقط من: د.

(5) ساقط من: أ.

(6) آل عمران/ 37.

(7) ساقط من: د.

(8) الإرشاد ص: 269.

(9) الذي ذهب إليه الأئمة في هذا المقام أنه كان في النساء نبيات ولم يكن فيهن رسول، يقول - تعالى -: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ إِلَّا رِجَالًا﴾ يوسف / 109. مع قوله - عليه السلام - (كان في النساء أربع نبيات)، فجمعوا بين الخبر والآية، قال هؤلاء الأئمة: إن معنى لفظ النبوة في اللغة مأخوذ من الإنباء وهو الإعلام، فمن أعلمه الله بما يكون أو أوحى إليه متبنا له بأمر ما، فهو نبي بلا شك، وليس هذا من باب الإلهام الذي هو طبيعة لقول الله - تعالى -: ﴿وَأَوْحَى رَبُّكَ إِلَيْنَا أَلْتُخْلِجُ النَّحْلَ﴾: 68، ولا من باب

وهي ناقصة العقل، فيقبح مع نقصانها أن يعرض إليها هذه المنزلة العلية في رعاية البرية. وهو⁽¹⁾ سخي، فربَّ امرأة أعظم من الرجال، وقد اتفق المسلمون على تفضيل مريم على رجال زمانها غير الأنبياء، ولو ابتعث الله امرأة نبيه لم يكن النقصان ثابتاً لها، والكمال المقدّر للرجال من الجائز أن يخلق للنساء، ويزيد بالكمال زيادة تبصر وسرعة إدراك لوجوه⁽²⁾ الآراء وفنون⁽³⁾ التدبير، وليس ذلك ممتنعاً على النساء، فبطل ما تخيلوه، ولا يلزم من قوله - تعالى -: ﴿إِنَّ اللَّهَ⁽⁴⁾ إِصْطَفَيْكَ وَطَهَّرَكَ﴾⁽⁵⁾ أن الاصطفاء يلزم منه النبوة ولا بد.

وقد نقل أن القاضي سئل عن مريم هل يقطع بأنها نبيه أو غير نبيه؟ فقال: لم⁽⁶⁾ يقع لي⁽⁷⁾ قاطع في النفي ولا في الإثبات⁽⁸⁾. وهذا الذي تشكك فيه لا يمنع من أن الظاهر على يدها كرامة لعدم وقوع التحدي بما وقع.

= الظن والتوهم الذي لا يقع إلا لمجنون، ولا من باب الكهانة التي هي من استراق الشياطين السمع، ولا من باب النجوم التي هي تجارب تتعلم، ولا من باب الرؤيا التي لا يدري أصدقت أو كذبت، بل الوحي الذي هو النبوة قصد من الله - تعالى - إلى إعلام من يوحى إليه بما يعلمه به، ويكون إلى الموحى به إليه حقيقة يحدث الله عز وجل لمن أوحى به إليه علماً ضرورياً إما بالملك أو بمخاطبه في نفسه، قال - تعالى -: ﴿إِنَّمَا أَنَا رَسُولُ رَبِّكِ لِأَهَبَ لَكِ غُلَامًا زَكِيًّا﴾ مريم: 18 فهذه نبوة صحيحة، والوحي إلى أم موسى فصحت نبوتهم، وقد ذكر في سورة مريم الأنبياء، وذكر مريم في جملتهم ﴿وَالَّذِينَ أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ مِّنَ النَّبِيِّينَ مِن ذُرِّيَّةِ آدَمَ وَمِمَّنْ حَمَلْنَا مَعَ نُوحٍ﴾ مريم: 58 وهذا عموم لا يجوز تخصيصه، وقوله ﴿وَأُمَّةً صِدِّيقَةً﴾ المائدة/ 77 ليس بمانع أن تكون نبيه، فقد قال - تعالى - عن يوسف ﴿يُوسُفَ أَيُّهَا الصِّدِّيقُ﴾ يوسف: 46، الفصل في الملل والأهواء والنحل: 5/ 117-121، المجرد، ص: 174، ابن حزم، الأصول والفروع: 2/ 275-276.

(1) أ: هو.

(2) د: كجودة.

(3) د: ووقور.

(4) ساقط من: ب.

(5) آل عمران/ 42.

(6) ساقط من: ب.

(7) ساقط من: ب.

(8) لم أقف على هذا الرأي للباقلاني.

وكذلك ما جرى لأُم موسى عليها السلام من إلهامها أن تلقيه في اليم وغير ذلك، فهو كرامة لم تثبت لموسى نبوة بعد.

[د460] وكذلك ما جرى للنبي - (عليه السلام) - من وقت مولده إلى حين ابتعثه الله - تعالى - (1)، فإنه من الكرامة، إذ لم يكن مسبقاً بتحد ودعوى، ولم يكن وقت مولد النبي - (عليه السلام) - نبيا فيتوهم إضافة الآيات الموجودة إليه، فتحقق ثبوت الكرامات وثبوتها دليل الجواز لا محالة.

ومما يستدل به ما جرى زمن سليمان - (عليه السلام) - (2) في عرش بلقيس حيث: ﴿قَالَ عِفْرِيتٌ مِّنَ الْجِنِّ أَنَا ءَاتِيكَ بِهِ قَبْلَ أَنْ تَقُومَ مِن مَّقَامِكَ﴾ (3) الآية (4)، ﴿قَالَ الَّذِي عِنْدَهُ عِلْمٌ مِّنَ الْكِتَابِ أَنَا ءَاتِيكَ بِهِ قَبْلَ أَنْ يَرْتَدَّ إِلَيْكَ طَرْفُكَ﴾ (5)، وهذه ليست معجزة لسليمان - (عليه السلام) - (6)؛ إذ لم [يتحد بها، ولم] (7) يدعيها (8) بل كان طالبا لها من الغير، فكل ما وجد من ذلك غير مقرون بدعوى النبوة، وطلبه دال على صدق مدعيها لها (9) كرامة (10) فيلتحق بقيد الكرامات؛/ لا امتناع الكرامات؛/ لا امتناع كونه من قبيل المعجزات [والله أعلم] (11).



(1) ساقط من: أ. ب. د.

(2) ساقط من: أ.

(3) النمل/ 40.

(4) ساقط من: د.

(5) النمل/ 41.

(6) ساقط من: أ. د.

(7) ساقط من: ب.

(8) ساقط من: د.

(9) ساقط من: د.

(10) ساقط من: أ. ج. د.

(11) ساقط من: د.

باب :

[في إثبات السحر وتمييزه عن المعجزات⁽¹⁾، وفيه الرد على منكري
الشياطين⁽²⁾]

أما السحر فثابت شائع في لسان حملة الشريعة وقد اتفقوا عليه - وهم أهل الحل
والعقد -⁽³⁾، وإن اختلفوا في أن الساحر كافر أم لا يكفر بنفس السحر إلا أن يضيف
شيئا إلى خلق غير الله - تعالى -⁽⁴⁾.

ثم نوعه نوعين:

أحدهما: ما هو من جنس المقدور، وإن كان خارقا للعادة،/ كالتحليق في الهواء، والدخول
في الخوخات، ثم ذكر في هذا القسم أن يسترق⁽⁵⁾ الساحر⁽⁶⁾، وهذا لا يلتحق بهذا
القسم⁽⁷⁾؛ فإنه إن أريد بكونه يسترق [أن يعدم]⁽⁸⁾ بعض جواهره⁽⁹⁾ فليس ذلك من

(1) الإرشاد، ص: 270-272.

(2) الذين أنكروا الجن هم بعض المتأخرين من الفلاسفة والمعتزلة. المقالات، ص: 441، التفسير الكبير:
227/3.

(3) شرح العقيدة الطحاوية، ص: 569-570، التفسير الكبير: 222/3-232.

(4) لقد جعل الإمام الفخر الرازي السحر ثلاثة أنواع: الأول: أن يعتقد أن الكواكب هي المدبرة لهذا العالم
وهي الخالقة لما فيه، وهذا يكون معتقده كافرا على الإطلاق، الثاني: أن يعتقد أنه لم يبلغ روح الإنسان في
التصفية والقوة إلى حيث يقدر بها على إيجاد الأجسام والحياة والقدرة وتغيير البنية والشكل، فالأظهر
إجماع الأمة أيضا على تكفيره، النوع الثالث: أن يعتقد الساحر أنه قد يبلغ في التصفية وقراءة الرقي
وتدخين بعض الأدوية إلى حيث يخلق الله - تعالى - عقيب أفعاله على سبيل العادة الأجسام والحياة
والعقل وتغيير البنية والشكل، فهذا هنا اتفق المعتزلة على تكفيره. انظر: التفسير الكبير: 232/3، شرح
العقيدة الطحاوية، ص: 569.

(5) سواد في: ب. وفي د: يستدل.

(6) الإرشاد، ص: 270.

(7) ساقط من: د.

(8) ساقط من: ب.

(9) د: جواهر.

جنس مقدوره، وإن أريد بذلك تأليف آخر على شكل غير شكله فليس التأليف من مقدوره أيضاً، إلا أن يريد به حركة الجواهر إلى بعض الجهات فإنه من جنس المقدور.

ثم ذكر النوع الثاني: وهو أن يقول الساحر أو ⁽¹⁾ يفعل في محل قدرته، فيخلق الله - تعالى - ⁽²⁾ في غير محل قدرته شيئاً آخر ⁽³⁾، وهذا كما إذا نفث وعقد عقداً، فيلحق المسحور مرض وألم في جسمه.

وإذا فهمت ذلك، فهذا جائز؛ فإن ما هو من جنس المقدور ممكن لا محالة، والممكن ينافي المستحيل، فلا يثبت الإمكان والاستحالة على موضوع واحد، وتقدير عدم المنافاة للمعجزة على النحو الذي قررناه في الكرامة.

وأما خلق مرض أو ألم أو بغض في قلب ⁽⁴⁾ آخر عند عقده ونفثه فلا استحالة فيه؛ فإنه إذا [جاز فعله معرى] ⁽⁵⁾ عن عقده ونفثه، جاز فعله عقيب نفثه وعقده، والمستحيل نسبة الأثر إلى نفثه وعقده، إذ لا فاعل سوى الله - تعالى - ⁽⁶⁾.

[د462]

وإذا ثبت الجواز عقلاً، فالدال على الوقوع قصة هاروت وماروت ⁽⁷⁾ [إخباراً عن

(1) ساقط من: أ.

(2) ساقط من: أ. ج. د.

(3) الإرشاد، ص: 270-271، شرح العقيدة الطحاوية، ص: 569، التفسير الكبير: 3 / 232.

(4) د: قالب.

(5) ب. د: فعل معرى.

(6) ساقط من: ب.

(7) «إن سحرة اليهود فيما ذكر كانت تزعم أن الله أنزل السحر على لسان جبريل وميكائيل إلى سليمان بن داود، فكذبهما الله وأخبر نبيه محمداً - ﷺ - أن جبريل وميكائيل لم ينزلا بسحر قط، وبرأ سليمان مما نحلوه من السحر فأخبرهم أن السحر، من عمل الشياطين، وأنها تعلم الناس ببابل، وأن الذين يعلمونهم ذلك رجلان اسم أحدهما هاروت واسم الآخر ماروت ... وقيل إن هاروت وماروت كانا ملكين من الملائكة فأهبطا ليحكما بين الناس، وذلك أن الملائكة سخروا من أحكام بني آدم، فحاكمت إليهما امرأة فحالفها، ثم ذهبا يصعدان فحيل بينهما وبين ذلك، وخيرا بين عذاب الدنيا والآخرة فاختارا عذاب الدنيا. قال معمر قال قتادة: فكانا يعلمان الناس السحر، فأخذ عليهما أن لا يعلما أحدا حتى يقولوا: ﴿إِنَّمَا نَحْنُ فِتْنَةٌ فَلَا تَكْفُرْ﴾ البقرة / 101». انظر: ابن جرير الطبري، التفسير: 1 / 359-370.

الشياطين⁽¹⁾. «[قال الله - تعالى - عنهما]⁽²⁾: ﴿يُعَلِّمُونَ النَّاسَ السِّحْرَ﴾⁽³⁾ [وَمَا نَزَلَ عَلَى الْمَلَائِكَةِ بِبَابِلَ هَارُوتَ] ⁽⁴⁾ وَمَارُوتَ⁽⁵⁾ إلى قوله: ﴿فَيَتَعَلَّمُونَ مِنْهُمَا مَا يُفَرِّقُونَ بِهِ بَيْنَ الْمَرْءِ وَزَوْجِهِ﴾⁽⁶⁾، وقوله - تعالى - ⁽⁷⁾: ﴿سَحَرُوا أَعْيُنَ النَّاسِ وَاسْتَرْهَبُوهُمْ وَجَاءُوا بِسِحْرٍ عَظِيمٍ﴾⁽⁸⁾، وقوله - تعالى -: [في سورة الفلق]⁽⁹⁾: ﴿وَمِنْ شَرِّ النَّفَّاثَاتِ فِي الْعُقَدِ﴾⁽¹⁰⁾.

وسحر رسول الله - ﷺ - حتى أعلمه جبريل - [السلام]⁽¹¹⁾ بموضعه، فاستخرجه⁽¹²⁾ وحل عقده، فزال ما به عند ذلك⁽¹³⁾، وسحرت جارية عائشة - [ﷺ]⁽¹⁴⁾ ⁽¹⁵⁾.

فلا عبرة - إذن - بحثالة المعتزلة في إنكار السحر⁽¹⁶⁾.

(1) ساقط من: ج. د.

(2) ساقط من: أ. ب.

(3) ساقط من: أ.

(4) ساقط من: أ. ب. ج.

(5) البقرة/ 101.

(6) البقرة/ 101.

(7) ساقط من: أ. ب. ج.

(8) الأعراف/ 115.

(9) ساقط من: ب. ج. د.

(10) الفلق/ 4.

(11) ساقط من: أ. د.

(12) أ: فاستخرج.

(13) أخرجه ابن سعد في الطبقات: 2/ 5، والطبري في تفسيره: 1/ 366.

(14) ساقط من: د.

(15) يريد بها عائشة - [ﷺ] - أحد أزواج النبي - ﷺ - وأم المؤمنين، فعن مالك بن أنس عن محمد ابن عبد الرحمن عن عمرة بنت عبد الرحمن أن عائشة - [ﷺ] - أم المؤمنين أعتقت جارية لها عن دبر، وأنها سحرها واعترفت بذلك، وقالت: أحبيت العتق. ابن حزم، المحلى: 11/ 395.

(16) المقالات، ص: 442.

[292ج] وكيف يستقيم على أصلهم / إنكار ذلك وهم قائلون بالتولد، ووقوع الشيء⁽¹⁾ مقدورا وهو⁽²⁾ في غير محل القدرة، فما يمنعهم من تقدير أمر في محل القدرة يولد أمرا آخر⁽³⁾ في غير محلها؟ فتأثير السحر على أصلهم ألزم.

وأما نحن فلا نرى للقدرة تأثيرا، وهي متعلقة بما في محلها خاصة، فإن قدر ألم في جسم خارج عن محلها فذلك بفعل الله - تعالى -، غير أن جريان العادة بوقوع حادث عقيب حادث في / غير محله غير⁽⁴⁾ ممتنع. [213]

وقد زعم بعض الناس أن السحر إنما يثبت في نوعين:

[463د] / أحدهما: تفريق بين [ألفين، وتشيت] ⁽⁵⁾ متحايين؛ كقوله - تعالى -: ﴿فَيَتَعَلَّمُونَ مِنْهُمَا مَا يُفَرِّقُونَ بِهِ بَيْنَ الْمَرْءِ وَرَوْجِهِ﴾⁽⁶⁾، أو تخيل، كقوله - تعالى -: ﴿يُحَيِّلُ إِلَيْهِ مِنْ سِحْرِهِمْ وَأَنْتَ تَسْمَعُ﴾⁽⁷⁾. وذكر أنهم عملوا في العصي زئبقا، فلما حي في الشمس ظهر اضطراب في العصي والخيال المصورة على صور الحيات.

[155ب] والذي ارتضاه المحققون⁽⁸⁾ أن السحر لا ينحصر فيما ذكره، فقد تألم رسول الله - ﷺ - من السحر حتى أعلم أنه في مشاقة ومشط في بئر، وقد قال الشافعي⁽⁹⁾

(1) ساقط من: د.

(2) ساقط من: ب.

(3) ساقط من: أ. ب. ج.

(4) ساقط من: ب.

(5) ساقط من: د.

(6) البقرة/ 101.

(7) طه/ 65.

(8) المقالات، ص: 442، التفسير الكبير: 3/ 223-226.

(9) هو محمد بن ادريس بن العباس بن عثمان ابن شافع الهاشمي القرشي المطلبي أبو عبدالله، أحد الأئمة الأربعة عند أهل السنة، وإليه نسبة الشافعية كافة، ولد في غزة سنة: 150 هـ، أفتى وهو ابن عشرين سنة، وكان ذكيا مفرطا، له تصانيف كثيرة أشهرها: «كتاب الأم» في الفقه، «المسند» في الحديث، «الرسالة» في أصول الفقه، توفي سنة: 204 هـ. تذكروا الحفاظ: 1/ 361، الوفيات: 4/ 163-169، تاريخ بغداد: 2/ 56، طبقات الشافعي الكبرى: 1/ 185، الفهرست، ص: 294-296.

- رضي الله تعالى - (1) عنه: لو أقر الساحر أن سحره يفضي إلى الزهوق غالباً، قتلته (2) بفعل ذلك السحر قصاصاً (3).

وليس في ذكر آية التفريق حصر فيه.

والظاهر من (4) قصة السحرة أنهم سحروا أعين الناس واسترهبوهم (5)، وقوله: ﴿وَجَاءُوا بِسِحْرِ عَظِيمٍ﴾ (6) - (7) ظاهر في أن الأمر فوق الطور الذي نقله هذا القائل، إلا أن الأمة مجمعة على أن إحياء الموتى لا ينال بالسحر، فيلزم ألا يتوصل الساحر إلى إحياء الجماد؛ فلهذا قال هذا القائل: إن السحرة خيلوا (8)، ولم تكن حياة حقيقة (9) إلى أن أتت الحياة الحقيقية في عصا موسى [- يَسْخَرُونَ -] (10) فتلقفت ما صنعوا، وبطل كيدهم.

/ ثم قال: «إن السحر لا (11) يظهر إلا على يد الفاسد، [والكرامة لا تظهر على أيدي الفاسق] (13)» (14).

(1) ساقط من: أ. ب. ج.

(2) أ. ب: قتله.

(3) التفسير الكبير: 3/ 233، شرح العقيدة الطحاوية، ص: 569.

(4) أ. ب. ج: في.

(5) ساقط من: ج. د.

(6) ساقط من: أ.

(7) الأعراف/ 115.

(8) نسب هذا القول إلى القاضي الباقلاني في التفسير الكبير: 14/ 212.

(9) أ. ب. ج: حقيقة.

(10) ساقط من: ج. د.

(11) ساقط من: أ. د.

(12) ساقط من: د.

(13) ساقط من: ج. د.

(14) الإرشاد، ص: 271.

وليس هذا من مقتضيات العقول⁽¹⁾، بل يجوز ظهور الكرامة على يد الفاسق أيضاً، غير أن ذلك منتف من إجماع حملة الشريعة.

وقوله: «وقد تقدم تقرير ذلك»، وقد علل ذلك بأنها «لو دلت على قطع، لأمن صاحبها العواقب، وذلك لم يجز لولي اتفاقاً»⁽²⁾، ولم تنزل الأمة محذرة⁽³⁾ على خوف العاقبة، والحذر من سوء الخاتمة، - نسأل الله تعالى⁽⁴⁾ التوفيق⁽⁵⁾ والعصمة -.

ولم يبق في الفصل إلا الكلام على الجن والشياطين.

وقد نقل عن معظم المعتزلة إنكار ذلك⁽⁶⁾، وهذا القول أخذوه من الفلاسفة فإنهم أشد الناس إنكاراً لذلك⁽⁷⁾، قالوا: القول بأنه يمر⁽⁸⁾ بين⁽⁹⁾ أيدينا أجسام ولم نراها تكذيب للحس، وسعي⁽¹⁰⁾ في جحد الضرورات التي هي⁽¹¹⁾ أوائل / العقول، تنبني عليها البراهين⁽¹²⁾، وإليها ترجع المقدمات الصادقة اليقينية، وهذا بناء منهم على أن الجسم واجب إدراكه عند سلامة الحاسة وارتفاع الموانع⁽¹³⁾، ونحن لا نسلم ذلك؛ فإن الكل مدرك إدراكاً⁽¹⁴⁾، ويجوز أن يخلق إدراك لبعض الأجسام دون بعض.

(1) ب. د: القول.

(2) الإرشاد، ص: 271.

(3) ساقط من: ب.

(4) ساقط من: أ. ج. د.

(5) ساقط من: ب.

(6) المقالات، ص: 441، التفسير الكبير: 3 / 227.

(7) التفسير الكبير: 3 / 227.

(8) ساقط من: د.

(9) ساقط من: ب.

(10) ساقط من: د.

(11) ساقط من: ب.

(12) ساقط من: ب.

(13) سبق الإقرار بذلك في باب القول فيما يجوز على الله.

(14) ساقط من: ب.

[د465] وقولهم: إن الإدراك واجب عند ارتفاع الموانع⁽¹⁾، ينبني على / حصر الموانع، وما لم يدرك من المدركات عندنا فيقوم مانع بالعين ينافي إدراكه، فالذي ذكره محل التنازع، ولا يلزم منه الشك فيما⁽²⁾ علمناه ضرورة وبديهية، فإن الضروري لا يعلل ولا يقاس عليه، فإذا اضررنا⁽³⁾ الآن⁽⁴⁾ إلى أنه ليس بين أيدينا فيلة⁽⁵⁾، فلا يلزم أن نضطر إلى⁽⁶⁾ أنه لم يمر بين أيدينا جسم / لم ندركه.

[أ214]

وقد تمكنت هذه الشبهة من بعض المعتزلة إلى أن⁽⁷⁾ قال⁽⁸⁾: الجن المذكور في القرآن هم قوم من البشر يسكنون البراري والقفار، واستتروا عن الحاضرة فسموا جناً⁽⁹⁾.
والقرآن الكريم مصرح بإثبات إبليس وجنوده من الشياطين⁽¹⁰⁾، والسنة والأخبار المتواترة تشهد بهم⁽¹¹⁾، وذكر الله - تعالى -⁽¹²⁾ من عظيم ملك سليمان - عليه السلام - ما سخر

(1) سبق الإقرار بذلك في باب القول فيما يجوز على الله - تعالى -.

(2) أ: في.

(3) أ: أضررها.

(4) ساقط من: ب. ج.

(5) ساقط من: أ.

(6) ب: فلية، د: نبلة.

(7) ساقط من: أ.

(8) ساقط من: أ.

(9) ج. د: قالوا.

(10) المقالات، ص: 441.

(11) عن النبي - صلى الله عليه وسلم - قال: «الرؤيا من الله والحلم من الشيطان»، أخرجه البخاري في صحيحه: كتاب التعبير، باب الحلم من الشيطان، حديث: 23 / 9 / 63. وعنه أيضا - صلى الله عليه وسلم - قال: «يعقد الشيطان على قافية رأس أحدكم...»، أخرجه البخاري في صحيحه: كتاب الكسوف، باب عقد الشيطان على قافية الرأس، حديث: 172 / 2 / 120، وعنه - صلى الله عليه وسلم - قال: «إن الشيطان إذا سمع النداء بالصلاة ذهب...»، أخرجه مسلم: كتاب الصلاة، باب فضل الأذان وهروب الشيطان عند سماعه: 90 / 4.

(12) قال - تعالى -: ﴿وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَكَةِ اسْجُدُوا لِآدَمَ فَسَجَدُوا إِلَّا إِبْلِيسَ أَبَى﴾ البقرة: 33، قال - تعالى -: ﴿فَأَزَلَّهُمَا الشَّيْطَانُ عَنْهَا فَأَخْرَجَهُمَا مِمَّا كَانَا فِيهِ﴾ البقرة: 35، وقال:

له من خدمة الشياطين، وقول عفريت من الجن ﴿أَنَّا آتِيكَ بِهِ قَبْلَ أَنْ تَقُومَ مِنْ مَقَامِكَ﴾⁽¹⁾، والمنكرون مسبوقون بإجماع الأمة على إثبات الشياطين على الوجه الذي نقوله⁽²⁾، فلا التفات إلى من شق العصا وخرق إجماعهم.

= ﴿وَأَنِّي أَعِیْذُهَا بِكَ وَذُرِّيَّتَهَا مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ﴾ آل عمران: 36، وقال: ﴿وَمَنْ يَكْفُرْ بِالشَّيْطَانِ لَهُ قَرِينًا قِسَاءً قَرِينًا﴾ النساء: 38، إلى غير ذلك من الآيات الواردة في الذكر الحكيم في الإقرار بإبليس والشياطين والجن، وقد سميت إحدى سور الذكر الحكيم باسم هذا الكائن وهي: سورة الجن.

(1) النمل / 40.

(2) د: نقول.

باب :

[في الوجه الذي منه تدل المعجزة على صدق النبي - ﷺ - ⁽¹⁾]

[466د] ولا خفاء على ذوي البصائر/ أنه ⁽²⁾ لا يصح أن تكون دلالة المعجزة، من جهة ⁽³⁾ الأدلة السمعية؛ إذ يستحيل ثبوت صحة ⁽⁴⁾ الأدلة السمعية قبل ثبوت دلالة المعجزة، فلم يبق إلا اختلاف الأئمة ⁽⁵⁾ في أن دلالة المعجزة دلالة عقلية [أم عادية].

فمن قال: إنها دلالة عقلية ⁽⁶⁾ - ⁽⁷⁾ قالوا: تخصيص وجود الخارق بحالة دعوى المتحدي على وجه يقع إجابة له يدل هذا التخصيص على قصد الفاعل إلى تصديق المتحدي في المجاب ⁽⁸⁾ إلى ما دعا إليه، كما أن تخصيص الممكنات كلها ⁽⁹⁾ بوجه من

(1) الإرشاد، ص: 273-278.

(2) د: أن.

(3) أ. ج. د: جملة.

(4) ساقط من: أ. د.

(5) المواقف، ص: 341-342، أصول الدين، ص: 178-179، النبوات، ص: 174-179-338-344.

(6) ساقط من: أ.

(7) لقد اختلف المسلمون في كيفية دلالة المعجزة على صدق مدعي النبوة، فعند الأشاعرة إجراء الله - تعالى - عاداته بخلق العلم بالصدق عقوبة، فإن إظهار المعجزة على يد الكاذب وإن كان ممكناً عقلاً فمعلوم انتفاؤه عادة كسائر العاديات. وقالت المعتزلة: خلقها على يد الكاذب مقدور لله - تعالى - لكنه ممتنع وقوعه في حكمته؛ لأن فيه إيهام صدقه، وهو إضلال قبيح من الله. وقال الشيخ وبعض أصحابه: إنه غير مقدور في نفسه؛ لأن المعجزة دلالة على الصدق، فلا بد لها من وجه دلالة وإن لم نعلم الوجه بعينه، فإن دل المخلوق على يد الكاذب على الصدق، كان الكاذب صادقاً وهو محال، وإلا انفك المعجز عما يلزمه. وقال القاضي: اقتران ظهور المعجزة بالصدق ليس لازماً بل عادة، فإذا جوزنا انخراق العادة، جاز إخلاء المعجزة عن اعتقاد الصدق، وحينئذ يجوز إظهاره على يد الكاذب، وأما بدون ذلك التجويز فلا، لأن العلم بصدق الكاذب محال. انظر: كشف اصطلاحات الفنون: 2/ 1577، المواقف، ص: 341-342 أصول الدين، ص: 178-179، النبوات، ص: 174-179.

(8) ب: المجاب.

(9) ساقط من: ب.

وجوه الجواز يدل على صدق الفاعل إلى تخصيصها بالوجه الذي وقعت عليه.

وهذا ضعيف؛ فإن التصديق عندنا خبر عن الصدق، وخبر الله - تعالى - ⁽¹⁾ أزلي، لا يصح تعلّق القصد به، ثم التخصيص بموافقة الدعوى يدل على قصد الفاعل إلى إيقاعه مختصاً بهذه الحالة كسائر المخصصات من الممكنات.

[294ج] وقد قدر صاحب الكتاب أن ⁽²⁾ المعجزة لا تدل دلالة الأدلة/ العقلية؛ من حيث قصور ⁽³⁾ وجود الخارق بدون دلالة النبوة، والدليل العقلي لا يصح أن يوجد عرباً عن دلالاته ⁽⁴⁾.

[467د] وهذه مغالطة؛ فإن الدليل ليس مجرد وجود الخارق، وإنما الدلالة من حيث إجابة دعوى المتحدي بالخارق،/ فمجرد الخارق لا يدل إذن، فلم يكن هذا نقضاً على من أجراها مجرى الأدلة العقلية.

[156ب] وقد قرر بعض/ الأصحاب من ⁽⁵⁾ المحققين منهم أن دلالة المعجزة دلالة ⁽⁶⁾ المواضعة ⁽⁷⁾؛ وذلك أن شخصاً لو قال لشخص: «إذا فعلت كذا، فاعلم ⁽⁸⁾ بذلك قصدي إلى طلبك»، ففعل ما واضعه عليه، [علم من وقعت معه المواضعة أن من واضعه يريد طلبه على حسب ما واضعه عليه] ⁽⁹⁾.

إلا أن المواضعة قد تُعرف بصريح يدل على التواضع، وقد تُعرف المواضعة بصريح

(1) ساقط من: أ.د.

(2) ساقط من: د.

(3) ب: يتقرر، ج. د: يتصور.

(4) الإرشاد، ص: 273.

(5) هذا اختيار الجويني في الإرشاد، ص: 274.

(6) ساقط من: ب. ج. د.

(7) البغدادي أصول الدين، ص: 178-179، النبوات، ص: 174-179.

(8) ساقط من: د.

(9) ساقط من: ب.

من أحد المتواضعين وفعل من الثاني وهو ساكت، فإذا قال شخص في محفل⁽¹⁾ بمجلس ملك وقد تآزر مجلسه بجمع: «أنا رسول الملك إليكم، وآتي أنه يخرق عادته»، وهو بمرآى من الملك ومسمع، ثم قال: «أيها الملك إن كنتُ صادقاً فاحرق عادتك، وقم واقعد»، فأجابه إلى القيام، كان ذلك كالتصريح على الموافقة على أن خرق عادته بقيامه يدل على إرساله.

وعلى هذين التقديرين، رأوا إمتناع صدور/ المعجزات على أيدي الكذابين؛ لأنه ينقلب الدليل شبهة، والعلم جهلاً على تقدير صدورهما موافقة لدعوى الكاذب⁽²⁾، وهذا متضح/ على التقدير الأول، وعلى تقدير المواضعة أيضاً؛ لأن اللفظ لو كان نصاً لا يحتمل التأويل في حكم المواضعة، لو أطلقه المطلق مع تخلف معناه الذي دل عليه لكان خلفاً، وكذلك حكم المواضعة في الفعل؛ إذ لو قدر وجوده مع فوات ما وقعت المواضعة⁽³⁾ عليه لكان خلفاً، والخلف على القديم محال، فاستحال على هذا التقدير صدور المعجزات على وفق دعوى الكذابين.

وأما من قال بأن دلالتها دلالة عادية، فينزها منزلة قرائن الأحوال في خجل الخجل، ووجل الوجل، فإنها⁽⁴⁾ تُعرف بأمر تُشاهد، ولا يحيط بها الوصف، ولو خرق الله العادة لعقب القرائن الجهل، فيلزم على مقتضى ذلك لو خرقت العادة أن يجوز صدورهما على أيدي الكذابين موافقة لتحديدهم.

وألزم المعتزلة الأصحاب⁽⁵⁾ ذلك من حيث قالوا⁽⁶⁾: ﴿بِإِنَّ اللَّهَ يُضِلُّ مَنْ يَشَاءُ

(1) أ: محل.

(2) المواقف، ص: 341-342.

(3) د: الموافقة.

(4) أ.د: فإنه.

(5) المواقف، ص: 342.

(6) ساقط من: ب. ج. د.

وَيَهْدِي مَنْ يَشَاءُ⁽¹⁾. قالوا: فما المانع من خلق خوارق العادات على وفق دعوى المدعين للنبوت، والمراد بذلك إظهار الضلالات؟

فأما الأولون فأجابوا [على التقديرين من وجهين]⁽²⁾: فعلى التقدير الأول قالوا: [يجوز من]⁽³⁾ / الباري - سبحانه -⁽⁴⁾ الإضلال به، لكن لا⁽⁵⁾ يجوز/ ذلك هنا⁽⁶⁾ بالمعجزة⁽⁷⁾، كما يجوز خلق السواد في محل معين، ولكن لا مع وجود البياض، فالمعينة في التقيضين محال، والإضلال بالدليل قلب الدليل شبهة، والعلم جهلا، وذلك محال.

وعلى التقدير الثاني لهم⁽⁸⁾، وهو أن الدليل من جهة المواضعة، قالوا: يجوز أن يضل، لا بالخلف في القول، وإذا كانت المعجزة تنزل منزلة التصريح بلفظ ناص على التصديق، فلا يصح الإضلال به، فكذلك لا يصح الإضلال بما يدل على التصديق، وإن كان بحكم المواضعة.

وأما من قال: دلالتها عادية، فلا معنى لمنع صدورها على يد الكاذب بتقدير خرق العادة، وإنما قلت بتقدير خرق العادة؛ لأنه ما دامت العادة مطردة، فالعلم بمقتضى العادة حاصل، وتقدير⁽⁹⁾ انقلاب العلم جهلا بتقدير انتفاء المعلوم مع وجود العلم محال.

(1) فاطر / 8.

(2) ساقط من: ب.

(3) سواد في: ب.

(4) ساقط من: أ. ب. ج.

(5) ساقط من: ب. د.

(6) ساقط من: أ. ج. د.

(7) ساقط من: أ. ج.

(8) ساقط من: د.

(9) ساقط من: أ. ب.

ثم قرر صاحب الكتاب الجواب عن هذه الشبهة، التي تكلمنا عليها بأن قال⁽¹⁾:
«من شهد مجلس الملك - في صورة المثال المفروض -، وسمع دعوى المتحدي بقيام الملك
وقعوده⁽²⁾، فإنه يعلم تصديقه مع الذهول عن عدل الملك وجوره، وأنه ممن يريد
الإضلال والهداية، فتبين أن الدلالة لا تتوقف على البحث في هذه الأمور»⁽³⁾ /.

[د471]

/ وهذا الجواب عندي فيه نظر؛ فإنه يجوز أن تكون هذه القرائن مفيدة للعلم
بحكم العادة، والقرائن مفيدة للعلم ضرورة لا بطريق نظر في وسط، فلو قدرنا
انحراف العادة بقصد الإضلال بهذه الطريقة، لعدم العاقل مذاق العلم، ولم يلزم
منه محال.

ثم طالب المعتزلة بوجه دلالة المعجزة⁽⁴⁾ على أصلهم.

[أ216]

فإن قالوا: وجه دلالتها امتناع الإضلال/ على الباري.

قلنا: امتناع الإضلال لا يحقق دلالتها، والدليل عليه أن الفعل المعتاد لا يدل باعتبار
أن الله - تعالى -⁽⁵⁾ لا يضل، فلا بد أن تكون لها دلالة في نفسها ليكون الإتيان بها بدون
صحة القول بثبوت مدلولها إضلالاً، وعن ذلك الوجه وقعت المطالبة:

فإن التجأوا إلى دلالة المواضعة أو دلالة التخصيص، فقد نطقوا بوجه امتناع
الإضلال بالمعجزة، وإن زعموا أن دلالتها عادية تجري مجرى قرائن الأحوال، فيجوز
خرق العادة، وانتفاء حصول العلم عقيبتها.

فهذا تمام الكلام على هذه الشبهة، وفي ضمنه البحث عن مسألة صدور المعجزة على
أيدي الكاذبين، وأنه من جنس المقدور أم لا؟

(1) ساقط من: أ. ج. د.

(2) ساقط من: ب.

(3) الإرشاد، ص: 275.

(4) نفسه، ص: 275.

(5) ساقط من: أ. ب. د.

[296ج] [471د] ثم صرح بأن جنسها يجوز صدوره عن⁽¹⁾ غير دلالة الصدق⁽²⁾، / وأراد أن الفعل إذا قدر بغير دعوى يماثل ما كان على وفق الدعوى، [فإن سبق الدعوى⁽³⁾] لا يغير حقيقته.

[ب] ثم أورد على نفسه سؤالاً فقال: لو قال قائل: إن صح لكم ذلك شاهدنا فما الجامع بين الغائب والشاهد وقد قررتم أن الجمع بين الشاهد والغائب بغير جامع [من الجوامع الأربع باطل]⁽⁴⁾ يجر إلى الإلحاد والدهر والتجسيم والتشبيه وكل ضلالة؟

ثم أكد⁽⁵⁾ هذا القائل سؤاله بأن المدرك في الشاهد إنما أدرك ذلك⁽⁶⁾ بقرائن الأحوال، وقرائن الأحوال تختص بدرك الشاهد، ولا جريان لها في غير الشاهد، فامتنع هذا الاستدلال في الغائب على هذا الوجه⁽⁷⁾.

وأجاب بأننا لم نقس غائباً على شاهد، ولا قصدنا بينهما جمعا، وإنما ذكرنا ذلك إيناساً بضرب مثال، وإلا فمدرك دلالة المعجزة على التصديق ضروري، ودعوى أن ذلك ثابت باعتبار قرائن الأحوال ليس بصحيح؛ فإننا لو لم⁽⁸⁾ نشاهد الملك وكان من وراء الستور، علمنا سماعه للتحدي بتحريك الستور وحركه، لفهم - بحكم دلالة المواضعة - أنه وافق في التواضع، وأتى بما تواضعا عليه دالاً⁽⁹⁾ على إرساله.

(1) ج. د: من.

(2) الإرشاد، ص: 276.

(3) ساقط من: ب.

(4) ساقط من: د.

(5) د: أخذ.

(6) ساقط من: ب. د.

(7) الإرشاد، ص: 276.

(8) ساقط من: ب. ج. د.

(9) الإرشاد، ص: 277.

وما أتى أحد من منكري النبوات في جحد دلالة المعجزة إلا من جهة⁽¹⁾ الجهل بأركانها، فقد يجهل أن الخارق/ للعادة فعل الله - تعالى - ولا يعتقد الصانع المختار بل يعتقد صدور العالم عن علة توجب بالذات⁽²⁾ بتوسط عقول ونفوس وحركات أفلاك وطبائع، وهذا لم يتحقق عنده ثبوت ما يدل ليفهم وجه دلالته، وقد يعتقد أنه ليس خارقا للعادة، وأنه مما يجوز التوصل إليه بالخيال والخوض في العلوم، فأما من هدي للمسلك الحق وعرف أن الذي وقع به التحدي فعلا لله - تعالى - وهو عالم بدعوى التحدي⁽³⁾، وأنه لا يتوصل إليه بالخيال، وأنه خارق للعادة فعلة الله - تعالى -⁽⁴⁾ على وفق دعوى النبي إجابة له، لم يسترب في حصول العلم، ولا يختص ذلك بصورة، ولا يفتقر في دلالته إلى مثال يضرب في الشاهد. فلو أتى النبي [ﷺ]⁽⁵⁾ وقال: «قد علمتم⁽⁶⁾ أن لكم ربا قادرا على ما يشاء، وأن إحياء الموتى ليس مما يدخل تحت مسالك الخيل، وإنما ينفرد بالاقتدار عليه فاطر البرية، وتعلمون⁽⁷⁾ [أن الله عالم بسرنا وعلايتنا وما نخفيه من سرائرنا ونبديه من ظواهرنا]»⁽⁸⁾، ثم يقول: «إلهي إن كنت صادقا في دعواي الرسالة/ عليك⁽⁹⁾ فأحيي هذا العظام الرميم»، فتمثل ذلك شخصا قائما⁽¹⁰⁾ ينطق، لم يسترب أحد منهم بعد تحقق هذه الأركان، في ثبوت صدقه⁽¹¹⁾.

[217أ]

[297ج]

(1) أ: وجه.

(2) أ: الذات.

(3) ج. د: المتحدي.

(4) ساقط من: أ. ب. د.

(5) ساقط من: أ. د.

(6) أ: علم.

(7) سواد في: ب، وساقط من: أ.

(8) ساقط من: أ.

(9) ساقط من: ج. د.

(10) ساقط من: أ. د.

(11) الإرشاد، ص: 277.

[د473]

فإن قيل: كيف تدعي الضرورة في ثبوت التصديق،/ والتصديق خبر نفسي؛ إذ لا صوت في الصورة المفروضة، وأصل كلام النفس مما لا يدرك إلا بدقيق النظر؟ فكيف تدعون الضرورة في ثبوت ما أصله⁽¹⁾ لا يعرف إلا بدقيق النظر، وفيه يخالفكم معظم العقلاء؟

والجواب: قد تقدم القول بأن ثبوت معنى في النفس مما يحسه الإنسان كما يحس آلامه ولذاته، فهو أمر ضروري لا نزاع فيه بين العقلاء، وإنما وقع التنازع في تمييز ذلك المعنى عن بقية المعاني؛ فقد ترده المعتزلة⁽²⁾ إلى العلم أو إلى الإرادة، وقد يسميه بعضهم الخواطر والهواجس⁽³⁾. وذلك نزاع في تمييزه عن هذه المعاني، فنحن نحقق تمييزه عنها⁽⁴⁾.

وهم يقولون هو راجع إليها، فلا نزاع في تحقيقه⁽⁵⁾، غير أنهم قالوا: في حق الباري - تعالى -: إنه يريد لنفسه، أو يريد بإرادة حادثة⁽⁶⁾، وقد بطل ذلك عليهم، فيبطل عليهم إشعار دلالة المعجزة بالتصديق؛ لأن ما في النفس إذا رجع إلى ذلك، ولم تستمر لهم نسبة إلى فاعل المعجزة، فتبطل على أصلهم دلالة المعجزة.



(1) ساقط من: ب. د.

(2) ب: المنكرة.

(3) نسب هذا القول إلى أبي هاشم الجبائي.

(4) ب. ج. د: عما.

(5) د: الحقيقة.

(6) تم الإقرار بذلك في فصل صانع العالم يريد ص: 79 من الإرشاد.

فصل :

[لا دليل على صدق النبي غير المعجزة]⁽¹⁾

تكلم في هذا⁽²⁾ الفصل، فسأل: هل⁽³⁾ في المقدور إقامة دليل على صدق الرسول غير المعجزة أم لا⁽⁴⁾؟

[د474] وقد ادعى أنه غير ممكن؛ فإن ما تقرر دليلا إما أن يكون معتادا أو غير / معتاد، وهذه قسمة حاصرة دائرة بين النفي والإثبات؛ فإن كان معتادا فيستوي فيه البر والفاجر، وإن كان غير معتاد فإما أن تسبقه دعوى أو لا، فإن سبقت الدعوى فهو المعجزة، وإن لم تسبقه الدعوى فلا اختصاص له بأحد من البرية⁽⁵⁾.

وهذا يرد عليه أن يقال: إذا لم تنحصر الأجناس ولا أوصاف الأجناس، فيجوز أن يكون ثمة جنس لم نطلع عليه، إذا وجد دلّ على صدق النبي [ﷺ] -⁽⁶⁾ لذاته، فالحكم على ذلك الشيء لا تفهم حقيقته بعدم⁽⁷⁾ الدلالة غير متجه.

وجوابه: أن ذلك المعلوم وإن جهلت حقيقته، فلا يخلو إما أن يكون معتادا أو غير معتاد، وإذا انتفت الدلالة في المعتاد انحصرت [في غير]⁽⁸⁾ المعتاد، وشرط دلالته سبق الدعوى، فهو المعجزة.

(1) العنوان مقتبس من الإرشاد.

(2) ساقط من: د.

(3) أ: في أن.

(4) الإرشاد، ص: 278.

(5) نفسه، ص: 278.

(6) ساقط من: أ. ج. د.

(7) د: يقدم.

(8) ساقط من: أ.

فصل :

[امتناع الكذب على الله - تعالى - شرط في دلالة المعجزة]⁽¹⁾

قال: «فإن قيل إذا سلّم لكم أن المعجزة تدل من حيث نزولها منزلة التصديق بالقول، فتحتاجون إلى إثبات استحالة الخلف والكذب على خبر الله⁽²⁾ - تعالى -⁽³⁾، ولا سبيل إلى إثباته/ بالسمع، فإن مرجع الأدلة السمعية إلى قول الله - تعالى -⁽⁴⁾ /⁽⁵⁾» إلى آخر الفصل⁽⁶⁾.

قلت: استدلال أصحابنا⁽⁷⁾ على وجوب الصدق للباري - تعالى -⁽⁸⁾ بوجوه:

[475د] الأول: هو أن كل/ عالم يجد [من نفسه]⁽⁹⁾ خبراً عن معلومه، والخبر عن المعلوم على ما هو به يضاد وجود الخبر الكذب ولا يجامعه، فلا يتصور وجود الخبر الكذب إلا بعد عدم ما يضاده، والقائم⁽¹⁰⁾ بذاته - تعالى -⁽¹¹⁾ لا يكون إلا قديماً، والقديم لا يصح عدمه، فلزم من ذلك استحالة وجود الكذب عليه⁽¹²⁾.

فإن قيل: فنرى⁽¹³⁾ العالم يحدث نفسه بالكذب مع علمه.

(1) العنوان مقتبس من كتاب الإرشاد.

(2) ساقط من: أ.

(3) ساقط من: أ. د.

(4) ساقط من: أ. د.

(5) الإرشاد، ص: 278-279.

(6) ساقط من: ج.

(7) الأشاعرة.

(8) ساقط من: أ.

(9) ساقط من: أ.

(10) ساقط من: ج.

(11) ساقط من: أ. ج. د.

(12) ساقط من: أ.

(13) ج: ذي.

قلنا: ليس ذلك خبرا محققا، وإنما هو تقدير أخبار، ولا يكون تقدير الأخبار إخبارا، وهو كما يقدر العالم اعتقادا يتعلق⁽¹⁾ بضد/ ما علمه، ولو كان ذلك التقدير عقدا لا اجتماع⁽²⁾ مع العلم ضده، وهو محال.

و⁽³⁾ الوجه الثاني: أن الكذب إنما يتحقق بتقدير وسأوس، ولا تكون إلا حادثة، والباري يستحيل أن يكون محلا للحوادث، فاستحال قيام الكذب به⁽⁴⁾.

الوجه الثالث: أن الكذب آفة ونقص، فيستحيل عليه.

[فإن قيل]⁽⁵⁾: كيف يستقيم منكم دعوى كونه نقصا، وهو عندكم ليس بقبيح لعينه؟

قلنا: الآفة والنقص لا تستدعي أن تكون قبيحة، فإن الجنون والخرس والصمم والعمى من فعل الله - سبحانه -⁽⁶⁾ اتفاقا، وقد اتفقنا على أن الباري - سبحانه -⁽⁷⁾ لا قبيح في أفعاله وهي آفات ونقص.

فإن قيل: فمعتدكم في نفي النقائص/ السمع، ولا يثبت السمع إلا بعد إثبات الصدق في الكلام، فقد استدللتم على الشيء بما يتوقف ثبوته عليه، وهذا ممتنع⁽⁸⁾.

قلنا: من أصحابنا من ينفي النقائص بدلالة العقل⁽⁹⁾؛ إذ لا يمكن القول بوجوبها،

(1) ب أ: متعلق.

(2) ب ج د: عند الاجتماع.

(3) ساقط من: أ ج د.

(4) ساقط من: ب.

(5) بياض في: أ.

(6) ساقط من: ب.

(7) ساقط من: أ ج د.

(8) الإرشاد، ص: 278-279.

(9) من أصحاب هذا الرأي الأشعري، انظر: المجرد، ص: 41 أصول الدين، ص: 78.

ولا يتصف إلا بواجب، ومن نفي النقائص بدلالة السمع، فيقول: ثبوت أصل الرسالة بالمعجزة لا يتوقف على وجوب الصدق، بل يدل على (1) حصول المعجزة على مطابقة (2) دعواه على تعلق خطاب التبليغ به (3)، والأمر لا يتطرق إليه التصديق والتكذيب (4).

والتحقيق عندي في هذا الفصل، أن تقدير كون الكذب نقصاً ينبني على الحرف السابق (5)، وهو أن العالم لا يقوم به إلا تقدير أخبار، ولا يصح أن يقوم به الخبر (6) الكاذب، وإذا كان الخبر الكاذب يلزم الجهل المضاد للعلم وهو آفة ونقص، فيلزم إذن من الكذب الآفة والنقص.

و (7) الوجه الرابع: هو أن كل مخبر يجرد (8) النظر إليه، فيصح من العالم به أن يخبر به على ما هو عليه، ولو صح الكذب عليه، لوجب ولا متنع ما علم صحته عليه، وذلك محال، ولأن ما صح عليه فلا بد أن يكون على حكم الوجوب، وإلا كانت ذاته موسومة بحكم الجواز، وهو محال.

قوله: في مبدأ الفصل / في السؤال (9): «إن مستند الإجماع الآية» غير مستقيم؛ فإنها غير قاطعة في ثبوت كون (10) الإجماع حجة، والقواطع لا يستدل عليها إلا بالنصوص

(1) ساقط من: ب. ج.

(2) أ: مابعه.

(3) ساقط من: أ. ب.

(4) من أصحاب هذا الاختيار إمام الحرمين الجويني في الإرشاد، ص: 279-280.

(5) أ. ب: فالسابق.

(6) ساقط من: أ.

(7) ساقط من: أ. ج. د.

(8) ب. ج. د: بمجر.

(9) ب: الآية.

(10) ساقط من: أ.

التي تنبو عن قبول التأويل، وإنما الإجماع لابد أن يستند إلى قول فيما اجتمع عليه أو في كونه حجة، فلا يثبت الاحتجاج به إلا بعد ثبوت صحة السمع⁽¹⁾، فلو قدر السائل كلامه بهذا الحرف لكان حسنا.

قوله بعد ذلك في الجواب: «إن الرسالة تثبت بدون تحقيق القول في الصدق؛ لأنها تدل على الإنشاء، [والأمر لا يدخله الصدق والكذب]⁽²⁾، وهو كقول القائل: «وكذلك»؛ فإنها وإن كانت صيغة إخبار فليس المراد بها الإخبار، [وإنما المراد بها الإنشاء]⁽³⁾، صحيح، وقد استدل عليه أن معرفة صحة دعوى مدعى الرسالة⁽⁴⁾ بحضرة الملك إذا طابقه في دعواه وأجابه إلى ما طلب منه معلوم، وإن كان الملك ممن ينقم عليه الكذب والخلف⁽⁵⁾، وهو مع ذلك لا يستراب في الصورة المفروضة في ثبوت رسالة⁽⁶⁾ / المدعي⁽⁷⁾.

[219]

ثم قال بعد ذلك: «لا يثبت صدق الرسول فيما يبلغه من تفاصيل الخطاب في الحلال والحرام إلا بتصديق الله - تعالى -⁽⁸⁾ إياه في جميع أخباره، وإن كان أصل الرسالة ثابتا بدون ذلك»⁽⁹⁾.

[478]

وهذا الكلام فيه إشكال؛ فإن المعجزة إن دلت على الإنشاء فلا يمكن أن تكون دلالتها التصديق؛ إذ الأمر لا يتصور تطرق⁽¹⁰⁾ التصديق والتكذيب إليه، وهو في المثال

(1) الإرشاد، ص: 278-279.

(2) ساقط من: أ.

(3) الإرشاد ص: 279.

(4) ساقط من: ب.

(5) ساقط من: أ. ج.

(6) الإرشاد، ص: 279.

(7) ساقط من: ب.

(8) ساقط من: أ. ج. د.

(9) الإرشاد، ص: 279-280.

(10) أ: بطرق.

كما ذكر في لفظ التوكيل، فإنه إذا كانت دلالة على الإنشاء فلا يكون دالا على الإخبار، وكذلك كل لفظ مشترك فإنه يدل على أحد المختلفين بالحقيقة على البدل، ولا يدل على الجميع⁽¹⁾.

ويمكن أن يجاب عن ذلك بأن يقال: لا خفاء أن الملك في الصورة المفروضة إذا دلت موافقته بخرق عاداته على الرسالة، وإذ أدى⁽²⁾ وبلغ ما انتهاه⁽³⁾ عن الملك بمرأى منه ومسمع، وهو يعضده بخرق عاداته فيدل على تصديقه، وعند ذلك لا يحتاج إلى بيان صدقه في تصديقه.

ثم نقل عن الأستاذ مسلكا في تقدير الصدق، وحاصله أن التوعد بالعقاب والوعد بالثواب خبران، ولا ينعقد الوجوب إلا بوعيد، وإذا لم يوثق بصدق الخبر في⁽⁴⁾ وعيده لم ينعقد الوجوب، والأحكام ليست صفات الأفعال عندنا - على / ما قدرناه في مسألة التحسين والتقيح - وفي ذلك إبطال أن له⁽⁵⁾ أمرا مطاعا ونهيا متبعا، ووصف الملك [300ج] [479د] الثابت للإله / ينتفي على تقدير / ألا يكون له أمر مطاع ونهي متبع⁽⁶⁾.

واعترض عليه⁽⁷⁾ بأنه لا يقطع الطلبات المتوجهة⁽⁸⁾ عليه، ومن ينازع في النبوات يمنع أن به⁽⁹⁾ أمرا مطاعا⁽¹⁰⁾ ونهيا⁽¹¹⁾ متبعا⁽¹²⁾، والأستاذ [ع] - [ع] يقول: «بعد

(1) ج. د: الجمع.

(2) ج: وادي، د: اورسى.

(3) د: انها.

(4) ساقط من: د.

(5) ساقط من: ب.

(6) الإرشاد، ص: 280.

(7) ساقط من: د.

(8) أ. ج: المتوجه، ب: المتوجه.

(9) ب: لهم.

(10) ساقط من: د.

(11) الإرشاد، ص: 280.

(12) ساقط من: أ. ج. د.

(13) ساقط من: د.

ثبوت الدلائل على إثبات علم الباري - تعالى - وإرادته وقدرته وكلامه، فالعقل ضرورة يجوز توجه أوامره، وتحقيق الوعد والوعيد على الطاعة والمخالفة⁽²⁾، وفي تجويز الكذب نفي ما علم جوازه، ولا سبيل إليه⁽³⁾.

[ثم قرر صاحب الكتاب مسلكا في الجواب]⁽⁴⁾ [بأن قال⁽⁵⁾]: «والذي عليه التعويل في عرض الفصل»⁽⁶⁾ [إلى قوله]⁽⁷⁾ وذلك [معلوم بطلانه]⁽⁸⁾»⁽⁹⁾.

وهذا الذي ذكره الإمام في هذا المسلك صحيح، وقد تقدم تقريره⁽¹⁰⁾، ومنعه في أثناء التقدير وجود ضد يضاد العلم، صحيح إلى قوله: «فيما علم فيه الجواز»⁽¹¹⁾.

قوله بعد ذلك: «إن⁽¹²⁾ العالم بالشيء يُخبر عن معلومه على ما هو عليه⁽¹³⁾»⁽¹⁴⁾. [د480]

قد سبق تقديره، ومنعه في أثناء التقدير وجود ضد يضاد العلم صحيح، لقيام الدليل على وجوب اتصافه بالعلم، والذهول والغفلة⁽¹⁵⁾ وإن ضادا الكلام الصدق⁽¹⁶⁾ فهو

(1) ساقط من: أ. ب. د.

(2) ساقط من: ج.

(3) الإرشاد، ص: 280-281.

(4) ساقط من: أ.

(5) ساقط من: أ، وسواد في: ج.

(6) ساقط من: أ.

(7) ساقط من: أ، وسواد في: ج.

(8) ساقط من: أ. د.

(9) الإرشاد، ص: 280-281.

(10) يريد بذلك الطرق الموصلة إلى كون الباري - سبحانه - عالما مريدا، وفي إثبات كلام النفس.

الإرشاد، ص: 280-281.

(11) ساقط من: أ. ج. د.

(12) ب: لان.

(13) ب: به.

(14) الإرشاد، ص: 281.

(15) مضادة النظر العلم والجهل والشك.

(16) ساقط من: أ. ج. د.

يضاد العلم، ولا يتصور وجود ضد للكلام هو ضد للعلم، وإذا انتفى الخبر الصدق فلا بد من وجود ضده، فيتعين القول بثبوت ضد هو خبر خلف، وهذا يستدعي كلاماً في حصر الأضداد المنافية للخبر الصدق ليلزم من انتفائها/ بأسرها تعين الخبر الكاذب⁽¹⁾، ولا سبيل إلى بيانه إلا بهذه القضية الجملية، وهو أن الضد به⁽²⁾ إما أن يضاد الصفات التي قام الدليل على إثباتها أولاً، والقول بوجود ما وجب اتصافه به محال، وإن كان لا يضاد الصفات ويختص بمضادة الخبر والصدق، ففيه استحالة ثبوت الصدق عليه، وهو إبطال الجواز/ وفيما عُلِمَ فيه الجواز.

[220]

ثم قالوا: «لو قدرتم⁽³⁾ شاهداً عالماً، فإنه يصحّ أن يخبر صدقاً عن معلوم، ولو صح⁽⁴⁾ القول فيما ذكره السائل أدى إلى أن يمتنع على العالم أن يخبر عن معلومه، وذلك مخالفة البديهة، وإذا بطل ثبوت الاستحالة شاهداً، لزم امتناعها غائباً»⁽⁵⁾.

وهذا مدخول؛ فإن ما تتصف به الذوات شاهداً موسوم بحكم الجواز، وكل جائز يجوز تبدّله⁽⁶⁾ بنقيضه، فلا يمتنع على الموصوف واحد من النقيضين على البطل، وما⁽⁷⁾ يتصف به الغائب ثابت على حكم الوجوب، فيمتنع ثبوت نقيضه، فلم يلزم من انتفاء الامتناع شاهداً انتفاء الامتناع غائباً لثبوته بناء على وجوب نقيضه، فتأمل ذلك.

ثم أورد على نفسه سؤالاً [على كلام النفس]⁽⁸⁾، وهو أن دعوى البديهة في تفصيل أمر، نفى معظم العقلاء أصله، لا سبيل إليه⁽⁹⁾؛ / لأن معظم العقلاء إذا نفوا أصله،

[481د]

(1) أ.ب: الصدق.

(2) ساقط من: أ.

(3) ب. ج. د: قدرنا.

(4) أ. د: قبح.

(5) الإرشاد، ص: 281.

(6) ب: تبدّله.

(7) د: مما.

(8) ساقط من: أ.

(9) د: له.

فيدل على خروجه من قسم الضروريات،/ والنظر في تفصيله فرع أصله، فالعلم به [301ج] متأخر عن العلم بأصله، فيمتنع أن يكون ضروريا.

وأجاب عنه بأن إدراك المعنى المعبر عنه في النفس ضروري، وإنما تنازع العقلاء في تمييزه، فإذا تميز عما سواه من العلم والإرادة والاعتقاد، لم يمتنع أن يحكم عليه بامتناع أمر عليه ضرورة.

ثم أورد سؤالا وهو: أنه لا يمتنع مع القول بكلام النفس تقدير خلف وخبر⁽¹⁾ في النفس، على خلاف ما هو عليه.

وأجاب عن ذلك بأنه ليس إخبارا محققا، وإنما هو تقدير إخبار، وقد سبق التنبيه عليه في الأدلة المقدرة في ابتداء الفصل⁽²⁾.



(1) ساقط من: ب.

(2) الإرشاد، ص: 281-282.

القول

في إثبات نبوة نبينا محمد - ﷺ -

♦♦♦♦♦♦♦♦

فصل :

[في النسخ⁽¹⁾]

ذكر فيه ⁽²⁾ أن المقصود منه إثبات نبوة محمد - ﷺ - تسليماً - ⁽³⁾ وأن المنكر للنبوة فرقتان :

إحداهما : أنكرت جواز النسخ ⁽⁴⁾ .

والثانية : أبدت مرء في معجزته وآياته ⁽⁵⁾ .

ثم ذكر فرقة ثالثة يعرفون باليسوية ⁽⁶⁾ أنهم قالوا بثبوت نبوته - ﷺ - ⁽⁷⁾ إلى العرب خاصة ⁽⁸⁾ ، وهؤلاء لا ينكرون نبوته [فالمنكر لنبوته] ⁽⁹⁾ - إذن - فرقتان فقط .

(1) العنوان مقتبس من كتاب الإرشاد .

(2) ساقط من : أ. ج. د .

(3) ساقط من : أ. ج. د .

(4) الفرقة التي أنكرت النسخ هم فرقة العنانية من اليهود ، انظر : أصول الدين ، ص : 226 ، الفصل في الملل والأهواء والنحل : 1 / 179-180 ، أحكام الفصول ، ص : 391 .

(5) نسب الباقلاني هذا القول إلى منكري النبوات وهم البراهمة ، التمهيد ، ص : 135-137-156 ، أصول الدين ، ص : 179 .

(6) نسبوا إلى أبي عيسى إسحاق بن يعقوب الأصفهاني ، وابتدأ دعوته في زمن آخر ملوك بني أمية ؛ مروان بن محمد الحمار ، فاتبعه بشر كثير من اليهود ، وادعوا له آيات ومعجزات ، إذ زعم أنه المسيح المنتظر ، وأن الله - تعالى - كلمه ليخلص اليهود من أيد الأمم العاصين ، وحرّم الذبائح كلها ، آمنوا بالنبي - ﷺ - وشكوا في بعثه إلى اليهود . الشهرستاني ، الملل والنحل : 1 / 215 ، أصول الدين ، ص : 182 ، التمهيد ، ص : 218-219-189 .

(7) ساقط من : أ. ج. د .

(8) الإرشاد ، ص : 283 .

(9) ساقط من : ب .

[د482] وهذا الفصل نتكلم فيه⁽¹⁾ على جواز النسخ، وفيه رد قول⁽²⁾ أحد الفريقين،/ وتكلم الفريقين،/ وتكلم في الفصل الذي يليه على معجزاته، ونرد قول من أبدى مرأى فيها. وقد قدم على الكلام في إثبات جواز القول في حقيقة النسخ⁽³⁾، ولا شك أن الكلام في تجويز الشيء⁽⁴⁾ فرع فهمه. وقد ارتضى في حد النسخ ما ذكره القاضي⁽⁵⁾ [ـ (ﷺ) -]⁽⁶⁾: وهو أن النسخ ثبوت الخطاب الدال على ارتفاع الحكم الثابت بخطاب آخر على وجه لولاه لاستمر الحكم المنسوخ⁽⁷⁾، قال: «ومن ضرورة ثبوت النسخ على التحقيق رفع حكم بعد ثبوته، و⁽⁸⁾ [المعتزلة يابون أن النسخ رفع حكم بعد ثبوته،]⁽⁹⁾ وإنما يبين به انتهاء مدة الحكم، وإلى ذلك مال بعض أئمتنا⁽¹⁰⁾» إلى آخره⁽¹¹⁾.

[ب160] قلت: أولاً هذا الحد يرد/ عليه: أن الخطاب الدال على ارتفاع الحكم هو الناسخ [لا النسخ]⁽¹²⁾، ولا شك أن معقولية النسخ أمر ما ليس هو الدال عليه. ثم ما اختاره من الرفع لا يتحقق، فإن الحكم يرجع إلى تعلق الكلام الأزلي، والكلام إذا تعلق بفعل فهو

(1) أ: عليه.

(2) ساقط من: ب.

(3) «ص: 283-284، أصول الدين، ص: 226-227، إحكام الفصول، ص: 389-431، الإحكام في أصول الأحكام: 111-118/3».

(4) ساقط من: أ.

(5) يقصد به القاضي أبا بكر الباقلاني.

(6) ساقط من: ب. د.

(7) الإرشاد، ص: 283-284، البرهان: 2/ 1294، الإحكام في أصول الأحكام: 3/ 115.

(8) ساقط من: أ. ب.

(9) ساقط من: أ.

(10) هذا اختيار البغدادي وابن فورك، إحكام الفصول، ص: 390، أصول الدين، ص: 226.

(11) الإرشاد، ص: 284.

(12) ب: الناسخ.

[أ221] يتعلق لنفسه بما يتعلق به، / [ولا يتصور في العقل وجوده غير متعلق بما يتعلق به] ⁽¹⁾، وما كان كذلك، فتقرير ارتفاعه بعد ثبوته محال، اللهم إلا أن يريد القائل / بالرفع أنه يرتفع ما ظنناه، وارتفاع ما ظهر لنا في أفهامنا لا يختص / بالنسخ، بل تخصيص العموم في المسميات رفع ما ظهر لنا في أفهامنا من حمل اللفظ على العموم ⁽²⁾، وعن هذا زعم بعض أصحابنا ⁽³⁾ أن النسخ تخصيص في الأزمان، والتخصيص قصر اللفظ على بعض المسميات، وترد عليهم المناقضة فيما سلموه من جواز النسخ قبل الفعل ⁽⁴⁾ وقبل مضي زمان يسع فيه الفعل، كما أورده عليهم.

ولهم أن ينفصلوا عن ذلك بأن النسخ لا بد أن يتأخر في وروده عن ورود المنسوخ، ولو اتصل به لكان بيان التأقيت، ولم يكن نسخا اتفاقا، كقوله - تعالى - ⁽⁵⁾: ﴿وَإِذَا حَلَلْتُمْ فَاصْطَادُوا﴾ ⁽⁶⁾، وقوله: ﴿ثُمَّ أَتَمُّوا الصِّيَامَ إِلَىٰ الْآيِلِ﴾ ⁽⁷⁾. وإذا كان ذلك كذلك ⁽⁸⁾ فما ⁽⁹⁾ بينهما من الزمان المتخلل قد دام تعلق الخطاب به فقد تأقت به واقتصر عليه فكان نسخا.

وقد تعرض في كلامه للجواب ⁽¹⁰⁾ عن هذا ⁽¹¹⁾ الحرف، فقال: «يستحيل أن يقدر

(1) ساقط من: ب.

(2) وهذا اعتبره بعض العلماء تخصيصا وليس نسخا، انظر: أحكام الفصول ص: 390.

(3) هذا اختيار الإسفراييني، البرهان: 2 / 1294.

(4) جوزه مالك وأكثر الفقهاء والمتكلمين، ومنع ذلك المعتزلة، واختار ذلك أصحاب أبي حنيفة وأبو بكر

السيرفي من أصحاب الشافعي. إحكام الفصول، ص: 404-405، التمهيد، ص: 212-218،

الإرشاد، ص: 284.

(5) ساقط من: أ. ب. د.

(6) المائدة / 3.

(7) البقرة / 186.

(8) ساقط من: أ. ب. ج.

(9) أ. د: فيما.

(10) أ: للجواز.

(11) ساقط من: أ.

للعادة وقت لا يسعها⁽¹⁾ فإذا كان ورود الخطاب الناسخ يتضمن تأقيتا وجاز النسخ قبل مضي الزمان فيلزم أن يبين له⁽²⁾ تأقيت العادة بوقت لا⁽³⁾ يسعها⁽⁴⁾.

وهذا الحرف في الجواب غير مستقيم على أصله في هذا الكتاب؛ لأنه جوز تكليف ما لا يطاق، وغاية ما فيه تأقيت/ العادة بوقت لا يسعها تكليف ما لا يطاق، [فأي [d484] استحالة فيه مع تأصيل هذا الأصل؟

على أنا وإن أحلنا تكليف ما لا يطاق، فلا يلزم من تأقيت التكليف ههنا بزمان لا يسع العادة، تكليف ما لا يطاق⁽⁵⁾، فإن العادة إذا قيّدت بزمان لا يسعها والتكليف دائم والأمر متقرر فهو تكليف ما يطاق، وتأقيت التكليف بحيث لا يكون مكلفا، ولا يعصي بالترك، لا يكون إلزاما لتكليف ما لا يطاق.

ثم نقول: الخطاب النفسي هل علم الباري - سبحانه -⁽⁶⁾ أنه متعلق بالفعل في⁽⁷⁾ وقت النهي، أو غير متعلق؟

فإن كان متعلقا بالفعل في زمن النهي عنه فيكون الفعل في زمن النسخ مأمورا به منهيا عنه، وفي ذلك جمع بين النقيضين، وهو مستحيل في العقول، وإن علم الباري - تعالى -⁽⁸⁾ أن الفعل في زمن النهي غير مطلوب بالأمر، فقد علم تأقيت الأمر، فلا معنى لارتفاع الحكم⁽⁹⁾ في زمن لم يثبت فيه، فمعنى الرفع إذن غير معقول.

(1) الإرشاد، ص: 284.

(2) ساقط من: أ.

(3) ب. ج. د. كما.

(4) الإرشاد، ص: 203. 204.

(5) ساقط من: ب.

(6) ساقط من: أ. د.

(7) ساقط من: ج.

(8) ساقط من: أ. ب. د.

(9) ساقط من: د.

[303ج] وإن بنى ذلك على مذهب/ من يقول إن تعلّق الصفات الأزلية من باب النسب الذي يصح ارتفاعه مع بقاء الصفة، فينتفي التعلق مع بقاء الخطاب⁽¹⁾، فيكون الحكم مرتفعا على هذا المذهب، غير أنه في هذا/ الكتاب قد أنكر ذلك⁽²⁾ وقدّر أن المعدوم مأمورا إذا علم الله - سبحانه -⁽³⁾ أنه سيوجد، وأنه لا يتجدّد كونه أمرا⁽⁴⁾، وإذا كان الأمر على ذلك لم يستقم له في تقرير الرفع هذا المسلك، كيف وكون الأمر اقتضاء وطلبا من الصفات النفسية، فلا يعقل طلب لا مطلوب له، ومطلوب الطلب،/ إذا كان الفعل في كل زمان استحالة أن يرجع ما هو مطلوب بالطلب غير مطلوب به، فالتحقيق - إذن - أن نفس الحكم لا يعقل فيه الارتفاع، وإنما يرتفع ما ظهر لنا، فتأمل ذلك.

وقد ارتضى الإمام في غير هذا الكتاب⁽⁵⁾ أن النسخ بيان انتهاء شرط دوام الحكم، ولم يرض الرفع ولا التخصيص بالأزمان، وذلك أن الأمر متوجّه بالفعل دائما بشرط ألا ينسخ، فإذا نسخ فقد فات شرط دوام الحكم، وقال - على مذاق ذلك -: «لو وجد نص قاطع في التأييد جاز نسخه بناء على أن الشرط مقدور وإن سكت عنه، كشرط الإمكان فإنه ثابت وإن لم ينطق به، وإنما يمتنع النسخ إذا صرح بأن النسخ لا يرد على هذا التكليف».

وقد رأيت القاضي في «التقريب»⁽⁶⁾ قرر هذا الكلام، ولعله إنما⁽⁷⁾ أراد بالرفع هذا، وعند/ ذلك يرتفع النزاع. [486د]

(1) هذا اختيار عبد الله بن سعيد بن كلاب الذي جعل الكلام عبارة عن أمر ونهي وخبر يجوز أن يكون مرتفعا إلى أن يوجد الله - سبحانه - المأمورية مع بقاء صفة الكلام. الإرشاد، ص: 199.

(2) الإرشاد، ص: 119-120.

(3) ساقط من: أ. ج. د.

(4) وذلك كتقدير الله ﷻ وجود موسى ومخاطبته، وإن كان موسى - ﷺ - لم يوجد في الأزل.

(5) البرهان: 2/ 2293.

(6) تم التعريف بهذا الكتاب عند الترجمة للباقلاني.

(7) ب. أ. إنما، وساقط من: ج.

قوله: بعد ذلك: «إنه⁽¹⁾ يلزم المعتزلة عدم صحة النسخ؛ نظرا إلى امتناع تأخير البيان عن مورد الخطاب»⁽²⁾. إلزام في صوب السداد.

ويمكن الاعتذار عنه⁽³⁾ بأن لفظ الحكم، لا إشعار فيه بالزمان، والممتنع عندهم ورود لفظ مبهم، وهذا الاعتذار لا يقف على محك السبر؛ فإنهم جعلوا اللفظ الناسخ بيانا، ولولا الإبهام في لفظ الحكم السابق لم يكن الناسخ بيانا.

قوله - بعد ذلك إلزاما لأصحابنا الفقهاء -: «إن النسخ جائز قبل الفعل»⁽⁴⁾.

لا يثبت هذا الإلزام؛ فإنه - كما سبق⁽⁵⁾ تقريره - لا بد من فسحة بين ورود اللفظ الناسخ وبين⁽⁶⁾ المنسوخ، وقد تحقق تأقيت التكليف بذلك الزمان. واستمساكه بقصد إبراهيم - عليه السلام - / لا⁽⁷⁾ معتصم له فيها؛ فإن الأمر متوجه على الخليل [ب161] [عَلَيْهِ السَّلَام] -⁽⁸⁾ إلى حين الأمر بالفداء، فهو بيان تأقيته⁽⁹⁾، ولا يمشي في هذه/ القصة [ج304] حرفه⁽¹⁰⁾ الذي سبق التنبيه عليه من تأقيت العبادة بزمن لا يسعها، فإنه⁽¹¹⁾ مضت أزمنة يسع فيها إيقاع الذبح، والأمر متأقت بها، ولا يلزم من عدم فعل المأمور به امتناع تعلق الأمر به، فإن الذي علم أنه لا يقع من العصاة مأمور به وإن علم انتفاء وقوعه.

(1) ب: إنما.

(2) الإرشاد، ص: 284.

(3) ساقط من: أ. د.

(4) الإرشاد، ص: 284، التمهيد، ص: 212-214، إحكام الفصول، ص: 404-405.

(5) ب: ثبت.

(6) ساقط من: ب. د.

(7) ساقط من: ب.

(8) ساقط من: أ. د.

(9) ج: تأقيت.

(10) أ: حرف، ب: مرفعا.

(11) ج: فإذا.

[d487]

نعم قصة/ الخليل [-] ⁽¹⁾ حجة على المعتزلة؛ لأنهم يرون أن الفعل إذا كان مأموراً به لحسنه، فيمتنع النهي عنه قبل فعله، فإن فيه نفي الصلاح المرتبط به، ولأن النسخ يرد على مثل الفعل المأمور به لا نفياً للأمر عن الفعل المراد بالتكليف ⁽²⁾، وأما أصحابنا ⁽³⁾ فلا مانع عندهم أن تدوم أزمان يكون ذلك الفعل الواحد مأموراً به فيها، ثم يتبين اختصاص الطلب بها.

وقد نجر الكلام في حقيقة النسخ، ثم نتكلم بعد ذلك في جوازه، والذي تحقق في الحقيقة على ما قررناه في حد النسخ ثبوت الجواز؛ فإن جواز اختصاص الفعل المأمور به بأوقات لا ينكر، وعدم علم المكلف بالتأقيت لا يمتنع، وإعلامه بعد ذلك جائز، وجواز هذه الأمور يحقق جواز النسخ.

[223]

وعلى مذهب من قال بارتفاع الحكم ⁽⁴⁾، يحتاج في تقرير الجواز/ إلى جواز ارتفاع التعلق، وهذا إنما يتحقق ⁽⁵⁾ على مذهب من رأى أن التعلق ⁽⁶⁾ من قبيل النسب والإضافات لا من قبيل صفات النفس.

ومن قال بأن النسخ بيان فقدان شرط الدوام ⁽⁷⁾⁽⁸⁾، فالعالم بكل شيء لا يخفى عليه أن الشرط يتتفي ⁽⁹⁾ بورود الناسخ منه ⁽¹⁰⁾.

(1) ساقط من: أ. ب. د.

(2) التمهيد، ص: 212-214، إحكام الفصول ص: 405-407.

(3) التمهيد، ص: 212-214.

(4) هذا اختيار الجويني والباقلاني، انظر: الإرشاد، ص: 283-284، وإحكام الفصول، ص: 389، والبرهان: 2/ 1294.

(5) سواد في: ب.

(6) ب. د: المتعلق.

(7) ساقط من: د.

(8) البرهان: 2/ 1293.

(9) أ: بوقت، د: يفوت.

(10) ساقط من: ب. ج.

ثم قال لليهود: «إن ادعيتم أن النسخ مستحيل،/ فإما أن يستحيل لذاته كاجتماع المتضادات وغيرها أو يستحيل لغيره»⁽¹⁾.

ولا جائز أن يكون من قبيل المستحيل لذاته؛ فإن الواحد منا يجوز أن يأمر عبده بفعل، ثم يرفع عنه التكليف به، والمستحيل لذاته لا يجوز وقوعه البتة من أحد، وإن ادعيتم أنه مستحيل لغيره فلا بد من بيان جهة الإحالة.

فإن قالوا: هو مستحيل؛ لأنه يلزم منه البداء، وهو مناف لو صف القدم، قلنا: البداء يطلق ويراد به أنه ظهر للأمر ما لم يكن ظاهراً له⁽²⁾ قبل⁽³⁾، قال الله - تعالى -: ﴿وَبَدَأَ لَهُمْ مِّنَ اللَّهِ مَا لَمْ يَكُونُوا يَحْتَسِبُونَ﴾⁽⁴⁾، وهذا غير لازم في⁽⁵⁾ النسخ، فإن الرب - جل ذكره - يتعالى⁽⁶⁾ عن جميع سمات النقص، عالم بكل معلوم، ويعلم توجه الأمر وتأقيته، وزمن ورود نسخه⁽⁷⁾.

ومن قال في النسخ بالارتفاع، فهو/ يعلم زمن الارتفاع كما يعلم زمن الثبوت فلا يتوجه عليه الخفاء.

وربما تمسكوا بشيء من شغب القول بتحسين العقل وتقييحه، فقالوا: «الأمر بالفعل لحسنه، فلا يتصور عود الحسن قبيحاً منها عنه، وقد استأصلنا هذه القاعدة فيما سبق من القول.

ثم نقول: لئن/ سلّم جدلاً القول بأن الأمر بالفعل لحسنه، فما⁽⁸⁾ المانع من أن يختلف

(1) الإرشاد، ص: 283-284.

(2) ساقط من: ب. ج. د.

(3) بياض من: أ.

(4) الزمر/ 44.

(5) أ. ج. د. من.

(6) أ: و- تعالى -.

(7) الإرشاد، ص: 285.

(8) أ: فمن.

ذلك باختلاف الأزمان؟ فإن الحسن ينبئ على الصلاح، وقد يكون الشيء في زمن صلاحا وفي زمن آخر⁽¹⁾ غير صلاح، ويعلم الله - تعالى - أن التكليف لودام لم يقع الامتثال، ولم يفض الأمر فيه إلى الصلاح، فإذا تبدلت الشرائع وأتى لهم في كل وقت بأمر جديد، كان إقبالهم على الامتثال أكد، [وقد يلحق⁽²⁾] كثيرا من الناس سامة فيما تكلفوه⁽³⁾ إذا دام⁽⁴⁾ [الأمر به، ولهذا نرى أوائل الأمم أبدا خيرا من أواخرها وأجد في العمل والقيام بوظائف التكليف⁽⁵⁾، فليتأمل⁽⁶⁾ ذلك]⁽⁷⁾ /.

[490د]

ثم أورد على نفسه سؤالا لنفاة النسخ، وقال: «لا يجيب عنه إلا متبحر⁽⁸⁾»⁽⁹⁾ في هذا الشأن⁽¹⁰⁾»، ثم ذكر بعد ذلك أنه تخيل فقال: «إذا علم الأمر أنه أوجب⁽¹¹⁾ الفعل بخطابه وأمره فلا بد أن يخبر عن وجوبه وتعلق الأمر به، فإذا نهى عنه، فقد

(1) ساقط من: ب.

(2) ب. ج. وقت الحق.

(3) د: يكفونه.

(4) هنا تنتهي نسخته: أ. يقول الناسخ: «نجز بحمد الله وصلى الله على سيدنا ومولانا محمد النبي المكرم الأكرم الكريم وعلى آله وصحبه وسلم تسليما. في آخر جمادى الآخر عام 822 هـ. على يد العبد الفقير إلى الله الغني به عمن سواه محمد أحمد البار لطف الله به، وجعله من أهل العلم العالمين به وأماته على الإسلام بجاه محمد - ﷺ - والحمد لله رب العالمين».

(5) التمهيد، ص: 212-214.

(6) ساقط من: أ.

(7) هنا تنتهي نسخة: ب. يقول الناسخ: «انتهى ما قصدنا من تصنيف الشيخ الإمام العالم العلامة تقي الدين أبي العزم مظفر بن عبد الله الأزدي المعروف بالمقترح رحمه الله - تعالى - ورضي عنه، وصلى الله على سيدنا ومولانا محمد وآله وسلم في يوم الأحد ثلاثة وألف. ويغفر الله لمؤلفه وناسخه وكتابه ولقارته آمين بجاه مولانا محمد - ﷺ -».

(8) الإرشاد، ص: 286.

(9) ج. د: متحير.

(10) د: الفن.

(11) ج: واجب.

أخبر عن حظره وتعلق وجوبه به، و⁽¹⁾ في ذلك تطرق الخلف إلى خبره، وذلك مستحيل في حكم الإله⁽²⁾.

وهذا السؤال إنما يتوجه على من قال: إن النسخ رفع للحكم⁽³⁾ من حيث إن الأمر إذا اقتضى الفعل في زمن النسخ فقد أخبر عن وجوده في ذلك الزمان، فلا يتصور نفيه وحظره منه/ في زمن وجوبه.

[306ج]

أما من قال: إن النسخ بيان تأقيت ما استبهم الوقت فيه في حكم التكليف مع تأخره عن مورد التكليف⁽⁴⁾، فلا يتوجه عليه السؤال؛ لأن الخطاب لم يتضمن الوجوب في زمن النهي، فالخبر يكون عن الوجوب في غير ورود النسخ، فلا يتوجه عليه⁽⁵⁾ السؤال أصلاً.

وأجاب عن ذلك - بعد توجه السؤال - بأن قال: «هذا تخيل ليس فيه تحصيل؛ وذلك أن الوجوب وسائر الأحكام ليس صفة للأفعال، ومعنى الوجوب ما توجه طلبه على وجه ما، ومعنى المحرم ما توجه طلب تركه على وجه ما، والخصم تخيل أنه وصف للفعل مخبراً عنه، ومن أحاط بذلك هان عليه الانفصال عن السؤال»⁽⁶⁾.

هذا خلاصة كلامه بعد تطويل، وهذا عندي ليس بجواب، فإننا وإن قلنا: إن الحكم ليس صفة لفعل فلا بد فيه من تعلق الخطاب، والخبر/ إذا تعلق بكون الفعل

[491د]

(1) ساقط من: د.

(2) الإرشاد، ص: 286.

(3) هو اختيار الجويني والباقلاني، انظر: الإرشاد، ص: 283-284، إحكام الفصول، ص: 389، البرهان: 1294/2.

(4) هو اختيار المعتزلة وبعض الأشاعرة؛ البغدادي وابن فورك. راجع: الإرشاد، ص: 283-284، إحكام الفصول، ص: 390، أصول الدين، ص: 226.

(5) ساقط من: ج.

(6) الإرشاد، ص: 286.

مطلوبا في زمن ضرورة تعلق الطلب به فيه، فينافي [تعلق النهي⁽¹⁾ به] فيه، ولا شك أن الخبر تابع للمخبر فيستحيل أن يكون الفعل في الزمن الواحد من الأمر الواحد مأمورا به منهيا عنه فالخبر على حسبه، فإذا استحال ذلك في نفس الأمر لزم أن يكون أحد الخبرين على خلاف المخبر ضرورة استحالة وجود النقيضين، وهذا بين لا خفاء فيه⁽²⁾، وهذا⁽³⁾ إنما لزمهم من القول بأن النسخ رفع، وإن أراد بالرفع ارتفاع ما فهم من اللفظ فقريب. وأما الكلام النفسي فلا يصح في تعلّقه الارتفاع بوجه، فهذا واضح فليتأمل.

[307ج] وقد التزم الإمام في غير هذا الكتاب⁽⁴⁾ أن اللفظ الناص في الدوام يجوز نسخه/ بناء على أنه لا بد من شرط مسكوت عنه مقدور، وهو بشرط ألا ينسخ، ومثله باشتراط الإمكان، فإنه وإن لم [يتعلق⁽⁵⁾ به] فهو مقدور، وهذا نظر في حكم اللفظ وليس ذلك في نظر حكم تعلق الكلام النفسي، وهذا تمام الكلام على هذا المقام.

[492د] / ثم تكلم - ﷺ - أنه لا دلالة سمعية تمنعه بعد ثبوت جوازه عقلا⁽⁶⁾. وقد نقل عن شاذمة من اليهود أنهم قالوا بأن في نص موسى ما يمنع من النسخ⁽⁷⁾. وهذا السؤال لقنهم إياه ابن الراوندي، فقال: أهل الإسلام يمنعون من نسخ شريعتهم، ويقولون: هي مؤبدة إلى آخر عمر الدنيا، مع اعترافهم بالجواز، فقولوا لهم: هذا ثبت عندنا من نص موسى - ﷺ - وأنتم تعترفون بنبوته⁽⁸⁾.

(1) ج: الأمر.

(2) د: به.

(3) ساقط من: ج.

(4) البرهان: 2/ 1296-1297.

(5) ج: ينطق.

(6) الإرشاد، ص: 286.

(7) أصول الدين، ص: 226، التمهيد، ص: 204.

(8) الإرشاد، ص: 286-287.

وأجاب عن ذلك من وجهين:

أحدهما: ظهور المعجزات على يد عيسى - ﷺ -، ولو كان ما ذكره ثابتاً لامتنع حصول المعجزة على يد من بعده.

و⁽¹⁾ الثاني: أن اليهود في زمن المصطفى [أحمد صلوات الله وتسلياته عليه]⁽²⁾ ما ذكروا ذلك، مع أنه قد تواتر تلاوته عليهم: ﴿النَّبِيَّ الْأُمِّيَّ الَّذِي يَجِدُونَهُ مَكْتُوباً عِنْدَهُمْ فِي التَّوْرَةِ وَالْإِنْجِيلِ﴾⁽³⁾، وقوله: ﴿يَعْرِفُونَهُ كَمَا يَعْرِفُونَ أَبْنَاءَهُمْ وَإِنَّ بَرِيفاً مِنْهُمْ لَيَكْتُمُونَ الْحَقَّ وَهُمْ يَعْلَمُونَ﴾⁽⁴⁾ ولم يقل أحد في مقابلة هذه التلاوة ليس عندنا من خبر، وإنما كانوا يقولون: ليس هو/ ذاك، ومن حكمة الرب - سبحانه - في نصر نبيه - ﷺ -⁽⁵⁾ أنه حرك دواعيهم إلى الإخبار عنه قبل مبعته، وكانوا يستفتحون على الذين كفروا بوجوده ويهددونهم بظهوره، فما أسكتهم عند ظهوره بعد ما صدر منهم/ التزام المعاندة بالطريق التي لقنها ابن الراوندي، وكل ذلك لتبقى حجة الله - ﷻ -⁽⁶⁾ على عباده قائمة⁽⁷⁾، ﴿لِيَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى اللَّهِ حُجَّةٌ بَعْدَ الرُّسُلِ﴾⁽⁸⁾.



(1) ساقط من: ج.

(2) ساقط من: ج.

(3) الأعراف/ 157.

(4) ساقط من: ج.

(5) البقرة/ 145.

(6) ساقط من: د.

(7) ساقط من: د.

(8) النساء/ 164.

فصل :

[في معجزات نبينا محمد - ﷺ -]

قد تواتر وجوده ودعواه الرسالة وتحديه بالقرآن الذي ﴿لَا يَأْتِيهِ الْبَطْلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ تَنْزِيلٌ مِنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ﴾⁽¹⁾. فتحدى بجملة تارة، وقال: ﴿قُلْيَا تَأْتُوا بِحَدِيثٍ مِثْلِهِ﴾⁽²⁾، ثم تحدى عند عجزهم عن ذلك بعشر سور مثله⁽³⁾، مثله⁽³⁾، ثم تحدى [بعد ذلك]⁽⁴⁾ بسورة من مثله⁽⁵⁾.

وقد تكلم النظار في الضمير الذي هو الهاء في مثله هل هو عائد إلى النبي - ﷺ -؟ فمعناه: من أمي مثله، أو الضمير عائد على القرآن⁽⁶⁾. ولا شك أن الإعجاز في القرآن من جهة لفظه⁽⁷⁾ ومن جهة معناه⁽⁸⁾، فنظمه البديع/ غير مقدور لهم، فإن وقع التعجيز لهم بالنظر إلى النظم الخارج عن مقدورهم، فلا معنى لعود الهاء على النبي - ﷺ - [ﷺ] ولا فائدة في التقييد لعجز الكل عنه: الأمي وغير الأمي.

وإن نظر إلى ما فيه من الإخبار عن قصص الأولين ممن لم يقرأ كتابا، ولا عرف تاريخا، ولا خالط من يعرف ذلك يكون في العادة سببا في الاطلاع، فعود الضمير على النبي - ﷺ -، إذا وقع التعجيز في هذه الجهة ممكن.

(1) فصلت/ 41.

(2) الطور/ 32.

(3) إشارة إلى قوله - تعالى -: ﴿قُلْ قَاتُوا بِعَشْرِ سُوْرٍ مِثْلِهِ مُفْتَرِيْتٍ﴾ هود: 13.

(4) ساقط من: د.

(5) إشارة إلى قوله - تعالى -: ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ فِي رَيْبٍ مِمَّا نَزَّلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا قَاتُوا بِسُوْرَةٍ مِثْلِهِ﴾ البقرة: 23 وقوله: ﴿قُلْ قَاتُوا بِسُوْرَةٍ مِثْلِهِ وَادْعُوا مَنِ اسْتِطَعْتُمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ...﴾ يونس: 38.

(6) ابن جرير الطبري، التفسير: 1/ 128-130.

(7) أصول الدين، ص: 184، المواقف، ص: 349.

(8) نفسه، ص: 183-184، المواقف، ص: 349-350، التمهيد، ص: 185.

(9) ساقط من: د.

ومن جحد وجوده أو تحديه بالقرآن وتعجيز الخلائق به، فقد جحد الأمر
الضروري الثابت بخبر التواتر، ولو صح إنكار ذلك لساغ إنكار البلاد النائية
والأشخاص الماضية، ولا معنى للمباحثة في مواطن الضروريات»./

[309ج]



[هذا وقد تم شرح الكتاب، بعون الله الملك الوهاب، وقد وافق الفراغ من نسخ هذه
النسخة الشريفة، والجوهرة الثمينة، الظريفة، يوم الاثنين ثاني أيام شهر ربيع الأول،
الذي هو من شهور عام ألف وثلثمائة وخمسة وعشرين هجرية/ على صاحبها أكمل
الصلوات وأوفى تحية، بقلم الفقير الحقير المعترف بالقصور والتقصير من هو لعفو الله
راجي، محمد بن أحمد بن موسى خفاجي الشبلنجي بلدا، الشافعي مذهبا الخلوتي
طريقة، غفر الله له ولمن حمله على تسطير هذا الكتاب، ولمن كان سببا في ذلك،
ولو الديهم ولحبيهم وجميع المسلمين آمين، وذلك لجرثومة المجد الطالع، كوكبة
السعد، ثمرة الدوحة النبوية، خلاصة السلالة المحمدية صاحب العزة: سيدي العلامة
السيد أحمد بن الحسين لازال معانا على أداء الكفائي والعيني وأدام الله بقاءه، وأناله
جميع ما يتمناه: آمين، والحمد لله رب العالمين، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله
وصحبه وسلم ثم⁽¹⁾./

[496د]

(1) نهاية ج ما يلي: «والحمد لله رب العالمين. وهذا آخر ما وجد له من شرح هذا الكتاب - ﷺ - وقدس
روحه وعفا عنه وعن جميع المسلمين وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليما، على يد
الفقير المحتاج إلى عفوه الصادق، صفر سنة: 1307».

**نماذج مصورة عن المخطوطات
المعتمدة في التحقيق**

في التفسير والشرح والبيان في بيان ما في المتن من المعاني والآثار
والتي هي من جملة ما في المتن من المعاني والآثار
والتي هي من جملة ما في المتن من المعاني والآثار
والتي هي من جملة ما في المتن من المعاني والآثار

والتي هي من جملة ما في المتن من المعاني والآثار
والتي هي من جملة ما في المتن من المعاني والآثار
والتي هي من جملة ما في المتن من المعاني والآثار
والتي هي من جملة ما في المتن من المعاني والآثار

فان

فان في المتن من المعاني والآثار
والتي هي من جملة ما في المتن من المعاني والآثار
والتي هي من جملة ما في المتن من المعاني والآثار
والتي هي من جملة ما في المتن من المعاني والآثار

فان

والتي هي من جملة ما في المتن من المعاني والآثار
والتي هي من جملة ما في المتن من المعاني والآثار
والتي هي من جملة ما في المتن من المعاني والآثار
والتي هي من جملة ما في المتن من المعاني والآثار

الفهارس العامة

- ◆ فهرس الآيات
- ◆ فهرس الأحاديث
- ◆ فهرس أسماء الكتب الوارد في متن كتاب الإرشاد
- ◆ فهرس الأبيات الشعرية
- ◆ فهرس المصطلحات
- ◆ فهرس الفرق
- ◆ فهرس الأعلام
- ◆ فهرس المصادر والمراجع
- ◆ فهرس المحتويات

فهرس الآيات

الآية	السورة	رقمها	صفحتها
﴿سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾	البقرة	5	583
﴿خَتَمَ اللَّهُ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ وَعَلَىٰ سَمْعِهِمْ وَعَلَىٰ أَبْصَارِهِمْ﴾	البقرة	6	583-581
﴿يَعْلَمُونَ النَّاسَ السِّخْرَ وَمَا نُزِّلَ عَلَىٰ الْمَلَائِكَةِ بِلَالٍ هَازِلٍ وَمَازُوتٍ﴾	البقرة	101	583
﴿فَيَتَعَلَّمُونَ مِنْهُمَا مَا يُفَرِّقُونَ بِهِ بَيْنَ الْمَرْءِ وَزَوْجِهِ﴾	البقرة	101	794-793
﴿وَاجْعَلْنَا مُسْلِمِينَ لَكَ وَمِن دُرِّيَّتِنَا أُمَّةً مُّسْلِمَةً لَّكَ﴾	البقرة	127	549
﴿يَعْرِفُونَهُ كَمَا يَعْرِفُونَ أَبْنَاءَهُمْ وَإِنَّ فَرِيقًا مِنْهُمْ لَيَكْتُمُونَ الْحَقَّ وَهُمْ يَعْلَمُونَ﴾	البقرة	127	549
﴿يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمْ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمْ الْعُسْرَ﴾	البقرة	184	622
﴿ثُمَّ أَتَمُوا الصِّيَامَ إِلَىٰ﴾	البقرة	186	818
﴿هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَهُمُ اللَّهُ فِي ظُلَلٍ مِّنَ اللَّغَمِ وَالْمَلَائِكَةِ﴾	البقرة	103	549
﴿وَمَنْ يُؤْتَ الْحِكْمَةَ فَقَدْ أُوتِيَ خَيْرًا كَثِيرًا﴾	البقرة	268	465
﴿لَا يَكْلِفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾	البقرة	285	622

622	285	البقرة	﴿رَبَّنَا وَلَا تُحَمِّلْنَا مَا لَا طَاقَةَ لَنَا بِهِ﴾
399	37	آل عمران	﴿أَبْنَىٰ لَكَ هَذَا قَالَتَ هُوَ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ﴾
789	42	آل عمران	﴿إِنَّ اللَّهَ ابْصُطْمِعُكَ وَطَهِّرْكَ﴾
677	77	النساء	﴿وَإِنْ تُصِيبْهُمْ حَسَنَةٌ يَقُولُوا هَذِهِ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ وَإِنْ تُصِيبْهُمْ سَيِّئَةٌ يَقُولُوا هَذِهِ مِنْ عِنْدِكَ قُلْ كُلٌّ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ﴾
582	26	النساء	﴿مَا أَصَابَكَ مِنْ حَسَنَةٍ فَمِنَ اللَّهِ وَمَا أَصَابَكَ مِنْ سَيِّئَةٍ فَمِنَ نَفْسِكَ﴾
583-582	154	النساء	﴿بَلْ طَبَعَ اللَّهُ عَلَيْهَا بِكُفْرِهِمْ﴾
827	164	النساء	﴿لِيَلَا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى اللَّهِ حُجَّةٌ بَعْدَ الرُّسُلِ﴾
818	3	المائدة	﴿وَإِذَا حَلَلْتُمْ فَاصْطَادُوا﴾
583	36	المائدة	﴿وَجَعَلْنَا فُلُوبَهُمْ قَاسِيَةً﴾
399	36	المائدة	﴿بَلْ يَدُهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾
582	26	الأنعام	﴿وَجَعَلْنَا عَلَىٰ فُلُوبِهِمْ أَكِنَّةً أَنْ يَفْقَهُوهُ وَفِي ءَاذَانِهِمْ وَقْرًا﴾
679	36	الأنعام	﴿وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَجَمَعَهُمْ عَلَى الْهُدَىٰ﴾
679	111	الأنعام	﴿مَّا كَانُوا لِيُؤْمِنُوا إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ﴾
679	126	الأنعام	﴿فَمَنْ يُرِدِ اللَّهُ أَنْ يَهْدِيَهُ يَشْرَحْ صَدْرَهُ لِلْإِسْلَامِ﴾
583	111	الأنعام	﴿وَنُقَلِّبُ أَفْئِدَتَهُمْ وَأَبْصَارَهُمْ﴾
675	149	الأنعام	﴿سَيَقُولُ الَّذِينَ أَشْرَكُوا لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَشْرَكْنَا﴾

793	115	الأعراف	﴿سَحَرُوا أَعْيُنَ النَّاسِ وَاسْتَرْهَبُوهُمْ وَجَاءُوا بِسِحْرٍ عَظِيمٍ﴾
793	115	الأعراف	﴿وَجَاءُوا بِسِحْرٍ عَظِيمٍ﴾
678	130	الأعراف	﴿وَأِنْ تُصِيبْهُمْ سَيِّئَةٌ يَطَّيَّرُوا بِمُوسَى وَمَنْ مَعَهُ﴾
534	130	الأعراف	﴿قَالَ إِنَّكُمْ قَوْمٌ تَجْهَلُونَ﴾
670	143	الأعراف	﴿لَسْ تَرَبِّنِي﴾
827	157	الأعراف	﴿النَّبِيَّةَ الْأُمِّيَّ الَّذِي يَجِدُونَهُ مَكْتُوبًا عِنْدَهُمْ فِي التَّوْرَةِ وَالْإِنْجِيلِ﴾
827	157	الأعراف	﴿مَنْ يَهْدِ اللَّهُ فَبِهْدَى اللَّهُ أَهْلَ الْخَيْرِ﴾
453	19	الأنفال	﴿إِنْ تَسْتَفْتِحُوا فَقَدْ جَاءَكُمْ الْفَتْحُ﴾
397	6	التوبة	﴿حَتَّى يَسْمَعَ كَلِمَ اللَّهِ﴾
581-579	25	يونس	﴿وَاللَّهُ يَدْعُو إِلَى دَارِ السَّلَامِ وَيَهْدِي مَنْ يَشَاءُ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾
827	38	يونس	﴿قُلْ قَاتِلُوا بِسُورَةِ مِثْلِهِ وَادْعُوا مَنِ اسْتَطَعْتُمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ﴾
793	99	يونس	﴿وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ لَأَمَسَ مِنْ فِي الْأَرْضِ كُلُّهُمْ جَمِيعًا﴾
586	34	هود	﴿وَلَا يَنْفَعُكُمْ نَصْحِي إِنْ أَرَدْتُ أَنْ أَنْصَحَ لَكُمْ إِنْ كَانَ اللَّهُ يُرِيدُ أَنْ يُغْوِيَكُمْ هُوَ رَبُّكُمْ﴾

682	118	هود	﴿وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ لَجَعَلَ النَّاسَ أُمَّةً وَاحِدَةً﴾
441	17	يوسف	﴿وَمَا أَنْتَ بِمُؤْمِنٍ لَّنَا وَلَوْ كُنَّا صَادِقِينَ﴾
426-425	70	يوسف	﴿مَا تَعْبُدُونَ مِن دُونِهِ إِلَّا أَسْمَاءَ سَمَّيْتُمُوهَا أَنْتُمْ وَءَابَاؤُكُمْ﴾
482	36	إبراهيم	﴿وَإِنْ تَعُدُّوا نِعْمَتَ اللَّهِ لَا تَحْصُوهَا﴾
790	37	إبراهيم	﴿وَاجْنُبْنِي وَبَنِيَّ أَنْ نَعْبُدَ الْأَصْنَامَ﴾
486	26	النحل	﴿فَأَتَى اللَّهُ بُنْيَانَهُم مِّنَ السَّمَاءِ﴾
392	78	الإسراء	﴿وَفُزِّيَ أَنَّهُ الْفَجْرِ إِنَّ فُزِّيَ أَنَّهُ الْفَجْرِ كَانَ مَشْهُودًا﴾
407	104	الكهف	﴿لَنَهْدِ الْبَحْرَ قَبْلَ أَنْ تَنْقَدَ كَلِمَتُ رَبِّي﴾
753	105	الكهف	﴿إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ يُوحَىٰ إِلَيَّ﴾
241	4	طه	﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾
798	14	طه	﴿بَاخُلَعٌ نِّعَلَيْكَ﴾
794	65	طه	﴿يُخَيَّلُ إِلَيْهِ مِن سِحْرِهِمْ أَنَّهَا تَسْعَى﴾
550	14	المومنون	﴿فَتَبَرَكَ اللَّهُ أَحْسَنُ الْخَالِفِينَ﴾
550	92	المومنون	﴿إِذَا لَذَهَبَ كُلُّ إِلَهٍ بِمَا خَلَقَ﴾
550	39	النور	﴿وَمَن لَّمْ يَجْعَلِ اللَّهُ لَهُ نُورًا فَمَا لَهُ مِن نُّورٍ﴾
798	40	النمل	﴿أَنَا آتِيكَ بِهِ قَبْلَ أَنْ تَقُومَ مِن مَّقَامِكَ﴾
790	41	النمل	﴿قَالَ الَّذِي عِنْدَهُ عِلْمٌ مِّنَ الْكِتَابِ أَنَا آتِيكَ بِهِ قَبْلَ أَنْ يَرْتَدَّ إِلَيْكَ طَرْفُكَ﴾

676	7	القصص	﴿بِالْتَفْطَةِ ءَالَ يَزْعُونَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا﴾
676	8	القصص	﴿عَسَىٰ أَن يَنْفَعَنَا أَوْ نَتَّخِذَهُ وَلَدًا﴾
579	56	القصص	﴿إِنَّكَ لَا تَهْدِي مَنْ أَحْبَبْتَ وَلَئِنَّ اللَّهَ يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ﴾
676	48	العنكبوت	﴿وَمَا كُنْتَ تَتْلُوا مِنْ قَبْلِهِ مِنْ كِتَابٍ وَلَا تَخُطُّهُ بِيَمِينِكَ إِذْ أَلَّا زُتَابَ الْمُنَبِّطُونَ﴾
501	39	يس	﴿لَا الشَّمْسُ يَنْبَغِي لَهَا أَنْ تُدْرِكَ الْقَمَرَ﴾
750	13	السجدة	﴿وَلَوْ شِئْنَا لَآتَيْنَا كُلَّ نَفْسٍ هُدًى﴾
579	102	الصفات	﴿إِفْعَلْ مَا تَوَمَّرَ سَتَجِدُنِي إِنْ شَاءَ اللَّهُ مِنَ الصَّابِرِينَ﴾
671	105	الصفات	﴿قَدْ صَدَفْتُ الرُّءْيَا﴾
671	106	الصفات	﴿إِنْ هَذَا لَهُوَ الْبَلَاؤُ الْمُبِينُ﴾
674	8	الزمر	﴿وَلَا يَرْضَىٰ لِعِبَادِهِ الْكُفْرَ﴾
501	39	الزمر	﴿وَمَنْ يَهْدِ اللَّهُ فَمَا لَهُ مِنْ مُضِلٍّ﴾
261	13	الزمر	﴿وَمَنْ يُضِلِلِ اللَّهُ فَمَا لَهُ مِنْ هَادٍ﴾
676	44	الزمر	﴿وَبَدَا لَهُمْ مِنَ اللَّهِ مَا لَمْ يَكُونُوا يَحْتَسِبُونَ﴾
485	53	الزمر	﴿يَنْحَسِرَتَيْنِ عَلَىٰ مَا بَرَّطْتُ فِي جَنْبِ اللَّهِ﴾
243	10	فصلت	﴿ثُمَّ اسْتَوَىٰ إِلَى السَّمَاءِ وَهِيَ دُخَانٌ﴾
581	16	فصلت	﴿وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَاهُمْ فَاسْتَحَبُّوا الْعَمَىٰ عَلَى الْهُدَىٰ﴾

828	41	فصلت	﴿لَا يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ تَنْزِيلٌ مِّنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ﴾
531	42	الشورى	﴿وَإِنَّكَ لَتَهْدِي إِلَى صِرَاطٍ مُّسْتَقِيمٍ﴾
141	20	محمد	﴿بَعَلَّمْ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَاسْتَغْفِرْ لِذُنُوبِكَ وَلِلْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ اللَّهُ يَعْلَمُ مُتَقَلَّبَكُمْ وَمَثُوبَكُمْ﴾
675	56	الذاريات	﴿وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾
828	42	الطور	﴿قَلِّبُوا بِحَدِيثٍ مِّثْلِهِ﴾
486	22	الرحمان	﴿وَيَبْنِي وَجْهَ رَبِّكَ ذُو الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ﴾
486	7	المجادلة	﴿مَا يَكُونُ مِنْ نَّجْوَى ثَلَاثَةٍ إِلَّا هُوَ رَاسِعُهُمْ﴾
542	24	الملك	﴿أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ﴾
486	42	القلم	﴿يَوْمَ يُكْشَفُ عَن سَائِي﴾
472	18	الحجن	﴿وَأَمَّا الْفَاسِقُونَ فَكَانُوا لِيَجْهَنَّمَ حَطَبًا﴾
472	18	المزمل	﴿عَلِمَ أَن لَّنْ نُّخْصِصَهُ﴾
531	22	القيامة	﴿وَجُوهٌ يُّوْمِئِذٍ نَّاصِرَةٌ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاطِرَةٌ﴾
486	24	الفجر	﴿وَجَاءَ رَبُّكَ وَالْمَلَكُ صَبَأًا صَبَأًا﴾
793	4	الفرقان	﴿وَمِنْ شَرِّ النَّفَّاثَاتِ فِي الْعُقَدِ﴾

فهرس الأحاديث

الصفحة	الحديث
489	«إذا كان يوم القيامة واستقر أهل الجنة في النعيم وأهل النار في الجحيم»
143	«أمرت أن أقاتل الناس...»
798	«إن الشيطان إذا سمع النداء إلى الصلاة»
426	«إن لله تسعة وتسعين اسماً»
489	«إن الله خلق آدم على صورة الرحمن»
491	«إن الله خلق آدم على صورته»
143	«إنكم بين جدال منافق وزلة عالم»
489	«أهل النار كل متكبر جبار...»
689	«بينما نحن جلوس عند رسول الله ﷺ إذ طلع علينا رجل شديد بياض الثياب...»
790	«نحاج آدم وموسى...»
532	«ترون ربكم كما ترون القمر ليلة البدر»
790	«تعرف إلى الله في الرخاء يعرفك في الشدة»
798	«الحجر الأسود يمين الله في أرضه»
409	«رفع القلم عن الصبي حتى يبلغ»
143	«سحر رسول الله ﷺ حتى أعلمه جبريل»
532	«سحرت جارية عائشة ﷺ...»
688	«ظهر قبلنا قوم يقرأون القرآن ويتفقهون العلم»
688	«فيناديهم بصوت يسمعه من قرب كما يسمعه من بعد»

687-686	«القدرية مجوس هذه الأمة إن مرضوا فلا تعودوهم وإن ماتوا فلا تشهدوهم»
467	«قلب المؤمن بين أصبعين من أصابع الرحمن»
487	«الكبرياء ردائي والعظمة إزاري»
650	«كتب على ابن آدم نصيبه من الزنا»
658	«كل شيء بقدر حتى العجز والكيس»
487	«لا تكن إمعة إن كفر الناس كفرت»
467	«ما أذن الله لشيء إذنه لنبي حسن الترمم بالقرآن»
658	«وأن تؤمن بالقدر كله خيره وشره حلوه ومره»
658	«وجهت وجهي للذي فطر السماوات والأرض»
487	«ينزل الله تعالى إلى سماء الدنيا كل ليلة فيقول هل من مستغفر»

فهرس أسماء الكتب الواردة في متن شرح كتاب الإرشاد

الصفحة	الكتاب
820	التقريب أو الإرشاد الصغير، أبو بكر الباقلاني
778	الجامع، أبو إسحاق الاسفراييني
493	الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم الرازي
628	الشامل في أصول الدين، إمام الحرمين الجويني
820	المسائل البصرية، أبو علي الفارسي
481	هداية المسترشدين، أبو بكر الباقلاني

فهرس الأبيات الشعرية

البيت الشعري	البحر	الشاعر	الصفحة
--------------	-------	--------	--------

- قافية الألف -

392	البيسط	حسان بن ثابت	ضحو بأشمت عنوان السجود يقطع الليل تسبيحا وقرانا
366	الكامل	الأخطل	إن الكلام لفي الفؤاد وإنما جعل اللسان على الفؤاد دليلا

- قافية الباء -

433	الكامل	حسان بن ثابت	إن الكتاب مهيمن لبنينا والحق يعرفه ذوو الألباب
-----	--------	--------------	---

- قافية التاء -

461	الوافر	أبوقيس بن رفاعه، وروي أنه للزبيري ابن عبد المطلب	وذي ضغن كفت النفس عنه وكنت على إساءته مقيتا
-----	--------	---	--

- قافية الدال -

475	الطويل	هند بنت معبد بن فضلة أوس بن حجر، سيرة بن عمرو الأسدي بنت خالد بن فضلة	لقد بكر الناعي بخير بني أسد بعمرو بن مسعود وبالسيد الصمد
-----	--------	---	---

- قافية الراء -

461	الرجز	العجاج	قد جبر الدين الإله فانجبر
433	الطويل	لبيد بن ربيعة	إلى الحول ثم اسم السلام عليكما ومن يبك حولا كاملا فقد

- قافية العين -

436	الطويل	لبيد بن ربيعة	ولا هك قد يغشى العشيرة ونورك نور في الجديدين ساطع
-----	--------	---------------	--

فهرس المصطلحات

المصطلح	الصفحة
- الألف -	
الاختلاف	162-231-234-235-237-238-265-269-338- 340-505-603-606-608-611-639
الإدراك	292-295-296-297-299-292-338-482-498- 499-500-501-502-503
الاسم	357-422-423-424-425-426-438-432-440-- 441-446-462-495
الأقنوم	256
الأمانة	134
أنف	688(4)
- الباء -	
البارئ	142-109-176-150-151-155-157-226-734- 739-740-742-745-747-714-762-674-682- 688-693-699-700-703-712-714-716-628- 629-631-632-633-636-657-658-660-661- 662-663-665-672-673-523-524-527-529- 535-536-538-539-542-543-544-550-559- 571-572-574-580-410-411-415-421-424- 447-449-450-454-456-471-493-505-509
الباعث	256
البده	256
البديع	479-829
الباطن	458-478-477-780

- الناء -

التصرم	123
التضمن	130-129-128-125
التلازم	-335-324-323-321-319-317-316-186-132 556-549-417-389-336
التماثل	734-611-607-590-321-237-231-164
التوفيق	691-685-682-681-680
الجائز	-628-627-566-503-355-127-126-125-123 794-739-702-631

- الناء -

الثواب	-698-697-695-674-569-459-466-408-401 812-751-748-74-739-730-703
--------	--

- الجيم -

الجائز	-373-320-319-331-329-289-254-217-216 789-697-539-518-411-389
الجبار	490-489-446-445
الجسم	-510-246-214-207-203-186-180-179-173 796-513
حعظري	490
الجليل	490
جواط	490
الجوهر	-172-173-160-188-187-186-185-182-181 -255-275-205-204-202-200-178-176-175 -498-507-316-345-255-271-270-189-190 -515-509-511-412-413-416-319-313-320 527-535-601-602-612-420-421-590-514

- الحاء -

552-355-255-289-167-214-211-127	الحادث
462	الحسيب
460	الحفيظ
-397-367-361-160-159-233-146-145-143	الحق
469-400	
197-189-193-154-213-264-296-272-296- 318-319-362-367-368-371-374-465-466- 498-500-508-509-416-430-453-466-667- 709-707-807-817-819-820-821-822-825--	الحكم
465-456-455	الحكيم
458-475	الحليم
471	الحميد
297-154-472-473	الحي

- الحاء -

471	الخانقاه
458-475	الخبر
680-681-683-684-685	الخذلان
198-221-370-522-804-802-808-811-814- 815-825	خلف
473-484-491-432-438-652-580-542-543- 544-552-571-652-783	الخلق

- الدال -

471	الدبس
-----	-------

الدليل	129-130-131-132-134-135-136-138-143 112-118-113-124-119-128-125-329-328 323-298-330-335-344-346-310-312-313 314-315-316-318-323-328-329-330-335 334-346-363-364-370-373-375-389-398 800-801-802-803-813-814-781-782-784 786-402-353-488-496-507-508-425-436 442-575-612-618-626-630-639-641-708 675
الدور	459

- الذال -

الذرة	610
-------	-----

- الراء -

الرحمن	261-437
الرحمن	98-437-436-491
الرحيم	28-458-437-438
الرشيد	459
الرقيب	468-461

- السين -

السلام	459
--------	-----

- الشين -

الشبهة	130-131-132-139-143-199-348-349-336 383-396-553-556
الشفع	459
الشكور	459
الشهيد	468-461

- الصاد -

480	الصبور
476-475	الصبور

- الطاء -

180-183-184	الطفرة
-------------	--------

- الضاد -

777-765-698-165-158-157-118	الضروى
-----------------------------	--------

- الظاء -

477-399-393-247-245-242-241	الظاهر
-----------------------------	--------

- العين -

-171-152-151-187-277-247-246-175-174 -229-228-219-218-216-210-205-173-172 -567-349-321-349-314-316-320-295-281 736-738-737-653-645	العالم
486-480-470-469-457-456	العدل
445-444	العزیز
713-703-698-697-695-569-408-401-371	العقاب
-335-334-333-329-325-245-218-207-202 -554-532-529-525-515-390-389-323-312 -715-713-712-711-645-644-564-557-556 -702-698-696-695-694-693-648-647-646 -727-726-757-692-717-706-705-704-703 746-738	العقل
-322-287-235-234-222-219-218-199-119 628-602-509-499-416-323-325-324	العلة

-326-325-202-235-222-216-201-246-130 -313-309-302-301-350-349-348-343-327 -362-361-359-406-405-404-402-316-314 -395-389-386-385-384-383-382-376-364 -554-546-543-542-528-526-608-515-396 -626-615-614-613-612-564-563-562-556 -696-688-649-639-638-637-627	العلم
477-454-474-472-364-324	العالم

- الغين -

451-450	الغفار
---------	--------

- الفاء -

191	الفتح
191	الفتح

- القاف -

440-439	القدوس
-489-394-393-392-390-388-387-386-361 828-797-580-460	القرآن
191	القهار
191	القوي
191	القيوم

- الكاف -

191	كمن
462-463	الكامن
191	الكامن
191	الكمون

- اللام -

457-458-99	اللطيف
------------	--------

- الميم -

472	المبدئ
472	المرسوم
697	المتاثلاثان
471	المتولى
697	المجيب
466-467	المجيب
472	المحصى
503-236-233-232	المختلفان
157	المخمصة
157	المرخ
183-181	المركب
450-449-439	المصور
473-472	المعيد
-336-335-334-297-296-295-290-296-252	المقدمة
-380-397-506-513-535-542-557-566-434	
-702-666-633-597-668-635-610-597-378	
739-733-730-729-727	
478	المقسط
478	المقيت
650	المنطق
444-443-442	المهيمن
157	الموافاة

- النون -

157	النبا
-686-586-581-580-491-487-394-388-387	النبي
-781-780-765-761-758-754-753-747-689	
-807-799-785-784	
330-285	النتيجة

النظر	160-165-173-268-271-278-224-245-196-
	197-217-220-279-756-766
النور	470

- الهاء -

الهادي	470
الهداية	470

- الواو -

الوارث	451
الواحد	167-173-181-186-275-333-336-340-350-
	309-311-312
الوارث	451
الواسع	451
الوتر	
الودود	470
الوكيل	470
الولي	471-779-781-782-786-787
الوهاب	451

فهرس الفرق

الفرقة	الصفحة
الأمامية	385-353
أهل السنة	778-517-353-178
أهل التناسخ	385-353
الباطنية	231
البراهمة	(3)701-695-764-(2)765-752
البكرية	728-721
الثنوية	728-721
الجبرية	587-537
الجهمية	231
الحشوية	492-491-487-401-(2)397-239
الخوارج	587-537
الروافض	721-695-523
الروم	231
الزيدية	231
السمنية	231
السوفسطائية	728-(2)116
الشيعة	231
الطبايعين	644-634-(2)280
الصالحية	231
الظاهرية	309
العيسوية	309
الفلاسفة	634-328-312-308-282-256-228-240-205-180-179-177-174-
القدرية	(2)687-(2)686

695-354-348-251-250-(2)245	الكرامية
823-822-818-806-803-801-797-796-793-788-778- 772-(2)749-746-738-(2)736-731-730-729-725-723- 722-720-696-695-692-687-683-679-678-676-589- 574-573-571-552-549-539-538-537-533-524-523- 520-507-505-496-423-420-417-415-411-410-366- 363-360-356-355-354-353-394-377-371-368-367- 369-344-341-338-335-327-326-322-319-305-303- 302-294-293-291-287-264-268-269-224-204-203- 253-234-186-154-149-125-	المعتزلة
212-210-205-(2)204	الملاحدة
369	النجارية
256-255	النصارى
827-826	اليهود

فهرس الأعلام

العلم	الصفحة
- الألف -	
ابن الأبار	32
ابن الأثير	532-32
إبراهيم <small>عليه السلام</small>	821-670-550
إبراهيم بن سيار النظام	722-630-577-303-282-269-242-223- 204-185-184-180-179
أحمد بك الحسيني	84
أحمد حجازي السقا	32
الأخطل غياث بن غوث	366-365
آدم <small>عليه السلام</small>	26-492-690
أرسطو طاليس	651-647-210-136
أسد الدين شركوه	19
أسعد تميم	19
الإسفرائيني (أبو إسحاق)	67-64
الإسفرائيني (الإسكافي عبد الجبار بن علي بن محمد)	502
إسماعيل باشا البغدادى	63-69-71-72-73
إسماعيل بن أبي صالح المؤذن	68
الإسماعيلي (أبو بكر)	19
الأسنوى	33-34-39-41-72
الأشعري (أبو الحسن)	-617-622-658-660-680-749-763-809 -459-469-482-484-419-521-531-593 -298-416-418-430-433-445-452-453 -151-153-171-196-222-233-291-293 33-62-90-124-138-143
الأصفهاني (عماد الدين)	19
أم موسى	10

ابن الأهدل	63
------------	----

- الباء -

الباقلائي (أبو بكر)	33-66-62-90-108-111-114-122-124-129-130-134-135-138-139-149-150-151-157-159-163-164-166-170-213-279-317-308-418-424-502-503-516-515-514-538-544-545-547-566-587-670-680-660-795-816-817
البالوي (محمد بن أبي الحسن)	32
البخاري (محمد بن إسماعيل)	61-37
البروي (محمد بن محمد أبو منصور)	43-41-34
بشر بن المعتمر الهلالي	588-584-576-204-196
بلقيس	40-41
البيهقي (أبو بكر)	446-435-393-65

- التاء -

ابن تغري بردي	61-37
ابن التلمساني	40-41

- الثاء -

ثمامة بن أشرس	22
---------------	----

- الجيم -

جابر بن عبد الله (رضي الله عنه)	453
ابن الجارود (أحمد بن علي بن محمد أبو جعفر)	494
الجبائي (أبو علي)	293-242-204-137-127-154-149
الجبائي (أبو هاشم)	239-234-154-149-137-127-103
ابن جرير الطبري	828-792
جمال الدين الحصري	32
أبو جهل	453
جهم بن صفوان	346
الجويني (أبو المعالي)	67-49-43-25

- الحاء -

34-43-63-67-69-70-71-72-73	حاجي خليفة
65	الحاكم النيسابوري
163-166-167-168	الحارث المحاسبي
40	الحافظ عبد العظيم
26	الحاكم بأمر الله
26	ابن حبان
26	الحسين بن حاتم الأصولي
68	الحسن بن علي الجوهري
700	حفص الفرد
26	الحميدي (عبد الله بن الزبير)

- الحاء -

146-400-496	الخطيب البغدادي
31-66-69	ابن خلكان
821	الخليل <small>عليه السلام</small>
68	الخليل بن أحمد الفراهيدي
40	الخليلي (أبو يعلى)
133	الخوارزمي (أبو بكر)

- الدال -

686	الدارقطني (أبو الحسن)
68	دعلج بن أحمد السجزي
68	ابن دقيق العيد (أبو الفتح محمد بن علي)
133	ابن دقيق العيد (سراج الدين)
42	ابن دقيق العيد (محب الدين)

- الذال -

36-37-38-61-66-69-71-72	الذهبي
-------------------------	--------

- الراء -

493-60	الرازي (ابن أبي حاتم)
32-106	الرازي (فخر الدين)
133	الرازي (يوسف بن الحسين)

الراوندي أو ابن الراوندي (أبو الحسن)	610
--------------------------------------	-----

- الزاي -

الزجاج (إبراهيم بن السري)	466-435
زاهد الكوثري	19
زاهد الشحامي	19
أبو زرعة	19
الزركلي (خير الدين)	11-33-34-41-50-63-66-67-69-71
زكرياء <small>عليه السلام</small>	798

- السين -

ابن السبكي	33-34-36-37-39
السجستاني (أبو داود)	405
ابن سريج (أحمد بن عمر)	609-610-620-626
سفيان بن عيينه	19
السلجوقي (غياث الدين)	19
السلطان مولاى عبد الله	405
سليمان <small>عليه السلام</small>	790
سهر محمد	204
ابن سينا (الحسين بن عبد الله أبو علي)	405

- الشين -

الشافعي (محمد بن إدريس)	138-143-794
الشبلنجي (محمد بن أحمد بن موسى خفاجي)	828-84
ابن شداد	25
شهاب الدين الطوسي	43-66

- الصاد -

الصاحب بن عباد	405
صالح قبة	204
الصفدي	43-66
الصعلوكي (أبو سهل)	405
صلاح الدين الأيوبي	19-20-21-24

- الضياء -

31	ضياء الدين عبد الله بن أحمد
----	-----------------------------

- الطاء -

64-66	طاش كبرى زاده
31	طاووس بن كيسان الحولاني
31	أبو الطاهر بن عوف
31	أبو الطاهر السلفي
31	الطرازي (أبو الحسن علي بن محمد)
31	أبو الطيب الطبري

- العين -

31	عائشة بنت أبي بكر الصديق (رضي الله عنه)
31	عباد الصميم
31	عبد الخالق بن أبي روبا
31	عبد الرحمان بن الحسن بن عليك
690	عبد الرحمان بن صخر الدوسي (أبو هريرة رضي الله عنه)
31	عبد العظيم الديب
494	عبد الله بن أنيس رضي الله عنه
494	عبد الله بن رؤية العجاج
494	عبد الله بن سعيد بن كلاب
494	عبد الله بن عباس رضي الله عنه
494	عبد الله بن عمر رضي الله عنه
494	عبد الله بن محمد بن عجيل أبو محمد
494	عبد الله بن مسعود رضي الله عنه
494	عبد الواحد بن زيد
494	عثمان بن عفان رضي الله عنه
494	ابن عجيل (عبد الله بن محمد أبو محمد)
494	علي بن أبي طالب رضي الله عنه
494	علي سامي النشار
494	عماد الدين زنكي
494	عمر بن الخطاب رضي الله عنه

33-34-41-66-63-69-71-72	عمر رضا كحالة
475	عمرو بن مسعود
475	عمرو بن مسعود
27	ابن العماد الحنبلي
27	العزیز عثمان
788	العزیز عثمان
788	عيسى بن مريم (عليه السلام)

- الغين -

38-25	الغزالي (أبو حامد)
-------	--------------------

- الفاء -

63	فؤاد سزكين
644	الفارابي (أبو نصر)
68	الفراوي (أبو عبد الله)
97	الفرضي (علي بن أحمد)
97	الفكوك (محمد بن عبد الكريم)
102-104-105-152-365-817-828	ابن كثير
73	فوقية حسين محمود
40	الفيروز أباذي

- القاف -

65	القشيري (أبو القاسم)
439-447	القاضي عياض
62	القاضي عياض
62	القطيعي (أحمد بن جعفر)
517	القلاسي (أبو عبد الله)

- الكاف -

72	ابن كثير
204-223	ابن كثير
204-223	الكمبي (عبد الله بن أحمد بن محمود)
146	كميل بن زياد النخعي

- اللام -

77	اللبار (محمد بن أحمد)
----	-----------------------

33-34-37-38-39-40-44-46-50	اللبلي (الفهري)
425	ليبد بن أبي ربيعة

- الميم -

243-793	مالك بن أنس (رحمته الله)
68	محمد بن أحمد بن جعفر المزكي (أبو حسان)
==	محمد زاهد الحسن الكوثري
62	محمد بن أحمد السمناني
68	محمد بن علي بن محمد بن حبيب الصفار
62	محمد الجوسقاني (أبو جعفر)
788-789	مريم (عليها السلام)
68	المسجدي (أحمد بن سهل)
491	مسلم بن الحجاج
491	مسيلمة الكذاب
145	معاذ بن جبل
354-631	معمر بن عباد السلمي
145	معمر بن المثنى
145	مقاتل بن حبان
37-36-33	المقترح (تقي الدين أبو العز مظفر بن عبد الله الأزدي)
145	منصور بن رامش
23	المنصور محمد بن العزيز
-532-533-530-690-820-795-790-826	موسى (عليه السلام)
260-530	

النون

23	النبيلى (عبد الرحمان محمد بن عبد العزيز)
23	النجار (الحسين بن محمد بن عبد الله)
107-23-19	نجم الدين
23	نظام الملك
68	النضروى (عبد الرحمان بن حمدان)
23	النظام (إبراهيم بن سيار)

212	نوح (عليه السلام)
19-20-21-25-29	نور الدين زنكي
212	النيسابوري (أحمد بن عبد الله)
31	النيسابوري (الحسين بن علي)
31	النيسابوري (القاضي الفاضل)
39-35	النيسابوري (محمد بن يحيى بن أبي منصور أبو سعد)

- الهاء -

204-347-396	أبو الهذيل (العلاف)
-------------	---------------------

- الياء -

494-495-578	يحيى بن معين بن عون
212	يحيى النحوي
31	يوسف بن رافع بن تميم بن شداد الأسدي

فهرس المصادر والمراجع

القرآن الكريم برواية ورش عن نافع.

- الألف -

1. الإبانة عن أصول الديانة، أبو الحسن الأشعري، تحقيق الدكتورة فويزة حسين محمود ط 1، سنة 1977.
2. إتحاف السادة المتقين محمد بن محمد الحسيني، الزبيدي، ط بيروت.
3. إحصاء علوم الدين، أبو نصر الفارابي، ط 1991.
4. إحكام الفصول في أحكام الأصول، أبو الوليد الباجي، تحقيق: عبد المجيد تركي، ط 1 - 1986.
5. الإحكام في أصول الأحكام، أبو محمد بن حزم الظاهري، ط 1، بيروت، دار الكتب العلمية.
6. الإحكام في أصول الأحكام، علي بن محمد الأمدي، تحقيق: سيد الحلبي ط 2 دار الكتاب العربي.
7. إحياء علوم الدين، أبو حامد الغزالي، ط 3 - دار الفكر.
8. الإرشاد في أصول الاعتقاد، أبو المعالي الجويني، تحقيق: الأستاذ أسعد تميم، ط 1985.
9. الاستيعاب في معرفة الأصحاب، يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر النميري، ط مصر.
10. أسد الغابة في معرفة الصحابة، علي بن محمد بن الأثير، ط المكتبة الإسلامية.
11. الأسرار العقلية في الكلمات النبوية أو العقيدة، تقي الدين المقترح، مخطوطة بخزانة القرويين بفاس رقم 1368.

12. الأسماء والصفات، أبو بكر البيهقي، ط دار إحياء التراث العربي، بيروت.
13. الإصابة في معرفة الصحابة، شهاب الدين أبو الفضل أحمد بن علي ابن حجر العسقلاني، ط بيروت.
14. إصلاح المنطق، ابن السكيت، تحقيق: أحمد محمود شاكر وعبد السلام هارون، ط 3.
15. أصول الدين، أبو منصور عبد القاهر التميمي البغدادي، تحقيق لجنة إحياء التراث العربي، ط 1، سنة 1981.
16. أصول الفقه الإسلامي، بدران أبو العينين بدران، ط الإسكندرية.
17. الأصول والفروع، أبو محمد ابن حزم الأندلسي، تحقيق: محمد عاطف العراقي وسهير فضل الله، ط 1، سنة 1978.
18. إعراب القرآن، أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل النحاس، تحقيق: زهير غازي، ط عالم الكتب 1985.
19. الأعلام، خير الدين الزركلي، ط بيروت.
20. الأغاني، أبو الفرج علي بن الحسين الأصبهاني، ط دار الكتب.
21. الاقتصاد فيما يتعلق بالاعتقاد، محمد بن الحسن الطوسي، ط 2.
22. أنباه الرواة على أنباء النحاة، جمال الدين أبو الحسن علي بن يوسف القطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط 1986.
23. الانتصارات، نجم الدين البغدادي الطوفي، ط مصر.
24. إنجيل، يوحنا، ط جمعيات الكتاب المقدس المتحدة.
25. الأنساب، عبد الكريم بن محمد بن منصور التميمي السمعاني، تقديم وتعليق: عبد الله عمر البارودي، ط 1، سنة 1988.

26. الإنصاف فيما يجب اعتقاده ولا يجوز الجهل به، أبو بكر الباقلاني، تحقيق: محمد زاهد الحسن الكوثري، ط 2.
27. إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون، إسماعيل باشا البغدادي، ط مكتبة المثني، بغداد.

- الباء -

28. الباقلاني وأراؤه الكلامية، محمد رمضان عبد الله، ط 1986.
29. البحر المحيط، أثير الدين أبو عبد الله محمد بن يوسف بن علي بن يوسف ابن حيان الأندلسي، ط السعودية.
30. البحر المحيط، بدر الدين الزركشي، تحقيق: لجنة من علماء الأزهر، ط 1، 1994.
31. البداية من الكفاية في الهداية في أصول الدين، نور الدين الصابوني، تحقيق: فتح الله خليف، ط 1969.
32. البداية والنهاية، أبو الفداء بن كثير، ط مصر - بيروت.
33. البرهان في أصول الفقه، أبو المعالي الجويني، تحقيق: الدكتور عبد العظيم الديب، ط 2 دار الأنصار - القاهرة 1400 هـ.
34. البستان في ذكر الأولياء والعلماء بتلمسان، ابن مريم، تحقيق ابن أبي شنب، بدون ط.

- التاء -

35. تاج التراجم في طبقات الحنفية، أبو العدل زيد الدين قاسم ابن قطلوبغا، ط بغداد.
36. تاريخ الأدب العربي في مطلع القرن الخامس الهجري إلى الفتح العثماني، عمر فروح، ط 1972.

37. تاريخ الأدب العربي، كارل بروكلمان، نقله إلى العربية السيد يعقوب بكر ورمضان عبد التواب، ط 2.
38. تاريخ الإسلام السياسي والديني والثقافي والاجتماعي، حسن إبراهيم حسن، ط 1.
39. تاريخ بغداد أو مدينة السلام، الخطيب البغدادي، ط المكتبة السلفية - المدينة المنورة، بيروت، دار الكتب العلمية.
40. تاريخ التراث العربي، فؤاد سزكين، نقله إلى العربية محمود حجازي وفهمي أبو الفضل، ط 1978.
41. تاريخ الحكماء، جمال الدين أبي الحسن علي بن يوسف القفطي، ط 1903.
42. تاريخ العرب، محمد أسعد طلس، ط 2، 1979.
43. تأويل مختلف الحديث، ابن قتيبة، تحقيق: محمد زهري النجار، ط بيروت، 1972.
44. التبصير في الدين وتمييز الفرقة الناجية عن الفرق الهالكة، أبو المظفر الإسفراييني، تحقيق: كمال يوسف الحوت، ط 1، 1983.
45. تبين كذب المفتري فيما نسب إلى الإمام أبي الحسن الأشعري، أبو القاسم علي بن الحسن ابن هبة الله ابن عساكر الدمشقي، ط 4، 1991، بيروت.
46. تحقيق النصوص ونشرها، عبد السلام هارون، ط 5.
47. التدوين في أخبار قزوين، عبد الكريم بن محمد الرافعي القزويني، تحقيق: عزيز الله العطاردي، ط بيروت.
48. تذكرة الحفاظ، أبو عبد الله شمس الدين الذهبي، ط بيروت، دار إحياء التراث العربي.

49. ترتيب القاموس على طريقة المصباح المنير وأساس البلاغة، الطاهر أحمد الزاوي، ط بيروت 1979.
50. ترتيب المدارك وتقريب المسالك لمعرفة أعيان مذهب مالك، القاضي عياض، تحقيق: سعيد أحمد أعراب، ط 1982.
51. الترغيب والترهيب من الحديث الشريف، أبو محمد زكي الدين عبد العظيم بن عبد القوي المنذري، ط مصطفى حلبي.
52. تفسير أسماء الله الحسنى، أبو إسحاق إبراهيم السري الزجاج، تحقيق: أحمد يوسف الدقاق، ط 2-1979.
53. التفسير الكبير أو مفاتيح الغيب، فخر الدين الرازي، ط دار الفكر.
54. التقريب والإرشاد الصغير، أبو بكر الباقلاني، تحقيق: عبد الحميد بن علي أبو زنيد، ط 1.
55. التكملة لكتاب الصلة، أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن أبي بكر القضاعي البلنسي ابن الآبار، ط القاهرة 1956.
56. التكملة لوفيات النقلة، عبد العظيم المنذري، تحقيق بشار عواد، ط 1984.
57. تمهيد الأوائل وتلخيص الدلائل، أبو بكر الباقلاني، تحقيق: عماد الدين أحمد حيدر، ط 1، 1987.
58. التمهيد في تخريج الفروع على الأصول، جمال الدين الأسنوي، تحقيق: محمد حسن هبتوط، ط 1980.
59. التنبيه والرد على أهل الأهواء والبدع، أبو الحسن الملطي، ط بغداد مكتبة المتن.

60. تهذيب التهذيب، شهاب الدين أبو الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، ط1.

61. تهذيب اللغة، أبو منصور محمد بن أحمد الأزهرى، تحقيق: عبد السلام هارون محمد علي النجار، ط 1964.

62. التوحيد، أبو منصور الماتريدي، تحقيق: فتح الله خليف، دار المشرق.

- الجيم -

63. جامع البيان في تفسير القرآن، أبو جعفر محمد بن بربر الطبري، ط - دار الفكر بيروت 1978.

64. الجرح والتعديل، عبد الرحمان بن أبي حاتم الرازي، ط 1 - 1953.

- الحاء -

65. حسن المحاضرة في أخبار مصر والقاهرة، جلال الدين السيوطي، ط القاهرة 1937.

66. حقيقة الخلاف بين المتكلمين، عبد الفتاح المغربي، ط 1994.

67. الحكم التكليفي في الشريعة الإسلامية، محمد أبو الفتوح البيانوني، ط 1.

68. حلية الأولياء وطبقات الأصفياء، أبو نعيم أحمد بن عبد الله الأصبهاني، ط 2، 1967 ثم ط دار الكتاب العربي بيروت.

- الخاء -

69. الخصائص، أبو الفتوح عثمان بن جني، تحقيق: محمد علي النجار، ط بيوت.

- الدال -

70. الدر اللقيط من البحر المحيط حاشية على البحر المحيط، تاج الدين أحمد ابن عبد القادر بن أحمد بن مكتوم، ط الرياض.

71. الدر المنثور، جلال الدين السيوطي، ط دار الفكر بيروت.
72. دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجاني، تحقيق: محمود شاكر، ط القاهرة.
73. دلائل النبوة، أبو بكر البیهقي، ط دار الكتب العلمية.
74. الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب، ابن فرحون المالكي، تحقيق وتعليق: محمد الأحمدی أبو النور، ط دار التراث.
75. ديوان حسان بن ثابت، تحقيق: وليد عرفات، ط: دار صادر، بيروت 1996.
76. ديوان العجاج، رواية عبد الملك بن قريب الأصمعي وشرحه، تحقيق: الدكتور عزة حسن، ط بيروت مكتبة دار الشرق.
77. دوان ليبد بن ربيعة، شرح الطوسي، تقديم الدكتور حنا نصر الحتي ط 1، 1993.

- الراء -

78. الرحلة في طلب العلم، الخطيب البغدادي، تحقيق: نور الدين عتر، ط 1، 1975.
79. الرد على المنطقيين، عبد الحلیم بن تیمية، ط بيروت.
80. رسائل منطقية في الحدود والرسوم للفلاسفة العرب، ابن حيان - الكندي - الخوارزمي - ابن سينا - الغزالي، عبد الأمير الأعسم، ط 1993.

- السين -

81. السنة، عمرو بن أبي عاصم الضحاك الشيباني، تحقيق: مصطفى ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي، بيروت 1400هـ.
82. السنن، محمد بن عيسى أبو عيسى الترمذي السلمي، تحقيق: أحمد محمد شاكر، ط دار إحياء التراث العربي - بيروت.
83. السنن، محمد بن يزيد بن ماجه أبو عبد الله القزويني، ط عيسى الحلبي.

84. السنن الكبرى، أحمد بن شعيب أبو عبد الرحمن النسائي، تحقيق عبد الغفار سليمان البنداري وسيد كسروي حسن، ط دار الكتب العلمية، بيروت 1991.
85. سير أعلام النبلاء، شمس الدين الذهبي، تحقيق بشار عواد معروف، ومحي هلال السرحان، ط 7 - 1990.
86. سيرة النبي ﷺ، أبو محمد عبد الملك بن هشام، مراجعة وضبط وتعليق محمد محي الدين عبد الحميد، ط دار الفكر.

- الشين -

87. الشامل في أصول الدين، أبو المعالي الجويني، تحقيق علي سامي النشار فيصل بدير عون، سهير محمود مختار، ط 1969 الإسكندرية.
88. شذرات الذهب في أخبار من ذهب، أبو الفلاح عبد الحي ابن العماد الحنبلي، ط بيروت.
89. شرح الآيات البيّنات، أبو الحديد المدائني، ط بيروت.
90. شرح الجمل، ابن عصفور، (رسالة).
91. شرح ديوان ليبد بن ربيعة العامري، تحقيق إحسان عباس، ط 1984.
92. شرح العقيدة الطحاوية، ابن أبي العز، تحقيق: جماعة من العلماء، ط 1 - 1392.
93. شرح المفصل، موفق الدين بن يعيش النحوي، تحقيق: أبو جناح، ط بيروت.
94. الشواهد النحوية في شعر الأخطل دراسة تطبيقية، محمد عبد النبي عبد المجيد.
- الصاد -

95. صحيح الكلم الطيب، عبد الحليم بن تيمية، ط 1988.

96. صحيح أبو عبد الله محمد بن إسماعيل، البخاري، تحقيق: مصطفى الديب البغا، ط عالم الكتب، دار بن كثير، اليمامة، بيروت.

97. صحيح، مسلم بن الحجاج، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، ط دار إحياء التراث العربي - بيروت.

98. صحيح محمد بن حيان بن أحمد أبو حاتم التيمي البستي، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، ط مؤسسة الرسالة، بيروت 1993.

- الطاء -

99. طبقات الشافعية، جمال الدين الأسنوي، تحقيق: عبد الله الجبوري، ط بغداد 1971.

100. طبقات الشافعية الكبرى، تاج الدين السبكي، ط 1.

101. الطبقات الكبرى، محمد بن سعد بن منيع أبو عبد الله البصري الزهري، ط بيروت.

- العين -

102. العقل وفهم القرآن، الحارث بن أسد المحاسبي، تحقيق: حسن القوتلي، ط 2.

103. العقيدة النظامية في الأركان الإسلامية، أبو المعالي الجويني، ط 1979.

104. العلل الواردة في الأحاديث النبوية، أبو الحسن علي بن عمر الدارقطني، تحقيق: محفوظ الرحمان زين الله السلفي، ط 1 - 1985.

105. عيون الأنباء في طبقات الأطباء، ابن أبي أصيبعة، بدون ط بيروت.

- الفاء -

106. فتح الباري بشرح صحيح البخاري، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، ط دار الفكر، بيروت.

- الكاف -

119. الكافي شرح الهادي، تحقيق: محمد فجال يوسف الزنجاني (رسالة).
120. الكامل في التاريخ، عز الدين أبو الحسن علي بن أبي الكرم المعروف بابن الأثير، ط بيروت 1926.
121. الكامل في ضعفاء الرجال، عبد الله بن عدي بن عبد الله بن محمد أبو أحمد الجرجاني، تحقيق: يحيى مختار غزاوي، ط دار الفكر.
122. كشف اصطلاحات الفنون، محمد علي الفاروقي التهانوي، تحقيق: لطفي عبد البديع ثم نسخة تحقيق: علي دحروج، ط بيروت، مكتبة لبنان ناشرون.
123. الكشف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، أبو القاسم جار الله محمود ابن عمر الزمخشري، ط دار الفكر، لسان بيروت.
124. كشف الخفاء ومزيل الإلباس، إسماعيل بن محمد العجلوني، تحقيق أحمد القلاش، ط مؤسسة الرسالة بيروت 1405.
125. كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، حاجي خليفة، ط بغداد.
126. كنز العمال، علاء الدين علي المتقي الهندي، ط التراث الإسلامي.

- اللام -

127. اللباب في تهذيب الأنساب، عز الدين ابن الأثير الجزري، ط بغداد.
128. لسان العرب، أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور، ط بيروت.
129. لمع الأدلة في قواعد عقائد أهل السنة والجماعة، أبو المعالي الجويني، تحقيق: فوقية حسين محمود، ط 2 - 1987.
130. اللمع في أصول الفقه، أبو إسحاق الشيرازي، ط 1 - 1985.

- الميم -

131. مبسوط الأحكام، تاج الدين التبريزي، تحقيق: محمد عبد النبي عبد المجيد، ط القاهرة.
132. المثلث، ابن السيد البطليموسي، تحقيق ودراسة صلاح مهدي علي الفرطوسي.
133. مجرد مقالات الشيخ أبي الحسن الأشعري، أبو بكر محمد الحسن ابن فورك، ط بيروت.
134. مجمع الزوائد، علي بن أبي بكر الهيثمي، ط دار الريان للتراث دار الكتاب العربي القاهرة، بيوت 1407، ط القدسي.
135. مجموع فتاوي، عبد الحليم بن تيمية، ط الرباط.
136. محصل أفكار المتقدمين والمتأخرين، فخر الدين الرازي، ط 3 - 1323 هـ.
137. المحصول في علم أصول الفقه، فخر الدين الرازي، تحقيق: طه جابر العلواني، ط 1.
138. المحلى، أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم، تحقيق: لجنة إحياء التراث العربي، ط بيروت.
139. مختار الصحاح، محمد بن أبي بكر عبد القادر الرازي، ط بيروت.
140. مختصر طبقات الفقهاء، أبو زكريا يحيى بن شرف النووي، تحقيق: علال عبدالموجود علي معوض، ط مؤسسة الكتب الثقافية، 1995.
141. المزهري في علوم اللغة وأنواعها، جلال الدين السيوطي، شرح وتعليق: محمد جاد المولى بك محمد أبو الفضل إبراهيم علي محمد البجاري، ط 1987.
142. المستدرک على الصحيحين، محمد بن عبد الله أبو عبد الله الحاكم النيسابوري، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، ط بيروت.

143. المستصفى في علم الأصول، أبو حامد الغزالي، ط بيروت.
144. مسند أحمد بن محمد بن حنبل، ط بيروت.
145. مسند أبي عوانة يعقوب بن إسحاق الأسفراييني، تحقيق: أيمن بن عارف الدمشقي، ط دار المعرفة، بيروت، 1998.
146. مشكاة المصابيح، أبو عبد الله محمود بن عبد الله الخطيب التبريزي، ط المكتب الإسلامي.
147. المطالب العالية من العلم الإلهي، الفخر الرازي، ط بيروت.
148. المطابع السعيدة، جلال الدين السيوطي، تحقيق: طاهر سليمان محمود.
149. المعتمد في أصول الدين، أبو يعلى الحنبلي، تحقيق وتقديم: وديع زيدان حداد، ط بيروت.
150. معجم المؤلفين، عمر رضا كحالة، ط بيروت.
151. معجم مقاييس اللغة، أحمد فارس، تحقيق: عبد السلام هارون، ط 2 - 1970.
152. المعجم الفلسفي، جميل صليبا، ط 1973.
153. المعجم الكبير، أبو القاسم الطبراني، ط العراق.
154. المعجم الوجيز، مجمع اللغة العربية، ط بيروت - لبنان.
155. معيار العلم، أبو حامد الغزالي، ط 2.
156. المغني في أبواب التوحيد والعدل، القاضي عبد الجبار، ط البغدادي، وزارة الثقافة والإرشاد القومي.
157. مفاتيح العلوم، أبو عبد الله الخوارزمي، ط 1.

158. مفتاح السعادة ومصباح السيادة في موضوعات العلوم، طاش كبرى زادة، ط 1 - 1985، بيروت.
159. مقالات الإسلاميين، أبو الحسن الأشعري، تحقيق: هلموت رتير ط 1980.
160. المقدمة، عبد الرحمان بن خلدون، ط دار الكتاب لبنان.
161. المقصد الأسنى في شرح معاني أسماء الله الحسنى، أبو حامد الغزالي، تحقيق: فضله شحاده، ط بيروت.
162. الملل والنحل، عبد الكريم الشهرستاني، ط 1986.
163. الملل والنحل، أبو منصور عبد القاهر بن طاهر بن محمد التميمي البغدادي، تحقيق: الدكتور ألبير نصرى نادر، ط دار المشرق - بيروت.
164. المنتظم في تاريخ الملوك والأمم، أبو الفرج عبد الرحمان بن علي بن محمد ابن علي بن الجوزي، ط 1.
165. المنشور في القواعد، الزركشي، تحقيق: تيسير فائز أحمد، ط 1.
166. المنطق التطبيقي، العربي اللوه، ط 1987.
167. المنطق وتاريخه من أرسطو حتى راسل، خليل أحمد خليل، ط 1.
168. المنية والأمل في شرح كتاب الملل والنحل، أحمد يحيى المرتضى، تصحيح: توما أرندل، ط بيروت.
169. موارد الظمآن إلى زوائد ابن حبان، نور الدين علي بن أبي بكر الهيثمي، تحقيق محمد عبد الرزاق حمزة، ط دار الكتب العلمية - بيروت.
170. المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار، تقي الدين أبو العباس أحمد بن علي المقرئ، ط 2 - 1987.
171. المواقف في علم الكلام، عضد الدين الإيجي، ط بيروت.

172. موجز تاريخ الشرق الأدنى، فيليب حتى، ترجمة: أنس فريجة، ط دار الثقافة بيروت.

173. موسوعة التاريخ الإسلامي والحضارة الإسلامية، أحمد شلبي، ط 3.

174. ميزان الاعتدال في نقد الرجال، أبو عبد الله الذهبي، تحقيق: الشيخ علي محمد معوض، والشيخ عادل أحمد الموجود، ط بيروت، دار إحياء الكتب دار المعرفة.

- النون -

175. النبوات، عبد الحلیم ابن تیمیة، ط بيروت.

176. النجاة في الحكمة المنطقية الطبيعية والإلهية، أبو علي الحسين بن سينا، تحقيق: ماجد فخري، ط 1 - 1985.

177. النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، جمال الدين أبو المحاسن بن تغري بردي، ط وزارة الأوقاف، دار الثقافة.

178. نقض المنطق، عبد الحلیم ابن تیمیة، ط القاهرة.

179. نظرية القياس الأرسطية من وجهة نظر المنطق الفوري الحديث، يان لوكاشيقتش، ترجمة: عبد الحميد صبره، ط 1961.

180. نهاية الإقدام في علم الكلام، عبد الكريم الشهرستاني، ط المكتبة الثقافية الدينية.

- الهاء -

181. هدية العارفين، إسماعيل باشا البغدادي، ط منشورات مكتبة المثنى، بغداد.

- الواو -

182. الوافي في الوفيات، صلاح الدين خليل بن أبيك الصفدي، اعتناء ديد رينع، ط 1962 ثم ط 1972.

فهرس المحتويات

5	تقديم السيد الأمين العام للرابطة المحمدية للعلماء
7	تمهيد
15	القسم الأول: الدراسة
17	الفصل الأول: المؤلف: عصره، اسمه ونسبه، علمه
17	المبحث الأول: عصره
33	المبحث الثاني: اسمه ونسبه، مولده ووفاته
33	أ- اسمه ونسبه
34	ب- مولده، ووفاته
36	المبحث الثالث: ثقافته وشيوخه وتلاميذه ومؤلفاته
36	أ- شيوخه
33	ب- تلاميذه
43	ج- مؤلفاته
47	الفصل الثاني: تحقيق نسبة الكتاب إلى صاحبه، الأهمية العلمية للكتاب، شروحات أخرى على كتاب الإرشاد
49	المبحث الأول: تحقيق نسبة الكتاب إلى صاحبه
52	المبحث الثاني: الأهمية العلمية للكتاب
55	المبحث الثالث: شروحات أخرى على كتاب الإرشاد
57	الفصل الثالث: المصادر المصرح بها والمسكوت عنها في كتاب شرح
60	المبحث الأول: المصادر المصرح بأسمائها
71	المبحث الثاني: المصادر المسكوت عنها
75	الفصل الرابع: وصف نسخ المخطوطة والمنهج المتبع في التحقيق
71	المبحث الأول: وصف النسخ المخطوطة
60	المبحث الثاني: منهجي في التحقيق

95	القسم الثاني: التحقيق
97	تصنيف على الإرشاد في أصول الاعتقاد لإمام الحرمين
102	باب: في أحكام النظر
120	فصل: في مضادة النظر العلم والجهل والشك
129	فصل: بالنظر يحصل العلم
129	فصل: النظر الصحيح والنظر الفاسد
133	فصل: في الأدلة
138	فصل: وجوب النظر شرعا
148	باب: في حقيقة العلم
156	فصل: العلم قديم وحادث
161	فصل: العلوم وأضدادها
163	فصل: العقل بعض العلوم الضرورية
171	باب: القول في حدوث العالم
195	فصل: القول في استحالة عدم القديم
203	الأصل الثالث: استحالة تعري الجواهر عن الأعراض
209	الأصل الرابع: في استحالة حوادث لا أول لها
216	باب: القول في إثبات العلم بالصانع
231	باب: القول فيما يجب لله تعالى من الصفات
221	الفصل الأول: في ذكر الصفات النفسية والمعنوية، وإثبات أن الصانع موجود
226	الفصل الثاني: في ثبوت قدم الصانع والبحث عن حقيقة القدم
230	الفصل الثالث: في قيامه بنفسه
231	الفصل الرابع: في مخالفته للحوادث
245	الفصل الخامس: في تنزيهه عن الجسمية
250	الفصل السادس: في مخالفة الباري تعالى للجواهر في قبول الأعراض وصحة الاتصاف بالحوادث

255	الفصل السابع: في الدليل على استحالة كونه جوهرًا، وعلى حلول بعض صفاته في الحوادث والتنصيص على نكت في الرد على النصارى.....
262	باب: العلم بالوحدانية.....
275	باب: في إثبات العلم بالصفات المعنوية.....
275	الفصل الأول: في إثبات كونه قادرا عالما.....
281	الفصل الثاني: في كون صانع العالم مريدا على الحقيقة.....
291	الفصل الثالث: في إثبات كونه تعالى سميعا بصيرا.....
299	الفصل الرابع: في صحة قيام الإدراكات الباقية.....
300	الفصل الخامس: في كونه باقيا.....
201	باب: القول في إثبات العلم بالصفات.....
300	فصل: في إثبات الأحوال.....
344	فصل: في إقامة الدليل على ثبوت الإرادة الأزلية، وبطلان القول بالحدوث منسوباً إلى إرادته ﷻ.....
348	فصل: في الرد على جهم في إثبات علوم حادثة للباري تعالى.....
353	فصل: في قدم الكلام.....
356	فصل: في حقيقة الكلام وحده ومعناه.....
340	فصل: في إثبات كلام النفس.....
367	فصل: المتكلم عند أهل الحق من قام به الكلام.....
367	فصل: كلام الله قديم عند الحشوية.....
401	فصل: القول في القراءة.....
404	فصل: كلام الله تعالى واحد متعلق بجميع متعلقاته.....
410	فصل: عدم مغايرة الصفات للذات.....
415	فصل: الكلام في صفة البقاء.....
422	باب: القول في معاني أسماء الله عز وجل.....
429	فصل: فيما يجوز إطلاقه على الله تعالى.....
422	فصل: معاني أسماء الله تعالى.....
401	فصل: اليدان والعين والوجه.....

497	باب: القول فيما يجوز على الله ﷻ
514	فصل: الإدراكات كلها خمسة
517	فصل: كل موجود يجوز أن يرى
570	فصل: الموانع من الإدراك
573	فصل: في جواز رؤية الله تعالى
531	فصل: في الاستدلال على وقوع الرؤية الجائزة في الجنان وعدا من الله تعالى صدقا
535	فصل: في جواز تعلق بقية الإدراكات بذات الإله تعالى
537	باب: القول في خلق الأعمال
570	فصل: في حقيقة الكسب
573	فصل: في الهدى والضلال والختم والطبع
581	فصل: أدلة أهل الحق على إضافة الهداية والضلال إلى الله تعالى
589	فصل: القول في الاستطاعة وحكمها
598	فصل: القدرة الحادثة لا تبقى
598	فصل: في مقارنة القدرة الحادثة مقدورها
601	فصل: الحادث في حال حدوثه مقدور لله تعالى
600	فصل: مقدور القدرة الحادثة واحد
616	فصل: معقود فيما شاع من مذهب الشيخ أبي الحسن الأشعري رحمه الله في تكليف ما لا يطاق
623	فصل: مشتمل على خروج الألوان والطعوم والأرايح على أن نحكم عليها بجواز تعلق القدرة الحادثة بها
627	فصل: في خلاف المعلوم، هل هو مقدور أم لا
627	فصل: مشتمل على الرد على القائلين بالتولد
644	باب: فصل فيما ذهب إليه الفلاسفة في عالم الكون والفساد
656	فصل: في إرادة الكائنات
674	فصل: مشتمل على ذكر استدلال المعتزلة
680	فصل: في التوفيق

686	فصل: ذم القدريّة.....
692	باب: في التعديل والتجوير.....
694	فصل: التحسين والتقبيح.....
711	فصل: في أنه لا واجب عقلا على العبد أو الله.....
720	فصل: في الآلام واللذات.....
720	فصل: في الأعواض.....
728	فصل: في الأعواض أيضا.....
728	فصل: العوض عند أهل التناسخ.....
736	باب: القول في الصلاح والأصلح.....
749	فصل: القول في اللطف.....
752	كتاب النبوات.....
752	فصل: في إثبات جواز النبوات.....
761	فصل: القول في المعجزات.....
778	باب: في إثبات الكرامات وتمييزها عن المعجزات.....
791	باب: في إثبات السحر وتمييزه عن المعجزات، وفيه الرد على منكري الشياطين..
791	باب: في الوجه الذي منه تدل المعجزة على صدق النبي ﷺ.....
807	فصل: لا دليل على صدق النبي غير المعجزة.....
808	فصل: امتناع الكذب على الله شرط في دلالة المعجزة.....
816	القول في إثبات نبوة نبينا محمد ﷺ.....
828	فصل: في معجزات نبينا محمد ﷺ.....
830	نماذج مصورة من المخطوطة.....
841	الفهارس العامة
843	فهرس الآيات.....
849	فهرس الأحاديث.....
851	فهرس أسماء الكتب الوارد في متن كتاب الإرشاد.....
853	فهرس الأبيات الشعرية.....

865	فهرس المصطلحات.....
865	فهرس الفرق.....
865	فهرس الأعلام.....
873	فهرس المصادر والمراجع.....
889	فهرس المحتويات.....

محقة الكتاب في سطور

الدكتورة نزيهة امعاريج

- « أستاذة مادة العقيدة ومقارنة الأديان والفكر الإسلامي.
- « حاصلة على الإجازة شعبة الدراسات الإسلامية كلية الآداب وجدة.
- « حاصلة على دبلوم الدراسات المعمقة وحدة العقيدة والأديان كلية الآداب الرباط.
- « حاصلة على دبلوم الدراسات العليا كلية الآداب الرباط.
- « حاصلة على دكتوراه الدولة كلية الآداب وجدة.
- « عضو الأمانة العامة للاتحاد العالمي لعلماء المسلمين.
- « عضو مؤسس للمنتدى المغربي للوسطية وعضو مكتبها.
- « رئيسة جمعية حوار النسائية.
- « رئيسة فريق البحث في الحوار الديني والحضاري وقضايا التجديد والاجتهاد في الثقافات الإنسانية.
- « عضو مؤسس لعدد من وحدات البحث بالكلية رئيسة لبعضها.
- « رئيسة شعبة الدراسات الإسلامية بكلية الآداب وجد.

من كتبها المنشورة:

- « كتاب شجرة اليقين المنسوبة إلى أبي الحسن الأشعري دراسة وتحقيق.
- « ظاهرة التدين وسؤال الترشيد.
- « خاصية التوسط والاعتدال في فكر أبي الحسن الأشعري: أسسها ومقوماتها.
- « المشروع النهضوي في فكر مالك بن نبي بين التنظير والتنزيل.
- « دليل الواعظ من الكتاب والسنة تحت الطبع.
- « فلسطين في نصوص العهد القديم.
- « ولها عدة بحوث ومقالات في دوريات ومنشورات مختلفة ومتنوعة.

The researcher then devotes a special part to talk about the creation of deeds and the issues it entails, basically the ability of the human being to produce his own deeds, stating at the same time visions of some opponents of the I'tizal school of thought. In the concluding section of this part, the researcher extensively tackles the issues of earning one's living as proposed by I'tizal school. This school sees that earning one's living is a suggested solution that conforms man's ability to earn living into Almighty 's ability to create. Among the associated issues to the matter of deeds creation there is Atta'dil and Attajwir; the latter requires a discussion of many important creed issues such as Attahssine (preferism = considering something better and preferable than something else), Attaqbih (belittling = considering something shameful), righteousness and the fittest, divine mercy and providence, Ilam Ibaraya (paining sinful creatures), accepting sinners' repentance, torturing much disobedients, and recompensing obedient; all these issues have been explained and clarified in the book.

If the first part of the book «Explaining guidance» is devoted to discuss divinity and issues related to it, the second part is intended to treat issues of prophecies and all creed matters that spring from it. At the heart of these issues is the view that sending prophets is an allowed fact; the discussion focuses further on miracles, karamat (marks of honor), sorcery and the distinctions between them all, apart from the insistence on the regulations that relate to them.

Finally, the researcher concludes the book focusing on the miracles of the prophet (peace be upon him). Throughout all previous parts of the book, the researcher abides by chapters of Imam Jouayni's book «Guidance in the Origins of Belief».

šarḥ al-iršād fī 'uṣūl al-i'tiqād

li-Muẓaffar ben Abdi al-lāh al-Miṣrī al-mašhūr bi al-muqtaraḥ (612h)

The book titled «Explaining Guidance in the Origins of Belief» is a study and analysis of the issue of «the science of unification» with a focus on its two main concerns, basically the study of divinity and issues related to it, and the study of prophecy and its partial elements. This study is penned by the author in the form of questions and issues classified in terms of parts and chapters.

In part one, the researcher addresses the issue of reflection for Muslims considering three main points. The first relates to the regulation of reflection whereas the second and the third have to do with the reality and categories of reflection respectively. Then, the researcher moves to discuss the reality of science and related issues, namely universe antiquity and occurrence and their relationship to reason. This is followed by a new chapter devoted to talk about the occurrence of the universe and necessary definitions, together with the statement of sayings of Muslim sects and philosophers about the subject. The researcher moves then to prove the existence of a Creator of the universe; such proof is a result of an obligatory understanding of modern world. In this way, the righteous reflection of the righteous mind leads to a confession of the existence of a Creator of the universe. Given this, The following part is devoted to talk about the attributes of the Maker of the universe. Thus, in these parts, the researcher talks about the attributes of the Almighty by dividing them into psychological and moral ones, as did the the Ashaa'ri school of thought before.

Any discussion of the attributes of the Almighty would be incomplete without being delved into speaking about the Almighty 's names from linguistic and terminological perspectives- and this is what the researcher resorts to – citing simultaneously views of opponents.

Un autre axe est consacré à la création des œuvres et les sujets qui s'y rattachent comme la capacité de l'homme de créer son action, en citant les opposants tels que les Mouâtazila. Il clôt cet axe par un chapitre sur la question de l'acquisition comme solution proposée par le dogme achâarite, afin de concilier entre la capacité d'Allah de créer et la capacité de l'homme d'acquérir.

Parmi les thèmes qui dépendent de la création des œuvres, il y a la justice ou l'injustice de Dieu, ainsi que d'autres points importants de la foi tels que l'embellissement et l'enlaidissement, le bon et le mieux, la providence, la souffrance des innocents, l'acceptation du repentir des pêcheurs (mécréants), le châtiment des désobéissants et la récompense des obéissants.

Le premier volet du livre étant réservé à la divinité et ses thèmes, le deuxième volet aborde le thème des prophéties et les questions qu'elles soulèvent. Vient en premier lieu l'envoi des messagers, les miracles et la magie, en montrant les nuances entre toutes ces notions et l'attitude qu'il faudrait adopter dans chaque cas.

En conclusion, l'auteur expose les miracles du prophète Mohammed, que la paix soit sur lui, en restant tout le long de son livre fidèle aux idées contenues dans les "Orientations au sujet des fondements de la foi" de son auteur l'imam des harams Al Jouayni.

šarḥ al-iršād fī 'uṣūl al-i'tiqād

li-Muẓaffar ben Abdi al-lāh al-Miṣrī al-mašhūr bi al-muqtaralī (612h)

L' "Explication des Orientations au sujet des fondements de la foi" est un livre qui traite le thème de "la science de l'unicité de Dieu" sous ses deux principaux volets: le thème de la divinité avec tout ce qui la concerne et le thème de la prophétie et ses dérivés. Ces thèmes sont analysés par l'auteur sous forme de questions et de points, répartis en axes et en chapitres.

L'axe premier est consacré au sujet de la méditation chez les musulmans, en traitant trois points: le statut de la méditation (l'observation), la vérité de la méditation et ses types. Puis, le commentateur consacre un autre axe à la vérité de la science de Dieu et toutes les questions qui s'y rattachent: cette science est-elle sans début? A-t-elle un commencement? Quelle est son rapport avec la raison?

Ensuite l'auteur aborde un chapitre sur la création de l'univers et les définitions qu'elle suscite, en citant les opinions des confréries des musulmans et leurs philosophes à ce propos, avant de s'atteler à la tâche de prouver l'existence d'un créateur de l'univers, comme résultat de la méditation.

Ayant prouvé que la méditation correcte d'une personne saine conduit à la reconnaissance d'un artisan de l'univers, l'auteur réserve le chapitre suivant aux attributs du ce créateur de cet univers.

Par la suite, il étale les attributs d'Allah, exalté soit-il, en les subdivisant en deux classes: psychiques et moraux, comme il est convenu dans le courant achâarite. Cette analyse des attributs d'Allah débouche sur une explication détaillée des noms d'Allah, tant au niveau étymologique qu'au niveau de l'acception, en citant les opinions des opposants.

Rabita Mohammadia des Oulémas
Publication du Centre Abi al-Hassan al-Achaari
des Etudes et Recherches Doctrinales

Série : Reliques du Patrimoine Achaari (1)

šarḥ al-iršād fī 'uṣūl al-i'tiqād

li-Muẓaffar ben Abdi al-lāh al-Miṣrī al-mašhūr bi al-muqtaraḥ (612h)

Etude et Edition:

Naziha Maarij

Revue par:

Jamal Allal El Bakhti